کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
اسم کتاب حاشیه بر سیوطی
مؤلف حاجی میرزا ابوطالب
موضوع تألیف نحو
۴/۱۸۲
شمارهٔ دفتر ۲۲۶۳

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۳
۶۸۹

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
اسم کتاب حاشیه بر سیوطی
مؤلف حاجی میرزا ابو طالب
موضوع تالیف نحو
۱۸۲
شمارهٔ دفتر ۲۲۶۳

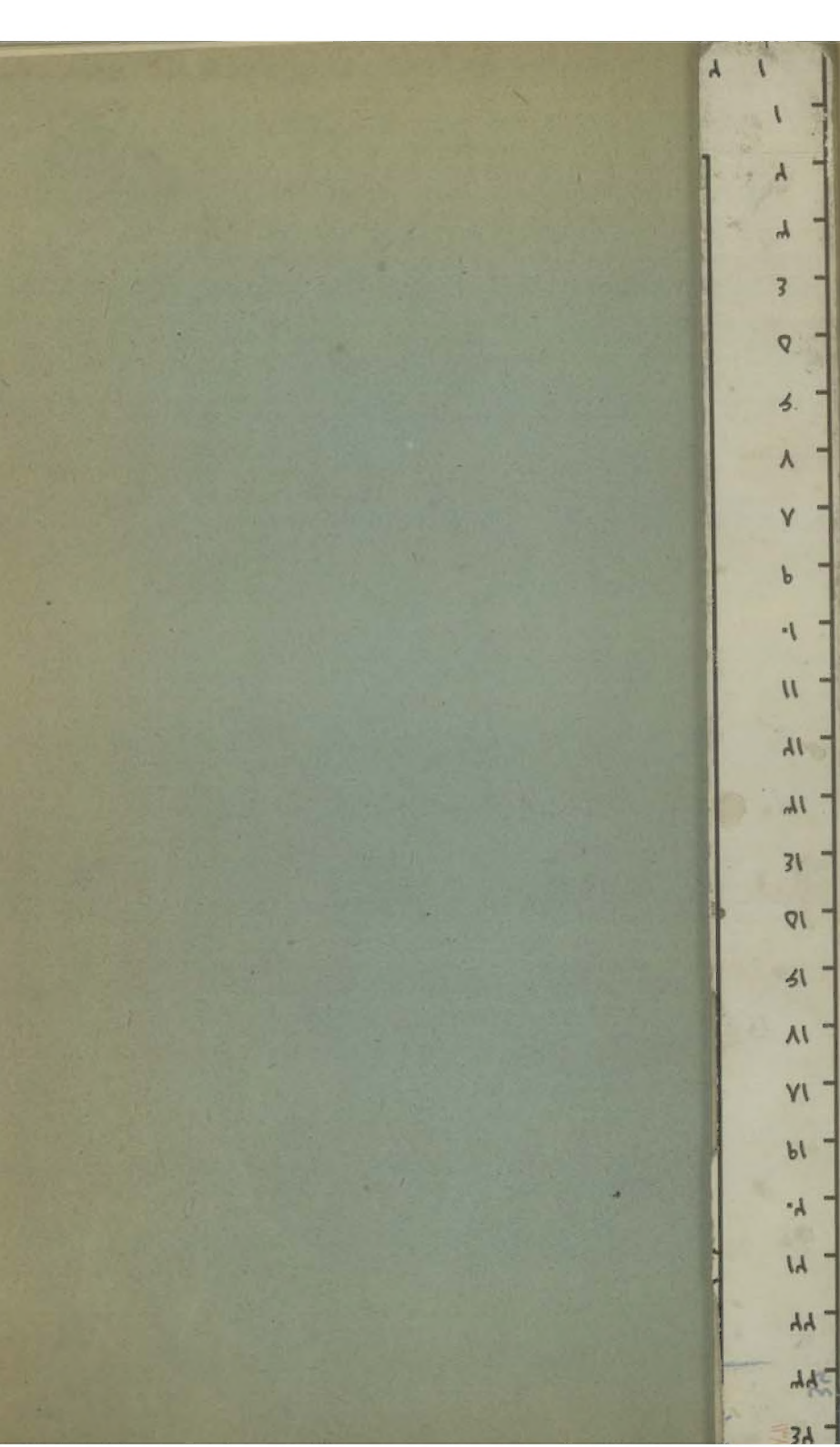

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

مؤسسهٔ ۱۳۰۲

اسم کتاب حاشیه بر سیوطی

مؤلف حاجی میرزا ابو طالب

موضوع تالیف نحو

۴/۱۸۲

شمارهٔ دفتر ۲۲۶۴۰

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

۳

۶۸۱

هو الله تعالى

فهرست ما في هذا الكتاب من الفصول والأبواب

کتابخانه
مجلس شورای ملی
شماره ۱۳۲

هذه
تعليقة رشيقة
لطيفة للعالم النحرير والفاضل
البصير الشريف الحاج الحاج ميرزا ابو طالب
عليه رحمة ربه الواهب على البهجة
المرضية الشهيرة
بالبسيطي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ربنا وبنا لك الحمد لما وفقنا نحوك ونحفظ حواشينا عن غوائل من يبغي حقوقك وصل على من نصبته يا ذا لك وكتابك وعلى آله المبشرين المنذرين بثوابك وعقابك **وبعد** فيقول راجي مبرة الواهب العبد الراجي بابن طالب الماوراني شرح الله صدره لما علمه البهجة المرضية وسؤلها كلمة بين ثقيف المفكر والروية مختصرا موجزا اوله الى آخره ومتجانبا لا عن المقصر ظاهره مشتملا على الفوائض و المشكلات ومنطويا على الصعاب والمعضلات لكن حيث المفرط قد يدعث على غوامضه فسدت اكثر مواضعه بما فضه مع ان المحجوبين قد اغرقوا بصعوبته واشكاله ولم يتموا شهيته من غموضه واعضاله فكم من عبارات صادية الى الحق فلوها بيف الرد والاعراض وربت اذان مؤمية الى القصد وتركوها لملال النفوس والاغماض وزعموا انهم هم الاغبياء وسنكتب ما قالوا وقتلهم الانبياء ولم يكن من شيمة العلماء وفائق الفقهاء ما بين رموزه وبيز كنوزه فدلت تلك الرموز مشوبة بالشك والريب ويقيت هذه الكنوز مستورة وفي كثير العيب جوز وعسل يصفى العيب الى زمان الشهوة وقد الاوان عهدها بعد تلك الشهوة ونظرت الى عدة من المحصلين في هذا العهد متخطفين بضيق اقفاله وحل اعضاله وتيسير ما اشتمل عليه من الصعاب واستخراج بحوره اللاصقة من بين السحاب فصدتهم حوائل كالمصابيح للدجى و المشاعل لليل اذا يجي اوردتهم تهوي الى مضلات الاوكار واخمدها اشتعل فيهم من الشعلة والصغار لبغية الواقدة في الاعضاء وبيع الابصار اضعفا الابصار ولسائل الله ان يوفقني ان اثمر فابيع ويوفيها ثمن محرر حقير فاشتري بذلها داء الفقر من كل ضير ولسائل الله الثواب الجزيل وهو بهدي من يشاء الى سواء السبيل

۳
۶۸۹

فی شرح الدیباجة

بسم الله الرحمن الرحيم ابتدأ بالبسملة ابتداء بما ابتدأ به كلام الله واقتداء بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وفي تعلق الظرف اقوال اقربها ان يكون من لفظ افعل المبتدأ بها والاسم بمعنى العلامة والمراد من لفظ الذات المعين الواجب الوجود لتمام عنقا الكمال ولا بعد ان يراد به لفظه في هذه الكلمة المباركة فالاضافة لابسة او بيانية والرحمن الرحيم صيغتا مبالغة ان مشتركان بين الرحمة الدنيوية والاخروية المورد في الدنيا بالرحمن الدنيا والاخرة وجيهما وقيل الاول مخصوصة بالاولى والاخرة بالاخرة ولذا قدمت الاولى على الاخرة وفيه قول اخر ولنتعرض لبعض في الكلام في هذه الكلمة المباركة الى الكتب المذكورة فيها فان الاذكار احق بالاذكار وفي حديث الابتداء اشكالان الاول ان البسملة من حروف البال فيجب ابتداؤها بمثلها وهو ايضا كذلك فيلزم الدور او التسلسل وقد سبق الى بعض جوابه شافية الاول ان ما يوجد بالغير لابد وان ينتهي الى الموجود بالذات كوجود الاشياء المنتهي الى وجود الواجب في نفسه وجود الاشياء المنتهية الى سورة الدهم بالذات فابتداء غير البسملة بها وابتداؤها بنفسها انما هو الثاني ان ذلك العام من الخصائص والبسملة خارجة عنه بالقرينة الثالث ان المراد بذي البال هو المقصود بالذات لا ذو الشان وفي نفس الامر فالبسملة خارجة عن هذا المعنى الرابع ان ابتداء الشيء بالشيء يستلزم تغاير الشيئين بالاعتبار او نوع احدهما الاخر ظاهرا فالمراد بكل امر ما سوى البسملة وذلك كما اذا قلنا كل شيء معلول لله اي كل شيء سوى الله فافهم الاشكال الثاني ان المروي هو الابتداء ببسم الله وهو محال ضرورة ان الابتداء انما هو بالباء فقط والجواب انا نسلم ذلك لكن نقول قد لاحظ الكل شيئا واحدا اي بالاحظ معه اجزاءه وبصير الاجزاء كانها مندمج بعضها في بعض ويكون الكل ببسطا فيندرج ذلك الحكم المخصوص بالجزء الى الكل وما نحن فيه من هذا القبيل كما لا يخفى على من له ذوق سليم وقس على ما ذكرنا حديث الحمد اشكالا وجوابا وسيجيء جواب اخر عن الاشكال الثاني في رفع اشكال الجمع بين الحديثين قوله لحمدك اورد الحمد ضمنا دلالة على تجدده ومضارعا لانه على استمراره التجددي واثرها الحسن لما فيه ومفردا جملا للمخاطب الانفراد واشارة بانفراده بالنعم بعد من النعم التي يجب الحمد عليها واورد المفعول ضميرا ايماء الى ان صفاته تعالى عين ذاته وحاضرا للاستلذاذ والاشارة الى اشتاع غيبته عن بال الحامد حتى كانه يراه جهد دائما ولنتعرض في الكلام في الحمد والشكر الى اكثر لما ذكرنا اتقانا وما يناسب ذكره في هذا المقام هو الجواب عن الاشكال المشهور في الجمع بين حديثي الابتداء وهي ثلاثة الاول ما هو المشهور من ان الابتداء ثلاثة انواع الحسي والاضافي والعرفي وبملاحظة الانواع الثلاثة في الامرين حصلت تسعة احتمالات وذلك بناء على كون الابتداء بين على النهج المعتاد من تقديم البسملة على الحمد والاحتمالات الاحتمالات ثمانية عشر احتمالا لان ثلاثة من التسعة صحيحة معتبرة وهي كون الابتداء بالبسملة حقيقيا وبالحمد اضافيا او عرفيا او بكليهما عرفيا وثلثة

منها

منها ممتنعة وهي كون الابتداء بالبسملة حقيقيا او اضافيا او عرفيا وبالحمد حقيقيا وثلثة منها صحيحة غير معتبرة وهي كون الابتداء بكليهما اضافيا وبالبسملة اضافيا وبالحمد عرفيا وبالعكس ويحصل الجواب بحمل الابتداء على الحمد الثالثة الاول ثم وجه الصحة والاعتبار في الثالثة الاول والامتناع في الثالثة الثانية والصحيح الثالث من الثالثة الثالث ظاهرا مما قررنا بقي الكلام في وجه الصحة في الاولين من الثالثة الثالثة وعدم الاعتبار في جميع هذه الثالثة فاما وجه عدم الاعتبار في الاخيرين منها فلخلوهما عن كل من الاصلين اللذين هما كون الابتداء حقيقيا او اتحاده تنزيلا في الاربع ووجه الصحة في الثاني منها هو الحمل على الاشتمال بالمعنى الاعم واما وجه صحة الاول وعدم اعتباره ففي غاية الخفاء اذ لقائل ان يقول ان اريد بالاشتمال معنا الاخص فلا وجه لصحته وان اريد به المعنى الاعم فلا وجه لعدم اعتبار الابتداء حمل الابتداء على الحقيقي مع امكانه ولو سلم هذا لذلك لجرى في الثالث من الثالثة الاول وقد حكم باعتباره ويعلم ان حمل الاضافي بالمعنى الاعم والعرفي مقابلا للحقيقي لهين من جعل قسم الشيء قسيما له لان هذا انما يلزم اذا اريد بالاعم ما يشترك الخصوص لا من حيث هو اعم وما نحن فيه من قبيل الثاني الجواب الثاني ما قيل ان البسملة وزمن افراد الحمد لان المراد بها اظهار صفاتية الجملة سواء كان بلفظ الحمد لله او هو صفاتي على البسملة فالابتداء بالبسملة عمل بالحديثين الجواب الثالث ان الحديثين وردا على سبيل منع الخلو فلا يلزم الجمع بينهما بلفظين وفيه بعد قوله اللهم قبل اصلية الله حذف الياء عن آخرها وعوض عنها الميم المشددة في آخرها وقبل اصله يا الله امنا اي اقصدنا بالقصد حوالينا احذف الياء وهمزة لم على غير القياس واورد عليه بوجهين الاول انه مناف لقولهم اللهم لا تؤاخذنا لانه يشعر بقصور وكذا لو سمع اللهم لا تؤمنا والثاني انه لو صح ذلك لزم جواز يا الله امنا وارحمنا بالعطف قياسا على اللهم ارحمنا واللهم وارحمنا قياسا على يا الله امنا وارحمنا واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ورد في اللفظين في المغايرين والجواب عن الوجهين على ما خطر ببالي ان ام في اللهم مغنية للدعاء وما يجيء بعده نفس الدعاء فالمنافاة بين قصد وقوع والتماس باطل لبطلان عطف الدعاء على مقتضيه وجواز عطفه على مثله والمنافاة في قولهم اللهم لا تؤاخذنا بمؤاخذة من وجه آخر هو خلاف المعطوفين وقيل في الجواب عن الثاني ان ام لما صار كالجزء لم يجز ان يكون معطوفا عليه كتاء الفاعل وانما على تقدير الالف قبل تقديره لتعمل عملنا اقول الاحاجة الى ذلك بل على المقابلة او للاستعلاء المعقول باعتبار ان الحمد زاد على المتعارف عليها استحقاقا او ادعاء ولم يقبل انعامك ولا انعامك مع انسبتهما بقولك الآتي لكل من وجد لعدم المناسبة بالمقر وللاشعار بكثرة نعم الله وتصيره نعمة هذه الفقرة واحدا كالفقرتين الاخيرتين وهو جمع نعمة بكسر النون اي ما ينعم به بل نفسها مصدر ونعم بنعم والمراد بها النعم الظاهرة بقرينة تقابلها بالآلاء التي هي النعم الباطنة وهي جمع الى بكسر الهمزة وفتحها وجمع كثرتها غير مسموع قوله خاتم انبيائك ان كان الخاتم بكسر التاء فعناه ظاهر وان كان بالفتح

فبفتح ما يختم به كالطابع لما يطبع به او مراد به الوصف كناية قوله وصحبه الاولى ان يعتبر ان يكون الحاء اسم جمع للصاحب لا بكسر ها لخفة صلاته وصاحب النبي من ادرك صحبته مع الايمان الباقي الى يوم الوفاة قوله الى يوم القيامة الظرف اما متعلق باحمد واصلي واسلم او بكل تابع مفهوم من التابعين او بالتابعين من حيث هو مجموع والمراد باللقاء على الاولين لحشر الاصغر وعلى الاخير لحشر الاكبر قوله وبعده هو من الجهات الغايات والمراد بالجهات ظروف تدل على جهة الشيء الى ما يقع بين لحدتها نهايته الى اخرها بحاذيها تسمية الدال باسم المدلول ولهذا الاتزاد بحسب المعنى شيء اقسام اذ لا يجاوز جهات الشيء عن الست والمراد بالغايات ظروف قطعت عن الاضافة بحذف اللفظ وانما سميت غايات لان الغاية هي النهاية وتلك الظروف صارت نهايات لمفيد النسبة الاضافية مجازا او قبل لانها قد يذكر بعده ذكر مصداق ما انتهى اليه وفيه ما فيه ولا يبعد ان يطلق الغايات على الجهات الست في جميع احوالها لان كلا منها يدل على غاية من غايات الشيء التزاما كالا يخفى والمراد من الغاية في قولهم من لابتداء الغاية في المكان مثلا والا لانتهاء لكان مثلا انما هو هذا المعنى لا المسافة وطول المسافة ان كان مجازيين كما ارتكب بعض المحققين وذلك لان اضافة الابتداء مثلا الى الغاية بعد تقييدها بالمكان او الزمان والاضافة بيانية وبين طرفيها عموم من وجه لان المضاف لخص بعض من المضاف اليه لبازم بطلان الاضافة كما هو المشاهد فافهم ثم اعلم ان الجهات الست اربع الاولى ان يكون لفظا مضافا اليه مذكورا والثانية ان يكون محذوفا والثالثة ان يكون كل من لفظه ومعناه منسيا الرابعة ان يكون لفظه منسيا ومعناه منويا وهي على الثلاثة الاولى معربة وعلى الرابعة مبنية على المشهور بالضم لان فهم المضاف اليه انما هو منها فتضمن الاضافة بعضهم معنى لا في الثلاثة الاول والمراد من المعنى المنوي المعنى الحرفي لا بمعونة لا يمكن بدونها مع كون بعض المضاف اليه بعونة منسيا والمراد بالمعنى في قولهم نسيا منسيا هو المعنى في خبر النكرات ان المعنى هو المنسي من اللفظ المعنى الخاص ليس بمعزل عن المنوي فانه ايضا منسي من اللفظ وقيل النكرات للتاكيد وقيل لكونها نسيا منسيا والمشهور تفسير احوالها الى ثلاث حالات المذكور والمنوي والمحقق وذكرنا قوله فهذا ما تعارف ذكرا ما قبل بعده في صدر الكتب فحبث لم يذكروهم تقديره قبله فاحفظ بذكر الفا للزومها بعدا ما ولو يجز ان يكون معدة لحقيقة المكان الواو لان واو الاستيناف لم يعهد دخوله على اما وواو العطف لا يدخل على اما الاولى وقد اشتهر هذا على بعض الفضلاء ثم ان اما قبل للتفصيل وقائم مقامه مما يكون من شيء وهما في هذا المكان يجيء ما الشرطية لا محالة ومعنى جملة الشرطية والجزائية ان كلما وضع بعد الفلان ما مصدرية على ما شيء سواء فرض ما فعلا لوجود الجزاء ام لا فالجزاء يتحقق بعد ذلك الفلان بعين ان يتحقق الجزاء غير معلق بشيء من الشروط ورفع الموانع نظير ذلك ما اذا قيل كلما يقع فريد مسافرا غدا يعني ان مسافرته في الغد ليست مشروطة بشيء من الطريق وعدم نزول الثلج والمطر وغير ذلك

ثم المشار اليه بهذا اما كل معنا الكتاب اي الفاظها المنصوبة او نقوشها المنصوبة مطلقا او نقوشها
الخارجية لو كان وضع الديباجة بعد التصنيف وكما ان المشار اليه بهذا الكل في افراد صادرة عن المؤلف
وغيره فكذا اسم الاشارة المركب في افراد كل فرد منها اشارة الى مشار اليه مخصوص بل لكن ينتزل
المعقول منزلة المحسوس في الثلثة الاول فلا يرد انه يلزم ان يكون المشار اليه بهذا اما كليا او مشملا
على امر معلوم واما الالفاظ الخارجية ولو كان الوضع بعد التصنيف فلا يصح ان تكون مشارا اليها
اذ على تقدير تسليم وجودها الشذ يجب عتبارها التي ذكر اسم الاشارة فالاشارة اليها اشارة الى الامر
باطل وهو باطل قوله شرح اي كشف وابانة فعل لقطاع الشيء ويلزم اظهار ذلك الشيء فيهما
كناية عن الاظهار وحمله على هذا اما على المجاز العقلي للمبالغة او على المجاز اللغوي باراده ما يشرح به
والشارح قوله لطيف اللطيف ما لا يدرك البصر والمراد بهما هنا ما لا يدركه بادي النظر شبه بالبعض
في الرؤية بسرعة قوله مزجية من المزج لان التمزيج كما توهم لان التمزيج كما قال في س الاعطاء واصغار التمر
والمزج بالمعجمتين اللغوي وان تم كل شرح ذكر فيه المتن باسره الا انه مصطلح في مزج مثل هذا الشرح قوله
مهذب المقاصد واضح المسالك تهذيب الكلام تخليته عن الحشو والزوايد والمهذب اما بكسر الذال و
الفاعل للشرح واللام في المقاصد عوض عن ضمير الالفية او الفاعل الشارح واللام عوض عن ضمير الشرح
او عن ضمير الالفية بتقدير الرابط واما بفتح الذال واللام عوض عن ضمير الالفية بتقدير الرابط او نحو
عن ضمير الشرح والحسن الاحتمالات الخمسة والاخير لاستغنائه عن التقدير وصيرورة تقابله مع ما بعده
في غاية المناسبة فان لكل مجهول متعدد معلوم يكون بالقياس اليه زمانا مناسبة ليست مع المعلوم
المتعدد لعدم الفرق بين الفردين عند اتحادهما في جوهر المعنى مفهوما الا بان بالاضافة للاول فاعل وللثاني
الا ان كان للمطاوعة ومصدرا فالاول صفة الواجب تعالى ولوازم المهيات على راي من قال انها غير مجعولة
فان الثاني صادق عليهما كالوجوب والوحدة والطيب الطاهر دون الاول كالموجب والموحد والمطيب
والمطهر فافهم لك فانه دقيق والمراد من مهذب الالفية بالشرح كما هو مفاد بعض الاحتمالات اظهار كونه
مهذبا فلا يرد انه ذلك اما تحصيل الحاصل او مستلزم للتصرف في فقراتها وكلماتها وكلاهما غير
واقع ولما كان المهذب الواضح نكرتين مضافتين للتخفيف الى معمولهما صح توصيف النكرة بهما مع ان اكثر
المنع لفظ واضح بعد واو العطف وهو سهو من قلم الناسخين اذ كل زوج من ازواج اوصاف الشرح
مفرد فرداه في الاسمية والفعلية والوصفية الحقيقية والمجازية مخلل الواو والعاطفة كانه اراد
فلا وجه لخلو هذا الزوج عنها ووجه العطف في بعض صفات الشرح وتركه في بعض اخر مما يظهر للتامل فتا
قوله المطالب اللام في قوله لها للاختصاص او بمعنى الى والضمير للالفية والمراد بها الرموز الدقيقة التي لا يدركها الا من تعمق وكد
في سلوك الاوصاف الضعيفة في العمل قوله لنكت المراد بها الرموز الدقيقة التي لا يدركها الا من تعمق وكد

قوله التروح تاخير عن قوله البهاء الرعاية البهج وقدمه على الفاعل لوصل المبين بالمبين قوله ممنية يحتمل
ان يكون من صفات الشرح وان تكون ستانفة ولم يقل المسمى لئلا يتوهم ان بعض تلامذته وضع اسم الشرح
كما وقع في وضع اسماء بعض الكتب قوله بالبهجة المرضية المشهور ان البهجة بالباء الموحدة الضاحكة
وهو خ للقبح والسرور وقال الشيخ المحشي هو بالتنين وهو في اللغة بمعنى الطريق وهذا اولى فيحذف
ايضا ان الاصل المبهجة المرضية عنها قوله في شرح الالفية الظرف اما مستقر في موضع الوصف او الحال
من البهجة او متعلق بالمرضية قوله بالله تقديم الظرف لقصد الحصر قوله اخرج من بين جملة ستانفة سيقت
جوابا للسؤال عن وجه الحصر قوله جمال الدين محمد كرر لفظ محمد وذكره بعد اللقب مع ان حقه التقديم عليه
ليتصل ابن عبد الله فطابق ما اطلق على بنيانه اي محمد بن عبد الله افتخارا للصلة والبنوة الى ابيه الى اقوا
ظاهر انتصاب وحذف مبتداه وقد قيل المذكور والمتاخر وجوه اخر لا تخلو عن ضعف واما تكرير ذكر البيد
في المتن هي الضرورة ودفع التباس حال القطع بحال الوصفية فان الغرابة على القطع اما اختلاف اعراب
الحالين او ذكر المتعلق والاول منتف بهما لاتحاد اعراب الحالين فتعين الثاني قوله ابن عبد الله اقول
قوله محمد هو ابن مالك مشتمل على تجوز يظهر حقيقته من تقديرات الشه فان جعل جزء المتن هو الابن الاول
فالتجوز في الاضافة وان جعل الابن الثاني فالتجوز في الاوصاف ولعل الاول والاحسن فافهم قوله خبر المبتدا
هذا المنكر لا يصلح ان يكون وصفا للرب فهو اما حال لانه عنه علقت على صاحبها للاشارة الى ان
عاملها او بدل عنه مختص بالاضافة ويحتمل ان يكون خبر المحذوف او مفعولا له والاضافة من اضافة الصفة
الى موصوفها والتقدير بما الكاخر انه الكاين قوله اي اصفه الجميل لو قيل اي اشبه لصير كلامه تفسيرا
بعد الابهام فوجب استقراره في الاذهان اذا الوصف اعم من الثناء الذي هو الذكر بالخير فلا يحفظ الا بهم الذكر
باللسان وغيره كما هو الحق في معنى الحمد لان الوصف مستلزم لكونه باللسان والظاهر ان يكون الباء في قوله بالجميل
للدلالة ويكون بيانا للمحمود به ويحتمل ان يكون للسببية او للمقابلة ويكون بيانا للمحمود عليه بناء على تخصيص
الوصف بالذكر بالخير قوله تعظيما له اي تعظيما لله قوله واداء لبعض ما يجب له الاصح ان يكون اضافة البعض
الى ما لامية والمراد بما يجب ما يجب شرعا والمعنى واداء لبعض ما يجب شكر ذلك لشكور على الله ثم واما حمل
الاضافة على اللامية وما يجب على ما يجب عقلا او حملها على البيانية مع ما فيهما فلا يخفى عن شيء كما يظهر للتامل وقيل
معنى هذا الكلام واداء لبعض ما يجب الحمد له من النعم والاحسان والكرم والامتنان اقول اراد هذا القائل
بما الموصولة الشكور باعتبار انها فاعلة من نعم الله تعالى وجعل الكلام اشارة الى عجز العبد عن اداء شكر نعمة من
نعم الله شكرا كاملا فضلا عن اداء شكر نعمه وقد يخفى هذا المعنى على بعض فوجه كلامه بوجهات يكذب
قوله للاخبار بانه سيوجد اذا الاخبار بذلك وان استلزم استظهار صفانية الجملة الذي هو وجودها الا ان
المقصود من هذه العبارة او لا حدوثه والاخبار بقبله ثانيا وقوله سيوجد محتمل للمعلوم والمجهول

قوله

قوله بعد الحمد اشارة الى ان قوله مصليا حال مقدرة مستقبلة اى مقارنة زمان عامله لا مقارنة زمان نفسه لزمان عامله وهو الضمير في الاولى ان الحال التحقيقي مقدر هنا في الحال اللفظي وزمانه مستقبل بالنسبة الى زمان عامله وفي الثانية صدق ذلك قوله اى داعيا بالصلوة الدعاء كما لسؤال طلب الادنى من الاعلى عكس الامر والالتماس طلب المساوي من المساوي وانما فسر الصلوة بالدعاء اشارة الى ان الحال عن الفاعل لا عن المفعول لان المناسب ان يكون فاعل الحمد والصلوة واحدا وقيده بالصلوة لان الداعي المطلق اعم من المصلي وفسر الصلوة بالرحمة لان اعم معناها الاخر ولم يقيده اولا بالرحمة اشارة الى ان المراد الدعاء بلفظ الصلوة بخصوصها وانما لم يجعله حالا لامتحققة عن الفاعل بحال الصلوة على الصلوة المطلقة لان كلا من الحمد والصلوة لابد له من التفات القلب اليه والا لم يكن حمدا ولا صلوة فيلزم اتحاد التفات القلب الى شيئين دفعة واحدة وهو محال وهذا بخلاف نية الصلوة فانها غير منوطة على الالتفات بل يكفيها كونها مخزونة في الخيال او على النبوي او اكثر نسخ المتن على الرسول ولعل الشارح راى نسخة الاصل فكتب ذلك على وفقها قوله الرحمة الربوبية هو العلم الحاصل للنفس بواسطة الملك والكشف هو العلم الحاصل لها بواسطة الرياضة والالهام هو العلم الحاصل لها بلا واسطة ظاهرة قوله شرع اى طريقة سواء كانت طريقة جديدة ناسخة او لا قوله فان لم يرد ذلك الخ والرسول ان كان شرعه ناسخا فمن باب المعنى ايضا قوله ولفظه بالتشديد الى قوله من النبا قيل عليه ان كان المراد ثبوت الحكم له قبل الاعلان فالحكم الاول عام وان كان المراد ثبوته بعده فالحكم الثاني لان النبوة بالتشديد بعد الاعلان عظم والجواب ان المراد هو الثاني لكن على مذهب من قرءه بالهمزة وقيل على تقدير التشديد بانه مشتق من النبو وهو الطريق لانه طريق الى الحق قوله من النبوة كالرضوة وزنا ومعنى واما النبوة بتشديد الواو فهو صدد يبحث من النبي كالاخوة والاخوة عن الاب الخ قوله الرضة ربيئة النبي وقوله لانه مخبر اه اشارة الى ان النبي منقول بالمناسبة الى هذا المعنى لا مرتجل وتقدير الكلام ولفظه بالتشديد منقول من النبي المشتق من النبوة الى الرضة الرضاء وقوله الرضة متعلق بالمنقول المقدر وفي على قوله وبالهمزة اه هذا بالواو العاطفة وآخر عليه بالواو الصلوا بان يكون العطف بأو للتنافي بين المعطوفين فان قوله تمام او فصد الانعتا بالتنافي لا نقل التنافي ولا باعث على الانتقاء بينهما قوله لانه مخبر اه المشهور في كبر الباء وارد عليه وجهين الاول ان اخباره عن الله تعالى بالخلق مستلزم للاخبار بالمناقض لعدم ضرورة امره بالتبليغ الثاني ان المناسب لكونه منقولا عن النبي المشتق من النبأ كونه خبر الاخبر الاول ان يقرأ بفتح الباء ليكون بمعنى المخبر لما تقدم آنفا واستريح من ورود الايرادين والمعنى لانه مخبر عن الله بالغيوب وغيرها واجيب عن الاول بان الاخبار مستلزم لعدم النهي عن التبليغ لا للامر به وعدم النهي غير منافي لعدم الامر ولا يخفى ما فيه وعند وعن الثاني بان المناسبة المجملة كافية للنقل وهي موجودة بينهما لان الاخبار في بعض الافراد غير منافي لعدم الاخبار بالتبليغ في بعض اخر جدا وكذا التخبر بكسر الباء مناسب للتخبر بمعنى الخبر قوله المراد به اشارة الى ان اللام في النبي للعهد

قوله والمراد به اشارة الى ان اللام في النبي للعهد قوله اى المختار من الناس اى من بين الناس على الناس والمطابقة لكنا للفظ الحديث لم يصرح بالمصطفى عليه والفرق بين المصطفى منه والمصطفى عليه ان المصطفى اسم مفعول عام بين الاول وغيره فاعم من الثاني وانما احذف في المصطفى عليه للدلالة على عمومه ولم يجعل من المحلق لان الكناية ابلغ من التصريح قوله لكنا قال الاحسن ان يكون الكاف للتعليل ومتعلقه اما المصطفى او كون المصطفى بمعنى المختار او كونه بمعنى المختار من جميع الناس فالحديث ان على الاول اما الاخير فلان المطلوب على الثاني علة واحدة قوله والدلالة كالفضل جميع والذكر من وقد يستعمل واحدا ايضا كالفلك والمراد من الغاط الولد والنبي في الحديثين ايتم مما كان بلا واسطة او معها قوله اسمعيل الى ولد اسمعيل فلفظ ولد هنا ساقط من الاقلام اذ لولا يد نفس اسمعيل لما دخل نبينا في المصطفى بهذا الاصطفاء مع ان المطلوب بخوله في جميع المصطفين بجميع الاصطفاءات ان قوله واصطفاني من بني هاشم اقول لا نسلم ان هذا الحديث على الامر الاول والثاني قبل ولا يجزء قبل ما الاخفاء فيه واما دلالته على الامر الثالث فلما علم غير خفاء اذ المدعى كون النبي مصطفى من الناس وغاية ما يدل عليه هذا الدليل كونه مصطفى من ولد ابرهيم وهذا ما استشكله بعض الفضلاء اقول كونه مصطفى من ولد ابرهيم على جميع الناس مستفاد من حذف المصطفى عليه مستلزم لكونه مصطفى من جميع الناس فافادته للمطلوب بالكناية التي هي ابلغ من التصريح وقد يستدل على عموم المصطفى عليه فيما سوى الاصطفاء الاول بقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابرهيم وآل عمران على العالمين ولا يخفى عن ضعف ثم اعلم ان المصطفين فيما سوى الاصطفاء الاخير انما هم مصطفون من حيث المجموع باعتبار بعض افرادهم الذي هو الحامل النوراني فانه مصطفى على الغير لذلك فلا يرد ان بعض افراد المصطفى عليهم مصطفى على بعض المصطفين وفي على هذا ما في حديث الاختيار ومن حسن الاتفاقات ههنا مطابقة الحديثين للفظا ومعنى اما لفظا فلان فيهما واجما الا وتفصيلا قوله ان الله اختار خلقه اه اقول لا يخفى ما في الحديث من التكرارات ولدفعها اجوبة الاول حمل احد المكررين على ارادة الاختيار والاخر منهما على نفس الاختيار حمل الفعل على الارادة من اقامة السبب مقام السبب وتسمية السبب باسم المسبب في ذلك شايع كما في قوله تعالى اذا قرأت القرآن فاستعذ وقوله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وهذا الوجه باحد طرفي ثلاث الاولى ان يحمل الاولان بمعنى الارادة والاصطفاء بمعنى نفس الاختيار وهذا اظهر الثاني ان يحمل على عكس ذلك والمعنى ان الله اختار منهم خلقه من بين جميع المهيات بالايجاد فاراد واختيار بني آدم منهم اه الثالث ان يحمل الاولان على نفس الاختيار والبواقي على ما سبق في الطريقة الاولى ولا يخفى عليك ان المراد بمفعول ما حمل على الارادة المختار منه او بعضه عن بعض وبمفعول ما حمل على نفس الاختيار المختار الآيل الثاني ما خطر ببالي من ان المراد بالاولين الاختيار بالاصطفاء وبالاصطفاء نفس اختيارها الوجه الثالث ما افاده بعض المعاصرين من ان المراد بالاولين الاختيار بالاصطفاء وبالاصطفاء نفس اختيارها هذا ولا يعلم ان المراد بتعريف التعقيب في هذا الحديث اما التعقيب الذاتي او تكلم

الاول على الثاني اما بالتبديل ومثالج الى الاحتمال الثاني واما بتوزيع آحاد الاول على جموع الثاني وعلى
التقدير الثاني جبر الغلب مختصر بالحبا الثاني الاحتمال الرابع عكس الثالث وجميع ما ذكرنا وهذا الاحتمال
الاربعة جارية فيها على تقدير كون من للسببية الا ان المفضل منع محذوف والحبا الاول ذو ستة آحاد
الجموع والحبا الثاني ذو ستة آحاد الجموع الحبا من الخلق في الاول والحبا من النبي في الثاني والمراد
من الحبا الغير الوائلة الحبا المطلقة لا المضافة فانها غير زائلة عن النبيصة وزائلة عن غيره والفائدة في
قلم ازال التفريع اذ متى اخبر عن عام شخص باخبار واحد او باخبار متعددة فهذا الشخص اخبار مطابق من
ذلك العام ابدا لامتناع صيرورة هذا الشخص مختارا مما منه بالغلبة مما تحت ذلك العام واعلم ان اعداد
الحبا هي ما فصلناه اذ لم يرفع التكرار على الشقين الاخيرين من الجواب الاول واما الاذيون فصد عليهما فزيد
الاعداد المذكورة عليه بواحد والمتقطن بما ذكرنا يطلع على استخراج احكام سائر الاحتمالات وهذا التحقيق
من انظار الحكار لم يسبقني اليه بد الافكار قوله وعلى آله تقدير لفظ على على الآل للرد على الخاصة فان هذا
من زلل العامة وعما لاف الخاصة وعما تهم استفتاح ذلك عند الخاصة لحديث مشهور معتبر عندهم برعم العامة
وهو ما اسندوا الى النبي من فصل بيني وبين آل بعلي لهم بنيل شفاعتي ولم يعلموا ان هذا الحديث مصنوع
عند الخاصة ودخول على على الآل كثير في الادعية المروية عن ائمتنا عليهم السلام على ان بعض الفضلاء قد قوى
على ان الحديث بكسر اللام والباء المشددة على ان يكون الحديث رد على العامة بتخيرهم فصل بيني وبين آل
بعلي بن ابيطالب بان يخرجه عن مرتبة الخلافة الى المرتبة الالوهية كالغلاة لم ينل شفاعتي ولا يبعد ان
يريد بتقدير على نحو ما كون هذا المصرع جملة مستانفة او حالية على الكون قوله والرمداء والشرفا
بضم الشين خبر اله والمستكملين معطوفا الى النصب في قوله اعني قادة المؤمنين اياه وعند الكرخاصة هم فاطمة
مع الائمة الاثني عشر قوله بفتح الشين اقول ان قوله المستكملين بالكسر فالشرفا بالفتح مفعول له وبالضم
اما كائنا او صفة بعد صفة او مقطوع الى الرفع او النصب على حذف المفعول واذ قوله بالفتح فالشرفا بالفتح
مفعول لمحذوف والجملة مستانفة وبالضم مثل سابقه الاول من اسبق ورجح الشارح فتح الشين لانه
على هذا ابلغ في المدح قوله بانتسابهم اليه اي الى النبي او الى الشرف المراد بالنبي كناية قوله في نظم
ارجوزة الغبية النظم في اللغة الجمع وفي الاصطلاح هو الكلام الموزون وارجوزة بضم الهمزة بحر من الشعر
على ثلاث مستفعلات ولو تقريبا وكثيرا ما يطلق على ما على هذا البحر وبقدير النظم للاشارة الى ان
الاستعانة متعلق بالحدث لا بالذات وبقدير الارجوزة لفوائد الاولى الاشارة الى ان الارجوزة
جزء من الالفية لا عينها لان البسملة وفواتح المقاصد ايضا منها الثانية الاشارة الى ان مجموع ابيا
رجز لا غير والا لادرج في المتخافية الثالثة الاشارة الى ان ثابت الالفية باعتبارا كونها فاعل
العلية نعتا للارجوزة والاصل صنف الغبية ارجوزتها لكن الاظهر ان يكون ثانيتها باعتبار

كونها

لزيادة م

المخاطب بسيد فهمه فلا يراد ان لا معنى للتقديم والتاخير الزمانيين في امثال هذه التقديمة وقد اجيب ايضا بوجوه اخر تركنا ذكرها لمخافتها قوله بني آدم المنصوبين بنوادم مع نصبهم وحو التغليبا قوله فلم ازل فلم ازال اخبارا ان خبا الاول هذا النفي ان لا اختصاص له بالماضي فقط بنظير كان الله غفورا رحيما وان لما بفتح الزاء من زال الناقصة او بفتحها من زال الثلاثية وعلى الثاني يكون قوله اخبارا منصوبا على التمييز هذا التذكير من الاحتمالين انما يكون اذا كان قوله من خبا متعلقا بمحذوف واما اذا كان من للسببية متعلقا بالفعل المنفي فهو يضم الزاء لا غير بناء على عدم صلاحية الافعال الناقصة لان تكون متعلقة للظروف وشبهها وسيجيء تحقيق ذلك ثم الخبا اما اسم من الاخبا او جمع خبء كسبد على ما في بعض كتب اللغة ولفظ من ايما للتفصيل او للتبيينية كما مر والخبا الاول مكتوم النبي مطلقا والثاني فنسوب الى المخاطبين الموجودين الساكنين على النبيصة اذا كان من للتفصيل والى المخاطبين المفروضين اللاحقين له فرضا ان كانت للسببية ثم ان للخبا بين احتمالات ثلاثة الاول ان يكون كلاهما بمعنى الاخبا الثاني ان يكونا بمعنى الخبا الثالث ان يكونا جمع خبء هذه احتمالاتها الظاهرة فاما مطلق احتمالاتها العقلية فغير تفي الى التسعة كما هو ظاهر لكنا اقتصرنا على الاخير من الثلاثة الظاهرة لكونه ارجح الى الذهن واما الامكان فهم باسوائه بالقياس الى بيانه فقول لفظ الخبا في هذا الاحتمال الامكان جمعا انكره محمل لان يراد بجمع واحد او جموع متعددة فله على تقدير كون من للتفصيل اربعة احتمالات الاول ان يراد بكل واحد من الخبا بين جمع واحد فواربعة آحاد اما آحاد الخبا الاول فهي كون النبي خيرا من بني هاشم وخيرا من قريش وخيرا من العرب وخيرا من بني آدم واما آحاد الخبا الثاني فهي بنو هاشم وقريش والعرب وبنو آدم واما الخبا الاول فموزعة على آحاد الخبا الثاني الاحتمال الثاني ان يراد بكل منهما اخباران اربعة واما الخبا الثاني هنا لا مصداقا فهي الجموع الخباران اما مصداق الخبا الاول من الخبا الاول فهو النبي بالنسبة الى بني آدم لان له خيرا واحدا بالنسبة الى بني هاشم وخيرين بالنسبة الى قريش وثلاثة اخبار بالنسبة الى العرب واربع اخبار بالنسبة الى بني آدم واما مصداق الخبا الثاني من الخبا الاول فهو النبي بالنسبة الى قريش لان له ثلاثة اخبار بالنسبة الى العرب لان له ثلاثة اخبار بالنسبة الى المهيم واما مصداق الخبا الثالث من الخبا الاول فهو النبي بالنسبة الى العرب لان له ثلاثة اخبار بالنسبة الى المهيم وما فوق الواحد جمع واما مصداق الخبا الرابع من الخبا الاول فهو النبي بالنسبة الى بني هاشم لكن هذا على سبيل التغليب واما مصداق الخبا الاول من الخبا الثاني فهو بنو هاشم لان لهم خبرا واحدا بالنسبة الى قريش وخيرين بالنسبة الى العرب وثلاثة اخبار بالنسبة الى بني آدم واربعة اخبار بالنسبة الى الخلق واما مصداق الخبا الثاني من الخبا الثاني فهو قريش لان لهم خبرات ثلاثة بالنسبة الى الخلق واما مصداق الخبا الثالث من الخبا الثاني فهو العرب لان لهم خيرين بالنسبة الى المهيم وما فوق الواحد جمع واما مصداق الخبا الرابع من الخبا الثاني فهو بنو آدم لكن هذا على سبيل التغليب لان لهم خبرا واحدا بالنسبة الى الخلق نظيرا بما تقدم من الاحتمالات الاحتمال الثالث ان يراد بالخبا الاول اخبا واحد وبالثاني اخبار اربعة وتطبيق

العرب

كونها وصفا للرسالة اوثانيها للنقل الرابعة للاشارة الى عدم اتحاد المفسر والمدرب اذ كلامهم ظاهر
فان الاول كل والثاني جزء ثم لما كان المقصود بالذات مجموعهما ذكر المشتاق عليه هو لا يستعمل الا بمعنى وحمل
وعلى بعض على غير قياسي فاذا بدا اما من ليقول بتضمين الاستعانة معنى ما يتعدى بها كالشروع كما اختاره بعض
المركبين او جعل ما بعدها ظرفا للاستعانة كما اختاره الشارح بتعرض المضمين ويراد بكلا النوعين ما
قصد بالذات على سبيل الكناية وهو اختار الشارح الظهور والحسن ولهذا عدل اليه قوله عدتها او عدة الاجوبة
والعدة جمع العدد ويجعل ان يكون مقصودا نوعيا اي نوع واحد من عدد ها الف الفان قوله كل شطر بيت
الشطر البيت والمراد هنا المصرع وهو المشار من بيت المنظوم لانه هو الجزء الاول له قوله اعني بها ان كان
المقاصد لكونه الجمع المضاف مفيدا لاحتواء الاقل فيفيد جميع مقاصد النحو وهذا يدل على البطلان فلا بد
من صرفه عن ظاهره اما بتقدير بعضا منه مفهوم من قول المصنف في اواخر الكتاب نظما على جل المهمات اشتمل كما
اختاره المركب او بجعل المقاصد بمعنى المهمات التي هي مقاصد بها الحساب شديد واعتناء عظيم كما اختاره
الشارح حيث فسرها بها الغلبة مؤنثها بالنظر الى الخبر او اختار المركب فاشار الشارح بهذا التفسير الى ذلك قوله والمراد
بيراه هذا جواب عن سؤال مقدر هو ان الالفية محتوية لمقاصد النحو والنحو مما تخصص احتوائها فتخصص
تخصيص بالاحتواء وحاصل الجواب ان المراد بالنحو معناه المنهوم بل المراد به المدون العلم العربية فيكون
ضمن فرد بها للذين هما التعجب والتحالف وقبل على السؤال والجواب بما ان الالفية لم تحتو على مسائل النحو
الانسانية عديدة فلا وجه للحكم باحتوائها لمهمات مسائله فقط السؤال والجواب اقول ان شاء هذا الكلام توهم
اختصاص الاحتواء الالفية من مسائل النحو فيما بعد قول المصنف تحريف لبعض كلامك فان مسائلها من باب النحو
على الفاعل الى آخرها مسائل تحو مرضية بمسائل النحو وليست انها من مسائل النحو عرفا الا انها والمراد بما
بقوله التعريف فهو الاشتقاق التكسيري من علم التصريف لا من هذا العلم وكذا في ذلك ظن المراد في هذا
في هذا الكتاب قال النحو الصبابة الشوق قوله هذه الالفية او كلا من الالفية والمقاصد قوله لانتهام الطالبين
اللام للتعليل او بمعنى الى والانتهام على الاول بكسر الهمزة مصدرا لا فتهامهم والا بفتحها الى اذهانهم وعلى
الثاني بفتحها جمع فهم قوله من غوامض المسائل لفظ من بيانية وقوله فيصير واعتنى اشارة الى ان التقريب
مفضي للوضوح لا في نفسه قوله موجز هو بفتح الجيم اذ كسرها محتاج الى القول بالحذف وحمل الوصف على
السبعي لانه هو خلاف الاصل قوله قليل الحروف كثير المعنى هذا اشارة الى ان المراد بالموجز المختصر لا المعجم
وانه بفتح الجيم لا بكسرها والا يتعين ان يبين باسم الفاعل المتعدي لما ذكرنا آنفا ولم يقل قليل الالفاظ
ان مقابلة اللفظ بالمعنى اظهر ليخصص بالايجاز الكامل الذي هو من حيث الحروف الهجائية والكلمات مجملا
جميعا ثم ان اريد بالايجاز ما يقابل البسط والمطول ينبغي ان يحمل الباء في قوله بلفظ على السببية وان
اريد به ما يقابل الاطناب المساوات ينبغي ان يحمل على المصاحبة والمراد به المعنى الثاني وحملها

على المعنى الاول هنا المقام مقام ان يسئل عن كيفية ذلك فاشار الى جوابه بقوله ولا يدع اه بمعنى ليس يكون الموجز بالمعنى
الثاني سببا للفهم اراد بهذا بيان ان اشتهار الموجز بهذا المعنى مانع عن الفهم وذلك لان نسبة السببية
الى المطلق المساوي ونسبة المنع الى الموجز باعتبار ما هو الغالب فيه والا فالبسط حسن الخبر وكان في ضمن الايجاز
والمانع سوء التعبير وان كان في ضمن مقابله الاطناب وجود الاولى في ضمن الاول الحسن والغرب وجود الثاني في
ضمن الثاني القبح والشنع ضمن هذا تقدير قوله بلفظ الحسن بقبالهظ فاشار الشارح الى هذا التفصيل بقوله اذ كان
والباء والا ارادة من الايجاز هذا المعنى وحمل الباء على معنى مع كما قاله الزجاجة اجيب بقوله الا ان يكون
الباء للسببية اكثر من كونها بمعنى مع ولذا لم يذكره الشارح اولا ويحتمل ان يكون الباء للتعدية بمعنى من لا يحصل
عن حسن تدبر قوله سببا للفهم لم يقل للتقريب كما هو مقتضى المقرب ولا للوضوح كما اقتضاه عبارة الشرح اشارة
الى انها مفضيان للفهم لا في انفسهما ولم يقل لم يرض الفهم عنه اليها وللاستغناء بتصريحه بما بعد هذا
قوله كذا في رأيت عبد الله اي كالايجاب للفهم اي لم يرض عنه في اكرمته في رأيت عبد الله واكرمته ولفظ دون
اما بمعنى الاقل او بمعنى الخبر اي المعابر لاجل الالفية او في موضع لا العاطفة والفرق بين الثلاثة ان الثالث
يدل ضمنا على عدم كون واكرمت عبد الله سببا للفهم بخلاف الاولين اما سببية الاول للفهم فظاهر واما عدم
سببية الثاني للفهم فلان لفظ عبد الله مشترك بين معناه الاضافي ومعانيه العلمية فاذا كرر لم يعلم
ان المراد بالثاني هو بعين المراد بالاول شخصا ونوعا ام لا وقبل الاولى حمل الباء على معنى مع اذ لا يحمل على
السببية لزم صدق كون الثاني سببا للفهم واللازم بطل فالملزوم مثله اما بيان الملازمة فظاهر واما بطلان
اللازم فلما نقل عن ابن هشام من ان المراد بالمكررين امر واحد اذا لم يكونا نكرتين وهما فيما نحن فيه معرفتان
اقول فيه نظر من وجوه الاول منها ان المراد بالفهم سرعته كما قلنا وسيصرح الشارح به الثاني ان التبعيض
من الفائدة من الاختيار انما هو ذو اللام فقط الثالث ان الفائدة انما يصرح المعرف المكرر اذا كان المكرر
بحسب نوع واحد من انواع التعريف هنا واخلال بحث النوعين الاضافة والعلمية الرابع ان المفروض
ان اللفظ الموجز سبب للفهم لا ان سبب الفهم بحصر به ولفظ دون بمعونة العاطفة اثبت للمعرف ظ الملازمة
ممنوعة لجاز ان الاحرى على فرض وروده منافية في المثال ويحمل لا يقتضي المنافاة في المثل لم لا يجوز
ان يكون قوله الاولى دون الصواب اشارة الى ذلك وفيه تأمل قوله وبسط البذاء شبه الفاظ الالفية
بالشخص الواعد والقارئ المعهود به ومقاصد لكتاب المحاط ودلالة الفاظها على مقاصدها بالبذاء والبسط
تلك الالفاظ لافهام المقاصد بالوعد وقرينة ذلك الاستعداد من الفضل الايجاز وسهولة افهامها
بالبسط ويمكن ان يحمل تشبيهها على غير ذلك فتدبر قوله اي المحاط اشارة الى ان المراد بالبسط ما يبسط
لانه لقابل البسط قوله ليحسن الاجازة هذا تصريح بان سبب الفهم حسن اجازة اللفظ المعبر عنه بحسن التعبير
واذا المراد بالفهم سرعته كما ذكرنا والتعبير بالاجازة دون الايجاز لما قيل اخر عطفا ان الموجز بفتح الجيم لا بكسرها

قوله

بعض الشيء والاعتماد باستعانة الامور فلم يخرج الاعتماد الواجب فرق بين هذا ومنع المانع على الاول والاعتماد القول وجب التحرز عنه باعتبار الفائدة والكثرة فاشتراكهما المعقول لا فاشتراكهما اللفظي على ما سبق فوله اي وفهم بعضهم يحسن السكوت عليه عدل عن قولهم يصح الى هذا لان السكوت على المفيد وغيره لا يعد في العرف صحيحا وفاسدا او مقابل حسنا وقبيحا وقوله عليه اي على لفظه والمراد بالسكوت عليه السكوت على لفظ عبر عن لفظ ما يتعلق به وصل عن الاسم الى الفعل اشارة الى ان المعتبر كونه حسنا بالفعل من غير اشتراط ادائه فيه لكون بعض شرائط السكوت عليه مجامعا مزدوجا دون زيادة عليه بمقتضاه عنه والمراد بالسكوت عليه قول المتكلم به قبل التكوت وبالسكوت عنه ما لو تكلم به من يتعلقات السكوت عليه بالسكوت ام ما يحتمل في نفس التكلم بلفظ غيرها الولاى ضمنه ولا يخفى عليك ما في ارادة وفي سليم ان المتكلم به حد لو وصل المتكلم به الباء الى ما قوله لحسن السكوت عليه عن متعلقاته وهذا احد هو المعبر عنه بطرح الاستثناء وبما قررنا اندفع اشكال قوي ربما يورد في هذا المقام وهو ان المراد بالسكوت عنه اما بعض ما يتعلق بالمفهم او جميع ما يتعلق به فعلى الاول يصدق التعريف على كل قول تكلم به مفيدا ام لا لحسن السكوت عن بعض ما يتعلق به الا هو السكوت عليه مطلقا وعلى الثاني لا يصدق اصلا التعريف على لفظ مفيد موجود بل كاد ان يكون المفيد ما لا فرد له اصلا لان متعلقات المفهم كاد ان يكون غير متناه وحسن السكوت عليها موقوف على ذكرها اذ لا شك ان تخلل السكوت عليه حد الى الغرض فوق ما افاده فهم ذلك فانه دقيق وبالتصانة حقيق ويعلم ان الاخير في تعريف اللفظ المفيد ان يقال انه لفظ مفهم لمعنى يحسن السكوت عليه اذا عاده او يفيده المتكلم بالذات او ينتظره المخاطب بالذات بحيث قوله والمراد بسكوت المتكلم هذا هو الصواب وبهذا الوجه الذي اقتفى الماشي على القولين الاخيرين قوله وقبل السامع وقبل كلمها اي سكوت السامع وسكوت كلمها ما ورد عليهما ان قول المتكلم المريد لافهام نفس الاستثناء فقط مثلا اذا قال زيد قائم لفظ مفيد بعد اتم عدم حسن سكوت المخاطب عليه لو اراد فهم بعض المتعلقات عن هذا المتكلم ولا يرد عليها ما قبل من ان المخاطب بالمفيد لا يحسن سكوته عليه اذا لم يسمع استثناءه صحيحا لان اللفظ مفيد لا من اعتبر سكوت المخاطب فراغه بعد الاستماع الصحيح ولا ما قبل من ان كلام المستثنى منه مفيد مع عدم حسن سكوت المخاطب عليه لان عدم حسن سكوته انما هو من الجواز لا بالفعل اي يحتمله قوله كان قائم مثلا انما مثل بالكلام دون الكلمة لان خروج الاول من الثاني اظهر منه بخروج الاخير بالطريق الاولى ومن العكس وقوله لا نعلم التخريج شيئا قوله واستثنى منه اي على الكلام قوله ما لا يجهله احد كان الفاء الخ فلقائل ان الكلام هل هو موضوع للفيد بالامكان او للمفيد بالفعل فما لا يجهله احد على فرض تحققه في الخارج والعقل في افراد الكلام على الاول وخارج عنها على الثاني ولا بعد ان يكون موضوعا للمفيد بشرط الافادة وبراد بالمفيد المفيد بذلك وعلى هذا يخرج قول النائم والساهي عن الكلام بالمفيد من غير حاجة لذلك الى

قول المتكلم استثنى قوله كغيره الظرف متعلق بقوله لم يصح والضمير للحصر لا للخبر فلا يقوله بصح او فصل او اتصل لاحدهما وذلك ظاهر او دون تأمل قوله اذ ليس لنا اه هذا الحصر صحيح بناء على ان الكلام موضوع لما اشتراه بين افراده الموجودة والممكنة منظوم قوله وهو تركيب المركب حقيقة ما ركب مع غيره وكثيرا ما يطلق على مجموع الاجزاء المتميزة الكلام اسم جنس كلمة هذا المقام الان يراد به الوصف السببي اي مركب بعضه مع بعض فلا يحمل على المعنى الحقيقي قوله واشار الى اشتراطه اي وجه الاشارة ان المقدر كقول الله تعالى لا تقم عن اليوم شيئا على اكبر اي فيه بحث لانا نريد بهذا لفظ استقم الواقع في القرآن فلم يفد لانه لم يقع في القرآن الا متعينا ولم يكن بد كلاما كما يشهد به النظر فيها وان اريد به ما لم يقع فيه فلا دلالة لكلامه على هذا ويمكن الجواب عنه بان المراد هو الاول لكن الكلام للمشبه به وجه الشبه بقرينة كونه مقتضى الاخبر والاولى ان يكون التقدير كقولك حين تكلمين بهذا المصرع او كقولك حين خطابي يا لك قوله اي مقصودا بعض ان يدعى اسم بالموضوع في هذا الفاء الموضوع مطلقا بل في ضمن الكل فرد به الكل هو المقصود منه المعنى فانه اما مقصود كقول الشاعر المريد منه معنا او غير مقصود كقول غيره كالنائم ونحو لفن تنقب باب الخاص باسم العام وعلوا ذكرنا البعض ذكر المفسر المفتح حرف التفسير لما عن الفائدة قوله ونحوها كالمفسر عليه والمجنون والسكران ومن اراد بقوله بعض اللفظ قوله اذ من عادته اه جعل ذلك عادة في المخاطب غلط لان التعريف يسند الى الواضح وفهم الحكم من المتأخر في غالب احفاء الاستدلال على الحكام شق لم يعلم ان ابتناءها المقصد قوله بالمشابهة يجعل استقم مثالا لاشتباهه بشيء ان المقدر في عنده احد المقدرين الاخيرين اللذين ذكرناهما سابقا لا الاول كما هو الاولى قوله وعند النحاة اه اعترض على هذا التقييد بانه مستدرك لخروج مثالها بين الجملتين من عند المفيد لعدم حسن سكوت المتكلم على مفردها مبتدا وبما يتعلق بها اقول جوابه ان المراد بالمفيد فاعل الافادة لا كل ما يتوقف عليه الافادة وبالمسكوت عنه ما لم يدخل في فاعليتها لا مطلقا وذلك مفيدة بهذا المعنى فانها العلم بالشرط والموصول مثلا كالعلم بوضع اللفظ المفيد فمن شرائط الافادة ولا يخفى الفرق بين الفاعل والشرط واما المفيد المعتبر في الكلام فهو فاعل الافادة مع جميع ما يتوقف عليه الافادة المرادة وقد ظهر بما قررنا ان مثل ضرب زيد عمرا في الدار يجوز عدها الكلام لا المسند ان فقط كما يظهر من عبارة بعضهم وان الكلام هو المفيد عند الافهام وحسن السكوت لا المفيد فقط وذلك ظاهر لمن تفكر في الغرض الموضوع لاجله الكلام قوله المخرج المقصود لغيره المراد بالغير ما الكلمة او ما لا افادة له وحد فلا يرد عليه ان هذا التقييد محل لخروج نحو نعم الرجل زيد اذا كان لنوطئة قولنا انا اكرم قوله وعلى الكلم تقدير هذا الضمير لفائدتين الاولى للاشارة الى ان عطف الفعل والحرف على الاسم من عطف الاجزاء لا الجزئيات والمحكوم عليه هو مجموعها لا كل واحد منها الثانية للاشارة الى ان الكلم خبر لمحذوف وفي الجملة خبر لقوله اسهلا ان اسم خبر مقدم على الكلم وذلك لما سبق من ان المراد الحكم على الثانية بالكلم لا بالكلم لعدم انحصار الكلم في

المركب منها فانه المركب من اكثر من كلمتين فط ولا يجوز ان يكون الكلم خبرا عن قوله واسم أه لعدم جواز الاخبار
عن النكرة بالمعرفة في غير الاستفهام واعلم ان عطف الاجزاء اشكال مشهور وهو ان كلا من تلك الاجزاء مستقل
في المعلولية فينبغي ان يكون معروضا للحكم بالاستقلال ولبس كذلك ولجابوا عنه بان العطف معتبر قبل الوقوع
هذا مما لا يدخل تحت التكليف تلك الاجزاء فالصواب في الجواب ما خطر ببالي من ان المراد بكل من تلك الاجزاء
جزؤه بقيد به مقيدا وقبول العطف على عطف الجزئيات فافهم قوله الى ثالث الف نبها الكلام وصف للكلم وهي
لكونها جنسا يجوز فيها التذكير والتانيث لا للاسم والفعل والحرف كما توهم وانما خرج التانيث فيهما
اشارة الى ان تالف الكلام من الكلم انما هو باعتبار جهة التذكير لا الوحدانية واللام في الكلام للعهد
وفائدة هذا الوصف الاشارة الى ان المركب من الثلثة ليس مطلق الكلم بل نوع من انواعه الذي يتركب منها كل
كلام فان الكلم انواع اخر ليست كذلك كالمركب من الاسماء فقط او من الافعال فقط او من الحروف فقط او المركب من
نوعين منها فقوله لا اعتبر بها هذا ليس معطوفا على قوله الصدر واسم ولا على قوله الكلم بل على الضمير المجرور في قوله
منها وعدم اعادة الجار بناء على جوازه عنده وذلك لان قوله وذكره الاحكام مقصور على انه المراد انما هو هذا
مع ان كونه معطوفا على الاول وعدم ذكره حينئذ لا وجه له قوله كما دل الاحسن ان يكون هذا الكاف للتعليل
كما في قوله اما حدث الاصطفاء قوله على الاستقراء الاستقراء مشتق من القرء بمعنى الجمع والشيء القرئي وهو
كما يؤخذ عن الفحص وصيل مشتق من القرائن وليس بشيء قوله وذكره الامام عليه السلام اشارة الى ما رواه ابو الاسود
الدؤلي عن امير المؤمنين علي بن ابيطالب عليه السلام وحين تذكره شارحا الكلام عليه وصل اليه فكرنا الفتا
وذهنا القاصر فقول روى عن ابي الاسود الدؤلي هو منسوب الى الدؤل والمراد به ههنا اسكان جبال وادي
المرء المجمع بالمرائر قال وخطب على الامام علي بن ابيطالب وانا مفكر اي وجدته متفكرا او ابصرته جالسا لكوني
متفكرا فقلت بم يا امير المؤمنين تفكرا بالياء المشاة التحتانية تفكرا بالميم المضمومين بينهما فاء ساكنة
المتكلم او بضمها من تفكر والاول اظهر قال انه لو سمعت بليدكم هذا لحسبا اي غلطا والمراد به الغلط
الواقع من حيث الاعراب فاردت ان اصنع كتابا في هذا الباب فاتيت علي بن ابيطالب عليه السلام فاخبرته بالذي
اردت فقال ضع ما املي عليك فاملى علي هذه الاشياء فكان هذا اول العلم الذي اسسه علي عليه السلام
في شان ويؤيده ما حكي عنه يوم خيبر من اجازة الاخوين بجزء من الف من غنائم سلطنته ووسعة
مملكته في اصول العربية اي في قواعد تصحيح اللغة العربية وتحقيقها الاصل في قول الى اربعة اشياء الدليل
والظاهر والراجح والكثير لما كان مظروفا للاصول لا بد من ان يكون محتويا على جميعها اعلم ان
صنعة هذا الحيوان اي بالتعليم بها فان العلم سبب جموع الارواح اوبا لاستخدام من الجن الذي كما توهم
ويثبت بها هذه اللغة بسبب هذا الصنع والا تتصرف بتلاعب الجن بالحادثة فيها بمرور الدهور
ثم اثبت بعد ثلاثة ايام فالقى الي صحيفة مكتوبة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام والمراد بالكلام ما هو
المصطلح بين النحاة على ان يكون هو مع ما قبله الى هذا المقدر ولا بعد ان يكون المراد به المعنى اللغوي اي ما يتكلم

به كالاسم وفعل وحرف اي كل الجزء مجموع افراده فلا ينافي كون الجزء بعض افراده بعضها فالاسم ما انبا عن
المسمى اي المعنى الذي يكون ملحوظا بالذات الذات مخرج الحروف لان معانيها ملحوظة بالغير للغير ابدا وكذا الافعال
لان بعض اجزاء معانيها قد تكون ملحوظة بالذات كما في قولنا الفرس شهر والفعل ما انبا عن حركة المسمى
عن صيغة بنفسه بالمسمى كالحركة للحرك او للمحرك ولا يخفى انه ملحوظ بالذات الغير الا ان هو المسمى والحرف ما انبا
عن معنى ليس باسم ولا فعل اي ليس بمعنى اسم ولا بمعنى فعل وهو المعنى الملحوظ بالغير للغير واما الملحوظ بالغير للذات فلا
معنى لان يخطر ببالك حصر الانواع في الثلثة ثم قال لتتبعه اي لتتبع ما في هذه الصحيفة حتى يتبين لك ما ذكرنا
واحكامها وفيه ستبين ما ستبين لك وزد فيه ما وقع لك واعلم بابا الاسود ان الاشياء اي الفاظ الكلم
الثلثة ظاهر اي ظاهر فهم المعنى منه ومضمر اي مخفوف فهم المعنى منه وذلك لان فهم المعنى من الاول بلا واسطة
ومن الثاني بالواسطة وشيء ليس بظاهر ولا مضمر قالمراد بالاول المضمرات بالقياس الى المعنى الاول و
بالثاني ما سواها كذلك وبالثالث كل من الفريقين بالقياس الى ما سوى المعنى الاول من بطون المعنى وانما
شققا اي تفاوت العلماء في مصرفه ما ليس بظاهر ولا مضمر باعتبار تفاوتهم في الدربة الموجبة لبطون
المعنى او المعنية تفاخر العلماء بعضهم على بعض لان تفاوتها الى ما لا يتناهى الموجب من بطون المعنى هذا
ما ظهر لي من شرح هذا المقال لاصحاب الفضل واما ما سنح لي من كشف الاباب المجال فهو المعنى المذكور مع
الاشارة الى امر اخر وهي انه اشبا بالكلام الى الامر والخلق الصادرين عن المتكلم الحقيقي كما قال الله تعالى في حق
عيسى وكلمته القاها الى مريم وبالاسم والفعل والحرف الى العوالم الثلثة اي المجردات والملكوت والناسوت
فيقول الاسم ما انبا عن المسمى الى عالم المجردات المنبئ عن المسمى الحقيقي المعنى جل اسمه بلا واسطة شيء اخر او هو
تراب الجمال المعنى ويقول الفعل ما انبا عن حركة المسمى الى عالم الملكوت الناشئ بلا واسطة عن عالم المجردات
لخارج من قوة الامكان الى فضل الوجود اي هو اول الحوادث الذاتية واضافة الحركة الى المسمى من اضافة منها
الى المحرك لا المحرك ويقوله والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل الى عالم الناسوت الذي لا ينبئ عن
المسمى لا عن حركة بلا واسطة بل ينبئ عنها بالواسطة ويقوله ظاهر اي وجود الممكنات ويقوله مضمر
الى هيهنا اي الوجود بظهر الهيئات وهي مضمرة فيه وبقوله ما ليس بظاهر ولا مضمر الى المعنى المحض الجلالة
فانه ليس بظاهر لخفاء جلاله عن كل ما سواه وليس بمضمر لظهوره وجماله على جميع باعداده وبقوله انما شققا
العلماء الى آخره كل شيء يعرف بحسب الضد بضده وهذا الذي ذكرنا رشحة من رشحات
سحاب هذا الكلام وقطرة من تيارات بحار هذا المقام والا فاين قدر نا الشرح كلام الخالق
وقولي كلام المخلوق بل ايات والحق ايها الفاضل ولنا الحنين الكلام وان لم يكن اللائق بهذا المقام
لعسى يقتبط بعض المواد الفاضلة عن المنام ثم قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها على ان كان من
ذلك حروف الخفض ذكرت فيها ان وان وكان وليت ولعل ولم اذكر لكن فضالة لي لم ار كها بل هي

منها فرد فيها انتهى ولا يخفى على من له حظ من المعارف امكان حمل اكثر هذه الاصطلاحات على تلك المعاني العالية وان لم يكن تصطلحها ملحوظا اليها فانها معاني اجرى الله سبحانه وتعالى على بعض السن وان لم يقطنوا بها او سنشير الى بعضها انشاء الله تعالى قوله المبتكر لمن الفن اى صاحب بكر هذا العلم وهو كناية عن البديع والبديع لمبتدعه هذا الفن اخبار مروية اخرى كما لا يناسب ههنا قوله وعطف الخاتم اه هذا اما فاصل او معاصر مبتدأ الفوله لكونه لا لقوله اشعارا لكونه مكتوبا بالاصفر دون لكونه علة للعلة على الاول علة للعلو بعد تشبيه بالعلة على الثاني ولما ذكر بعض الشارحين هذه النكتة في هذا المقام واورد عليه بان لا معنى للواو ههنا والحق ان ثم بمعنى الواو وقد يلم بها ضرورة فاشار الشارح بهذا الكلام الى جواب الايراد المذكور بان المراد بها الواو انما هو لما رجح بحسب الرتبة لا بحسب الزمان والمكان واستعمال الحرف المعنى للحرف الترجيحي شايع لا استبعاد فيه وقد ضل بناء الجواب المذكور على ما هو الاشهر من ان عطف المفصل فان اسرها على ابر واحمد واما على ان يكون كل منها معطوفا على ما قبله بلا واسطة فالامر غير ظاهر ويدفع بما ذكر اولا ويدفع هذا القائل ايضا مطلق الواو الخ الواو الخ الكامل الذي هو بين الصالح لكل من طرفي الاستواء بين المنع عن كل منهما اى بين الاسم والحرف كما فان الواو الخ واهو بين الصالح لطرفي الاستواء مطلقا وبين المنع عن كل من طرفيه اى بين الحرف بين كل من الخوبه والمراد بهما ههنا الاشعار بهذا وهو حاصل على كلا التقديرين غاية ان عطف الفصل الواو مخالفا في هذا الاشعار قوله قبله المراد بالموصول الاسم والفصل لما ذكرنا فلا اشكال في ايراد ضمير قوله ومنها تثنية والمناظرين وفي المغنى كلاهما ههنا لا فائدة في ذكرها قوله ثم الكلم لما ذكر ان المركب من الثلث مسمى بالكلم والعلم من هذا الكلام يتضح بذلك كما قد يتوهم من تقدير اسم لفظها ام لا اشار بهذا القول الى ان لم انواعا شتى وعطف لفظ ثم اشارة الى ان ذكر هذه المسئلة بتبعية تلك المسئلة لا مقصودا وبالذات قوله على الاصح مقابل الاصح من ذهب الى ان نحو له جمعا للكلمة وردّ بان الجمع على هذا الوزن لا يعد عندهم وبانه وصف لا يذكر فيقال اب صعد الكلم الطيب بتأويله اسمها له مع واحده استعمال الاجناس مع آحادها في التفرقة بينهما بالتاء قوله اسم جنس جمعي اسم الجنس بازاء الماهية المطلقة واطلق على القليل والكثير الى الواحد ان كان قرينة والى الثلث ان كان بينها فان قصد منه الواحد بالتاء او بجنبها يسمى واحدا والا يسمى جنسا وعلم ان اسم ما وضع للماهية مع تبعية الوحدة والكثرة المقابلة لاسم الجنس ما وضع لفرد غير معين من الماهية والكثرة المقابلة للمعرفة دال على شيء غير معين بقيد واذ اتبين ان الكلم اسم جنس جمعي واسم الجنس الجمعي ما اطلق على اكثر من فرد وعلى واحده بعد ذلك فاعلم ان لم انواعا شتى والمذكور بينها واحد منها قوله واحده كلمة الضمير راجع في المتن الى قوله اسم وفعل وحرف لما ذكرناه لكن الظاهر ان الشارح حوله الى الكلم وجعله متصلا بقوله ثم الكلم اسم جنس جمعي لما يشير بذلك الى ان ما بعد الكلم ذكرنا لكونه اسم جنس لا جمعا

قوله لفظ مستقل اه احترز بالاستقلال عن اجزاء الكلمة كالالف والباء في ضرب فانها وان دلت على معنى لا يسمى كل منها كلمة وبالوضع عن نحو الطول الاول مجرورا على القرائن فانه يدل على معنى بحسب الوضع النوعي لكن لا بحسب الوضع الشخصي لعدم تشخص اللفظ بالمعنى بحسب هذا

سنافي الحاسبين ان القول يطلق على المركب والافراد وحيث اورد يقيد بما يدل على ارادته بالقول ما هو مصطلح عندهم لا مطلقا واعلم ان بين الكلام والكلم عموما من وجه وكذا بين القول وكل من الثلثة الاخر اذ يطلق اللفظ على المتواضع والاهمل مطلق وبين الكلمة وما سيأتي القول شابان قوله في اللغة متعلق بقوله كثيرا لا بقوله يقصد فالمعنى يقصد كثيرا في اللغة وقليلا في الاصطلاح لانه لا يقصد في الاصطلاح اصلا وبؤيدها هذا قوله وهذا من باب تسمية الشيء باسم ضده فائدة هذا القيد هي الاشارة الى ان التقابل المستفاد من كلام القوم انما هو لكونهم في الاصطلاح المناسب لهم لا مطلقا فتدبر قوله ولا اله الا الله اه المناسب ان يقول الضمير الى ارباب الاصطلاح لما عرفت قوله وفي علامته كل العلامة ما تنبئ وجودها عن وجود صاحبها وعدمها عن عدمه قوله من الاسم والفعل والحرف الاسم اصله سمو كجمل من السمو الى الجلوجذه لامه وعوض عنه في اوله همزة الوصل بعد امكان وله واجري الاعراب على عينه لكونه متمكنا او من الوسم كالضرب بمعنى العلامة حذف فاؤه وعوض عنه الهمزة وسمي الكلمة المخصوصة اسما لسموها على اخويها او لكونها علامة لمسماها والفعل بمعنى الحدث وسمي الكلمة المخصوصة هكذا لانها علامة على الحدث والحرف بمعنى الطرف سمي الكلمة المخصوصة حرفا لكونها في اطراف عن اخويها حيث لا تقع ركنا للكلام بخلافهما قوله لقبوله الاستثناء هذا تعليل للاستغناء وهو جزء علة للاشتراط لان غاية ما يدل عليه هذا هو الاستغناء عن الشرف قوله بطرفيه اي واسطته بقوله لطرفيه قوله واحتياجهما اليه عطف على قوله استغنا وهو جزء اخير لعلة الاشتراط قوله بالجر المراد به المعنى المصدري معلوما او مجهولا او ما يجري مجرى احدهما اي يجوز ان يراد بالجر المعنى المصدري ويجوز ان يراد به الاسم المجرور ومعنى جاز ارادة الامرين ما سيأتي الاشارة اليه قوله لم يرد في كلامهم اي كلام العرب قوله لا يتوقف لا يتوقف عدم الصلاحية لدخول معرف الاسم وغيره وكذا النداء على احدهما قوله لشبهه الخ المراد بالمكرة بالجر في الاولى ان يقول بدل المكرة بجر لان المكرة لا يطلق على الحركة الاعرابية ولا على الحرف الذي يجر بها بما يكون اعرابيا بالحروف لا على الفتحة كما فيما لا ينصرف قوله فالمكرة في الجر شامل له هذا الكلام شعر بان في الجر حروفا هي لا عموم مطلق كما زعمه الشارح واعتذاره عنه بذلك لا يجدي ان يبينها بانا بان كل نعم ان الشائع في العموم المطلق انما هو بين الاول ولازم الثاني اللهم الا ان يراد الشبه بحسب الوجود لا بحسب الصدق قوله الا ان يراعى مذهب غيره لو قرئ برا عي مجهولا كان قرئ مذهب نائب الفاعل ضميره بالرفع صفة له وضميره لمذهب الخ وان قرئ بالاضافة فضميره لفعل الخ ولو قرئ معلوما كما هو الظاهر فالمذهب بالاضافة والضمير للصلاحية قوله لوجيه احتمالات الاشارة الى تصحيح تقابل المصاحبان في الجر غير شامل للجر بالاضافة اللفظية اذ هو غير حاصل بحرف الجر على مذهب الشارح الى ذلك بان مراده عدم شمول حرف الجر له ظاهر الان المشار من حرف الجر هو الظاهر لا المقدر وبهذا الاشارة الى ذلك بان مراده عدم شمول على كل المذاهب لا على مذهب خاص وبهذا الاشارة الى ذلك بانهما تغير مذهب الخ واعتقاده عند هذا القول ان المضاف اليه مجرور بغير حرف الجر وبهذا الاشارة الى

تصحيح مدعاه بان الاولوية للاخصرية او الشمول للجر بالشبهية والمجاورة وبهذا الاشارة الى ضعف الجواب عن الاعتراض بان المجتهد لا ينبغي ان يراعي مذهب غيره وبهذا ان كلا من التقابل والاعتراض والجواب مشترك الالزام بين الكاتبي لا لفقيه وبهذا الاشارة الى الاحتمال الاخير المذكور من الاحتمالات الثلثة لكن هذا الوجه ابعد الاوجه قوله والتنوين مشتق من المنون اشتقاقا فاجعلا وهذا كالجزء الاحتمالات الثلثة قوله المفهم اه اي التنوين الذي لا يزاد لاجل النظم وهذا احتراز عن تنوين الترنم والغالي الحقهن بكل من الكلمات الثلثة للتغالي او لرعاية الترنم الذي هو المتغنى بحسب اللغة ولا زيادة البيت عن وزنه في الغالب الذي هو الحاجة الى الالتزام لاجلها قوله لوحدة نونا اه الحذها ما يكون جامعا ومانعا والخاصة ما كان مانعا فقط والمراد بهذا الصدر بانع لشمول الحد النون المدغم والمدغم فيه وثانيا نونا لمنعا ويمكن الجواب عن الاول بان النون نفس المدغم فيه معا او باحدهما نون واحد لفظا كما ذهب اليه بعضهم كل مدغم في مثله وفي الثاني بان المراد بعدم شيوع خلا عدم شيوعه بنفسه من المنوش لا بنفس النون فقط ونون لمنعا منوش لا بنفس الالف وبقال نفس نون لمنعا من الشواذ او يقال المراد بقوله وحد هذا التنوين المخصوص بالاسم وبقوله نونا اي نونا في الاسم قوله والنداء هو مصدر نادى كبنال مصدر قاتل قوله اي المستلزمة لان بنادى يتعدى بالجر والتنوين على ظاهرهما الفيد لا نفهما الا للصلاحية لهما والاحرف الجر وحمل الصلاحية له ازيد من صرفه الصلاحية في الاول موقوف على تميز الاسم بحملها مميزا له مستلزم للدور وليس يميز حرف الجر للاسم اكثر من تميز نفس الجر له وحمله عليه وهو الجاز واما النداء فحمله على الصلاحية انوعي اكثر تنبيها امكن كونها في النداء امرا ذوقيا غير منوط على معرفة الاسم وفقد بالفصل المجهول القلة مؤنة وعدم تعلق القصد بما علق وله يقيد الا بالدخول ونحوه لوزن الظاء ان ليس نفسه ولا الصلاحية له يميزا فقيد بخول ونحوه اذ نحو ذلك الفعل لم يقيد الاستثناء بقيد اذ لا معنى له ههنا الا الصلاحية له فان وجوبه الاسم بمعنى الصلاحية فافهم قوله وال المعرفة التقييد بالمعرفة لاخراج الموصولة كما صرح به لا الزائدة لانال المعرفة مثال زائدة لسنن يعرف مدخولها على دخولها او يعرف ذلك قوله وما بعدهم مقام ما هذا اما تفكيك ال اد تتميم لها قوله والى الاسناد اليه يعني ان قوله مسند مصدر مبني للمفعول لا اسم مفعول والنائب ضمير عائد على هو مفعوله الثاني المتعلق به الى لا مفعوله الاول المتعلق به بنفسه قوله اي بكل من هذه الامور المراد بالكل ههنا هو الافراد لاستحالة مع من فاشار بهذا التقدير الى ان المعطوف في هذا المقام من عطف الجزء لا الاجزاء لان الغير الكامل لا يحصل من ثلث المميزات مطلقا والناقص يحصل من كل واحد كما يحصل من المجموع فلا وجه لارادة المحاصل من المجموع وجعل المعطوف على عطف الاجزاء الذي هو قبيل النوع في كلامهم ولا يعلم انا لو جعلنا المعطوف على عطف الاجزاء لكان كل المميزات مميزا لكل المجموعي لا افرادي لا المجموعي فانه ممتنع فيما نحن فيه قوله للاسم اي لجنسه حتى يصدق على افراده فان نحو ستان لا يميز شيئا من

النداء له

قال المبرد قوله الى انفصالها عن تمييزه فسر المميز المنتصب باللازم اشارة الى انه مبني للمفعول المعدى بتعلق
الفصل بفاعله وقيده بالظرف لئلا يتوهم ان المراد به هو الانفصال في الاسم بعضه عن بعض او الانفصال
عن احد من شبهه قوله لاختصاصها به الظرف الاول متعلق بقوله حصل ولما كان معرفة الاختصاص
متوقفة على معرفة الاسم اجمالا اقتضى توقف معرفة المنتصب على معرفة هذا الاختصاص لم يلزم الدور
وكذا الكلام في معرفة المجرور والتنوين وال اتيانها في المخصوصة بالاسم لاما يشابهها مما لا يختص به قوله فلا
تدخل على غيره اي على شيء من اعيانه وهذا تفريع على قوله لاختصاصها به ولا يفرع عليه الا بحمل الا
على بعضه لا اختصاصا الا انفراد وحمل الاختصاص على المعنى لا الاختصاص فانه هي الاشارة الى هذين الامرين
قوله بقوله بالجزاء الفاء للتفريع على قوله لم يشرع في علاماته ووجه تفريعه عليه ان كون هذه العلامات
علامات لاتصافها بما صدر ذكر الاتصاف غير مشار بعضها من بعض من دون ذكر بعض تلك العلامات يقتضي ان
يصير المقام مقام ان يلتفت السامع الى غير تلك الاتصاف بعضها عن بعض فيطلب انه حصل اذا فقد ذلك
المقام ان يجعل الالف متعلقة بالخبر المجرد بالابتداء لان يجعل كلا منهما متعلقين بالخبر او بالمبتدا
او بعكس الاول وهذا التفريع يحقق ذلك ويترتب عن جعل البيت على غير هذا التركيب الجزاء اي فقيد
صنعه ونعني انه لم يتشاهد المحل عن هذا العامل الاعن انحراف ذوقي عن السلامة وسلف عن الاستقامة
قوله واللام متعلق بتبيين لهذا وجه اخر هو تشويق المميز لكونه مبتدا ومجملا تركيب هذا البيت التسعة
حاصله من ان كلا منهما اما متعلق بالمبتدا او بقوله حصل او بمحذوف والصور اما ذكرناه الثلاثة
مثال ما دخل ذلك لم يضل مثال ذلك لئلا يتوهم ان المقصود بالذات بيان المميز قوله بسم الله الرحمن الرحيم
جعل البعداة اول الامثلة دون غيرها عملا بحديث كل امر ذي بال ومثلا لكل من الجر والجار بمثال
وهذه الكلمة المباركة مشتملة على مثال ذي اللام ايضا فالتمثيل له على حدة اما الوضوح كل تمثيل على
حدة واما الاحتمال كون اللام في الفقرة وفي ما بعده موصولا قوله وحيث ذي وكل وجواب مثل الشرط
العوض ثلثة امثلة اشارة الى انه اما عوض عن الجملة او عن المفرد او عن الحرف قوله واسفروا عن ان جملا
طالبا استقل الخ وقال هل من امر اصبحا في مسفر فاجابه البرمن امر بصبح اي مسفر على طول الغيبة
قوله وفي غير الاسم اي جعل الف قوله الا على لو هذا فطنة من يجيب الدوري قائله وتمامه الا على لو وان كنت
عالما بانقاب لو لم تقتفي اوائله لفظ لو في الموضعين يشدد الواو اشارة بعلة عن المعنى الحرفي
الى قول لو كان كذا كان كذا على سبيل التقدير والانابة جمع ذئب كعنب وهو الحر الخبيث ولم تقتف عن فات
يفوت والمعنى ان علوم علما مما قدمناه من قولنا لو كان كذا كان كذا مستتبا ذلك الجهل عما تحقيقه
ولو علمت ان قولي ذلك لا ينتج بتحقيقه الى سوى اللوم والخيبة ما فات عمري في ابطال هذا القول بصرفه شيء
قوله ولم يتمع بالمعبكاة المعبكاة في الاصل بضم ميم بعكك بضم الميم وتشديد الدال والباء منسوب الى

معد بن عدنان احد اجداد رسول الله صلعم خفق الرعد الضعيف ثم جعل علما للرجل شاعر مشى في الشعر وقد
خرج رجل عن ربطته وقطع مرعى ومحل مناعب ابرى المعبكة فلما راه قوى المعبكة شعر غير موزون فقال الرجل
هذا القول وقيل اسم رجل مسمى بشعة بن ضبيرة وهو مشهور بالقصاف وصف فصاحته بوضعه عند مسدد
بن ضاء السماء والمربد مسدد فقط فاحضره فراه صغير الجثة فاحتقره فنظم لصغر جثته فقال له هذا الكلام
فقال المعبكة الرجال لا بالجثث ان المرء باصغريه اذا قال قال او لبث او اذا قاتع قائل بالبث
اي الجمرة وقيل المعبكة علم لابن خمرة الحكيم فلما مات ابوه وصف المعبكة عند السلطان بانه حكيم عالم
فاحضره السلطان فرآه صغير الجثة فقال له هذا القول وهذا الكلام صاغ عند المرء مثل ان كانت
فصت كفصة المعبكة ثم الظاهر ان يكون تصميم الراء على الفاء ان المعدة عن العمل اذا قيل ان كان مضوبا
لم ينبغ الفدح بدوجه قوله بنا فعلت اي بادخالها او بدخولها او بناء الداخلة تنظم الهيا تقدم وكذا
في الباء والنون وخصوصية حركة تاء فعلت بالجملة خصوصية الحركة انما هي لامكان التلفظ به ولا دخل
للهاء المقدرة فيه قيد الشرط بالفاعل اشارة الى ذلك ولا خراج تاء التانيث الساكنة لما سنذكر قوله
وبنا التانيث الساكنة بيان لما مثل له بقوله وانت واشارة الى انه عطف على المضاف بتقدير مضاف
لا على المضاف اليه وذا على المركب ذلك لان التاء مشترك لفظي بين المعنيين والمناسب عطفه هو
ما ذكرنا لا ما ذكره المركب كما لا يخفى على من له ذوق في علم المعاني قوله ومن نوضا يوم الجمعة فبها اي فعمل با
لسنة او بالرخصة ونعمت اي نعمت السنة او الرخصة الوضوء وتمام هذا الحديث ومن اغتسل فالغسل افضل والغرض عن التمثيل به الاشارة الى ضابط نعم بدليل دخول التاء الخاص للفعل عليه
فان بعضهم زعم انه اسم بدليل قول من قال اما هي نعم الولد حيث ادخل الباء الجارة عليه واجيب عنه
بان التقدير ما هي بولد هو نعم الولد وكذا القول في بئس قوله وبه يتعلق هذا القول تعرض
بالمركب لئلا يحصل جمله يتخيل انها مجرورة الصدر قوله فعل مبتداء والظرف متعلقا بفعل لان التقا
مقام ان يقال ان الفعل يتخيل ويتصور بما ذا لا ان الفعل المتخيل حاصل بما ذكر كما وجده الذوق السليم
ولا حاجة لكون فعل مبتداء الى الوصف المذكور اذ تقديره فعل سابق كما هو مقدر وقدم الظرف ليفيد
الحصر تاكيدا لبطلان قول المركب قوله فاقا تلن احضروا الشهودا قاله زوبر وقوله اديب حاشا
املودا مرجلا ويلبس البرودا ولا يرى مالا لمعدودا اديب متكلم اصله البناك اي الحنتك بالهوز
للانكار وفاعل حاشا عابد الى مراة المخاطب والمجرور في بعده قوله الى ولدها واملود كعصفور بالغا درسته
ثم بلغا ومرجلا بالجيم المفتوحة المشددة وهو بالغا درسته موسى شانه كرده شد او بالحاء المهملة اي زينا
والبرود جمع برد كقفل ثوب مخطط والتقدير وهو يلبس البرودا على ان يكون هذه الجملة مع ما قبله
حالا من الضمير المجرور في بعده فاقا تلن بتقدير قالت قائلن بالمراة المذكورة ان قومي احضروا وهو من

الاحتجاج للشرط اى اذا ثبت ان الطلب بها لوجب ان تدل على الشهود او بانوا بالشهود على ازهذا الولد ولدها
وهل كنت شاك من الشك مع وجود هذه العلامات قوله لانه ضرورة اى دخول النون على الاسم لا يدخل النون
لان التاكيد مقتضى والضرورة اما مصدر او دخول بمعنى الفاعل والتاء لزيادة المبالغة والمقدر بالانه
دافع ضرر او دافع امرؤ ضرر قوله اى بسوق الاسم والفعل اى مطلقا فائدة التفسير دفع توهم كون المرجع الاسم
الفعل المميز بما ذكر فلا يلزم ان يكون نحو شتان خبرا فقوله لاشتراك بين الاسماء والافعال المراد بكل من
الاشتراك والاختصاص ما هو محط لحفيظة مطلقا لا بحسب اللفظ فقط فلا يرد ان ما سيجئ في باب الاشتغال عن ما
لا شتراك الفعل فلا حاجة الى الاعتذار قوله في جزمها الخبر كيندم من حاز يجوز اى جمع وهو في الاصطلاح
عبارة عن امكان الجملة بما يمكن فيه وقوله في جزمها اى في جزم جملتها قوله فالمراد الرضى اى اختصاصا هل بالفعل
في الحالة المذكورة لاعدم المنافات قوله للاتفاق على اعراب الاول وبناء الثاني فحكمها البعد عن طرفي
الشك عليه وعليها كان كلمة هل التقديم قوله لتشريفه بالاعراب فان الاعراب لحصول الاسم اصل للفعل
وهو اشرف من الحرف قوله بلى اى قد بلى وليس المقدر بصلح ان يلي الا ان تصلح به لانهم لا يلتزمون الا بالواو فالحمل
عليها مع ان لزوم الحذف يقتضي بقاء المسافة قوله اى يقع بعد لاشارة الى ان بين الفاعل والمفعول حق لا
يتوهم عكس ما في الواقع وقيل اشارة الى ان المراد بالولي ما يقع فاعله بعده مفعوله لا بالعكس وليس بشيء
اذ الاول مصطلح في الاولى قوله الساكنة حمل لام العهد الذكرى المشار بها الى ما فصلت واتت على الاشارة
الى الثاني فظهر وذكر الاول من قبل نفسه لما تقدم من تقدير لفظ التاء قبل قوله انث والمفعل كما المذكور
فكان لفظ ناند كور من بين وامكان الاشارة الى الاقرب بمنع الاشارة الى الابعد وحمل جملة على الأبعد قيل
الى الثاني لكن لزم الساكنة للمتقدم الغائب على الحاضر في هو كما يرى قوله وعوض ذلك يعني ان المراد بالتاء
بالتاء الموضوع للماضي فقط لاما استعمل في الماضي حتى يقبل كون التاء خاصة له بدخولها في نحو اذهبت
الواقعة واما عدم دخولها على نحو لم يضرب لولا العناية المذكورة فلبين بعض وانما كان مضرا لو كانت التاء
خاصة شاملة وليست كلمة دون فعل وعنى بالماضي الموضوع للماضي لكان اخصر واحسن قوله المؤكدة في
هذا التوصيف اشارة الى ان اللام في النون للعهد الذكري فيشمل نون التاكيد ويخرج نون الاثبات
لعدم كونه من مميزات هذا الفعل قوله فعل الامر المراد به الامر بطريق سواء كان باللام ام بدونها اذ الواو بدل
الثاني فقط كما هو مصطلح النحاة بطل كون النون مع فهم الامر خاصة له لوجوده في غيرها فهم وحمل الامر
في قوله ان امرهم على طلب ايجاد الشيء من الفاعل المخاطب بعيد فان قلت هذه الخاصة المركبة ان كانت
من الخواص الغير الشاملة كما هو لفظ الملازمة في الشرطية الثانية ممنوعة وان كانت من الخواص الشاملة
فتخرج عن فصل الامر نحو هاؤم اقرؤا كتابيه ولكنا ما سبق من المعنى ولكنا ما سبق من ومضطا من فيلزم ان
يكون فصلا لامر قلت نختار الاول ودخول المعبر في متعلق الشرطية الثانية ما بنا في فصل الامر وهو لان

الامر في قوله والامر مفهوم من لفظه بواسطة لفظ اخر فالملازمة ظاهرة قوله ما يقبلها احتراز عما اذا قيل اذهبن
شتين واشير الى المخاطبات بهذه بالقرب نحو ذلك والمراد بما يقبلها ما علم ادخال المعرب ليوزن فيه سواء كان
مع النون حال النهي او لا قوله اى ومفهم الامر تقدير المضاف اشارة الى ان متاع حمله على مضاف فصل الامر لزوم التاء
لا على غيره بدون تقدير هذا المضاف او ما يؤدي مؤدى هذا المقدر والا لرجع حمل خبره عليه قوله ليس
ملتبسا بالتي والمعنى ان عرب بابه من الحمول بالطلب على نحو الاستعلاء وضربه ذلك واللام في قوله لزوم
اشارة الى الامر الاول ولهذا اكتفى بتفسير الثاني عن تفسير الاول قوله للنون محل فيه الظرف الاول سقط
في بعض الخبر والثاني نحو متعلق بمقدر اى يحل او يحل وقبل بالعكس وليس بشيء قوله فلبين بفعل قوله
توجيهين الاول انا لا يلزم كون الخبر اجلة اسمية خالية عن الفاء الثاني ان اللازم اولا على تقدير ثبات ما في
البني انما هو انتفاء ذلك البني لاحدث ثم الخبر هذا فاذا كان نون قوله بفعل عوض عما عمل المضاف اليه
وكذا اذا كان للتمكن فان فهم الامر منه منافي كونه فعلا غير ايضا فثبت كون المفهم الغير القابل للنون
ليس بفعل فظ واعلم ان المعتبر في كل من الاصال الثلثة امران فحوى الماضي الدلالة بالوضع على حدث ماض وقبول
التاء وفي الحاصل مع الدلالة بالوضع على حدث حاضر او مستقبل وقبول لم وفي الامر الدلالة على مجرد الامر
بالوضع وقبول النون فالمشتمل على كلا الامرين هو الافعال الثلثة واما المشتمل على واحد منهما فلبسة
الخمسة الاتي اشارة بالنسبة الى الامر قد اشار الى المصدر والشبيه بها بقوله اذا دل الخ واشار بالنسبة الى الماضي قد اشار الثلثة
الى واحد منهما بقوله او على حدث حاضر آه ولم يتعرض للاثنين الباقيين لعدم وجودهما قوله الاسماء
الاسم مبتدا خبره اما قوله معرب على ان يكون الظرف متعلقا المقابلة من رابحة الفعل او جملة قوله منه
معرب على ان يكون الظرف خبرا عن قوله معرب او يكون من تمام مبتدا القوله معربات خبر الثلثة او سطها
كما وجده الذي اسلم من الارام في هذا المقام قوله او بعضه ممكن في التفسير بالبعض اشارة الى ان لفظ
من للبعض وفي قوله ممكن وغير ممكن اشارات الاولى ان المعرب والمبني يجتمعان في الاسمين لانهما
انهما متقابلان ان غير ممكن اجتماعهما في اسم واحد من حيث هو واحد الثالثة انهما غير ممكن ارتفاعهما عن اسم
خلافا لمن زعم ان بامكانه في المضاف الى الياء ثم ان تقابلهما تقابل التضاد سواء اخذا مطلقين او مقيدين
بالاسم او بالفعل اذ حقيقة المعربي واثر يجلبه العامل في اخر الكلمة لفظا او تقديرا وحقيقة المبني ذو
كيفية يمتنع من جلب المذكور لا تقابل الايجاب والسلب اذ عدم الملكة كما يتوهم من تسمية المبني بغير المتمكن
ويتبادر من تعريفهما بما اختلف اخره وما لم يختلف بالمشابه بالحروف وللاشابه بينهما اخذا مقيدين
بالفعل فان هذه التسمية والتعريفات انما هي باللوازم ثم المتمكن اما مضى لفادر من ممكن او يبقى المتمكن
في المكان من الامكان بمعنى المعرب بذلك ما لان المعرب بكسر فادر على ان يجعل اخره مختلفا بالعوامل او لانه

مستغرقا اصلا وقاعدة النوع الاعراب من حال غير المتمكن مع المبني قوله جار على الاصل اشار بهذا
وبقوله على خلاف الاصل الى وجه تعليل المتن المبني وذكر المعرب ان وجه ان البناء على اصله بعد العلم بكونه
اصلا لا يحتاج الى تعليل بخلاف خلاف الاصل والاصل يعضد القاعدة وانما كان قاعدة الاسم ان يكون
معربا لانه معقود للمعاني المقتضية للاعراب قوله وبعضه لآخر اشار بقوله الاخر الى ان البناء مقابل
للاعراب في المحل في جميع الموارد المابقة ومن لفظ الاخر من المغايرة بالذات لانه قد يكونان في محل واحد تابعا
مختلفين كما في عجز الجهورية لفظ غير وبعض الظروف فان كلا منهما معرب عند الشيخ في جميع الاحوال كما سبق
ذلك ولما المنادى المبني المعرب قبل النداء واسم لا التي لنفي الجنس عند الوصل والافراد فكانهما بانيا
حرف الندا اولا بهما صارا اداة اخرى غير ما كان قبل الانضمام وانما ذكر لفظ بعض فوقوله لتذكر وصفه قوله وانما
يتوجه اشكالان الاول ان قوله الشبه ليس متعلقا بقوله مبنى ولا الى الوهم وجود الواسطة بينهما الثاني
عبارة المتن تشعر بانحصار سبب بناء الاسم في الشبه بالحرف وهذا لا يقتضيه والجواب عن الاول تقديم قوله من
الحرف صفة لمتعلقه وسيصرح الشارح بهذا قوله لشبه فيه اي في الاسم فقيده بالظرف للاشارة الى ان
المراد به ما هو وصف للشبه لا الشبه ولا لكل واحد منهما ولا لما بينهما فان ذلك مرجح لاعطاء حكم الشبه
للشبه دون الموازن كما وجده الذوق السليم فان وجه الشبه مشبه به بالذات والشبه بالعرض فلا يراد ان
الشبه المذكور لا يقتضي ان يصير الحرف معربا قوله من الحروف اي من جنس الحروف قوله متعلق بقوله مبنى
اي لا يتعلق بقوله لشبه على ان يكون الشبه لشبه حاصل من جنس الحروف وذلك لعدم الاحتياج اليه
وقيد اشارة اخرى الى الحصر المذكور واعلم ان الغرض ما قوبل بمناه لما كان حاصلا للشيء بالقصد المقصود
شيء فلهذا اعقب من التبعيضية لبناء المضاف اليه قوله عن غير المدة اي ما اضاعه غيره بان يسلب عنه
قوله في الاستفهام والشرط لم يتعرض للموصولة لبنائها في بعض الاحوال على الشبه ولا لغيرها لان الشبه لا
يوجد فيها صلا قوله ولا بد البدل اسم لا وهو بمعنى العوض او التعويض وليس خبرا ما اضاف محمولا
لحرف النفي كما توهم قوله وعلله اي بما حاصله ان الشبه الحرفي انما كان ابعد من الفعل عن الاسم فيكفي
في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد وانما الفعل فانما لم يكن في هذا الشأن لبعده عن الاسم فلا يكفي
لمنع الخبر عن الاسم شبهه به من وجه واحد بل لا بد من وجهين فلذا شبه نظر لان شبه الاسم بالحرف من وجه
واحد يعادل شبهه بالفعل من وجهين اذ يبعد الشبه بمقدار بعد المشبه عن المشبه به فالحرف
عن الاسم ضعف بعد الفعل عنه لان الاسم ما يصلح لكل واحد من الاسناد والفعل ما يصلح لاحدهما والحرف لا
يصلح لشيء منهما فاذا اشابه الاسم بالحرف من وجه واحد كافى البناء لوجب ان يصير شبهه بالفعل من وجه
واحد كافيا لعدم الانصراف فاذا احتيج الثاني الى شبهه بالفعل من وجهين لوجب ان يحتاج الاول الى
شبهه بالحرف كذلك لان احتياج البناء الى البعد ضعف ما يحتاج اليه عدم الانصراف والان اقول ان

هذا الاعراب انما يرد لو كان مقدار البعد مساويا لمقدار الرتبة وليس كذلك اذ لعل البعد الحاصل من المرتبة الثانية
عن المرتبة الثانية ازيد من البعد الحاصل من المرتبة الثانية عن المرتبة الاولى كما مر فيجوز ان يكون
الشيء من مراتب الاسناء يصلح لاحدهما ازيد من بعده ان يصلح لاحدهما وما يصلح لكليهما وقد اشرنا الى هذا بقولنا
وفيه ان بعد هذا لا يشبه على المتفطن قوله الاولى لجعل الاعم مرجوعا عليه وتوجيه الاولوية ان الاعم كونه
جنسا كيف وقد استدل الامام الرازي على نفي جنسيتها بانها لو كانت جنسا لكانت الثلثة لوجب ان يكون
اسم كل منها اعم الاخر بامر وجودي وليس كذلك لان اسم كل من الاسم والحرف عن الاخر بامر عدمي اقول هذا
الاستدلال على ان اراد بالاسم الاسناء وفي جميع التعاريف فالملازمة ممنوعة ضرورة جواز ان يعرف
الاسناء بحيث ليس بلازم لوجود المعرض ان يجعل الاسناء ان اراد به الاسم فاذ في بعض التعاريف
فيطلان اللازم ثم لجواز ان يعرف الاسم بكلمة انبات عن المسمى اولا والفعل بكلمة اثبات عن حركته اولا والحرف
بكلمة انبات عنهما ثابتا كما يفهم مما مر من كلام الامام ثم يقول انها جنس لانه للقطع بانها هي تمام المشترك
الذاتي بين الثلثة وذلك لان الاسم فيه الثلثة ان توصيف الجنس بالاعم بدل على انها اكون عاما والذاتي
بقطعا لان اللفظ اما الكلي او الجزئي والكلي اما ان يكون جنسا او نوعا او عرضا عاما او خاصا والجزئي
لا اعم منها حتى يلزم ان يكون جنسا اما البدل غاية ما يدل عليه هو عدم كونها جنسا قريبا والكلمة بالنسبة
الى انواعها الثلثة ايضا كذلك لانها اعم من الكلمة الواقعة في اللاسناء التي هي جنس قريب للاسم والفعل
قوله وهو كونه كلمة التصيير راجع الى المناسبة لا الى الجنس وتذكيره باعتبار الخبر قوله وشبه الاسم بالفعل
الى قوله لكل واحد منهما قوله وشبه جنسه الخبر محذوف وقوله نوعا الخ بمعناه على ما فهمه الناظران
نوعا مغايرا للاسم وح فان قلت الخبر قولنا ابعده لكان الفرد الخفي فرقا جليا وان قلت نوعا ابعده
لما كان لما ابعد الاسم كما هو فاده هذا الاشكال يحتاج في حمل قول الناظرين وعقول القاصرين ولا يحتاج
مقرا الاذان ان يقولوا ان الخبر المقدر هو قولنا لا يعده ثم قولوا كل فرد من جهة فنهم من حكم ان الكلام مشتمل
على حذف تقديره وشبه الاسم بالفعل لا يعده وانكان نوعا اخر وانما يعده لوكان الفعل في البعد
عن الاسم كالحرف لا انزاه ومنهم من قال بتضمين قولنا الاسن الآن ومنهم من قال ان الفرد الخفي قائم مقام
عنا والمستفاد منه قيام السبب مقام المسبب اي كون الفعل نوعا اخر بعيدا لسبب شبهه
والمعنى ان شبه الاسم بالفعل لا يعده عن الاسم يدان كان الفعل بعيدا عن الاسم لا انه الى اخره غافلا
هذا الغافل عن ان ضرورة ما بعد الاسم للفرد الخفي مبطل لخفائه اقول معنى قوله نوعا اخر ليس صنفا
فوقوا فيما وضعوا بل معناه نوعا مغايرا للحرف والخبر قولنا يعده ولا غبار عليه بوجه فافهم ثم اعلم ان
المستثنى كان يجوز ان يعود الى الشبه والى الفعل وان لا يحتمل الاستدراك والاستثناء كما اشرنا
اليه قوله ومنهم من حصر المبني فقد عرفت بعد الحصر فيما ذكرنا انفا قوله لكل شبه الوضع المراد بالوضع

في قوله الموصول اما نوع من معناه اللغوي اي يتعين اللفظ ويخصه او نوع من معناه الاصطلاحي اي يقبل اللفظ
باداء المعنى كذا جعله على حذف اسم المفعول اي الموضوع وهو للفظ والنسبة على الاول ان باب نسبة الشيء الى جزئه
وعلى الثاني من نسبة الشيء الى الشيء قوله كما هو الاصل اي المراد بالاصل القاعدة وانما كان قاعدة الحرف ان
يوضع كذلك لان الحرف آلة لملاحظة معنى اخر به والآلة لكونها مقصورة بالغير يقتضي ان تكون اضعف من المعنى
لكونه مقصودا بالذات وقوله في وضع الحرف ظاهره في المعنى الاول للوضع قوله وهو الثاني وفي هذا اشارة
الى ان الاولى ان يجعل المتكلم مع الغير المتصل انما هو لفظ انا لا النون فقط بان يكون الالف للفرق بينه
وبين نون جمع الاناث كما ذهب اليه بعض الثانية ان قوله احدهما شامل على مثال نوعي الاصل كليهما وانما هو
الاصل ان يوضع عليه الموصول عبارة عن الوضع والضمير المجموع والمجرور الموصول والمستتر الحرف قوله ويحمد
بدوهم اه هذا جواب عن سؤال مقدر يمكن تقريره بوجهين الاول انا الوضع على الحرفين في الاسم لو كان علة
للبناء لوجب ان يكون كل اسم كان ثالث مبتدا والثاني بطلا لان تحويد ودم موضوع على الحرفين مع ان ضرب
وهذا اظهر الثاني ان الوضع على الحرفين لو كان لسكون الحرف فقط كما هو مقتضى بناء ما بثالث الحرف في ذلك
لوجب ان لا يوجد من الاسماء المعربة والثاني بطل لوجود تحويد ودم والجواب على المقررين ان ما يكون علة للبناء
واصلا في الحرف هو الوضع على الحرفين لا الكون على الحرفين فقط وتحويد ودم موضوع على ثلث الحروف ثم حذف
منه واحد على ما عرفت بقي علينا الجواب بكشف الحجاب عن وجه كلا الشوائبين فقط سواء كان بناؤها على اصل
الوضع على الحرفين او على تنزيلهم كونها على الحرفين والمراد بنحو المثالين والمراد بنحو المثالين بالمسند فقط او به
او الاعم من غير عوض مع صحة ورود الاخير بينا واما حقيقة ذلك مخبرا عنه والمبني اما على بناء
الشوائبين على التوهم فظاهر لامكان التوهم فيها واما على بنائها على المحل المذكور فلان الكون على الحرفين فيما
ذكر انما هو منزه فيها قوله وكاشبه المعنى فقد الموضوع لئلا يتوهم ان الشبه المذكور هو مجموع اللفظ والمعنى
لاكل واحد منهما قوله متضمنا معناه هذا الشبه ايجب بناء المضمر واسما الاشارة بناء على ما هو المحقق
فيهما من عموم الوضع وخصوص الموضوع له وتبيان ذلك انك اذا قلت انا مثلا الكون على سبيل الحكاية
فمفهوم قولك انا وهو ذلك المتكلم بكلمتك بلفظ انا هذا ما وضع لفظ انا والاشك ان تغير هذا
المفهوم وهو تكلمك بلفظ انا هذا متفاوت في ملحوظ ذلك وذلك ولفظ انا يدل على تضمنا قوله
انا ما عبنا معناه المتضمن معنى الحرف والمطابق في الاشتمال على الاحتياج الى الغير وعدم الاستقلال
لكون ذلك الغير خارج عن مفهوم الحرف داخل في مفهوم انا فمعناه المطابقي في الحرف يحتاج الى الغير وانا
مستقل ولهذا الركيك انا واما له حرفا قابل اسنا شبيها بالحرف ومن غلب اثبت وهو وهذا واما على
ما هو خلاف التحقيق فيهما من عموم الوضع والموضوع له وخصوص المستعمل فيه فمعنى الحرف جزء معنى انا الذي
يستعمل فيه لانا وضع له فشبهه مثلا بالحرف من حيث المعنى الحرفي من الشبه المبني على الاول والافتقار

على الثاني ويجيء الفرق بينهما على ما هو المحقق قوله سواء وضع اه اشارة الى فائدة ايراد المضمر بهما مثل ابن
دون واحد وواحد من اعداد مذكر غلب لفظ الحرف في هذا الشبه قوله معنى الاشارة اي الاشارة الخاصة الا ترى
قولهم انما اعرب اي ذهب ابن الحاجب وجماعة الى بناء تشبيه اسماء الاشارة والموصولات فانها ان كمل من حروف
الالف في على الجباء منها وضعا على حدة وهو التنبيه اه اي بدخول علامة التنبيه لا قبل التنبيه وهكذا
المراد من الجمع حيث حكم بانه من خصائص الاسماء فلا يلزم ان يكون مثل من وما اذا استعمل في غير المفرد مذكرا
واما المثنى وغير الاسماء وغير ما يجب المعنى لكن لم يطلق على غيره الا بحسب ما يناسبه فلا فائدة معتدا بها في الاطلاع
المذكور قوله وكاشبه الاستغنائي هذا اشارة الى ان النيابة والافتقار ضمان لقسمي الوضع والمعنوي
لا نفس احدهما والمراد بالشبه الاستغنائي استغنائي الاعم الصادق بشبه يستعمل بعض الحروف عليها اصالة وبين الاسماء
وعين ذلك بقوله بان يلزم اه قوله لانه اي الحرف لان المراد وصف الشبه لا وصف المشبه به قوله في المحل
اي لا في المحض ولا في غيره ولا يكفي هذا القدر للبناء بل لابد ان ينضم اليه عدم التاثر والا لزم بناء المضاف
النائب عن المضاف اليه على الاضمار مع انها معربة قوله بلا حصول تاثر يفيد بان لفظ الحصول ليراد المعلوم
قوله لئلا يتوهم تعلقه بالتاثر قول لا يبعد ان اراد بلا حصول التاثر لا وجوده في المحل فاشار
بقيد به لفظ الحصول الى ان جزء علة بناء اسماء الافعال انما هو لا وجود التاثر في المحل اصالة كما هو حال
المذكر اصالة لاما هو التاثر من الآثار وهو لا ظهور له اي لا وجوده في اللفظ الذي هو معلول للبناء
ليرد عليه ان حال الاشارة وذا بناؤهم لزومه من المشابهة وفي هذا المقام من كون الشيء جزء علة ومعلولا
لشيء واحد فائدة وقبح جدا فان قلت لا حاجة في بناء اسماء الافعال الى القول بالشبه لعدم مقتضى
الاعراب اذ هو على العمل بالكاف لبنائها ولو سلم الاحتياج الى ذلك فلا حاجة الى انضمام العاملية اليها
بل يحسن ترك الاستقراء لبنائه بشبه يطلق الحروف بذلك فنختار البناء قلت الجواب عن الاول ان عدم مقتضى
الاعراب بسبب لعدم الاعراب بحسب ذاتها لا لمانع فجاز ان يحمل الحرف بالعارض كما حمل اكثر اوائل
كما مضارع المعرب لمجرد عارض هو الشبه بالاسم وعن الثاني وان كانت من خصائص بعض الحروف
لكن المركب منها ومن العاملية الذي هو نوعي منها اينضم من خصائص بعض انواعها واعني الاولى الى
واما الجواب بان اللام معولة لمرتهد لا يصلح ان يصير سببا لامر وجودي فضعيف بانه قوله بعامل هذا القيد
لاخراج نحو فيهات ما بعده لا بعامل مؤثر على الاصح احترازا عن المذهب الراجح القائل بانها اسماء لكنها
الاضمار وعملها رفع على الابتداء وعن المذهب المرجوح القائل بانها اسماء للضمائر الناشئة عن الافعال
وعملها النصب على المصدرية واما المذهب الراجح فهو انها اسماء لالفاظ الافعال ولا عمل لها اصالة لا رفعا
ولا نصبا وذهب آخر هو القول بانها افعال وهو ضعيف قوله وكافتقاره اي الاسم والفرق بين
الافتقار الشبيه المنوي والافتقار وان المفتقر في الاول هو المعنى الآلي وفي الثاني الى معنى الغير الآلي

والمضمر اليه لحل في مفهوم اللفظ على الاول وخارج عنه على الثاني قوله الى جملة اي ظرفية او حكمية
افتقارا الموصولة الى الصلة ايضا والتشبيه بالجملة للاعراب عن الافتقار الى المفرد كما في الجهات ونحوها
فانه للبين موجبا للبناء على مذهبه وفاقا للاخفش فانها مضمرة مطلقا عندها وسببا ما يشعر بذلك في باب
الاضافة ولما لم يوافق بعض المحشين على ما ذكرنا في هذا المقام اعترض على الشارح بان هذا التشبيه مخل بالبناء
للجهات ونحوها قوله كما في الموصولات المماثل به هو الافتقار الاصلي مطلقا سواء منع اعرابه للبناء بمعارض
ام لا فالاولى فيه شمول المثال للاسم الموصول قوله بخلاف افتقاره الى مفرد لما كان للافتقار الغير المفرد
ثلثة اقسام الاول ما فقد الشرط الاول فقط كالجملة الثاني كذلك لكنه المفتقر الى جملة الصفة
الثالث ما فقد كلا منهما كالفاعل المفتقر الى الفعل مثل الفاعل بثلثة امثلة ولا يخفى ان الاولى ان يمثل
للثالث بالضمير المفتقر الى التمييز ليكون لخلاف الشبه الاسنادي الغير المفتقر لشرطه وذلك لان الشبه الافتقاري
اسنادي الاسم كالضمير في افتقاره به لاشتمالها وافتقار الفاعل للفعل مرتبط الثاني وكذا الاول
ان يذكر المثال الثالث عقب المثال الاول لان جعل الفاعل الشرط الاول على الاعم اولى من جعل الفاعل للشرط
الثاني كما وجد في الذوق السليم لكن الشارح اهمل في ذلك قوله وكما في سبحانك قبل افتقاره غير اصلي اذ يشمل
مفعولا وغيره هنا ولا يتبين لكونه غير متصرف للتعريف والالف والنون المزيدتين وهو صدق لاصل الوضع
قال ان افتقاره اصلي قال ان فصله اسهل ويحتمل ان يكون الشارح افتقاره بالنظر الى الحال الراهن
اصالته بالنسبة الى لفظه والمعتبر هو الاول قوله وهو لعارض اشارة الى ان الاصل هنا ما يقابل
العارض وكذا ما يقابل الفرع قوله بفواتح السور اي بدايتها المعنية او بدايتها على اي حال فان المضاف
ما لكن والمراد بالسور السور المعهودة التي ابتدائها حروف مقطعة قوله في كونها لا عاملة ولا معمولة
اول الحكم ببناء الفواتح لذلك مشكل اذ لو لم يكن لها معنا اسلا كما ذهب اليه بعض لم يعد بادراكه فليست
بكلمة فضلا عن كونها اسماء مبنية وان كان لها معنا لا يعقلها الا الله كما ذهب اليه جماعة فلا يعلم ما لها
هل هي معمولة ام لا وان كان لها معنا منسبك ايها كما ذهب اليه آخرون فهي معمولة بهذا المعنا كما يظهر
لمن تامل فيها والعلم ان الحكم ببناء الاسماء لشبه ثالث الشبه اثباتها موقوف على كون ما منها الصلا في المشبه
عارضا في المشبه اما في الوضع فيستدل على عدمه باذكرنا واما في المعنوي الافتقاري فمنوع في
الحروف دون الاسماء واما في البواقي فيغلب فيها بالنسبة اليها قوله لغيره اي لغير المعرب المحصل
المتقدم والتاخر بعد وجود المتقدم والمتاخر كليهما والا لكان ابعد بمثل ما وضع لاما سيقع لم يصلح
اول بحث المبني قدم المبني واخر المعرب لما كان ههنا موضع ذكر المتاخر والاكان انسب لنا التقليل بما
لعلل له لم يقل ههنا قدم المبني قوله لان المبني محصور اي انواعه وافراده واجناسه فليلة بالنظر الى المعرب
وحتى القليل تعد به على الكثير لان مجامع تلك الامور بالكتب عند تقديم القليل العمل قوله لانه اعاد لما

اولى المبني بحال الاول المعرب بحال الثاني وكما سلم منه فهو في هذا الكتاب في انواع وافراد
واحكام كثيرة كما انه في الرابع ايضا كذلك بخلاف ما لم يسلم المتقدم فلا يرد عليه ان هذا الدليل لا يدل على ان
يوجد ولم يسلم فلا يتم دلالته على المتاخر في هذا الكتاب قوله السابق ذكره وصف للشبه والحق به الشبه الغير
المكتفي والمراد بالذكر ما هو بالتفصيل فلا يرد انه ايضا سبق ذكره فلا يحتاج في بعضه ولا يبعد ان يكون
وصفا للاخير احترازا عن الشبه المصطلح عندهم قوله بضم السين يجب ضم السين على كل حال سواء كان
في المتن بالالف كما هو مقتضى الضم لانها اياء كما هو مقتضى الكسر او بغير الف كما هو مقتضى السين
مع حسن القراءة بالاشارة الى ان الاشارة الى فحوى الاعراب هم من ذلك قوله ومن همزة وصفا فهما والقصر ابن
مع حذف الهمزة الان تلك الهمزة مع كونها للوصل عوض عن اللام المحذوفة ايضا فلا وجه لذكرها مع اللام فلا
يرد ان المستفاد من هذا البيت ان اللغات ثمان مع انها ست قوله وضم هذا مصدر مضي يضوا صله
مضرى كغزو اعل اعلال مهدى ولم يكبر وله كغزو لمناسبة الضم الضم ويجئ هذا اسم فاعل من اضاء بعد
طلب الهمزة بادر ادغام الياء في الياء ومنه ما وقع في بعض الزيادات ووجه المضي قوله الاول على السكون
الى قوله فيسكن اعترض عليه بوجوه الاول ان لا وجه لعده وله في بيان حكم الامر بالاجاز الى الاطناب المذكور
لامكان ان يقول بدلها فاقول على ما يجوز به مضارعه الثاني ان لا وجه لتخصيص الامر بعض الصيغ دون
الماضي اذ ايهم ان لا وجه لتركك ما بني على السكون بالاعلال في الماضي كيرمى وكذا ما بني منه بالضم والضم
التقديري بين كرموا ودعت والجواب عن الثلثة الاول ان مراده الشروع في بيان من هب فيما اختلف فيه من الامر
والماضي وهو صيغ الماضي باسرها والمفرد المذكر الغائب سواء من صيغ الامر او الماضي فقوله على السكون في الجميع
الميت وعلى الحذف في غيره واما المفرد المذكر من الامر فاختلف فيه فضل انه مبني على الحركات ان كان آخره
مدغما بها او ناقصا والا فعلى السكون كما سيذكره الشيخ ومذهبه انه مبني على السكون اللفظي او
التقديري ان لم يكن ناقصا والا فعلى حذف ما صيغ الماضي فالمثالان اوردناهما مبنيين على الفتح اللفظي
او التقديري على السكون اللفظي وواحدة منهما على الضم اللفظي او التقديري والبواقي على السكون
اللفظي ومذهبه انه مبني على الفتح اللفظي او التقديري مطلقا لان الضم والسكون منه انما هما لعلتين
ولهذا لم يقل بدل قوله فيضم ويقول فيسكن فضل الضم والسكون ويجئ منه اشارة الخزي الى ان مذهبه
انما مر هذا الجواب عن الرابع ان نحو ارمى اعلى الفتح اي على الفتح اللفظي في الحالة الراهنة المتصل بواو جمع فيضم
بالضم اللفظي والتقديري انما او ضمير رفع متحرك فيسكن بالسكون اللفظي انما وههنا ثمانية اخرى لا
تشمله منها ما ذكره الشارح والبواقي منتفية وقد اجيب عن الثاني والثالث بان ما سيق المفرد المذكر والجمع
من الامر داخل تحت قوله ان كان معتلا الاخير فبالفعل واما الجمع المؤنث فبناؤه على حالة الرفع
المضارع فالحاجة الى البيان ولا يخفى ما فيه قوله على خلاف الاصل هذا لان الاصل في المضارع الاعراب

البيان في الامر
المفرد المذكر الثاني
ولا يحتاج
ح

لعدم

لعلام

لعدم اشتماله على مقتضى الاعراب قوله ضلالا مضافا لما كان في قولنا المعتم مضافا اليها الطيف الى علة قوله
واعرى بالقد والشد لحوله ضلالا ليكون فيه ايماء الطيف الى علة قوله خلاف الاصل لكان اعراب المضاع وكونه على
خلاف الاصل دعوى بينة وبرهان قوله لاعراء المعاني المختلفة عليه بتجدد الاعتوار وبتعاقب اعتقاب
صفتي الورود والاستبلاء والاظهر وبعد بقف المراد باعتوار المعاني ان باجتذاب كل واحد منها من غير
وبعطيه بغيره والمراد بالمعاني ههنا معاني الاثبات والنفي والخبرية والانشائية وهذه المعاني لما كانت مغيرة
لذات معروضها البت محل يقتضي الاعراب فانها يقتضي الاعراب لا بد ان لا يتغير ذات معروضه كالاعراب فلا بد
ان المضاع لو اعرب بسبب المعاني لكان مغيرا على الاصل الاصلي خلافه لكن يرد عليه ان الماضي كالمضاع في ذلك
فيلزم على ذلك بناؤه واعرابه ايضا فالحق ان اعرابه اشبهه تغير ذلك من الاشتراك والاختصاص وغيرها
فافهم قوله من نون تاكيد مباشر اراد بالنون اعم من النون اللفظي والمقدر ويعني بالمباشر المباشر لفظا وتقديرا
معا والمعنى واعرى مضاعا اعرى من النون اللفظي المباشر لفظا وتقديرا اما كلا بضربين مفردا او ت
النون المقدر المباشر لفظا وتقديرا اما كلا نحو الفقير سواء عرى من اعتبار ما ذكر كلها كما يضرب الآن
بان وزن النون اللفظي المباشر لفظا فقط كلا بضربين جميعا او النون اللفظي الغير المباشر كلا بضربان و
التقدير المباشر لفظا فقط اي ما من شانه المباشرة اللفظية فقط كلا بضربوا النون مجذوفا النون
او النون التقدير الغير المباشر عوض بسبب النون بالحذف فاعل الفعل المضاع باعتبار دخول النون والتباسا
وجودا وعدما ثم بعد اتمام بيانها اشار بيان مكتبان والبرا في معربة بعضها لفظا في بعض الاحوال وبعضها
تقديرا دائما لكن بشرط عدم اتصالها النون الاثاث بها وقد عرفت الامثلة قوله تركيب جنسه عمراي
كزيد يضرب يكون غير منسوبا وفي حذف شيء من عمر اي احد حرفيه وهو الحركة الاعرابية وهذا الحذف سالم
انتفاء الاعراب اللفظي لا انتفاؤه مطلقا حتى يلزم الدور قوله معربا بتقدير قبل في حالة النصب احترام
معرب بحذف النون لفظا وقبل بناء ذي النون مطلقا مباشرا كان ام لا قوله وان عرى اه في هذا التقدير
اشارة الى ان ليس شرط الاعراب المضاع عراؤه من مجموع الامرين من حيث هو مجموع والا لزم اعرابه
عند عرائه من احدهما فقط بل المشروط اعراؤه من كل واحد من الامرين ولا يتحقق ذلك الا بامرين وهما
ان المراد من المجموع من لوازم المضاع ولا معنى لاشتراط الملزوم باللازم الاعم فلا احتمال له العبارة ولا
حاجة الى ذلك الا شارة ويمكن ان يكون التقدير اشارة الى انه المفاد والمراد معا قوله لانهما بينا بانا
المراد باسم المضاع والماضي اصل الاشتقاق والعروض لا في خصوصيتهما فان في المضاع حصول الموصوف
بها بالقوة البعيدة وفي الماضي حصول الموصوف بالاشتقاق بالقوة القريبة وحصول الموصوف بالعرض بالفعل
فلا بد عليه ان اشتمل السكون في المضاع في بنيتها على السكونة لاجل الحمل قوله كبر عن بعلم الراء من
راع يروع اي خاف او بفتحها من روع يروع قوله وتحوبت بهوتها التحزين هذا ما بدئ بها ابو طالب

عبد المطلب ليته هما وان ابي عمرو بن امية بن عبد شمس بعيدا ما بينه وبين البطن وخرج من مكة الى الصحراء
ليته اذ ابي مرضه ومات فيها والبيتان منها هكذا ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت بهوتها المحزون
اي شيء حالك اي حال مرادك وهل افدت عليك المنون منزلان هذا البيت فاعلاتن مفاعلن فعلاتن
والمضرع الاول مطابق لهذا المنزلان بلا زيادة ونقصان واما الثاني فاذ ولواء عمرو وانما يطابقه بزيادة
حرف ساكن بعد تاء ليت وبخراب حاء المحزون واما الثالث فاخره الراء الساكنة في مراك وانما يطابقه
بخراب تاء حال واما الرابع فانما يطابقه باسكان هاء هل وبخراب لامه وحذف همزة افدت
وكلام المنون والعرب لا يبالي بامثال هذه الاختلافات وذلك ظاهر لمن نظر فيه اوزان اشطارهم ثم ان حال
فاعل من العلو ومن رأى بفتح اليم كرمى والمراد منه المحل صيرورة المرئي ظاهرا بارزا فيه او وجهه لانه الذي يستقر فيه
او كونه مرئيا والمفعول به محذوف حاصل اي مسافر بن ابي عمرو اي شيء حالك فقد رفتني بل كان على يوم ذلك
او محل رؤيتك فبعد عن ابصارك وهل ينوب عليك الموت وانبت الفعل باعتبار ان نبت المنون
والاستفهام امان الاخبار للتقرير قوله وجد بها الى صفحة الاسمية اعلم ان كل لفظ هملا او موضوعا
اذا اريد منه نفس هيئته الموجودة مطلقا فهو بهذا الاعتبار كلمة واسم حكما لا حقيقة لانتفاء الدلالة
الوضعية المعتبرة في الكلمة الحقيقية اذ دلالة الهيئة الموجودة في الخارج على نفسها الموجودة مطلقا لا
عقلية لا وضعية فتدبر قوله بدليل عدم وفائها المقتضاها فان مقتضاها الدخول على الاسم و
نصب عدم عودا لضمير اليها ولو لم يعد اليها ما بقي منها قوله اسما كان او فعلا او اشارة الى ان اللام
في المبني للاستغراق لا للعهد المشار به الى الحرف قوله وقد مثل المحقق كان ههنا لسان العرب عدم
ان يتكلم بالمعمول على حسب اقتضاء العامل لكثرة المعربات في كلامهم فالتكلم على خلافه في ذلك يثقل على
لسانهم لكونه على خلاف عادتهم قوله او وهن المبني لما كان اشتمال المضاع كلها اللازم المبني وسيظهر من
كلام الشارح انفراد الاسم المبني بالحركات امكن ان يتوهم ان مراد المصنف ان الاقتران المذكور والضمير المجرور
للاسم الذي هو جنسه الى مطلق المبني ومثل بهما مثل بنيتهما على ان مراده بيان احوال مطلق المبني لا غير فلا تغفل
الساكنين اي وجوده او لو رضا فالمفعول له محتمل ان يكون حصولها او يحصلها قوله رجل ركب ما بين
لفظ جانبي مضم للمثال الاول لا مبدء للمثال الثاني ووجه ظ قوله زيد ركب اما يراد هذا المثال لانما
الغرض على ترتيب اللف الا فاستغنى عنه بالمثال الاول قوله او مغترا في غير الالف اظ ان مطابقا
هذا الخلاف على ان الحركة هل هي انفتاحا ما للحرف عن المخرج بعد انصبابه والسكون انصبابه عن غير
انفتاح اصلا مطلقا او هي انفتاحا تاما وهو انصبابه بلا انفتاح تام فعلى الاول الابتداء بالساكن متعذر
مطلقا وعلى الثاني متعسر كما في صورة الروم والاختلاس ولكن في غير الالف المتعذر فيه مطلقا وهو ظ
واما كون الحركة بالمعنى الثاني والسكون بالمعنى الاول فمستلزم لوجود الواسطة بينهما كما ان كونها

بكسر هذا مستلزم لرفع التقابل بينهما فافهم ثم اعلم فيما هو المعول الاول والحكم بالتعدد كما هو المشهور قوله الاستفا
الضمة والكسرة لم يقل المتقدم كما تقدم لان العلة هنا رفع الثقل وهو اعم من الخفة قوله اشبهها بقبل وبعد
وجه الشبه كونها ظرفين لا زمين الاضافة قوله ومثال الساكن لم يقل بالساكن نحو كم لان المعتل الاجوف ايضا
وحق العبارة ان يكون اسما لا وصفا قوله وقد علم مما مثلت الى قوله لا يكون فاعل الفعل لفظا ما موصولة فالضمير
المجرور يعود اليها او مصدرية فالضمير الماذكر من الامثلة ثم انه اعترض عليه بوجوه الاول ان الصواب ان يقول
مثلنا بصيغة الجمع لان ما علم انما علم من مجموع امثلة الامر والثاني لا من امثلة الشارح فقط واجيب عنه
بان مثلت بصيغة المجهول اذ الغائبة ولا ينافي ثابته للمتكلم الى الضمير المجرور المذكر اقول لا يبعد الاكون
مراده بما مثلت به اعم من ان يكون امثلة الامر او حكايته او يكون نسبة العلم بما مثل به من قبيل نسبة المعلول الى الجزء
الاخير من علة الشارح وهذا شايع ذائع ان اردتا ان تقول ان يقول ما مثلت به وما لم امثل به اذ العلوم الثلاثة
انما هو معلوم من الثاني وتجاب بان المراد بالامر ان تصرف على التمثيل به وهو مستلزم لذلك الثالث الذي
على الكسر والضم موجود ان في الفعل كاضرب يا واضرب القوم وتجاب بانهما مبنيان عند الشارح على الفتح والكسر
المقدرين لا عند هما والاصل فيهما دون العارض كما سبق الرابع الحرف المبني على الضم ان كان موجودا كما
هو الظاهر وجود منذ والمبني من تخصيص الشارح عدم وجوده بالفعل فلا وجه لعدم التمثيل به وان
لم يكن موجودا فيهما معلوم ثالث فلا وجه لعدم التعرض له ويجاب عنه باحتمال سقوطه من قلم بناء
بناء على الضم من العلم وباحتمال ان يكون الشيء قد اوفى منذ انما اختلف فيه هل هو فرع لمذ مبني على السكون
تقديرا او اصل لمذ ومبني على الضم تخفيفا ولهذا لم يتعرض الشارح له لانه لا تمثيل به ولا لكونه معلولا قوله وفيه
نظر وجه النظر يعلم مما سبق قوله هذا الهاء اسم فعل بمعنى خذ وذا اسم فعله قوله واجيب بانه هذا التعريف غير
شامل للاعراب التقديري والازم الدور وقوله من حركة الخ لا للمقتضى والازم بتعيين الشيء بنفسه قوله ورفع
وهو بالضمة او بالواو او بالالف بالنون قوله ونصب وهو بالفتحة او بالكسرة او بالالف او بالياء او بحذف
النون قوله وجر وهو بالكسرة او بالفتحة او بالياء قوله وجزم وهو بالسكون او بحذف الاخر او بحذف
النون قوله نحو ان زيدا قائم الاولى ان يمثل بنحو كان زيد قائما قوله وفي هذه العبارة قلب اقول لا يبعد
ان يكون مخصص بمعنى فرد كما يأتي الخصصته بالذكر اي فرديته فلا حاجة الى القول بالقلب قوله لالاستماع
دخول عامله عليه وذلك لان وضع عامل الجر بمعنى الاتصال الى الاسماء فلا بد ان يكون واسطة بينهما فيلزم
دخوله على الاسماء وقد سبق تفصيل ذلك قوله وهذا تنبيه الى قوله تكرار هذا جواب عن سؤال مثل
كلا سماء وانهان ولفظة اي موصولة وخاص خبر لمحذوف والجملة صلة له واسم يكون مستتر عايد الى التنبيه
او الى ما يشار اليه بهذا وتكرار لخبره وقيل اي استفهامية وهو اسم لان المقدرة وخاص خبرها وفيه
قوله لاستماع دخول عامله عليه وذلك لان وضعه واستعماله للمعنى قائم بالفعل قوله مثال الماذكر

فيه اشارة الى ان عبده مفعول الذكر والله فاعل لا بالعكس وقوله اي ما ذكر يعني ان المراد بالوصف بيان
نفس الذات لا بيانها بالحدود كما قيل قوله اي الاسماء الموصوفة كانه لم يقبل بذلك ما الصف الاشارة الى ان
المشار اليه باسم الاشارة هو الذات مع جميع صفاته المذكورة لها قوله ولكن انما يعرب منه المستغني قوله
يعرب بعده الى قوله وفيه نوع استخدام وكذا القول في الضمير بن السابقين ملخص وابراد كلمة الحصر للاشارة الى
ان اعراب ما في الموصولة بهذا الاعراب كما هو المتبادر بين على ما لا يخفى بانه قوله ان تخيب آبانا اقول يمكن ان
يمنع التناقض بين هذا الشرط والمنزوم السابق قوله والحق ان تجزم بهذا القيد اذا وكذا الحق ان تجزم به وهذا اذا
اريد منه لفظة كاذا في المتن قوله يكون معربا وصف الموضوع على هذا التقييد وهو الاعراب الجاري على
بعض افراد هذا الاعراب الخاص وصف المحمول بجميع افراده فلا يلزم الوقف عليه قوله ومن الاسماء المتوغل
المراد بعلم ان تخير قوله او الفم من جنس خبر لما بعده او من جنس خبر لما حذف بقرينة بعد هذا التقدير على الجنبا الاول
فان فمه لا يحتاج الى مرجعية خارجية عن قوله والفم قوله اثلث الفاء اعداد اللغات ثلثة الفم كما فهم من بعض
العبارة ونقل عن بعض الكتب بالتصريح لا بالاشارة عشرة ثلثها مع تخفيف الميم مضمومة
وثلثها مع تشديدها مضمومة او ثلثها مع تشديدها مفتوحة وهذه الثلثة ليست مغايرة
لان التشديد عوض عن المحذوف والمضمومة والازم لاجتماع العوضين لان الالف عوض عنه وواحدة
اتباعها الفاء بحركات ونقل عن المصنف انه يطلع على كسر الفاء مع تشديد الميم وعدها تسعا وقيل اللغات
خمس عشرة كما ذكرنا وست ثلثها مع تشديد الميم مضمومة او مفتوحة او ثلث اتباعها الفاء بحركات
كذا ذكره وهذا عجيب لانه جعل الاختلافات الحاصلة من الحركات الاعرابية لغات وقال بعض افاضل
المحشين ان اللغات ثمان وثلثون لان اللغات الاثنتي عشرة الحاصلة برعمه على حسب قاله القبيل
سريجاء الحركات الثلث الاعرابية وحصل التنبيه من قوله واتباعها بتغييره بالتخفيف والتشديد
فضم اتباعها وهذا اعجب من كل عجيب اذ يرد عليه ما يرد على المثيل مع لزوم لغب الحركات الاعرابية الغا
مع القصر فافهم قوله فانه يعرب بالحركات عليه اشارة الى ان المستغني باستغناء الشرط عند المشروط
لا ذاته وفي قوله فيه هو قوله عليه اشارة الى انه معرب بالحركات اللفظية قوله اي كما تقدم من ذي والفم
يعني ان المشبه بكلا الاربع فوجه الشبه هو الاشتراك بينهما فلا يلزم ان تكون مثلهما في حكم مخصوص
بكل واحد منها قوله وهو وجوب الزوج اي مع وجوب الزوج من جانب زيد او مع وجوب من جانب الزوج لزيد
فانوجاء بكلا الحسنين قيل وهذا لا يشتمل الا الى المؤنث وفيه ما فيه قوله وان اضيف ان تكسر الهمزة
لانه تنهما كما تزوم قبل المتاب ان يقول وان اضيف الخ عبر بها اقول اراد بالحركات الحركات اللفظية لا الاعم
فلا يرد المذكور قوله وفيه اي وفي التمثيل قوله ومن ثلث عد الحركات لان من الاسماء الماضوظ قوله عن
اسماء الاجناس وهي التي لا تدخل الفلان وهو شامل الاسماء الاجناس وما غلب استعمالها في المستفهما

سيما الفرج لان الشريف بطلق الادب لانهم انما موضع لها اولا لخاصة قوله وقيل الفرج خاصة الفرس كما يطلق على قبل الانسان كذلك يطلق على قبل الذكر ان قوله في هذا الخبر الظرف متعلق بالمفضل لا بخير قوله وهو من اي لاجم قوله من تغري بعيراه اي تغري فحل ما من بجنبه انتب واعقره امر مضاعف من انهل و الجاهلية زمان بين عروج عيسى وبعثة محمد ولا تكونوا كالذين اوتوا اي من نبذ بيه بايه كانت اليهود في الجاهلية الى الاباء ضولوا الرمض اوخذ باسنانك هن ليك لعلك تفعل انا لا نجيبك في القتال لا تقولوا له هذا القول بالكناية وهذا الخبر وان كان منسوبا اليه لكن لا تدري اهو منه ام افتراء عليه هذا قوله والمفضل اب تقدير المفضل لغا بدين الاولى ان لا يتوهم ان فاعل الندور هو الاعراب بالحرف الذي الثانية ان يشار بها الى ان الظرف متعلق لا بقوله ينبذ لان المفضل وصف الجرد والمذود وصف المفضل والاشارة الثانية مستفادة من تقديره مقدما على قوله ينبذ قوله وهما اخوه الضمير للاتوهم تغلب الثاني على المتلوف قوله وانا به قوله بابه افتدا اه قاله ردعه في مدح عدي بن حاتم الطائي والضمير في قوله ابو خيل للعدي او من يشابهه حاتما في السخاء لم يظلم الفقراء بافشاء مالهم عليهم وقيل الضمير للمشترى ما ظلم الخ ولده اي اسراي من يشابهه من عموا بوه ظاهرا قال الدماميني انه من اوزانها فالطت شحمة اقول ولا بعد ان يعود الضمير الى من اي ما ظلم من شانه اباه وفي الصحاح اي لم يوضع نعت غير ما وضعت له اي المباينة مع اشتراك الخصال الموجب لان الاصل فان الاصل موالشابهة بين الاب والابن قوله اي فضراب وجه التغيير واضح قوله ان ابا اه قابله ردعه وقيل ابو الخير والشاهد ابا اها الثالث حيث اجرى الالف حالة الجر اما الاولان فلاشاهد فيهما وهذا البيت مع ما سبقه في مدح مجوبة الشاعر وما سبقه هكذا ولها للبلى ثم ولها ولها هي الخمر لو انا نلناها يا ليت عيشها لنا وفاها بثمن نرضى بها اباها كلمة تزاها للتعجب اي اتعجب لحسن البلى ورد وي بدل البلى يا وهما وسالغ الاصل اسماء لنوع مشهور لك في الحسن ثم استعير لكل محبوبة والمنى الامال ونلناها نائل البلى وهو الوصول وكلمة لو في الكلام لا يخرج عن معنى الشرط اي لئن وصلنا اليها والمراد بقوله عيشها لنا وفاها اما التفهما او الالتذاذ بهما على وجه الفضيلة والنظر اليهما ونحو ذلك وقوله بثمن متعلق بقوله لنا وتنكيره للتعظيم وترضى اما بالتاء المثناة الفوقا وفاعله يعود الى البلى او بالنون من الارضاء او بالباء التحتانية من الرضا وفاعله قوله اباها على لغة القصر والضمير المجرور للثمن لكونه جنسا مقتضيا لمنة الكثرة وقوله ان اباها كانا استدراك لما توهم من امكان حصول المقتضى بعيني ان اباها وحده لا يرضى بذلك لانتهاء مجدهما وغاياتها تثنية على لغة من اجراها في جميع الاحوال بالالف المراد بالغايتين اما غاية مجد الاب فغاية مجد الجد واما اول المجد وآخره وذلك كناية عن جميع مراتبه والضمير المضاف اليه اما للبلى بمجاز في مضايفين او مضاف واحد والمجد على ان يكون فتحة واشبعا بالالف للضرورة وقبل البيت وصف الاضياف طائفة معهودة من العرب او لهكذا

اي فلو مر راكب تراها شالوا علامن قتل علاها واشدد بمشوح حسب حولها ناجيه وناجيا اباها اي شرطيه حذف فعله اي ان فلو مر راكب تراها وفلو مر كثيرو النامة الشابة اول ما يركب من اناث الابل وجمعه فلص وقلص كفلس وكعل وقلاص الراكب مجرد والاضافة لاتستدعي على انها بمعنى المركوب كما في بعض الروايات وشالوا علا من اي ركب ما الكوم على هن فارتشال البعير ان ينهض او حملوا عليهن من شال البعير اي حمل يتشد بالميم فشل علاها بضم الشين او بكسرها وهو ابتداء الشرط وقليا على انها في الثاني للضرورة وفي الاول للمناسبة والضمير ان المجرد ان للفلوص المرتبة واشدد امر اشد وهو بالفارسية بمعنى بكن وحقب كصرد جبل يشد به بطن البعير وحولها ناقب حقو كفلس وهو محل شد الازار وهو في نصب بالالف كما بناها والناجيه هي السريعة في السير وكطار وطرفا وبناه بناء الاول شالوا وشل وناجيه وناجيا قوله المتقدم في الاسماء المذكورة لما توهم من اسم الاشارة الموضوع للفرد المذكر ان هذا الاعراب هو المقصور فيه بقوله المتقدم اه قبل عموم الاسماء بدل على ان شرط ثبوت اعراب جميع تلك الاسماء بهذا الاعراب هو الاضافة ولا معنى لهذا الاشتراط في قوله لان الاعراب المذكور والاضافة لازمان له فلا معنى لاشتراط ثبوت اللازم للملزوم نعم يتوجه اقول هذا الاعتراض غير وارد من وجوه الاول قوله في الاسماء متعلق بالمتقدم على ان يكون بيانا لما فيه المتقدم لا بقول المصنف ولا شك ان الاعراب المذكور يوصف تقدم على الاعراب الاخرين انما هو اعراب ما اكتسى من الاسماء الثاني ان ثبوت اللازم للملزوم قد يشترط بشيء يغاير ذينك بان يكون احدهما انفكاكيا عنه ولكن ذلك من هذا القبيل الثالث ان الشرط بمعنى العلة الاعم يستفاد من كلمات وما ذكرت انه ينافي الثاني لزم ان يكون ثبوت اللازم للملزوم قد يشترط بشيء يغاير ذينك بان يكون احدهما انفكاكيا عنه ولكن ذلك من هذا القبيل الثالث ان الشرط بمعنى العلة الاعم يستفاد من كلماتهم

فاعلى اما معطوف على المنشئ او على تفصوا او على الباء فهو مجرور او منصوب او مرفوع على الثالثة او على الوجوه
الماهوظ ويحتمل ان يكون التقدير وليحي ذلك قوله ذو اما مضاف الى العاقل او فعل وذو امعرب مكبر لان تثنيته
وجمعه تصغيره غير وارد في الفصيح قوله مستغني اللفظ اي لفظ الشيئين او لفظ الدال والشيئين ولهذه
العبارة محتملات ثلثة نبهنا على تقديرين منها على ان المقصود بمعنى المتماثلين نجعل الاول ان يكون
الوصف بهذا الفصول الثاني ان يكون مبتدا للفعل على تقدير رابط هو قولنا منه اصله وضميره المستتر
للفصول الثالث ان يكون مبتدا لكليهما وضميره لهما واثنان منهما على تقدير كون المقصود بمعنى المختلفين
فمحال التثنية الاول ان يكون الوصف بهذا للفصول بتقدير رابط قولنا فيه الثاني ان يكون هذا اللفظ
بتقدير رابط هو قولنا فيه والاولى اخف اظهر المحتملات قوله زيادة الف الباء للالة وضمير عائد
بقوله دال الا بقوله مستغني اللفظ اما على تقدير كون المقصود بمعنى المتماثلين فظاهر واما على تقدير كونه بمعنى
المختلفين فلما لا يحتمل طرده بنحو الفرد المستعمل بالاغرب شرعا بما شرطا في مطلق اعراب خولهما من الافراد اي عدم
اسم دال على شيئين هما الفرد بمعنى الظاهر والفرد بمعنى الخفي وقد اخذ لفظهما بزيادة الف الباء ونون في
آخره والمعنى ثالث الباء بمعنى مع والاولى ان يكون رجل اخ رجلان اسما قولنا نحو قالا رجلان ذكر عامل المثال
للاشارة الى ان مثال رفع المثنى بالالف لا لمطلق المثنى والى ان هذا المثال من اوضح الكلام الذي تكلم به
الملك العلام فيكون شاهدا ايضا للقول قوله فخرج نحو زيد وكذا نحو زيع باحكم معنيه شفع ونحوها
لان المراد بالدلالة ههنا ان يدل على كل منهما بالمطابقة كما هو المتبادر من اطلاق الدلالة وقد لا يراعى
ما ذكر على ما ذكر بالمتضمن قوله والقسم ان اول ههنا امور ثلاثة قد يجوز الفصل كونها ثنية الاول
نحو عينين اذا اريد بهما الباصرة والينبوع مثلا وهذا التثنية بالاتفاق وداخل في هذا القسم
على تقدير الخمسة الثاني نحو ملوان للليل والنهار وهذا ليس بتثنية بالاتفاق وخارج عن هذا القسم
على جميع التقادير اما على حمل الاتفاق على معنى التماثل فظ واما على حمله على معنى الاتحاد فلان اتحاد القطرين
عبارة عن حلول احدهما في الاخر لا حلولهما في ثالث الثالث نحو قسر بن للشمس والقمر واختلف فيه فقال
بعضهم انه تثنية مطرد وقال الاخرون انه ليس بتثنية مطرد وفصل ثالث بان معنى قسر ان كان علما فكالاول
والا فكالثاني وهو خارج عن المتنازع على تقدير التماثل اذ المتبادر هو التماثل الحقيقي لا اعم منه ومن الغير
وتثنية الشمس في مقابل المثنية انما هو مجرد الفرض وداخل على تقدير الاتحاد والحق انه مثنى مجازي و
الارجح ان يكون التعريف للمثنى الحقيقي لا لما يسمى بالمثنى مطرد وكون الاتفاق بمعنى التماثل كما هو المتبادر منه
والحكم بخروج نحو قسر عن هذا التعريف كما فصله الشارح وان كان المحل على ما لا يخالف الثالث الامور الثلثة
اعم فائدة قوله والزيادة في البواقي اي لعدم الزيادة في الباقي والتصريح البواقي من قوله الدال على شيئين
اما كان وكلتا فلا لانهما على الشمول للشيئين لا على الشيئين واما اثنان واثنتان فلا لانهما

على المرتبة الثانية من العدد او على شيء تثبت له الاثنينية ولو سلم دلالة كل منها على الشيئين بحيثما على الاثنينية
مع عدم ارادة شيء آخر فخروج كل منها عن قوله مستغني اللفظ ظاهر ويشهد بذلك قول الشاعر وكلا ذلك وجه وقول
زيد بعمرو واثنان والمراد بالزيادة كون المزيد عليه مستعملا بدون الزيادة بجملة لا وصف ما لا يقابل الفاء والعين
واللام فلا يرد عدم خروج اثنين واثنتين عن قيد الزيادة بما ذكر لانهما مثالا لا يقابل الفاء والعين واللام قوله
وارفع بالالف هذا التقدير اشارة الى ان كلا معطوف على المثنى بل على قوله بالالف فرفع لانه مبتدأ وكلا
عطف عليه بحذف العاطف وكذا الخبر وهو اسم مفرد عند البصريين واما عند الكوفيين فهو تثنية
كل بالضم والتشديد فكر وخفف وشذ قوله على الاثنين مذكرين لم يكف بقوله الاثنين مذكرين لان المراكز
كثيرا ما يحتمل بالزيادة فيقرر بالتاء ولم يعكس لان الابهام كونه جمعا قوله وانما ارفع بها تقدير كلمة الحصر للاشارة
الى ان تقديم الظرف للقصد الحصر قوله كاثنين والبنين لا يحتمى ما بين المشبهين والمشبه بهما من الجمع
لفظا وخطا حيث لا تفاوت بينهما الا بحرف واحد وكان الشارح اشار الى هذا بقوله بالمشابهة فيهما وبقوله الموجود
فيهما قوله سواء اوردا بمعنى ليعم اعرابها بهذا الاعراب مشروطا بما شرطا في مطلق اعراب خولهما من الافراد اي عدم
التركيب ولا بأعم ما شرطا في اعراب كلا وكلتا بهذا الاعراب من الاضافة الى المضمر فلا يرد انه كرر قوله لم يركبا
لبيان موصوفه ثم المراد بالافراد اما ما يقابل التركيب فيكون معنى قوله لم يركبا ان يضم ما بعدهما مما
يكون قوله لم اضيفا عطف على المفرد وضمنا قوله لم يركبا كذلك ويكون قوله لم يركبا عطفا على المفرد وضمنا
لجواز ان لا يركبا مع غيرهما تركيبا يتضمنهما ام ركبا كذلك ويكون قوله لم يركبا عطفا على المفرد وضمنا
لجواز ان لا يضافا والثاني اظهر اذ التركيب المقابل للافراد على ما هو الشايع انما هو الوصف الحاصل المجموع الاجزاء
لا لبعضها كما مر فيه وانما لم يحمل الافراد على ما يقابل كلا الامرين فوات الفوائد المعتبرين في الشرائط
اللفظية في اسمها واحد وقوله اي جميع الالفاظ المتقدم ذكرها اقول الها كائنا ما كانت قول المصنف بهما وابهما
اما الابهام فلاشتمال جميع الضمير المجرور والى الاسماء الستة والمثنى والملحقات والى الاخيرين والى الاخير
فقط واما الابهام فلان المراد عن الجميع لما كان الاستغراق الافرادي والمتبادر ان يكون استغراقا بالنسبة
الى ما يضاف اليه الكل هو اعيان ما ذكر من المثنى والملحقات وهذا فاسد لان الخلاف ليس في لفظ المثنى
الذكر هو اسم مفعول ولا في الفاظ الملحقات المراد بها نقص الفاظها بل انما هي مصداقات كل من ذلك الالفاظ
الى هذا الكلام الى رفع هذا الابهام حيث ذهب من التقديم الى الذكر فظ لا اليه والى الحكم الذي هو الاكمل
فعلم ان الضمير راجع الى الاحتمال الاوسط والى رفع هذا الابهام حيث اضاف لفظ الجميع الى الالفاظ اي
بلام الاستغراق المراد في قولنا كل لفظ فان قلنا جميع كل لفظ انما هو بمعنى جميع مصداقاته ولا يحتمل
هاتين الاشارتين واذا عرفت هذا فلا يرد عليه انا اوردنا من المراد بالذكر ان كان الذكر بالنوع فلا يشمل
الملحقات او بالشخص فلا يشمل المثنى ايهما معا فيلزم استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي معا وارد

مبدا بخبره نحو الجهال فرجع الاستدلال اما الى قياس استثنائي واحد وقد بينا ان عشرين وما بعدها الى تسعين جميع
والا لزم صحة اطلاق ثلثين مثلا على تسعة ولزم وجوب لا لاثنين وعشرين على ثلثين لان اقل الجمع ثلثة وليس ثلثة
مثلا بصحيح الاطلاق على التسعة ولا عشرين بدا الى الثلثين فليس بجميع واما الى قياس استثنائي ثلثين كما
هو الاظهر وانما اوردنا عشرين عن مابعدها بناء على المتن في ذلك ولان مفسدة جمعية عشرين وهي وجوب لا لثلثة
على اكثر مما يدل عليه غير مفسدة جمعية الباب وهي صحة الحلاف على اقل ما يطلق عليه كما هو واضح وانما اركبنا على تقدير
العطف بالواو لذكر الوجوب لان اللزوم في الباب بيان الملازمة لا بين الثاني لجواز صحة الاطلاق مع عدم
وقوعه بل بين الثاني فيه هو الصحة كما اشرنا اليه بخلاف عشرين فان جزء الثاني فيه هو الوجوب واللزوم لا الصحة
فقط كما يظهر وجهه بالتامل وانما ذكرنا الباب الاطلاق وفي العشرين الدلالة لامكان اعتبار الدلالة التي
اشرنا مفسدة من الاطلاق عشرين وعدم امكان اعتبار الزايد على الاطلاق في الباب لا تدل للاكثر لا لة
تضمنية على الاقل بخلاف العكس ولم يعتبر الدلالة المطابقية في الباب اشارة لما ذكرنا وانما قال مثلا
لمابناء في الباب على الثلثين وبناء يطلق على التسعة والاطلاق على الاكثر على اطلاقه على الاقل
ولم يقل في ذلك في العشرين لان في المقابيسات الثلثة فيها اما الاولى الاخيرة فظاهر ان واما الوسطى
فلان الجمع لا يدل بنفسه الا على ثلثة او فوقها واحدة واما ولا لسة على الزايد على ثلث فيما العربية وانما قال
على تقدير العطف قوله لذلك لان ثلثين احتمال التقابل بواحد من عشرين وبابه وانما اختار من
الفاظ الاحوال لفظ الثلثين لانه متصل بالعشرين ولانه عشر في مفسدة العشرين ولهذا قدم تقابله
على تقابل عشرين هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام وقبل وجه تقديم ثلثين على عشرين بان يطلق عليه
ثلثون وما بعده اقدم مما يطلق عليه عشرون وان المفسدة في اطلاق ثلثين على تسعة اكثر من مفسدة اطلاق
عشرين على ثلثين اقول وجهه الاول ظاهر ويمكن اجراؤه في تخصيص الثلثين من بين البواقي بالذكر واما
وجهه الثاني فمحمل الخدشة وجهه الاول ان يكون الاكثرية بسبب التجاوز عن الحد فان تجاوز الثلثين المطلق
على التسعة عن حده بواحد وعشرين وتجاوز التسعين المطلق على سبعة وعشرين بثلثة وستين
وفي عليها البواقي وامّا تجاوز العشرين المطلق على الثلثين عن حده بعشرة الثاني ان يكون الاكثرية
باعتبار الطولية السلسلة من حيث البداية فان بداية سلسلة ما يطلق عليه الثلثون التسعة ثم ما زاد
عليها بثلثة ثلثة الى ما لا نهاية له وما يطلق عليه التسعون سبعة وعشرين ثم ما زاد عليه بتسعة تسعة
الى ما لا نهاية له وما يطلق عليه ما بينهما هو ما بين التسعة وسبعة وعشرين الى ما لا نهاية له واما عشرون
فبدء سلسلته هو ثلثون الى ما لا نهاية له لزيادة عشر وعشرة الثالث ان يكون الاكثرية باعتبار عدد
مصداقات كل من الثلثين وما بعده بالذات الى مصداقات عشرين فان الثلثين في مائتين وهي
السنين الى التسعين مثلا احد عشر مصداقا والعشرين في تلك المائة اربعة عشر فكذلك التسعين

في مائتين هي من التسعين الى مائة وثمانين احد عشر مصداقا والعشرين في هذه المسافة عشرة مصاديق وقس
عليها البواقي الرابع ان يكون الاكثرية باعتبار نوع المفسدة فان المفسدة في الثلثين الى التسعين من حيث
هما اطلاقهما على اقل ما يطلق عليه اطلاقهما على اكثر من هذا وفي العشرين انما هي من النوع الثاني فخطاء هذا
الوجه وبين الثاني وهذه الوجوه الاربعة كما يحتمل ان يكون علة للثلثين الى التسعين يحتمل ان تكون
مخصصة بالثلثين على حسب ارادة هذا القائل الخامس ان تكون الاكثرية باعتبار المطلقات فان العشرين
واحد والثلثين الى التسعين سبعة وسبعة مفاسد اكثر من مفسدة واحدة ثم اقول في هذا الوجه المحتمل
للوجين الخمسة نظرا اما اجمالا فلان اكثرية المفسدة موجبة للتاخير كيف كان وقاعدة الاستدلال الملزوم
الاضعف الى الاقوى لو سلم ذلك فلا شك ان اشدية المفسدة النوعية في عشرين تعارض تلك الاكثرية
فان وجوب لا لة على اول المصداقات اشد مفسدة من جواز الاطلاق عليه كما سبق وايضا عدم
الاطلاق في ثلثين الى التسعين بالذات الى بعض المصداقات وفي عشرين بالذات الى الجميع كل واحد منهما واما تفصيلا
فرد على الاول ان الاكثرية لا تتحقق في جميع مصداقات الثلثين وما بعده بالذات نظائرها من مصداقات
عشرين بل انما الثلثين انما يتحقق في مصداقه الاول بالذات الجميع مصداق اول العشرين وفي اربعين في مصداقين
الاول والثاني بالذات الجميع نظيره من مصداقي عشرين وهكذا بازاء واحد الى التسعين فان ثلثة اضعاف
اكثر مما في عشرين من نظائرها واما في باقي المصاديق في كل منها فالاكثر انما هو في جانب العشرين تغلب الى في جانب
اخواته فينبغي ان يقدم عشرين على ثلثين لا بالعكس وعلى الثاني والثالث والرابع ان التقديم لو كان لذلك
فالاولى ان يقدم عليه التسعين الذي هو اكثر مفسدة من العشرين واقل مفسدة من البواقي لفهم استحسانا
البواقي التقديم بالنظرين الاولين لا ان يقدم الثلثين الذي هو اكثر مفسدة من الكل وعلى الخامس ان يتحقق
ما هو اكثر مفسدة للتقديم انما هو لان ثبوت المطابقة على وجه اظهر واجتماع مفاسد الاحوال لا في كل واحد
واحد منها لا يفيد فتوجيهها كذلك ويمكن الاعتذار عن بعض هذه الايرادات بالتامل فتم ما اردنا ايراده
هذا القائل لشرح قوله ولهذين فعال اسم ليس عائد الى الملزوم والوجوب كذا الضمير المجرور لكونها في الثانية
بمعنى اللازم والواجب ايي اللزوم والوجوب ليس بلازم وواجب ثم قال وليس بجائز لان اطلاق ثلثين
مثلا على تسعة واطلاق عشرين على ثلثين جايز مجازا لوجود علاقة الكل والجزء اقول فيه نظر اما اولا
فلانا نحمل لفظ اللزوم على بيان الملازمة كما هو الحق فليس الكبرى بنفي اللزوم والانجلى ان تكون الكبرى
نفي الملازمة وهو مع كونه في غاية الغرابة وان حملنا على كونه جزء للشاني كما يظهر من بعض كلماته فالملازمة ممنوعة
لجواز ان يكون الثلثون مثلا حينا ولم يتفق ان يطلقه احد على التسعة ففي الثاني لا يستلزم نفي المقدم
ولا بد لبيان الشرطية المذكورة عليها من ان قوله ولم يقل ليس بجائز يدل على انه اشعر قطع النظر
عن تلك العلة يمكن ان يقول ان ذلك ليس كذلك فان الثاني على ما حمله عليه هو اللزوم والوجوب الكذبي

وصف بقوله من بعده المتصل به الخبر اذا كان الخبر جملة وصف المبتدأ الاول على ان يكون فاعلا للشرط كان الثانية الجزمية وان كانت ناصبة فاسمها ضمير الشان او ضمير اوى الجملة خبرها ويحمل كون الجملة خبرا عن فاعل كان على تقدير كونها تامة وقوله فالالف الخ اواخر مواضع الاعراب في المثالات الثلثة وتعد حاصلة من ضرب الاعرابات الثلثة في المثالات الثلثة والمراد بالاعراب الحركة المقدرة او الحرف النائب عنها بهذا المعنى يعم الرفع والنصب والجر والرفع فيها اتى والى الثالثة المباينة بقوله واحذف حاذفا ثالثهن والمتعدية الاولين بقوله واثبت اثبات الاعراب في المثالين الثالثة والمراد بالاعراب في قول اهل العربية ما يعم الرفع والنصب والجر المراد بالعبارة من انواع الاعراب لا خصوص الرفع والمراد بكل ما يعبارة من انواع الاعراب لا يقتضيه قوله ثلثهن هذا ان كان منصوبا للفعل المراد به ما لضمير المثنى المؤنث الغائبة الحرف الثالثة ان كانت الاضافة مباينة وبالضمير لافعال الثلثة ان كانت لازمة وان كان منصوبا للوصف فالمراد به والضمير لافعال الثلثة ان كانت الاضافة مباينة وبالضمير الحروف الثلثة متعدية مقتضاها بينهما اى ثالثا لكل من اركان لازمة بينهما والناظر من كلام الشارح يجعل الثالث نائبا عن الاعراب لا الحامل منصوبا للوصف وفي الضمير الذي اضافه الى الضمير الثالث عائدا كما ذكرنا واعلم ان المصنف لما حصر انواع الاعراب فيما ذكر بعضه من بعض ولم يتعرض الشارح لما ذكره فلا باس ان نشير الى الجميع ونقول الاعراب في الكلمات المعربة خمسة عشر نوعا لانه اما ان يكون غير مستقل على الحذف او مستقلا عليه والاول اما كامل واما ناقص وكل منهما اما بالحركات واما بالحروف وكل منهما اما لفظي او تقديري او لفظي وتقديري فتلك عشر نوعا والثاني اما ناقص او كامل اما ناقص فهو ان يكون بالحذف والحركة او بالحذف والحرف وبعبارة اخرى اما ان يكون بحذف احد المدات او اكثرها والثاني اعني الحذف اما ان يكون عن اخر الكلمة او عن غيره اما الاول فهو ان يكون بحذف احد المدات او اكثرها والثاني اعني الحذف عن غير الاخر اما ان يكون عن الاول او الوسط والاول اما ان يكون بحذف الالف او الواو او الياء والثاني اما ان يكون بحذف الالف او الواو او الياء فهذه ثلثة عشر نوعا والثالث اما ان يكون بالحركات او بالحروف او بهما والاول اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع احد وعشرون نوعا والثالث اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع تسعة وعشرون نوعا والرابع اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع سبعة وثلثون نوعا والخامس اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع خمسة واربعون نوعا والسادس اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع ثلثة وخمسون نوعا والسابع اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع احد وستون نوعا والثامن اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع تسعة وستون نوعا والتاسع اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع سبعة وسبعون نوعا والعاشر اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع خمسة وثمانون نوعا والحادي عشر اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع ثلثة وتسعون نوعا والثاني عشر اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع احد ومائة نوعا والثالث عشر اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع تسعة ومائة نوعا والرابع عشر اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع سبعة عشر ومائة نوعا والخامس عشر اما ان يكون بالحركات الثلث او بالضمة او بالفتحة او بالكسرة والثاني اما ان يكون بالواو او بالالف او بالياء فهذه ثمانية اخرى فالمجموع خمسة وعشرون ومائة نوعا

الناقص بالحروف اللفظية والتقديرية وهو في الجمع المذكر السالم المضاف الى الياء الثالث عشر الكامل على الحذف وهو في المضاف المفرد الفصل الرابع عشر الناقص اللفظي المثال على الحذف وهو في الامثال الخمسة المعتبرة المؤكدة بالنون الخامس عشر الناقص التقديري كذلك وهو في تلك الامثال مؤكدة بالنون والمعتبر في كل شروطه التي ذكرنا بعضها منها بالاشارة قوله اي تعلم اشارة الى ان قوله حكما منصوبا مطلق لا منصوب به قوله ستدع الزيانية نوقش فيه بانه ايضا حذف لانه لدفع التقاء الساكنين لولا اللزوم لما كان منسوبا الى الرفع المجزوم وفيه من جميع فوائده عدم اللزوم المفسد للمعنى المجزوم دفع الايجاب الكلي فلا ينافيه الايجاب الجزئي وايضا المراد بالزوم ما كان بسبب العامل لانه كان المعمول كجزء منه واللزوم بسبب دفع التقاء الساكنين لزوم نشأ من امر خارج فهو بمنزلة عدم اللزوم والمراد بقوله نحو ستدع الزيانية كل مضارع معرب مرفوع متصل في اكثر اوضاعه وفي الالف فقط فانه متصل كل منهما بالساكن قوله هذا باب المعرفة والنكرة المراد بالنكرة ههنا ما يقابل المعرفة لا ما يقابل اسم الجنس فان النكرة تطلق على معنيين بالاشتراك اللفظي كما هو الظاهر الاولى وهي ما عرفت بعضها سلبا واما الثانية فهي ما وضع للفرد المنتشر في الماهية وهي نوع من انواع الاول واعلم الاطلاع على هذا الاشتراك تزول المناظرون في اطلاقاتها وله يعلموا ان النكرة ما هي واستصعب عليهم الفرق بينها وبين اسم الجنس قوله نكرة قابل الخ قدم ما على المعرفة في التعريف لان التعريف انما هو بحسب المفهوم ومفهوميها الكونها وجودا بما على هذا التعريف اشرف من مفهوم المعرفة واخرها عنها في العنوان لان المراد من العنوان مصداقاتها ومصداق النكرة غير مقصود بالبحث اذ البحث انما هو عن مصداقات المعرفة كما هو ظاهر ثم ان النكرة في اللغة اسم مصدر للتنكير من قولهم نكره او جهله والمعرفة بخلافها وقوله النكرة مبتدأ سوغ ابتدائها بقصد الجنس او بخلافها عن الموضوع اذ الاصل اسم نكرة وقوله قابل الخبر لا بالعكس كما توهم اذ المعرف يقبول ان يوضع ويحكم عليه بالتعريف هذا ظاهر لمن له قلب او القى السمع وهو شهيد ويحتمل ان يكون زيادة تحقيق مناف باب المبتدأ ولم يقل قابلة لما ذكرنا من تذكير الموصوف وارادة الجنس وقيل لان التاء في النكرة من نفس الكلمة لا للتانيث فيعرفه والمراد بالقابل القابل بالقوة لا بالفعل والا لصار التعريف مقتضيا لما عرفت بالام قوله حالا لكونه مؤثرا اشارة الى انه حال لا وصف لانه لا يجب ان يحله اللام بل المنصب الى اللزوم توصيف المعرفة بالنكرة لان المراد بالنقض لفظه وكلما اريد منه نقض لفظه فمعرفة للدلالة على الماهية المعينة ولزم انتقاض التعريف بالقابل لان الزائدة اذا غايته ما يلزم في الوصف هو ثبوته للموصوف مطلقا سواء كان حال الحكم ام لا وقولنا ان الزائدة بتصف بالتاثير اذا دخلت على النكرة فان الزائدة هي المعرفة الموصوفة بالزيادة باعتبار دخولها على المعرف بفتحها قوله التعريف اي التعريف بحسب اللفظ مطلقا فلا يتقض عكسه بقابل الموصولة فانها وان لم تؤثر التعريف فيما يقبلها يقبل تعريفها بقابلها لكنها تؤثر التعريف فيها بحسب اللفظ ويفيد التعريف بحرج الزائدة المؤثرة لتعريفه كما ذكر

الاولين فخرج القابل لها عن التعريف نحو حسن اذا كان علما فوله فان قال الداخلة عليه لا تؤثر فيه تعريفا ولا يكون داخلا فيما تقدم ذكره فلهذين نكرة ليصير تقريع قوله فلهذين نكرة على ما قبله وغاية الايضاح قوله فلهذين نكرة الاحتراز بقوله المعرفة عما ضدها عنه ليخرجهين الاولين ان المستفاد من استفاء قيد التعريف ثبوت نقيض النكرة كون المعرفة لا شيئا النقيض النكرة لزم ارتفاع النقيضين وهو بعيد لتجويز العقل وجود الواسطة بينهما في الخارج الثاني ان اللازم البين لما لم يصدق عليه المعرف عرفا لا يصدق عليه ما يلزم المعرف لا ان يصدق عليه شيء اخر والا لما امكن ان يكون التعريف لانتفائها الفتح عليه قوله او ليس بقابل اي ما هو لهذا الكلام قوله الاول الاشارة الى ان بين شيء التعريف على ما ذكره المصنف عموما من وجه وكل شيء يكون الاول ايهم من الثاني بمعنى ان يراد بالعموم من الاول والخصوص من الثاني فالمراد بقابل الاعم مما كان واقعا موضع ايهم كرجل الواقع موضع زيد الكبير مثلا او الذي يكون لها اسم خاص يراد فيما هو بالواقع المخصوص ويقابل الثاني الاشارة الى ان المراد بالشيء الثاني عن الاول انما هو الاستفاء مقيد الاول لا بانتفاء مقيد فقط اذ ليس لفظ لم يقبل الا المؤثر للتعريف بان قبل التعريف المؤثرة وبقيد موضع ما يقبل المؤثرة الثالثة الاثر الذي قوله او واقع عطف على قوله قابل لا على الاخير بكون المراد بالواقع ام الطالب والا لاقتضى التعريف غير جامع وقيل المراد بالواقع ما يقع موضع قابل الا سواء كان هو قابلا ام لا وقد اقتضاه موضع قابل الا ولا يخفى ما فيه من البرودة قوله واقع موضع اه اي بان يكون تحدا معه شيء عين المفهوم فخرج عن التعريف نحو بدا الواقع موضع رجل مثلا وبهذا الكلام ثم حد النكرة جمعا ومنعا فان قلت المراد بالقابل اما القابل من حيث اللفظ فقط او من حيث اي معنى يخص اي من حيث كونه من بعض معين وعلى الاول يقتضي ارادة التعريف بالاشارة الى النوع بمعنى خلو التعريف عن كذا نحو غلام زيد وعلى الثاني يقتضي عكس نحو غلام رجل فان الغلام في ضمن المعنى الاشتراكي بين قابل الال ولا واقع موضع ما يقبله قلت المراد هو الثاني لكن يراد بالمعين المعين تحقيقا او تحقيقا لا عم منهما ومن الاضافة والاقتران قبيل الثانية فان قلت المراد بالواقع اما اللفظ باعتبار معنوية المعين بالتعيين الحقيقي فقط او مع شبهة الاشتراك وعلى الاول يقتضي ارادة التعريف بالاشارة الى النوع بمعنى خلو التعريف عن كذا نحو غلام زيد وعلى الثاني يقتضي عكس نحو ذي قار لم يقبل الال ولا يقع موضع ما يقبله لانه لا يقع الا موضع اصاحب المضاف قلت المراد هو الاول ولا يلزم الانتقاض المذكور اذ الغلام المذكور لو امكن اعتبار مع الاشتراك بحسب الحقيقة فقط كان داخلا في النكرة وفرد من افرادها فيجب شمول تعريفها له لكن جامع هذين الاعتبارين معا عدم فلا يرد انتفاء حال الاشتراك مع هذا الاعتبار واقع موضع القابل ويقتضي عكس التعريف به قوله اي ما يقبل الا وضع لما بينهم من وجه الوصول على الجوز وارادة الى وقابليه معا منه ولم يقبل قابل الكاهو مقتضى المتن اشارة الى ان المراد بالقابل ما يقبله له المقبولية غير حال حمله على النكرة اذ المعتبر في هذه المحال هو التجرد عن ال ولهذا لم يقبل بلفظ الماضي لانها

خلا عن المضي قوله وغيره يحتمل ان يكون مبتدأ لقوله معرفة وان يكون خبرا عنه وصله الاولى انه لما حكم بان النكرة هو قابل الال والواقع موضعه صار المقام مظنة ان يسئل ان غير القابل والواقع مسمى بماذا فاجيب بان غير معرفة بجعل الغير مبتدأ لانه المسئول عن حكمه وايضا لما كانا نكرتين ولا وجه على التعيين فوجب تقديم المبتدأ وجه الثاني ان المضي ظاهر في تعريف النكرة والمعرفة فاذا كانت معرفا كانت عبدا لما سبق والمراد من قوله غيره هو الخالي عن الشقين فقط لا الجامع لهما فان الذي يرد على ما حمله الشارح عليه السلب تسامحا مصدقا للجمع بين الامرين والخالي منهما اجمعا قوله اي غير ما ذكر فهم لما افادوهم من ان الضمير للواقع لكن بالمقتضى الاتم اي سواء كان قابلا ام لا اذ لو كان عائدا الى القابل والواقع لوجب ان يجوز تثنيته وجمعه الدفع قد ظهر ما سبق ولا يخفى ما في هذا التفسير من النبوة اذ المتبادر منه هو لفظ ما ذكر المذكور في المتن والمضي كلما ذكر من القابل والواقع واشارة الى عدم رجوع الضمير الى المنكرة باعتبار التذكير الموصوف اوارادة الجدل لان تعريف الشيء نقيض الشيء بانا فقض تعريفه بنقيض نقيض ذلك الشيء الذي هو الاول من تفصيل مطلوب التعريف دون الثاني قوله ومعرفة وقيل تعريف المعرفة موقوف على تعريف النكرة والنكرة على ما عرفته موقوف على التعريف المحفوظ في المعرفة وليس هذا الا الدور والاول تعريف النكرة موقوف على نوع من التعريف المحفوظ في نوع من المعرفة لا على المحفوظ في جميع افراد المعرفة فلا يلزم الا كون بعض افراد المعرفة معلوما واصل تعريفها لا اصل تعريفها لجواز ان يكون المضمر من التعريف بيانا ان التعريف شامل الاولى الافراد وجميع انواعه ما ذا اقوله وهو مضمر هذا وما بعده مثل اذا تابر بين الاولى الاشارة الى ان بعضا الاشارة اشارة الى انواع المعاني الثانية المضمر باذ كل نوع بما مثل له مسمى بماذا قوله وزاد في شرح الكافية كون هذا المنادى في حالة المعاني هو المضمر لان المراد بالمعرفة ما يحمل عليه احكام المنكرات وهذا المنادى مما لا ينكر وصفه وهو ممنوع من تاكيده بما يختص بالمعارف الى عهد ذلك على انه معين من حيث المضي اليه فلا يرد الاخر لجريه عنها فقولنا رجل مشيرين الى معين لم يكن معرفة لعدم اجراء احكام المعارف عليه قوله بالاشارة الى المواجهة اي سواء كانت احسيتين او عقليتين والاولى بان يختصا فقان دون الاخرتين واذا كان مما التعريف على اجراء الاحكام لم يعتبر امثال ذلك ويحتمل ان يكون مراد المضمر بذلك بيانا كيفية تعريف المنادى لا كونه غير داخل في المعاني كما يشعر به عبارة الشرح قوله وزاد ابن كيسان اه استدل على هذا بتعريف جوابها ورد بجواز وقوع النكرة في جوابها وعدم لزوم مطابقة الجواب للسؤال في جميع الاحكام قوله واخر وقرأ كان وجهه وجوب تعريف فاعل نعم واخواته ورد عليه منع كليته ذلك قوله ومن هذا المعنى هذا الحرز بمعنى نحو كاف الك والمالك وللدانت وباء اباوي ناه ابانا واهلا اياه فانها على الاصح حروف معان لما ذكر وا ضمار من انواع الاسماء وفيهما اشكال وهو ان ذلك لحرف كما ذكروه معاف لذلك مع انهم صرحوا باختصاص المعرف والمنكر بالاسماء اقول يحتمل ان المعرف كالمنكر ايضا معنيين الاول

الاول كون الموضوع لخاصا سواء اجرى على الموضوع ما يخالف احكام النكرات ام لا وهذا من لوازم جعل الحرف فان المعنى ان الوضع فيها عام والموضوع لخاص الثاني كون اللفظ مما يجري عليه ما يخالف احكام النكرات سواء كان الموضوع له خاصا ام لا وتنبيه هذا القسم بالتعريف باعتبارها وجر التعريف المعنوي في غالب افراده وهذا من خصائص الاسماء وكانوا قال فاما كان من هذه المعارف موضوعا لمعنى قبل ان يضع من هذه المعاني فيه حصره اشارة الى ان الحق هو ان الواضع هو الله تفهم قوله او لغائب بعد قوله او لغيبة مبني للفاعل لا للمفعول حتى يكون قوله الذي غيبة بمعنى الغيب قوله تقدم ذكره احترازا عن نحو هيهات قوله لفظا او معنى او حكما فهم لاحتمال المذكور باحد القسمين الاخيرين والمتقدم ذكره معنى ما تقدم لفظ جعل ما لم يتقدم نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى والمتقدم ذكره حكما ما لم يتقدم لفظا بل علما وطابقه ولا ضمنا بل كان ذكرا لمتقدم في كونه معلوما من الكلام مثل ذكر الضمير كقوله نعم ولا بويه لكل واحد منهما بعد ذكره كالضمير قبل الذكر سواء كان لفظا او نية في مواضع لجاز تصحبها وسنتعرض انشاء الله تعالى لفظا اه تمييز للنسبة المحولة لا للنسبة الاضافية والاخير هي التعريف لاضمار قبل الذكر الا ان يراد بالتقدم ما من شانه التقدم حتى كونه حسا سواء تقدم ام لا وسواء كان ذهنيا التقدم بحسب الهم لا وهذا القسم بتعريف الضمير اخص فان لفظ هو ان كان موضوعا للغائب بلفظ فلا يصح لكونه مشاركا في ذلك ويرد في الذهاب باهو وان وضع لاهم من الغائب في غيره فخرج عن هذا الضمير مع انه ضمير غائب بلا ريب على المختار ظرف لما يجب عن الجزء الاول صفة الغائب الاول مستفاد وضعه والثاني مقتضى حروف النداء قال الشاعر يا غائب عن غير غائب والمراد بالغائب ما يعم الحاضر تابع في اسم الاشارة والموصول المعبر عن الحاضر والمراد بالوضع الصنائع في الضمائر والموضع الاول في قوله بتعريف ضمير الغائب بالمعرف بلام العهد الذكري قوله او لذي حضور اي وضع لاحد فصوني وحضورهما الحاضر عند اللافظ والحاضر عند المتلفظ اليه قوله مخاطب اي متكلم الخطاب قوله او متكلم عطف على قوله مخاطب لا على قوله حاضر والمراد من ضميري الحاضر بينهما والمتكلم من الثاني اما الضمير للمتكلم فوضع له لاجل كونه حاضرا لكل من علم انه وضع له بالحاضر كونه محضورا عنده فقوله وعم ان الناظم الحاضر بين الحاضر والحاضر لغير صحيح قبل المخاطب والمتكلم اقول الحاضر لغة شامل لهما كما ان المتكلم انيه اذ كل من الثلاثة حاضر في نفسه قوله وسم بالضمير اي لعلم كونه مستترا به فلفظ عد متعلق بمحذوف مفهوم من قوله سم قوله والمكنى هذا بحسب اصله اسم المفعول من باب التفعيل قوله ولا يرد هذا اشارة الى دفع ايراد ورده ان الناظم على الشق الثاني من التعريف لا يحتاج الى نفيه من تعريف اسم الاشارة عن التعريف المذكور وعلم من ذكر بعده مفردا الا ان مثل هذه القرائن مما لا يعتد به في التعاريف على بان الحضور داخل في مفهوم الضمير وخارج عن مفهوم اسم الاشارة اقول الاولى في الجواب ان الحضور في اسم الاشارة قيد لا لان الحضور وصف ان كان للفظ المتكلم البتة لذات لا نظر فافهم قوله لا الاسم الظاهر اقول الظاهر ان مراده على الشق الاول يمكن تقديره بوجهين الاول ان مفاد التعريف

ان الضمير موضوع لكل متكلم او مخاطب او غائب حاضر او غائب كذلك وعلى هذا التقدير يكون الايراد نائبا مناب مرجع فهم التعريف وجوابه ان الضمير موضوع لاحدها لا لما يشملها الثاني وهو المفهوم من كلام الشيخ هو ان مفاد التعريف انه موضوع لاحدها واسم الظاهر انه موضوع لاحدها الذي هو الغائب وعلى هذا لا تقدير يكون الايراد نائبا مناب مرجع فهم اسم الظاهر بان اسم الظاهر وضع لكل ما يشملها لا لاحدها والمورد ان نقيا فرض ذلك الجواب بعينه فانا نقول في الجواب ان يقال ان اسم الظاهر موضوع لغائب متقدم ذكره كما ذكر سواء وضع للغائب او وضع للاعم قوله فجعل الثاني للاول اه في هذه العبارة مسامحة لانها توهم ان كون الخالي هو الغائب انما هو بجعل المصور ويمكن ان يقال بان المراد بالاول والثاني ما امكن ان يذكر اولا وما امكن ان يذكر ثانيا او بان يجعل الظرفان قيدا لكل من المبتدا وقوله على حد قوله مفعولا ثانيا الجعل او يقال بتقدير المؤخر اي المضاف وهو المكان اي فجعل المكان الاول للاول والمكان الثاني للاول مثلا او فجعل المكان الاول اه او يقال بالقلب بان يراد من قوله فجعل الثاني ثانيا للاول فجعل الثاني ثانيا للاول مثلا فافهم قوله على حد قوله تعالى اشارة الى جواز هذا العكس بلا بعد ورد في القرآن ولكن لا بد له من نكتة وكانها فاذ لا يبتدا بها والتفاتها بالرجوع اشارة الى ان ذهنه ليس محيطة وغائبة على غيب في كلام المصنف ضرورة والاشارة الى تقدم كل من الغائب والحاضر على الاخر بحسب ما تقدم الغائب فانه تقدم حامله على حامل الحاضر من حيث الاستقلال واما تقدم الحاضر فلكونه اعرف قوله واما كان غير مستقل اه عدم الاستقلال اما من حيث انه لا يتحقق الخارج اصلا او اما من حيث البداية فقط او لا يبتدا به ولكن يختم به كثم في ضربتم واما من حيث النهاية فقط او لا يختم به ولكن يبتدا به كهل واما من حيث البداية والنهاية معا كالضمائر وهذا التعريف للضمير المتصل لغير الشيخ والمراد منه احد القسمين الاولين مع انه لا يفهم منه فلهذا ذكره الشيخ وصل بتعريف الخط لبصير مرادنا ذلك الغير واعتمادنا وظهر حسن تعريف المصنف الغائبة وقوله بنحو على المستقل لا بالغير والا لاشتمل صيرورة غير المستقل بهذا المعنى مستقلا بالغير بنفسه قوله لا يصلح الان يبتدا به اي لا يصلح لهذا بالغير الاستعمالات العرب قواعدهم سواء صلح لعقل الام لا فلا اشكال بجنون ضربن وترين في ضربين فما يصلح ان يبتدا به عقلا وانما قيد قوله يصلح لان عدم الابتداء الم مما كان يجب السماع فقط او يجب السماع والقياس معا والمراد هو الثاني وهو ملزوم لعدم الصلاحية فان قلت انها وهم وهن ضمائر متصلة ومنفصلة معا فيلزم ان تكون صالحة للابتداء وغير صالحة له قلت الحاكم واضع وضع للتصور واشترط في هذا الوضع ان لا يبتدا بها ووضع للوضوع ولا يشترط ذلك فيه فباعتبار الاول غير صالحة وباعتبار الثاني صالحة وقيل المراد بقوله لا يبتدا لا يصلح ان يقع مبتدا لسطلا وضعف هذا القائل عن ان المراد لو كان ذلك لانتقض طرد التعريف بالضمائر المنصوبة المنفصلة قوله لا يصلح لان بلى اي يقع اول فائدة تقدير يصلح قد ظهر قبيل هذا وفائدة التفسير ظهر سابقا لا يرجح

قول

قول المصنف لم يقل الا بحاورنا الا اشاه وما شابل اذا ما كتب جارشا بحطا ما ان الحجر بيرو ما في اذا ذابة
والا الاولى بالفتح اصله ان الا بفتح بن ان لا وهو مشتق بمعونة تعالى والدثار كمطار مشتق الى الدار اى
ساحتها والبيان واضح ويحتمل ان يكون الا الاولى بكسر الهمزة تركيبا من ان الشرطية ولا النافية قوله من
قول سيبويه مالك انما قد يكتفى الشيء في الضرب الاول باداة التمثيل التي ذكرها المصنف زاد اداة اخر
وفصل ان الثاني والضرب الثاني لمكنة دقيقة لطيفة وهي الاشارة الخفيه بياء المتكلم وكاف الخطاب التي
كما في الضرب الاول اذا كانا عبارتين للمذكر والمؤنث لتعميم في ادخال جميع افراد نوعي جنسهما وهو ضمير المتكلم
المفرد المذكر والمؤنث وضمير الخطاب المفرد المذكر والمؤنث الى مغايستين احديهما لادخال النوع الثاني
وفصلنا الضميرين من غيرهما من المذكر والمؤنث والاخرى لادخال باقي افراد جنسهما وهذا بخلاف الضرب الثاني
فان اولى ضميريه يعم المؤنث والثاني يعم المذكر فلا حاجة بقي الى المغايرة لادخال النوع والمكان
المغايرة بينهما على سبيل التمثيل ودون التشبيه الذي يستظهر كان المقيس عليه اخفاء للحكم فافهم واعلم ان الضمير
المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور ولم يذكر المصنف ولا الشارح افراد كل من تلك الانواع الا بعضها ولذا شبهت
الكل فاعلم ان المرفوع منه ثلثة وعشرون وذا العدد عشرة منها ملفوظة وهي الالف في انا وانا والنون والتاء
الثالثة وفي نحن ونا واثنى عشر منوية نحو المغيبة وتسعة للخطاب لشان المتكلم ولا يدخل جميع
تلك الضروب الا الظروف فلا تصلها الا ولما الاتصال فانما يدخل بعضها كما هو فاو والمنصوب منه اثنى عشر
وذوا كلها ملفوظة وهي من هاي ضربنا والمجرور منه سبعة وثلثون وذا كلها ايضا ملفوظة وهي
دخل عليه الجار من انواع المنصوب المتصل والمنفصل والمرفوع المنفصل واما المتصل فمجرور ومنصوب
لا مجرور ولا مشاع تقديم المجرور على الجار وكون الجار معنويا وسيشير الحصاني جميع افراد كل من تلك الثلثين
قوله المشبهة بالحروف في المعنى الظاهر انه بناء على ما هو التحقيق في الضمائر من عدم الوضع وخصوص الموضوع له
وقد من تحقيق الشيء المشبه المشبه به فارجع اليه قوله لان المتكلم اراد بكل منها الخاص لا العام قوله
وقيل في الافتقار هذا القول مبني على ما هو خلاف التحقيق في الضمائر من عموم الوضع والموضوع له معا
اذ على هذا يكون الخصوصية الملحوظة في معانيها اخارجة عن نفس تلك المعاني الموضوعة لها وان كانت لحاظا
فيما استعملت فيها وقد عرفت الفرق بين الشبه المذكور والافتقار وفي من الاولى هو الاحتياج الى الكل
اى احتياج جزء من الموضوع الى جزء الاخر والثاني هو الاحتياج الى الخارج عن الموضوع له وهو على التراخي
في الوضع كثير اى وضع مجملي على الكثير في البواقي قوله باختلاف صيغه اى بحسب الذات بلا عرض
والمراد بالاختلاف بحسب الوضع قال ابن الناظم بعد نقل ذلك المذهب لعل هذا اى كون بنائها
باختلاف الصيغ هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمر ولذلك عدّ بعضهم اعجب الاعاريب كان رشد
بذلك اظهار علة البناء فقال ولفظ ما جر كلفظ ما نصب اذ لو كان الاعراب على خلاف ذلك لكان

المذهب المشهور وقد ذكر المصنف وجه هذا المذهب بيان اشتراك لفظ بين انواعها مع بعض اشتراك
بالنقص الذي هذا المذهب لكان بعضها لا يحصل لفظ المجرور مع المنسوب بل يجب لكل صيغة كل نوع منها
مع صيغة الاخر قوله حكاها في التسهيل الا الاولى كانه ترجيح للصحيحة ذكرها ابو الباب الحمل وقوله ما هو الحق
قوله اذ لم تضمر المتصلة لفظ من يتعجب منه بما به شبه لفظ ما جر بعد اضمارها بالجر والباقي واضح الا
صدم وهو الجر بالمتصل او قبل المشابه والباقي للتخصيص والاخر اعما كان قبل الجر منها بر منفصلة
فحوها ناكا باك فان مثالها الذي لم لفظ ما نصب من اضمار المتصلة والاول اظهر والثاني احسن في اللفظ
يزيد قوله وما نصب اى ما ذكر قبل الاول لكون باقي للتخصيص لا يجوز المنصوب المتصل قوله وهي ثلثة اى اضمر
ما جر وكان مثل ما نصب الا ثلثة قوله للرفع والنصب جميعا وردا الاولين معرفتين والاخير نكرة لاحتياجها الى
مخصص بها المتصل بخلاف الجر اذ ليس له متصل اخر يحتاج الى التخصيص المذكور وقوله الا بالا
الى اخره يكون المعنى على الضمير ارضنا ونصبنا وجرنا اياه قوله لفظنا مفعول به كاذكر جواب عن سؤال
مقدر هو ان ناصبين متصل اذا اضيف متصل اذا فعلت عن قوله اذ لم تضمر ايضا بعد ابد ابه فصير ضميرا منفصلا
فاشار الى الجواب بان المراد بقوله ما لفظه وكل ضمير ابدل منه لفظه فلهم ضمير منفصل لا عن ان يكون متصلا
قوله الدال على المتكلم ومن معه لانه ابدا يقترنه على نفس لفظه فانه لا يدخل ضمير كما عرفت قوله فانجر وقوله
فانتصب وحلها فارفع اشارة الى اشتمال المصرح على الاشكال الثلثة اذ ربما يتوهم ان تلك الاربعة مثال
للنصب بان يكون اول المرفوع ما مفعوله قوله والف قاله وكذا النون اورد الاول مذكورا والاخيرين معرفين
باللام لاحتياج الواو الى التخصيص بالمساكن والنون الى التخصيص بالمفرج بخلاف الالف اذ ليس الف
غيرها كذلك فيحتاج الى مثال ذكر المخصص قوله ضمائر متصلة حال عن فاعل الظرف الاخير والخبر ضمير
عن الف المثنية وواو الجمع ونونه حالكونها في الاصل ضمائر فان الحق انها ليست بضمائر قوله كانت بعد ان
الظرف لبين تعلقا بقوله متصلة قوله وغيره عطف على الموصول قوله خلافا لضمير النصب في الجر اشارة
الى ان تقديم الظرف يفيد الحصر فيفيد قوله فعل الاستثناء واختلف في مرجع ضميره فقيل الاسم
السابق بادانة البعض على سبيل الاستغراق وقيل الوصف المستفاد من الفعل السابق وقيل مصدر
الفعل السابق هذا في المستثنى المتصل واما في المنقطع فهو نفس الاسم السابق والمعدد الاخيرين قوله وهذا
في النجيب مرجع ضميره لفظ ما وهو عبارة عن مصدر مبني منه فعل التعجب قوله وهو اى ما مصدري
الماضي لوجوب الاظهار في اكثر صيغه ولانه لزم سائر صيغ المضارع المهملة الا ان يكون مرادة قوله
الاستثناء مشتمل على وجوب الاستثناء فاعداه نوع غير مشتمل على ذلك ولا يخفى ان المضارع من
الاول قوله ثم شرع في المثال اى في ذكر انواعه وافرادها ولو بعضها كما فعله بما فهم من صدر تعريف المتصل
ولما كان المقصد بهنا ذكر الانواع والافراد قدم الارتفاع والانتصاب على الانخفاض قوله الثانية

من هذه الوصلة اشارة الى علة الحكم اى عدم الاشتباه او تخصيص الفروع بما عدا نحن وغرضي المصباح زيدا بشبه لعدم مناسبته مع انافي اللفظ فنسبته عدم الاشتباه الى الفروع المفيدة للعموم غير مرضي قوله قال ابو حيان الخ المتصفح من تامل هذا الكلام ان المنفصل كالمتصل قد يكون مشتركا بين نوعين ولا نظن ان الشهير الجريد المنفصل على هذا يكون موجودا لان ما لا فائدة باستعمال منفصلا اذ الركن هو ذا الضمير المجرور المنفصل ما كان منفصلا حال الجر وكذا المرفوع والمنصوب المنفصلان فبقي هو بذلك قابل الجر وهو المنفصل موجود في غير ذلك لكن لا يصلح الان يبتدا به حال الجر فافهم قوله وانما ذكر الاختصاص الى آخر البيت انما ذكر الاختصاص هنا بقوله في البيت السابق بالواو اشارة الى ان جميع المنصوب باسم ما عدا من المنفصل على المذهب الحق فان اياه مثلا منصوب واياه مثلا منفصل بخلاف المرفوع وانما ذكر كتابة الفرع هنا بلفظ مفرد دال على المبالغة وهناك بلفظ جمع مفرد هناك على المبالغة اشارة الى ان الفرع هنا نوع واحد كثير الافراد وهناك ثلثة انواع كل نوع منها قليل الافراد كما مر وانما حكم بهنا بعدم الاشتباه وهناك بعدم الاشتباه اشارة الى ان استخراج الفرع بهنا اخف على التصوير لاختلاف اصول الضمائر مع فروعها في الجر وفي اماتها هناك فلا يخرج عن صعوبته لاختلاف الجر في البعض لكن صعوبته ليست بحيث يشتبه الاشياء فافهم قوله وقد تستعمل الجر الخ نحو انا كاياك قوله الضمير اياه اعلم ان اياه وما يتصل به سبعة الاول الاول والثاني ما ذكره الثالث ان ما بعد اياه ضمير يعتد على اياه الرابع ان المجموع هو الضمير الخامس ان اياه اسم ظاهر يهم خصائره باضافته الى ما بعده السادس ان اياه ضمير يضاف الى ما بعده وهو ضمير آخر السابع ان المجموع مظهر يتوهم بانه المضمر ولكل منها مستند ذكرها بورشاد الفاضل في اوائل بحث المضمر اسماء مضافة اليها عطف على الظرف السابق لا على قوله انا كما توهم وكان المراد بالاسماء الضمائر والفرق بين هذا المذهب والمذهب السادس انا على هذا المذهب من قبيل اضافة سعيد كرز وعلى المذهب السادس من قبيل اضافة غلام زيد قوله وفي اختياره اه اعلم ان الضمير على ثلثة اقسام الاول ما يجب اتصاله عملا كالضمائر المجرورة والمستترة وجوبا الثاني ما يمتنع اتصاله ويجب انفصاله عملا كما مر بيانه الثالث ما يجوز اتصاله وانفصاله عملا وحكم هذين القسمين هو مقتضاهما الثالث ما يجوز اتصاله وانفصاله عملا وحكم وجوب الانفصال الا فيما كان مستثنى من ذلك ومراد المصنف ما هو بيان القسم الاخير لانه المحتاج الى البيان والكلام في محل الثناء في قوله اذا ثانيا في محل الامكان العام فتمثيل القسم الاول ليتضح فافهم قوله الضمير المنفصل بقدير الموصوف لكل من المنفصل والمتصل الثلثة يوهم ان المراد بهما هو المنصوب بحسب قوله للاختصاص المطلق المطلوب في بعض الاوقات كوقف ابراهيم الضمير المطلوب اذ ليس الاختصاص مطلوبا في بعض الاوقات فاذا كان الاختصار مطلوبا فكلما كان اخصر كان هو المطلوب اقوى من رجحان الاضعف على الاقوى بالترجيح غير جائز فوجب اختيار الانفصال مع امكان الاتصال قوله بان الحزم بعد عدم الثالث في هذه الصورة وما بعده امتناع اتصال الضمير

المتصل الا بعامله او بالضمير المتصل بعامله مرفوعا او كان معمولا اي سواء كان مبتدا او خبرا بناء على كون العامل في كل منهما معمولا واما على غيره فينبغي ان يعقب هذا القول بقولنا او كان خبر الوسيط وجه عدم الثالث ان امتناع ان يصير طرفا للاستثناء غير الاستثناء وذلك لان الضمير المتصل بعامله الاسم اما مفعول به او منصوب على المفعولية نحو ما ضربني الا انا وما ضربت الا اياك وكثيرا ما يجعل الشيخ في هذا الكتاب لفظ الحصر على وصف المحصور فيه او الانفراد كما سبق في غير موضع فالحصر لا اختصاص له في اسم المعنيين لكن الشيخ قد اختصاصا بما سبق من كلام المصنف على وصف المحصور وحمل كلامه على الغالب فكانه زعم اختصاص الاختصاص بهذا المضمر واشار الى الحصر بين المعنيين مع ان اشتراك الاول بين المعنيين اشهر ثم المراد بهما هنا ما كان محصورا فيه بالقصد بحيث لا يتبادر غيره والا فقد يقصد واو الاخير ما ضرب الا زيدا وانما لكون شرط ارادة حصر الفعل في الفاعل او حصر فعل المفعول في الفاعل على ما مر في بحث المفعول به انا اذا اردنا حصر فعل الفاعل في المفعول به نأتي الا بعد ما نأتي به ومثل ابن المناظر الحصر لفعل في الفاعل ايما يضرب انا قام انا ثم قال انا نقول انما قد تقدم الحصر من جانب الفاعل الجانب الفعل اقول هذا مما فات فيما جعلوه علة لمنع كون المحصور فيه بانما موصولا بانما فالصواب في التعليل ان يقال لو قلت انما فات لم يصح هذا الكلام لان الكلام الدال على وصف الصفة على الموصوف مثلا لا يدل ولا على استثناء تلك الصفة العام مستفاد على المحصور فيه ثم على ما هو على استثناء المحصور فيه وانما فات لا يدل على ذلك لعدم مجاز فات انما قام انا فان قام لما كان صيغة الغائب يشمل الذهن هنا ولا الى كل ما يصلح استثناء الضمير به ثم يخصص بالضمير المتكلم فاحفظ ذلك قوله او اسندا به صفة اما اذا اسندا الصفة الثبوتي الى الظاهر على غير ما تثبت له في الواقع نحو زيد هند ضاربها هو وسيجيء تفصيل ذلك في بحث المسند اليه والمراد بالصفة اعم من الفعل وشبهه فيشمل زيد عمرو يضربه هو ومن المواضع التي لم يبن المتصل اذا فصل بينه وبين عامله بظاهر لغرض نحو ضربت فاطمة اياه او بمضمر غير مخصص غير مرفوع نحو عطيته اياك اذا كان العامل حرفا نحو ما هن اوكان ناقصا للغير نحو ليسكن انت ضربت لست وانما نحو ورويت بك انت فقد عرفت انه متصل لعدم صلاحيته للابتداء به قوله على غير ما هي له اي اراد في نحو ما انا قلته الخ قوله وبالي المنفصل اه هذا اشارة الى جواب اي اورد بما يورد على المصنف وهذا البيت تقرير ان مفاد المصرع الثاني مفهوم من قوله في احتياجه ان يكون نكرة اذ لو قيد بقيود المجاب الثلثة الثاني البيت هو ان المراد بالاحتياج الامكان نحو ويدل ذلك بل كان الغالب في الشرح بعض ان هذا الحكم مخصوص بالنثر وانما في الضرورة اي النظم فقد يجيء المتصل مع امكان المتصل والمراد بامكان الانفصال رفع الموانع الحاصلة من نحو ترتيب النظم فلا يرد ان الانفصال غير ممكن في البيت الاول لان امكانه من حيث النظم وقد تسمح في سالف الزمان رد هذا النكار بجواب اخر هو ان هذا الحكم لما كان في ضمن امكان الانفصال بالامكان الخاص وهو مركب من امكان عام موجب سالبة فاشار المحقق الى الامكان العام الشامل

بطل وفي اختيارا وجه ثانيا في وجه امكان عدم الانفصال الى الانفصال والى الوجوب بقوله واما ثانيا فلان اه انفصالا
وقت امكان الانفصال والاتي لوفيه نظر اما اولا فلان الحكم بع يشمل النظم والنثر مع انه مخصوص بالشائع الواقع
واما ثانيا فلان مقتضى ارادة الايجاز ان يعبر بامكان احدهما وقوله في اختيار اوابدية الامكان الخاص بما مع
كون الامكان حقيقة فيه مجازا في العام كما هو المشهور وافق فيهم بعض شراحنا في ذلك لكن الشائع ما شرحنا عليه من الباب
الا ان يحمل قوله وفي اختياره على الامكان الموجب وقوله اذا ثاني على الامكان السالب بجعل فاعل اثاني مستترا عائدا
الى المنفصل ويقول ان يجعل فاعلا لقوله وفي اختياره يرد عليه مع ما سبق جعل العبارة معقدة كما لا يخفى فانه
في رفع التكرار وما العايب به الشارح قوله كما سيجيء اشارة الى ما سيذكره من قول الشاعر بالباعث او الوارث الا كرما
قوله للطول اي لان طال الكلام بالانفصال والمفصول له على هذا محذوف اي فالغرض من الفصل رفع الطول لا ان
بطول الكلام بالانفصال والمفصول له على هذا المحذوف فالغرض من الفصل ايجاد الطول لفائدة من الفوائد الآتية
في علم المخاطب اراد هو الاول قوله ثانيا ضميرين احدهما المنفصل وغير مرفوع الثاني الضميرين هذين احدهما الآتي
لان الفصل الاول اذا كان متكلما فاما منفصل ومجرور وعلى التقديرين فالثاني اما مخاطب او غيب فان كان
منفصلا وان كان الاول مخاطبا فاما منفصل ومجرور ولا يمكن بكون الثاني منفصلا مغايرا وانما قلنا ان الثاني
لا يمكن بكون منفصلا لان كونه مرفوعا ومجرورا منافي للثانوية والانفصالية الاولى فان المرفوع مقدم على
غيره والمجرور كالمتصل بغيره بما اخر به ولهذا استغنى بعدم مرفوعية الاول عن عدم مرفوعية الثاني
والثانوية عن عدم مجروريته الثاني فان المتبادر من الثانوية الثانوية بالانفصال وانما لم يقل بدل هذا الباب
ثاني ضميرين اولهما المنفصل لجواز ان يراد مرفوعا كما قال بعضهم لانها اشتملت على المنطوق بحمله المتكلم الجزئي
بل شمل الحكم هاء يخوضربته الملك والمراد بالضميرين في قوله ثاني ضميرين ما كان تثنية في اللفظ سواء
كان في الواقع اثنين كلام او اقل مع اثنية هاء اعطيتكه مع انه ثالث ضمائر بها المخصوص غير مرفوع ثم اعلم ان الفصل
في ثلاثة اقسام السنة ارجح وهي الواو ولهما فيها لمجرور وفي الثلثة الاخر فيها وفي الفصل والوصل وانما
جعل البيتان بيانا للمثال مع ان الاول جعل بيانا للقوله وما يشبهه نظرا الى ان بيت المثال يوهم ان المراد
بما يشبهه ثاني ضميرين في نفس المثال وما يشتق منه فيخرج عن الحكم نحو ضربتك واشاله واخرج بقوله غير مرفوع نحو
كسته وضربته والوفاق ولم يكن الثاني غير الاول واخرج بذلك نحو خلتنيه لكان لطف قوله وما اشبهه
عطف على المثال على الفتحا اي الا لاختص الحكم بالهاء قوله انفصالا وانفصالا اي غير ما مثل الا في كونهما
قول المخالف انما مثل الا ومثله لاختصا اي لخالف بعد ما بل ينبغي ان يعبر بخرج عوض لسلب اسم الاول وبمثله الاختصا اي وجود
وجه رجحان لكل من الانفصال والانفصال انما لخص فيه بفظ انا وجه رجحان الانفصال فهو مناسبة الانفصال مع الحاد
الضميرين في المصداق واما وجه رجحان الانفصال فهو السند اليه بسببه كما سيجيء قوله الهاء كذا اي
اي ثاني ضميرين مخاطبين اللذين اولهما غير مرفوع وهو الهاء الا ثاني ضميرين منه اولهما مرفوع وهو اليا بما في كتبه

واعتبر كون الاول المخصوص بخلافه دون نحو قوله ونحوه مما كان ثاني الضميرين عين الاول في المصداق اذ لا
اه الاستدلال على هذا بما ذكر ناسب لان الاستدلال بعدم الدليلين لان فقدا الاول اعم من الفقد
وهو ظاهر وقفا الثاني اخص لاختصاصه بخلاف كتبه بل بنحوه اذ كان اول ضميريه مستترا قوله قال اه ان يكتبه وذلك
ان النبي وصف الدجال ذات يوم لعمر بن الخطاب فقال عمر يومئذ ابن صياد على ما صفت النبي وهو رجل العرب
فاراد عمر ان يعلمه ان يكن ابن صياد بالانتهاء النبي عن ذلك فتكلم معه بهذا الكلام واسيكن في الموضعين
لابن صياد والضمير للدجال اذ لا يصح اه او يان يقول اختار سيجيء الانفصالا قوله ثانيا اول واشار الى
شهرة مذهبه بحيث يختار من اهل من كثير من العلماء اذ المتبادر من المعبر بالعموم قوله لكونه في الصورتين الى
قوله لتعين انفصالها هذا الاستدلال راجع الى قياسين الاول ان هذا الضمير خبر في الاصل وكل ضمير يكون
خبرا في الاصل لا يبقى على ما كان لتعين انفصالها فهذا الضمير لا يبقى على ما كان لتعين انفصالها ثم اجعل هذه النتيجة
صغرى وضم اليها قولنا وكل ما لا يبقى على ما كان لتعين انفصالها فالاولى حمله على حكم الاصل عند الخروج عنه
لينتج ان هذا الضمير الاولى حمله على حكم الاصل اي الانفصال عند خروجه عنه الى كونه معمولا للناسخ وقد
يمكن ارجاعه الى قياس واحد بان يقال هذا الضمير لا يبقى على ما كان لتعين انفصاله لانه خبر في الاصل وهو
ينقض الانفصال وكل ما لا يبقى على ما كان لتعين انفصالها فالاولى حمله على حكم الاصل فهذا الضمير الاولى
حمله على حكم الاصل الذي هو الانفصال هذا فالاولى اجماع الاولى واذا كان اطول لكنه اظهر من الجماد وعليك
بتطبيق كلام الشرح على ما ذكرنا واول الفاصرين من حمله على القياس الاستثنائي المستلزم لنقيض المقدم
من الشرطية المصلة فاعترض عليه بانه غير منتج واوكان منتجا لانتقض بنقيض المطلوب قوله كما تقدم
اي في قوله واوكان معنويا قوله على غيره اي قدم كل من نوعي الاخص وهو المطلق والمضاف على ما يقابلهما من
حيث الخطاب الوضعية لا على ما يقابله مطلقا فلا يرد ان مقتضى هذا القول ان مشاغلتها تقدم المتكلم
على المخاطب وبعكس هذا قوله وفي ان انفصا الضمائر اراده جمعا الا لان يشمل المتكلم واخويه والمرفوع
واخويه بل لتغلب الضمائر على الضميرين فان الضمائر المتصلة ذات فردين لانها الماثلاثة اوادبعة او للاشارة
الى ان كلية الحكم بوجوب تقدم الاخص على غيره انما هي فيما اجتمع ضمائر ثلاثة كانت اربعة وانما فيما اجتمع
ضميران فلا احتمال لكون احدهما مرفوعا فانه يقدم ح وان لم يكن اخص لان هذا الحكم بين ضميرين غير مجتمعين
وانما كان الحكم في الصورة الاولى كليا لان الضمائر ان كانت ثلثة فلا اقل من ان يكون ضميران منها غير مرفوع
وان كانت اربعة فثلثة منها غير مرفوع لا غير فظهر مما ذكرنا ان كلية الحكم في الضمائر لا يلزم ان يكون بين كل
ضميرين منها بل كلية في الجملة والمراد باجتماع الضميرين او الاكثر اعم مما كان المرفوع من الضميرين او الاكثر شيئا
ام لا ثم اعلم ان المراد بقوله قدم الاخص قربه في التلفظ والمراد بقوله في انفصا اعما لا ارادة الانسان
او حال وقوعه الخارج او في الذهن فعلى الاول الامر بالتقديم انما هو لرفع ضد المامور به لا لابقاء ولا

بلزم عدم استعمال علم شخص في ما وضع لزيد الذي هو ثالث السلاسل غير فرارات الذات وعلى الثاني والرابع يلزم ان
يكون وضعه عاما مع خصوص الوضع له او عموه ووضع العلم لا يبدان يكون خاصا وعلى الثالث يلزم ان
لا يكون استعماله في غير ثالث الوجود الصين استعمالا فيما وضع له والجواب ان ثالث الاعلام موضوع لذلك الشخص
مع جميع الثالث السلاسل باعتبار كونها فارات في الملاحظة وهو وان كان غير فارات بحسب وجودها الخارجي
زمانية لكنها فارات بحسب وجودها الدهري فلا يلزم محذور وقبل التشخص المعتبر في علم الشخص هو التشخص
بحسب الزمان لا بحسب الحقيقة فلا اشكال قوله الى العلم اي ملفظ الاعلام التشخص فقط لان علم الجنس ايضا بنفسه كذلك
الاقسام فارة اذا لعامل للاشارة الى ذلك قوله وهو اليس الاولى ان يقول وهو اليس مصدرا باب
كلام ولم يشتهر مدح افهم لان الكنية واللقب لم يعلم بعد قوله كالكتابة اي الكنية كالكتابة في كونها
من كنيت اي صرحت او في كونها مصدرة باب علم او كالكتابة المصطلحة عند ارباب علم البيان من ذكر لعد
المسلزم بفتح واو اذا اردت ذكر الكنية هو المعظم اللازم لها عرف العرب كما قال والعرب يقصد
بها المعظم قوله وهو ما اشعر اعلم ان كلا من الكنية واللقب على ضربين احدهما ما كان وضعه قبل العلم
معناه العلمي بمعناه الاصلي للمقال او المقام والثاني ما كان وضعه بعد العلم قوله والفرق بينهما
يعني ان الفرق بينهما من حيث افادة المعنى المقصود منهما والغرض الباعث على وضعهما اعني المدح والذم في اللقب
والتعظيم والتحقير في الكنية هو ان افادة المقصود من اللقب تحصل بواسطة نفس المعنى المفهوم عنه بعد اتهام شيوعه
للمعنى المعقول الى افادة المقصود من الكنية لا تحصل بنفس ذلك المعنى بل بعدم التصريح بالاسم وما قرنا الا
بوصل هذا الكلام بما قبله تتميما لهذا المقام قوله تا نفسا نخاطب تا نفت بضم التاء والفاء من باب نصر
وهو الاجتناب ان نخاطب بفتح الهمزة او كسرها اي نجتنب عن مخاطبتها باسمها او نجتنب عن اسماع خطابنا
من اجلها ان نخاطبها باسمها ونخاطبها باسم بصيغة المجهول الغائب او المعلوم المخاطب قوله اي اللقب او
لا مطلق العلم وبذا اشارة الى وقوع لفظ ذا في موقعه الذي هو القريب قوله والمراد بما ذكره هذا بقرينة ان
المسئلة فيما ذكره عند ولا يبعد ان يفهم هذا من نظري بجعل على الفرد الكامل من المغايرة فان مغايرة
الكنية عن اللقب اكمل من مغايرة الاسم له لاشتراكهما في افادة المعنى مع زيادة قوله كاد جداه وفي بعض
النسخ وقد الجعل اخرا اذا اسما صحبا قوله بان الغالب ان اللقب منقول لا محالة بخلاف هذا بالنقل عن
الكنية وانما منقولة عن المركب الاضافي والاسم غالبا منقول عن الاعلام وغيرها فلا يلزم التسلسل ويمكن
الاعتذار عنه بالتكلف قوله من اسم غير انسان لا وجه لتخصيص غير الانسان اللهم الا ان يراد ان المتوهم
المتوهم افاحش قوله كبطنه وفخذه البطنة كالمرة الدابرة او اناه كالفاروة او واحد لبطون هو طائر
سمي بالفارسية أوك والفقة بضم الفاء وتشديد القاف ما يجعل فيه المرأة عظامها وهي الحوزة من
الخشب والقعا او بجعفة الشجرة المابسة او ما ارتفع من الارض وصلب او الرجل الصغير او الرجل القصير

الضعيف قوله لتوهم السامع اما اولى فبينة واما ثانيا فلان هذا التوهم انما يرد لو ابدا الاسم لا باس به واما ثالثا فلان
ذلك انما يجوز استعمال اللقب وحده وبمكن الجواب عن الاول بالتكلف وعن الثاني بالتزام عند اللبس قوله
بان ذا الكلب ما قبله وبعده هكذا كل امرء مجال الدهر مكذوب وكل من غالب الايام مغلوب المبتغ هذا
والبلغ من سبابها عنجد بثا وبعض الفول اكذب بان ذا الكلب عمرو اخرهم نسبا بيطن شربان بادي
حول الذئب قال شربان بضم الشين المعجمة وسكون الراء المهملة وبالباء الموحدة والحاء المهملة الكبد والمكروه
المغايب وغالبه تابع فالمغلب وهذا قبيلة من العرب الضمير المنصوب لهذا بل بعدها مفعول ثان
لابلغ الاول وبذا مثله للثاني وقوله وبعض الفول اي في الحال ان بعض اقوال الهذيل مكذوب اي كذب
وقوله بان مفعول بقول احدثا او بدل ضمنه وذا الكلب لقب عمرو وقوله بيطن شربان متعلق بمحذوف حال
من عمرو وهو موضع دفن فيه عمرو وشربان بكسر الشين شجر يعمل منه القصعة وقوله بفتح اوله جمله ونصف صفته
لبطن شربان وعواء الذئب اي صوته كناية عن كثرة الغنم وغيرها مما يستحفظها من الذئاب قبل بيطن
الضمير والظرف متعلق بقوله بنيا قوله وبنيا وجه الاشارة الى احتمال ان يكون مذهب الجد في هذا الكلام
هو ما بنيته قبيلة من وجوب تاخير اللقب عن كل من الاسم والكنية حيث اورد النصفة شرحا مذكرا مع
امكان ثانيته قوله اي الاسم واللقب او لا الاسم والكنية ولا الكنية واللقب فذلك لان الكنية قد
تضاف دائما قوله الاولى الثاني وجه هذا التقدير الاشارة الى ان قوله اضف محتمل لسبعة معان
الاول اضفا الاول الى الثاني واوادا الثاني الثاني عكس نظيره اضافة الصفة الى موصوفها الثالث
كالثاني لكن باضفا الاول الى ثوى الرابع اوادا الاول واضافة الثاني الى غير الاول الخامس اضافة
الاول الى غير الثاني واوادا الثاني السادس اضفا الاول الى غير الثاني واضافة الثاني الى غير الاول
السابع اضافة الاول الى الثاني واضافة الثاني الى ثوى والمراد الاول قوله سعد كرد بضم
الكاف وسكون الراء المهملة مخففا او مشددا مع الفتح معناه اللئيم المحاذق قوله اي سماه بعنوان الحمل
الى الكرد في الحقيقة تابع سعد لا نفسه فلا يلزم اضافة الثوى الى نفسه قوله اي وان لم يكونا مفردين
بعنوان هذا معطوف على اشتراط الاصل الجزاء والا لصح تقييد المذهب الكوفيين من جواز الوجهين
عما اذا لم يكونا مفردين قوله انف الناقة هو لغة جعفر بن ربيع لقب به لان اباه نحرها فانف فاتت
جعفرا لم لا خذ نصيبها منها وقد ضمت انا فة ولم يسمع الا اسما وعنها فقال ابوه شانك بها وهذا
نصيبك فاخذ جعفر يده في انف ابن الناقة ومجره فلقب به وقد مدح بنوه بهذا اللقب فقال الراجز
قوم هم الانف الاذناب غيرهم ومن يسوي بانف الناقة الذنبا قوله التابع الثاني لفظ التابع امر من باب الافعال
لا الافتعال كما توهم بيني اجعل الثاني تابعا للاول لا لغيره فافهم قوله ويجوز القطع اه هذا الكلام
مشعر بعدم جواز القطع الى مثل ابو ابن القطع وهو كذلك لاحتمال ذكر المبتدا او الفعل قوله تقديم

من تنكير في المفرد ومذكر قوله وتركه اي الوجه الثاني قوله على الانثى المقصر يفيد بهذا المصرع اقصر على الانثى سيرا بذي آه ولفظ الاقتصاء بهنا يفيد اختصاصا الاشارة بالالفاظ المذكورة في الابيات الى الانثى وما عكس هذا الحصر غير مفهوم من الكلام وتقديم الظرفين بهما للحصر المفروض لعدم افادتهما للحصر بين المقصورين قوله فاشيرها اليها وضميرها الاول لالفاظ الانثى والثاني للانثى او لالفاظها فعلى الاول يكون هذا الكلام اشارة الى ان الكلام المقصر مفيد لهذا الحصر ووجه تقريبه عليه واضح وعلى الثاني يكون اشارة الى حصر عين ما تقدم من كلام المصنف والتفريع ح ليس على كلام المصنف على تقدير الشاذ كره من الفاظ الانثى اذ التقدير ليس على ان اللفظ للانثى سواء ما ذكر فيدخل ان الاشارة الى الالفاظ المخصوصة في الاشارة بهذه الالفاظ لكن الاول اوفق بباقي ظاهر قوله تثنيته ذا اي الالف تثنيته ذا والصواب لما سيذكر وكذا قوله تثنيته ذا قوله بعدها لالف الالف اي الذي كانت فيه الف ان قوله بعدا من الالتباس اي من التباس بعضها بعد التثنية بتثنية ذا وهو ما فيه ذال وبعضها بتثنية ذا وهو ما فيه ثاء ولا يجوز ابقاء الباء والهاء فيما فيه ذلك لان الهاء والباء بلا هاء مبدلة من الالف والفا مع الهاء عارضة والتثنية كالجمع يرد الاشياء الى اصولها وههنا نظر اما اولا فلجواز ان لا يكون الهاء والباء مبدلتين من الالف لعدم كون الباء مع الهاء عارضة واما ثانيا فلوقوع مضرة بعض تلك الالتباسات وهو الالتباس بتثنية تا لعدم تغير الجمع واما ثالثا فلعدم لزوم الرد الى الاصل في المعربات ككساء وكساء ان فكيف المبنيات المغايرة مع المعربات في كثير من الاحكام قوله ووضع سواه تقدير المضاف والفصول بهما مفيد للحصر بين قوله الفتاة اشارة الى ان المسئلة اتفاقية قوله لمواء كان اه هذا اذا كان مطلقا حالا للجمع ويحتمل ان يكون حالا عن اولى اي سواء كان مقصورا او ممدودا وهذا اقرب بقوله والمد اولى لابعد لان يكون حالا عن كليهما ابدا وبكل واحد قوله للتعظيم او تحقير بعد فقد يحصل بكثرة وتقلة الشيء عن الشيء وقد يحصل بكثرة انحطاطه عنه والاول موجب للتعظيم والثاني موجب للتحقير قوله على اسم الاشارة لما كان هذا المصرع محتملا لتركيبين الاول ما افادته اللام مشعرة ان قدمت هاء التنبيه على اسم الاشارة الثاني ما افادته الهاء مشعرة ان قدمت اللام عليه وكان في الخطاب اشارة بهذا التقدير الى ان الاول الحمل على الاول اما لفظا فظاهر وعن كثرة الحذف وعن كون الجزاء مع انجلاء اسببه ملاءما واما معنى فان اللام معهود بالذكر بخلاف الهاء فالاول جعله مبتدا دون الهاء قوله فهي مشعرة لم يحمل مشعرة جزاء اللام اذ كون الجزاء ملفوظا اولى من كونه مقدرا قوله ولا اهل هذا الخ اه اولى بان غيراه لا ينكرون بقاء الظرفية بين الصيف والشتاء اي حدوث والشتاء الارض لانها ارض فضاء والمراد بقوله غيراه اللصوص وقيل الفقراء وقيل الاغنياء وقيل مطلق اهل الارض فلا ينكر ونفي اي لا يجهلون نفي او يعترفون واهل الطرق الاغنياء والطرق بكسر الخيمة والبيت من الادم او ما على وجه الارض من الخشب والحديث

والمراد بهم فهم انه يرجع عليهم قوله اذا ما مد قيد للجمع واما اذا قصر فدخول اللام على قليل قوله اي قريبة اي المكان القريب قوله ولا تقل بهنا لك فيه اشارة الى ان الهاء في هنا لك جزء للكلمة لا للتنبيه قوله هنا لك بتلوا المراد بالاشارة الى يوم القيامة قوله واما موصول الاناث الخ يتحقق ان قوله موصول الاسماء من كلام المصنف وقد جعلها الشرح من كلام نفسه هذا وان كان من زلات الماشي في مواضع عديدة من هذا الكتاب لكن لا يخفى عليك انه غير مستحسن ثم ان هذا المصرع يمكن ان يركب بتركيبات خمسة احسنها ما خطر ببالي من ان تقدر موصول الاسماء المذكر مسة الا الانثى مسة التي ليكون قوله موصول مبتدأ ثانيا والا الخ خبره والجملة خبر القول موصول الاسماء وكذا قوله الا الانثى الخ وبعد هذا في الحسن ما ركبه الشيخ بجعل المقدر خبر الظرف للابتداء المؤخر وسائر تراكيبه ينبغي ان يطرح خلف فاف قوله بالعدا اي بالعدد اي الاعداد بالحدا وجب عدة من العارف قوله لانثيت هذه الصيغة بحسب الفعل تحتمل ستة عشر في صيغة والتصحيح تنتهي ثمانية بضم الاول وهي الغائبة المجهولة ضيا وتنهيا والمخاطب المعلوم كذلك من انثيت وانثنان تنتهي بفتح اوله وهما الغائبة المعلومة بنضا وتنهيا من ثنيت قوله بضم اوله اخرج بذلك الاخيرتين لانهما ان لزوم الحذف عقلي لا يمكن غيره لاعرفي فان احد الساكنين المجتمعين اذا كان الفا فلازم عند العقل حذف احدهما لاستلزام التكلم بهما سماع ان اللزوم بهما عرفي لامكان فتح الباء ووجه الابهام ان الفصل اللازم يوسف معناه ثابتا ومنفيا نسلا لا مزاجا وقد مر تحقيق ذلك في اوائل هذه الحاشية ولك ان تحمل الضم في قوله بضم اوله على معناه اللغوي اي الوصل والباء فيه بمعنى مع واضافة الى في قوله اوله من قبيل قوله تعالى بل مكر الليل والنهار والضمير المضاف اليه للباء والمعنى لانثيت الباء مع وصله بهذا الموصول الذي اوله اوخ اول امره الذي كان حال الافراد وفائدة الاشارة الى ان الحذف عام في جميع اللغات غير مختص طائفة من هذه منها حال الافراد فافهم قوله وهو الذال والتاء اي الاذال والتاء او الباء الاولى عند من شدها فانه يحذف في المشددة قوله غلا ملانة عليك فيه اشارة الى ان قوله ان تشده معلوم لا يجهل بخلاف قوله شدا قوله ابن كليب الخ ما بعده قتال الملوك وكذا الاغلالا والعوها السفاح فلما حبلته حتى وذي جوى الكلاب نهالا قاله الفرزدق وقيل الاحتظل والهمزة للنداء وبنو كليب قبيلة واصل السفاح من كثر سفكه للدماء وهو لقب ابي العباس اول خلفاء بني عباس لكثرة سفكه دماء بني امية لعنهم الله تعالى وطابت بدا الميم اي كثر شتمه والحين بفتح الحيم والباء الموحدة وآخره النون حول الحوض وبكسرها ما اجتمع في اسفله من الماء وهو المراد والكلاب بضم الكاف اسم ماء وقتال بكسر المثنى جمع قتل جمع اقتل وهو العظيم الرقبة وصوب الاسناد والمراد بهما اهل الحق الاول والباقي واضح قوله وتلي الاولى اه ما فيه فذلك خلوب قد ملت شبابنا فيما فيه ذال وتاء وهو ما فيه ذال فقط قوله فيما فيه ذال وتاء وهو ما فيه تاء فقط قوله فيما فيه تاء وهو ما فيه تاء فقط قوله فيما فيه تاء وهو ما فيه تاء فقط قوله فيما فيه ت

بفتح النون وسكون الحاء المهملة الندى اى طلبه للدنيا مذموم يجب الوفاء بمرام ضلال وباطل وفى بعض النسخ
الظلال بالظاء المعجمة المكسورة بمعنى الظل وهو كناية عن المعدوم والباطل قوله ماذا التوانى الخ
كتب غيره مشيرا ان هذا جزء من بيت هو هكذا ماذا التوانى لقد احسنت بعدنى امرهم فرارى ام من
والتوانى الوهن قوله وهذا التحايل طليق ما قبله عدس ما لعبت اعليك اماره انصف قاله يزيد بن مفرغ
الحميرى وهو من قصيدة هجا بها عباد بن زياد بن ابى سفيان لعنهم الله وملأ البلاد من هجوه وكتبه على
الحيطان والجدران فلما ظفر عليه عباد الزمه محوما كتبه على الجدران باظفاره فضنت بذلك نامله
ثم بدره فى البحر وطال بحثه فذكر حاجته اسواله عنه معاويه فوجه بريدا بقال الزجاج فاخرج من البحر و
قد مست له فرس او بغلة من خيل البريد فعقرت وقال عدس اراه وعدس اسم بعوض يزيد بن البغال وقد يسمى
البغل والفرس به كما هو المراد منه هجيمنا فالمقدر يا عدس واماره اى تسلط وبالى الكلام فيه ظاهر
قوله وقال الشيخ سراج الدين اقول لقوله وهذا التحايل طليق احتمالان الاول ان يكون هذا معطوفا
لقول التحايل وطليق خبر اعن محذوف يدل عليه المفصل الثانى ان يكون هذا مبتداء وكل من تحايل بحذف
الرابط وطليق خبره وهذا على مذهب اسم اشارة ايضا وله بتعرض للجواب بعدم تاتيا لاحتمالين لان المستفاد من
كل كلام ينبغى ان يكون دالا على ما هو المقصود منه والمقصود من هذا القول تبشير البغلة باستفادتها من
عز يعباد وهذا مما دل الطليق لا التحايل اذ الحمل لا يتشاءم الاستخدامى قوله فوالله ما تلم اه لفظ تلم
وتبل امامن السبال اى الوصل والمراد به وصول العطاء او من النوال بمعنى العطاء ولفظ تلم معلوم على الاول
ويحمل على الثانى والمراد ان اعطاءكم لغيركم لم يعد كلا ولا اتى بشىء بالمعادل لاعطاء غيركم ايا كم بل لقطاء
كثير اعطاؤهم يسير اوالمراد ان كلا من الاعطائين لم يعد كلا ان متوسطا ولا اتى بشىء بدل اعطائكم كثيرا وخيرا
الاول اعطاؤهم فى ظرف الشر يطة والثانى على تقدير الوصول التخصيص على ثبوت الاعطائين
بانفسهما ونفى اعتدالهما كما هو المراد وقوله يعد ويوم يتعلق بالنفى بالبعد والمعيد مقابله وهو خلاف
المقصود قوله هو حسن الضمير عايد الى التخيير او القول المستفاد مما ذكر والمراد انه ان صح الجواب عن الكوفيين
بالجواب الاول بجواب الشيخ حسن والا فبالجوابين بعض الاجوبة بغير جوابه او المراد انه ان صح الجواب
بغير ما اجاب به الشيخ فجوابه حسن والا فهو متعين وعلى هذا المراد قول الكوفيين بعدم الاشتراط اصح
فحمل البيت على ما ذكره الشيخ حسن والا فمتعين وعلى هذا يكون هذا الكلام تعريضا بالجواب الاول لا قوله
اى كل الموصوف اى لا كل الماء وبات قوله نسبى اليها بقيه اشارة لطيفة الى اعتبار كونه غايبا اذ لم
يعهد العاقل عمر الغايب لكن قد يجى غير عاقل اذا كان الموصول بحسب المعنى كذلك لكنه كما قال وكما
امير المؤمنين عليه السلام انا الله سمتنى امى حيدره والنكته فيه مطابقة القول مر حيث قال
انا الذى سمتنى امى مرجبه قوله لا يبق بالموصول اى بلفظه قوله مطابق له لم يذكره بكلمة التفسير لان

يتوهم ان اللياقة المعتبرة بينهما هو تمام المطابقة دون كونه غايبا قوله من بعض النجب الخ بيان لمنشا توهم
استدلاله فلا يشكل بنحو قولنا زيد الذى قام ابوه حسن بابوة قيام الرجل والمراد من خلوها من بعض النجب الخلو عن فايدة
بالتبع فلا يرد عليه ان قيد الخبر يتبع عن هذا قوله غالبا فيه لكونها معهودة وذلك لانها قد لا تكون
معهودة كما فى قوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذ كانا نابين المراد بالشام ما كان مسقر اذ ذاك
وضمير كانا عايد الى الموصول اذ لو كان لغوا لم يقم مقام عامله فلم يقم ضمير المعمول بل العامل ناقص ولو لم يكن لم يرفع
كان ناقصا ايضا ولو سلم فمقتضى الموصول ان يجوز بدل الكل به او عنده ولو لم يكن الضمير المذكور كان ناقصا ايضا
منتقضا الى الموصول فيجاب الكل عندك مال وليت داء وحل الاول فاسئل الصلة فضل المتعلق فافهم قوله
وصفة مسجة ارتبط والصفة الصريحة بلام التعريف لما توهم ان كل صفة صريحة بلام التعريف كذلك فان اسم التفضيل مثلا
لا يصلح ان يقع صلة ال قوله كالابطح فان اصله ابطح ذو رمل ثم خصص بمكان ذو رمل والمراد به مكة وقوله
قوله يحمل عمر اى اشارة الى ان قوله بمعرب متعلق بمحذوف خبر للكون والضمير المجرور بلا ان الباء فيه
زائدة ويكون هو فضة خبرا له والضمير المجرور للمصلة للزوم وجود الباء الزايدة فى الاثبات وتوهم ان
مطلق الصلة قال ان يكون مضافا غافل قوله ما انت بالحكم الرضى اه ما قبله يا ابرغ الله انفا انت عامله
يا ذا الحنا ومثال الزور والخطل وما بعده ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل قاله الزوزنى فى مخاطبا
لرجل من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان فلفظ يا احد وف المنادى قال فى الشواهد ايى يا
فوضع اول المنادى المحذوف الرجل المذكور والادغام بالراء المهملة والنفى المجهد الصاد المهملة الساكن بالزاى
وهو المراب وادغام الالف كناية عن الابد الال والنقا تلك عامله اى انفك والحنا بالحاء المهملة نبت معروف
والخطل بفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة المنطق الفاسد اضطرب الحكم بفتحتين من يحكم بين الخصمين
لدفع التانيع بينهما والاصيل النجيب فى الراى والفكر والجدل الشديد العداوة قيل ارضى مجهول من
افعل لسلامته عن الحذف فى الابطا اقول هذا غلط والصواب انه من فعل لان الحكم تارة يرضى عنها الاما
وقع عليه الارضا فافهم قوله ورعاه اورد عليه الناظرون الباء غير وارد لعدم لزوم تانيث ما اسند
الى المؤنث اللفظى وجوز وا بانه لا مفر للراد عن هذا الايراد قول ان اراد ان المرضى لكونه مذكرا
لم يصلح لان يصير بدلا لم ترضى المؤنث اذ لعل الشاعر اى الفضل مؤنثا لاذكرا العلة موجبه
لذلك ولو هذا البلغاء نكتفى بمكن قطعا اراد به لذكر او هذا الفكر كاف فى مقام المنع فافهم
لا يقال لم لا يجوز ان يكون قوله من حجه مفضلا عليه للاشد ويكون محصل الوزان مفسدة المبتلا
بالمرض اعظم من انتابت فقط حتى نقول ان هذا ليس مفسدة بل يلزم على تقديره مخالفة الواقع من
ذلك وهو تخفيف الباء المشددة لانا نقول هذا مع بعده عن ذلك العبارة غاية البعد مما لا يخفى
لان تخفيف الباء فى البيت مما لا عهد وبه لان حذف حرف فى زيادته لاستقامة الوزن مما هو شايع

في الابيات من غير عهد وروايته المشهورة احزه لهم واست وقاسهم بن سعد اي فاسئل لهم وسعد كلمة علم لسعد
اسعاد النوس وهو سعد بن عدنان واما القول بان الهمزة اصلة الذي حذف عجزه او بان الوسيلة بالنبي
الوصول لكن المراد منه هذا الفرد المعهود وكونه مثلهم ناشيا عن فاعلة نفيه بقوله فولد واست
او خصصت في ذلك قوله واعربا الى اخر البيت يمكن استخراجه لاحكام الاقسام الاربعة من هذا البيت
موجبين الاول ان يكون جملة قوله وصلة صلة لها لان فاعل المنوع والمعنى انها متغيرة وقت كونها
غير مضافة وحال الحذف صلة لها بان كانت مفردة في حال الحذف او في حال الذكر او مضافة وحال الذكر
واما وقت كونها مضافة وحال الحذف فيجب المثلثان تكون الجملة عطفا على الجملة المنفية بتقدير صلة
على طريقة مجاز الحذف العطف على نحو علفتها تبنا وماء باردا اي سقيتها ماء باردا والاستخراج
على طبق الاول وانما حملناه على القسم الاول لقلة مؤونته وهذا البيت من طارح انظار المبتدئين
قوله والحال ان قصد اه اعلم ان اي مسئلة لان تكون صلتها جملة اسمية مصدرة بالعابد المسمى بصدد
الصلة اي ما كان صلة لها لفظا وتقديرا فلا يكون الا مبتدأ والى هذا اشار بقوله بمبتدا بعده فلا
فلا يجوز جاء الذي ابوه ضارب زيد على ان يكون ابوه فاعلا ضارب المحذوف اي الذي ضرب ابوه زيدا
معنى اللفظ المحذوف لا بمعنى الاتعد بمعنى لفظه بخلاف معنى اللفظ المذكور فانه اعتبر عند ذكره
الصلة انما هو الاولى بمعنى صلة لفظ وصلة لفظ المحذوف الى ضمير يعمها مع بقاء لفظ الصلة فلا
عليه ان اي حاجة الى وصل صلتها مطلقا فلا وجه لتخصيص الافتقار بما اذا كان محذوفا فالاولى ان يجعل
الموصل الصلة حين احتياجها الى الصلة فلا وجه لعده افتقارا على حدة قوله فيلزم عليها بناؤها
فيها اي فيلزم بناء على هذه الصلة بناء اي تلك الحالة الثابتة وقيل بل هذا اللازم في هذه الحالة بالنظر
الاولى لاحتياجها الى لفظ المضاف اليه لضعف مدلوليته للافتقار الى الصلة وهي الاضافة فان الاضافة
عند كون المضاف اليه ملفوظا اقوى منها عند كونه محذوفا فلا بعد ان يقال ان افتقار اي تلك الحالة
اولا الى لفظ المضاف اليه افتقار اعرضيا وثانيا الى لفظ صدر الصلة ومعنى الصلة افتقار اذاتيا
والافتقار الشبيه الحرفي الافتقار الاول الذاتي فسقط اعتراض الشارح وما ذكره الشارح في توجيه من
التوجيهين قوله على ان بعضهم اه لما ذعم المعلل ان بعضهم ذعم انه ينبغي ان يكون مسلما
له فاعترض الشارح على زعم الاول بقوله وهذه الصلة موجودة وعلى زعم الثاني بقوله على ان اه قوله الذي
هو العابد يعني ان اضافة غير الى الذي حذف صدر الصلة انما هو حذفه من حيث كونه عابدا مطلقا
لا من حيث كونه عابدا لصلة مخصوصة اذ العابدية الموصولات لا يجب ان يكون بصدد صلة قوله ولكن
يشترط رضي الله عنه بتوهم من ان ما في المصرع الاتي شرطان متغايران جزاؤها قوله فالحذف الخ قوله
اي بوجد طويلا بمعنى ان باب الاستغناء في هذه المادة لوجود الشق على التعقيد لا للتحول الموهم للوزن

وجود الصلة الا غير طويلة ثم صير ودنا طويلة قوله نحو وهو الذي في السماء اه الظرف متعلق بالله لكونه
بمعنى المعبود بالحق والاسطة الذي اعتبر الاشتمال الصلة على المتعاطفين ولعل تكرار لفظ الله للاشارة الى
ان الوهيته في مجموع السماء والارض باعتبار الوهيته في احدهما قوله من بين بالجداء اخره ولا يجد
عن سبيل الحكم والكرم من بين فعل شرط مجهول وهذا ما قالوا من ان فاعل الصفة لا يدل الا الله تعالى لانها
ايجاد القصدية الفعل لا مطلق القصد كما تنبه والمعنى ولفظ القصد وايجاد القصد بها انما هو من
فضل الله تعالى والسعد لفاحش لا يجد كالبيع من خاذا وعال والمعنى ان من قصد ان يجده الناس بمدحة
يجب عليه ان لا يتطوق بكلام فاحش اي يجاوز عن الحق وان لا يميل في اضافاته واضافاته عن طريق الحلم والكرم
قوله لئن يجوز ان يجعل تقدير المضاف اشارة الى ان الاحتراز المكاني فانما بالعابد لا بالنهاء فلا يصلح
استثناء النهاء عند اذ استثناء الشيء انما هو عما يقوم بذلك الشيء لا عما يقوم بغيره قوله اي يقطع العابد
اي يحذف فعل الاحتراز بالانقطاع لبيان استثناء ثم فعل الانقطاع بالحذف اشارة الى ان المراد من قولهم
انتزاع العابد عن لباس اللفظ والوجود لا عن الاتصاف بالصلة مطلقا قوله لانه لا يعلم اه فان قلت لا حاجة
الى هذا العلم فان الموصول يحتاج الى الصلة كاملة وهي حاصلة قلت العمل المحذوف مقصود لكنه مهمة
عدم العلم به موجب لعنوانها قوله وكان في ذلك النصب اشارة الى ان عدم تعلق الظرف بفعل مستمر
بعده عند مع وجود الاوفى المزيم سقوط طرفي الشرط عن الصدارة ولعدم شموله نحو الله اعطيتك
وانا معطيكه زيد بلان المتبادر من الانشاء ما هو بلا واسطة قوله فاما كان او ناصا رد لبعض الشارحين
حيث خصصه بالشام غافلا عن ان مذهبه بعض هو العموم قوله وخبر الخبر ما كان عاملة الاول لبس عاملة
الثاني كانوهم بل صيرت الى خبر الخبر واصله الجبل العامل ثم جعل عامل الخبر نفسها عاملا لكان المرجع الفاعل
هو المذكور عنده ولهذا توصف به الدنيا والمعنى ان خبر الخبر خبر كان عاملا جعل الخبر اياه بمعنى ان الخبر العامل هو
خبر الخبر قوله خلافا للفتح حيث خصصوه بالشام قوله ما الله موليك فضل بمنه فاحمد نيه فالذي غيره
نفع ولا ضر وحتى بضم الهمزة وكسر اللام اي المعطي واسلمه موليكه والباقي ظاهر قوله باضافة اليه احترز عن نحو
جاء الذي كان اذنه فان خبر هذا الضمير وان كان بسبب الوصف الى سبب ضميره وما بعده معمولا للوصف
الا انه خارج عن هذا الحكم قوله ويجوز حذف الضمير غير لفظ العابد الى الضمير لان المحذوف فيهما ظاهر
مع الحرف بخلاف ما سبق قوله اي مثل الحرف يعني ان قوله بما مفيد بمعناه والموصل عبارة عن الحرف لا
المشتا انه لا يمكن ان يجر الموصول والعابد بحرف احد وقسم من الجر وبالاسم قد سبق وما سواه من نحو
جاء غلام الذي عالم فانه ممنع الحذف قوله لفظا ومعنى ومثلهما لا بد منه هذا المقام من بيان امرين
الاول ان المراد بالمماثلة اللفظية اتحاد اللفظين في الحروف والحركات والسكنات وبالمعنوية اتحاد
المعنيين في نوع من انواع فوائد متى اللفظين وبالمشابهة اتحاد المشاهة بين المعروضة لذلك

النوع من الفوائد الثاني ان الباء في قوله فرضه بها للالصاق للتعدية المغيرة لمعنى الفعل كما مر مثاله واذا عرفت هذين الامرين فلا يخفى عليك اندفاع ما ورد على الشارح من ان المثال الاول والثاني غير صالح لخصوص مسئلة الاشتمال الاول على المغايرات الثلثة والثاني على المغايرتين الاخيرتين قوله او وضعا اما اقتصر الشارح في مسئلة الفائدة للمماثلة على اشتمال ثلثة عدم مماثلتها الثلثة من اربعة بانه اشار الى ان حكم تلك الثلثة ثابت للاربعة لما قبه بالطريق الاولى قوله بجملتها اتجاه بعض المجموع من حيث المجموع والباء فيها للآلة والمعنى ان الحرف يعرف بواسطة ملاحظة الواضع مجموع ما من حيث هو مجموع ووضعها للتعريف الحاصل ان الحكم ثابت للمجموع الى من حيث هو مجموع لا من حيث بعض اجزائه وهذا بخلاف ما اذا اضيف الى الجملة فانه يدل على ثبوت الحكم لبعض الاجزاء وانما قيدنا الجملة بقيد الاشتمال او اللام نظرا كون كل من الالف واللام حرف تعريف قوله هل هي اشارة الى ان او في قوله او اللام المثلث للتقسيم قوله فقط قبل العاد في خط للتعريف اقول الظاهر انها حرف تعريف لان ما بعدها لا يصلح ان يقع شرطها والمقدر بعدها اذا لاحظت اللام حرف تعريف فانت ولا تلاحظ معها الهمزة او فهو حينئذ هو وقيد اللام ولا بعد ان يكون قيدا لاحد اقسام الثلث بعض ان لهذا الشارط من لا اكثر قوله فيشترط بجيمه او فصل يجمع لاحتمال الجزم المذكور ترجيحه القول الاخر لسيبويه قوله ولسيبويه قول اخر قيل هذا القول مستلزم لكون همزة ال زائدة وغير زائدة وليس هذا الا اجتماع النقيضين اقول معنى زيادة ان المزيد عليه كون لو كان ازاء مفهوم هذا الكون وذلك الكون اما في زمان نصوا للفظ قبل الوضع او عند الوضع فالاول كزيادة الف ضارب الثاني كزيادة تاء ضاربة فزيادة الف على هذا القول ياعتبار الكون الثاني فافهم فانه دقيق قوله فقط هذا ترجيح الوقف ووجهان المستغنى عنه العامل الواضع قبل فعل الطلب اني اريد منه بيان الحكم بعموم المطلق من غير ترجيح بل واجب المعنى مثلا ان نقطا اريد تعريفه مقول فيه الفظ فقط ما قبل من ان الاولى ان يكون نقط منصوبا بمقدر يفسره ما بينا سببه هو قوله قال والبقدير اذكر نقطا وذلك لوقوعه قبل فعل الطلب قوله اني اريد تعريفه لما ورد على ظاهر هذا المصرح ان مثالي سماه ان نقطا قلت فيه لفظ قلت في لفظ وهذا مما لا محصل له واجاب محرر هذا بعضهم بان عرف بمعنى اريد تعريفه فاشار الشارح الى وضع الاجراء ووضعت حروف بان قوله عرف بمعنى قوله اريد تعريفه من غير حاجة الى تقدير حرف الشرط مع كونه خلاف الاصل واستلزام القول بحذف الفاء في قوله قل اقول يحتمل ان يكون مراده ذلك المجيء بقد بحرف الشرط ان صح قوله على انه لحكاية كالشرط الواقع عليه الجزاء الا ان حرف الشرط مقدر في كلام قبول جوابه الى ما ذكره الشارح ومن الجواب باختيار في هذا المقام لدفع هذا الاعتراض من ان قوله عرفت بكسر الراء فعل امر وتاء جزء لقوله قل على ان يكون مضارعا مجزوما بلم او اللام ثم اقول بناء هذا الاجوبة يحمل ان يكون المراد من هذا المصرح ما هو لفظه من ان الاسم المراد تعريفه نقطا وبا للام عرف باللام ولا يخفى عليك ان هذا من اظهر الفاسدات او توضيح الواضحات

ويحتمل ان المراد من هذا المصرح الاشارة الى ان الاسم المراد تعريفه بها بقلب اللام حرفا واعلما وادغامها فيه وضع لاحاجة في وضع الافراد الى تلك التكلفات ولعلم ان الاسم المعرف بلام في اربعة عشر حرفا وهي اللام والنون والتاء والثاء الفوقانية بان والدال الى الهمزة فتظهر مع اربعة عشر حرفا الخر ولما كان هذه اللامات متقابلين في الحكم فينبغي ان يجعلها اسمين متقابلين فلهذا سميت الاولى شمسية والثانية قمرية وانما اخصر هذان اللفظان بين المتقابلات بالشبه اما التشبيه بالحروف الاولى بالشمس حيث انها تخفى اللام كما ان الشمس تخفى الكواكب الحروف الثواني بالقراءة ذلك فكان اللام المتصلة بالاولى منسوبة الى الشمس واللام المتصلة بالثاني منسوبة الى القمر واما الان اللام الداخلة على لفظ الشمس مدغمة واللام الداخلة على لفظ القمر غير مدغمة واما الان اكثر حروف الشمس من الحروف الاول واكثر حروف القمر من الحروف الثواني فقد وهو توجيه وقيل انه مبني على البسط اي الفروش كالحصر والغوالي وقيل جماعة من الناس اي بهم واحمد هؤلاء واعلم ان آله اقول اقسام الاسم الاربعة التي الى ثلثة عشر قسما ثمانية منها للمعرف وهو ما كان لحقيقة الجنس والجنس ولا يستغرق الافراد ولا يستغرق الصفات والمفهوم الذهني والخارجي والحضوري والذكري وثلثة منها زائدة وهي الزائدة اللازمة والزائدة الغير اللازمة اللفظية والزائدة الغير اللازمة الغير اللفظية وواحدة منها للموصولية وقد يضم الخارجي الى ما يفيد كون ما بعده معهودا بين المتكلم والمخاطب فقط او بينهما وبين غيرهما ويبقى الاول هنا والثاني خارجا على هذا يصير اقسامها ثلثة عشر هذا لكن لجنايها بحسب الوضع ثلثة كما قبل الاول ما وضع للمعلوم المعهود في الخارج ويدخل تحته لام العهد الذهني بالمعنى الاول والثاني ما وضع للحقيقة ويدخل تحته لام الجنس والاستغراقي والعهد الذهني بذلك المعنى الثالث ما وضع للموصولية وهو شامل للافراد واما الزائدة فهي داخلة تحت احد الاقسام الثلثة قوله على سبيل المجاز اي مجاز الحذف فان قولنا انت الرجل بمعنى انت الرجل بصفات كل صفات الرجل واستغراقي الصفات كناية عن كمال الفرد في الجنس فهو اذا الى الماهية اي لبها اما حقيقة كقولنا الرجل خير من المرأة او مجازا كقولنا انت الرجل بمعنى انت حقيقة الرجل وهذا في الكناية كما سبق قوله من حيث هي اي من حيث هي اعلم ان للماهية في حد ذاتها امكانين الاول ما هو كان لها فقط الثاني ما هو كان لها ولما يكتنفها فاذا لوحظت من كانها الاول اي اخذت مسماة الى الذهن استحقت ان يحكم عليها بانها نفسها فقط بان يقال هي هي وان لوحظت من كانها الثاني استحقت ان يحكم عليها بانها نفسها مع ما يكتنفها بان يقال هي قائمة مثلا فقولهم من حيث هي هي كناية عن ذات الماهية قوله بان كان اه تفسير للزائدة اللازمة وهذا اخره من قوله لا زما للزمان فقط فلا ينقض بقوله وطبت النفس واشباهه قوله قبل وهذا من الغريب اي بالنسبة الى اقول بل هو من الغريب بالنسبة الى الان لان موضع تحدها بين الزمانين ولا يمنع بكون غير صفتهم ثم استعمل في الجزاء فليسلة عن اواخر الماضي واوائل المستقبل حاضرة عند المتكلم مجازا بواسطة الحضور ثم اريد الاشعار بالمبالغة في الملة

بيان هذا أن تقدم في شرح التعريف قوله وقد قال الاخفش إشارة الى ان لفظ قد للتحقيق لكونه داخلا على الماضي نقيضا لا للتقليل كما هو الظاهر ويستند هذا القول الشاعر فخير بحن عند الناس منكم اذا دعوا اخرجوا منه فصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبي وقوله بالرفع دفع لما قد يتوهم في بادي النظر من كون لفظة اذا حينئذ ظاهرا ولا بعد ان يكون باؤه للسببية اي لسبب دعي الوصف المضمر المستتر فيه فيكون الرفع بالمعاسبة بين الضمير المذكور وبين ما قبل اذا بحسب الحكم المذكور قوله وهو التثنية والجمع لهذا الضمير فوائد الاولى ان المراد بالاثنين ما يقابل الجمع لا ما يقابل الواحد المركب او المثنى والجملة الثانية ان المراد بما يقابل الجمع لا ما يقابل احد هما فقط الثالثة ان المراد بما يقابل التثنية والجمع السالم الاعم من المطلق والجمع قوله لاستغرقه هذا الوصف جعل الفاعل الوصف دون الاسم مع ان الظاهر ان يكون فاعل المطابق هو المتاخر لما خر هذا الوصف عن الاسم بتنية الكون خبرا عنه ولان تثنية الوصف وجمعه لاجل مطابقته للاسم لا لذاته بخلافهما فان الاسم ولان كل وصف متاخر عن الاسم في الوجود وان تقدم عليه بحسب اللفظ والرتبة قوله مجرد من علاماته وهي المجرد انه لو لم يجرد لزم ان يكون للفاعل فاعلان اما في الفصل فلان تلك العلامات افقدتها فواعل واما في الوصف فلانها وان لم تكن فواعل الا انها دالة على استناد الفاعل فيه فانه لا يثنى ولا يجمع الا بسبب استناد ضميرهما اليه قوله مبارك كون الوصف او ذلك لاحتمال ان يكون الوصف حاملا للضمير المفرد والحال على الضمير سيأتي في اللفظ والحاصل ان الوصف مع المرفوع بعده اربعة احتمالات الاول ان يطابق في الافراد الثاني ان يطابقا في غير الافراد الثالث ان يخالفا بان يكون الوصف مفردا وما بعده غير مفرد وقد عرف احكام تلك الثلاثة مع امثلتها الرابع ان يخالفا عكس الثالث ولا وجه له قوله والجمع المكسر كالمفرد اي كالمفرد المطابق لما بعده في جواز الوجهين لان اعضاء الضمير وجمع اعضاء ممكن فيه هذا الجمع وقبل المفرد كالمفرد المخالف لما بعده في وجوب كونه مبتدأ وما بعده فاعلا له وهو غلط لما ذكرنا وكذا الوصف الغير المختص لامكان اعضاء انواع الضمائر فيه واعضاء خلو عن الضمير ولا يخفى عليك ان الجمع المكسر لا يخرج مطابق لما بعده في الجملة واما الوصف المذكور فيمكن ان يكون مع ما بعده بوجهين من الوجوه الثلاثة الا انجائز الوجهين في كلا الوجهين قوله وهو كونه معربا لم يقل وهو تعريبه مع ان الحصر للاشعار بان المراد بالعراء الاصالة لا العارضة ولا بعد ان يكون مراده بالكون الكون التام ووجه اختياره هذه القيد على قولنا غيرته مع انتفائه هو الاشارة الى ان الابتداء امر وجودي لا عدمي كما يتوهم من كلامهم فلا يكفي في تحققه ان لا يكون غيره وجوزا قال الشاعر ذاتا يافعة ازهر يخش چون تو اندكي شوهر يخش قوله وقيل جعل الاسم اولا كان هذا القائل علل الحصر المشهور المذكور كما مشى الى هذا فراعى المعنى المذكور وكان مراده جعل الاسم اولا فيشتمل عامل المبتدأ المؤخر لكونه لا يخفى عليك انه لا يشتمل عامل الضمير الثاني من المبتدأ فالاصوب ان يقال جعل الاسم اولا للاختصاص بشمله اذا المراد بالاول اول اجزاء الكلام قوله وحده هذا القيد

في الرابعة فالمشهور هو المذهب الثاني هذا كله على فرض الغربية واما مع وجودها فلا اشكال قوله والثالث اسماء الافعال المراد بالثالث قوله مخبر له مع قوله او وصفا الذي هما قيد واحد مردد فيه المراد بالاسماء الافعال على المشهور فيها من كونها لا معمولة واما على بعض المذاهب الآخر فخرج عن القيد الاول وقد سبق ثالث المذاهب وغايب المذاهب ويدل عليه ما وجهنا به القيد الاول على الثاني لان الضمير في العوامل اللفظية مشعر بعدم الخروج عن العوامل المعنوية وهي مجردة عن العوامل فحاصل قوله الا ان الضمير في العوامل اللفظية اعم من عدم الخروج عن العوامل المعنوية ووجوب كونه مبتدأ مشتملا على العامل المعنوي لا يجب ان يشعر به تعريفه فالحق ما ذكره الشارح قوله وهو الوصف لو يقل بدله والرابع لئلا يتوهم ان قوله مكتفى به قيد لكل من الصاطحين فان ما قبله يخرج قائما في قائم في المثال الماخوذ من قولك زيد قائم ابوه وخبر عن ابوه والجملة خبر عن زيد ومبتدأ وابوه فاعل لوزيد بدل من الضمير المستتر في المثال على الاخير لخلو المعرف والتعريف فالمراد به على احد الاولين فان قلت قائم على الاولين خبر والخبر ليس مجردا عن العوامل اللفظية لان عامل المبتدأ كما سيجيء فهو خارج عن قيد التجرد قلت كان المراد ان تعرف المبتدأ على وجه يشمله على المذاهب الراجحة فيه ولا يخرج هذا المثال عن قيد التجرد على جميع المذاهب الراجحة بل على المذهب الاخير فان قلت لهذا المثال احتمال اخر هو ان يكون قائم مبتدأ وابوه فاعل له والجملة مستأنفة بعد تمام الجملة المركبة من الوصف فاعله فان محل من الاعراب قوله فقول المثال اي مثال المقتضي للمبتدأ اعلم ان كل مثال يحتمل عموما باعتباريها يصير من المثل له ويشتمل على خصوصيات باعتباريها يصير خصوصه فاذا اريد انطباقه على الحد يحتاج الى التنزيل عن مرتبة الحد والمكان التنزيل من التنزل المقابل للصعود والمعارف توصيف العام بالصاعد والخاص بالنازل فالظاهر ان مراده بالتنزيل انما هو الاعتبار الاول لكن يحتمل ان يكون المراد به الاعتبار الثاني او كلا الاعتبارين جميعا او غلبا قوله مبتدأ زيد اه تقدم هذا المصرع مع ان شانه التاخير لكونه بمنزلة الجزاء وذلك لوجهين الاول انه في صورة التاخير يلزم الفاء وهو يخل بوزنه الثاني ان المقصود بالذات بيان المبتدأ والخبر لا المثال قوله لا انطباق الحد عليه متعلق بقوله تزل او بقوله قل او بالنسبة بين قوله مبتدأ زيد وعلى الاول المفعول له تحصيلي وعلى الاخيرين حصولي قوله ومن على هذا المثال اي على كل من الهمزة والوصف والاسم فالضمير على الهمزة اسم الاستفهام والضمير على الوصف المذكور اسم المفعول والضمير على الاسم المذكور النائب عن الفاعل وقد اشار الشارح الى ذلك في المثالين وللاسم المرفوع مقتضيان اخر من جهة كونه مثنى وهو راجع فالاولى ان يؤتى بالاتم احد المثالين جمعا البشر الجد ذلك ايضا ولم يمثل للضمير البارز اعتمادا على المشار الاتي قوله كيف حال زيد ان لفظ كيف حال اغنى فاعل الوصف قوله فالخليلي ما ذهب اليه الزمخشري على ما قاطع خليل صاحبي مشى مصطفى الى البيداء بحذف حرف النداء والفاصلة اي الهجرة واذكره اعادة المرفوع اضافي فوق ما من ازكه فلسفتا واقيمن بشرط الى معكما قوله وغير فاعم الزيدان

ان تكميل اللفظ وهو المقول الظاهر وفي المستتر والتقدير ما الاصول له على ما هو معقول على خلاف ما هو المتعارف
نوعا ما اوائل لفظا الى ما هو كذلك فاكثر لكونه اغلب بالحضر اللغوي قوله شرط ان يكون هذا اشارة الى ان
تعليق الحكم بالوصف ههنا للاشعار بالعلية قوله مضى المبتدأ تقدم لفظ المبتدأ امثلة بنوعيه ان الكلام
في قولك سبقك للتعليل والمراد بالذي سبقت له ما ذكر الجملة لاجله سواء كان مبتدأ ام لا قوله اي اسما اشارة
الى ان المراد بالمعنى المعنى قوله او ان تكن اي ان تكن لفظ الجملة مصداقا للمبتدأ قوله معنى بمعنى مصداقا
وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره ان تكن الجملة شيئا صادقا على المبتدأ وكذا اذا كان مصداق الجملة عين
مصداق المبتدأ وجودا كما اذا قصد خبرا عن ضمير الشان فان المراد بضمير الشان فرد من افراده الذي
هو مصداق الجملة قوله والمراد به اي بالمفرد الجامد او بالخبر الغير الجامد فالموصول على الاول عبارة عن الاسم
المفرد وعلى الثاني عبارة عن الخبر المفرد قوله ما ليس صفة المراد بالصفة ههنا ما دل على ذات ما مأخوذة مع بعض
صفاته وهي ملزومة لتضمنها معنى فعل فاما ان يتضمن حروف هذا الفعل او حروف فعل اخر او لم يتضمن حروف
فعل اصلا والاول هو المسمى فاما ان يتضمن معنى فعل مع تضمن حروف ذلك الفعل او فعل اخر او يتضمن
حروف فعل والثاني ان لا يتضمن معنى فعل مع تضمنه حروف فعل ما او يتضمن ذلك فضمير قوله وحروفه عائد الى
نفس الفعل المذكور والضمير في عشرها الا اربعة منها مفقودة ثلثة من الصفة واحد من غيرها وثنتا
منها موجودة ثلثة من الصفة وحده من غيرها وبسبب واحد من تلك الثانية مشتقا والبواقي جامدة ولا يخفى
عليك امثلتها قوله لان تحمل الضمير الى قوله في معناه اشارة الى قياس مضمر اي انما قدرنا ان تحمل الضمير
فرع اي حاصل عن كون المحمل حاصلا الرفع فاعلية وكلما هو حاصل عن كون المحمل صالحا لذلك
فهو مقصور على الفعل او ما هو في معناه ولا يبعد ان يقرء قوله فرع بالغين المعجمة صلة ما ضمنا من المرفع
ويكون هذا الكلام اشارة الى قياس مستثنى تقديره لو كان الجامد محمل المضمر لزم ان يرفع اي يجعل
الضمير مرفوعا صلة ضمير مرفوع اي يجعل الظاهر محل الفاعلية ورفع الفعل عنها باطل لان التحمل مستلزم لرفع
الضمير على الفاعلية وهو مستلزم لثبات الصلاحية فحمل الجامد للضمير ايضا كذلك بيان الملازمة ان
الصلاحية لرفع الفاعلية مقصورة على الفعل او ما هو في معناه هذا ويمكن حمل هذا الدليل على
قياس استثنائي لا يليق ذكرها بهذا المختصر والضمير الاول في قوله او ما هو في معناه للموصول والثاني الفعل والمراد
بمعنى الفعل معناه الالتزامي المعبر عنه بالعامل في الفاعل فيشمل المشتق والمشتقات واسماء الافعال التي
لم تكن الصلاحية المذكورة علة تامة لتحمل الضمير فلا يرد عليه انه يقتضي جواز تحمل المصدر المضمر لان ذلك
قوله او ما ولي بمشتق اي ما ولي بلا واسطة شيء فلا يرد عليه ان تحمل جامد يمكن ان يؤول بمشتق قوله هذا اقا
هذا الحكم ثابت اذا لم يرفع قوله فان رفعه يمكن فهم هذا الحكم من البيت الآتي تحمل الابراز على الخروج الضمير
عن الاستتار الى الضمير البارز والى الاسم الظاهر قوله الا ان اما يستعمل في المعنى الاول في عرف النحاة والاسم

لا يخرج القول بان الابتداء والمبتدأ معنا والاشارة الى معنى الشيء يحوج الا يريد ان هذا الشيء الخ عند الحاجة
قوله وقبل الابتداء والمبتدأ اي بحيث ما قبل المراد بهذا الابتداء كون الخبر مجردا عن العوامل فترك عامل
الخبر منه ومن المبتدأ تركب من اثنا عشر بين قوله المراد بهذا الابتداء اخبرت بالخبر عن العامل اللفظية المستغنية
والمبتدأ على هذا الرأي ليس عاملا مستغنيا بل حين العامل فلا يلزم محذور ونظر بعض الظاهريا مستغنيا
من الابتداء فاجاب بان المراد بهذا الابتداء هو تجريد المبتدأ لا تجريد الخبر والصواب ان الابتداء على تقدير
كونه عاملا فهو تجريد المبتدأ لا تجريد الخبر لان المبتدأ هو المحتاج الى الخبر وبتجريده عن ذلك يصير كلاما تاما مفيدا
اذ لا يلزم من ذلك قوله لان الكوفيين تراضا رد عليهم بوجوه الاول انه مشتمل على الدور والثاني ان
المبتدأ مرفوع قبل ذكر الخبر فيلزم وجود المعلول قبل وجود العلة الثالث ان الخبر اذا كان مشتغلا بعمل
الرفع وفاعلا عليه عمل الرفع في المبتدأ ايضا يلزم ان يعمل عاملين مع ان العمل الاقوى لا يعمل الرضين والجواب
عن الاول والثاني بان المتكلم اذا اراد التكلم بمبتدأ وخبر تصورا ولا معنى للمبتدأ مجردا عن المبتدأ شيئا
ثم حصل الخبر مجردا عن الخبر ثم لاحظهما معا وعند هذا يعمل كل منهما في الاخر اي يجعل الاخر موصوفا بوصفه
فاذا لفظ بهما سامعا لفظ كل منهما بواسطة مسماه معمولا لمعنى الاخر فالعامل في الحقيقة انما هو المعنى دون اللفظ
وانما نسبت العاملية الى اللفظ على سبيل المجاز واما المعمول فهو كل من اللفظ والمعنى لكن الاول بالذات
والثاني بالعرض وهكذا الحال في جميع المعمولات واما عمل الحرف فهو بحسب المرآة بها فالنظر الى العمل في المعنى لازم
الدور على مذهبهم لكن لا باس به لكونه دوريا واسما واما بالنظر الى العمل في اللفظ فلا دور ويرجع من البحث
والجواب عن الثالث بان عمل الرضين ههنا بالنوع الذي قاروه كعمل الاسلام لو توهم تخصيص بعمر
زيد بحسب اضافة المصدر الى المفعول او الى فاعله من قال ان المبتدأ عامل في الخبر وكذا في عامل الرفع
المشبع شايع على المشبه بل يوجد في هذا عمل اكثر من رضين كما لا يخفى لكن الظاهر استثناء العمل في الثواني
ذلك قوله ولم يظهر ثمرة العربية بينها قوله ويشهد ايا ما نذ عليك حيث عمل كل من ايا وما نذ في الاخر وهذا
اشارة الى الجواب الذي بيناه مفصلا عن الاعتراضين الواردين عليهم ويعلم ان نسبة العمل الى المشتقات
انما هو من غير ريب لان العامل حقيقة هو المتكلم وذلك العوامل علامات لا مؤثرات كما لا يخفى قوله والمراد
بالخبر الغير الجامد لا يطلق المفرد وذلك ظاهر من تقديره قوله ما اولها هذا التعريف غير مانع لشموله
نحو زيد في زيد ضارب في غير جامع لخروج نحو هؤلاء في القوم هؤلاء ويمكن الجواب عن الاول ان يجعل اضافة
قوله على تقطيعية بينية وعن الثاني بان يراد بالغلط الغلط على ذات اللفظ مع قطع النظر عن الوضع
فانهم قوله ويشمل ما لا معمول لمراده الخبر له عامل لا محالة فلا يتم به باعتبار ذلك واما بالنسبة الى المعمول
فينقسم الى قسمين واحد منها الى اقسام ثلثة والغرض من هذا التقسيم ان مصداق هذا التعريف هو
الخبر المفرد مطلقا سواء كان لفظا واحدا او مركبا ملفظ او ما لفاظ اخر فالمراد بالمعمول ما له دخل في

فذلك فلا يشمل البيت نحو انا قائم اليوم وانا بريد بقولنا الآن بريد بقولنا الاعم من اللفظي والتقديري قوله وان جرى لفظ
ان حرف شرط عطف على الجملة الشرطية السابقة قوله ان الضمير قيل ارجع للاشارة الى ان مطلق الضمير
الذكر هو الرابط كما هو الظاهر على المختار في هذه المسئلة انما تشترط في الضمير الذي يكون رابطا والا فقد جعلها
جارية في الضمير الرابط قوله وجوابه يرد ويقال في الجواب اذا قائل بان الاخبار مطلقا جائز حتى بجعل كلام عليه
فان قلت لا يجوز ان يجعل الاخر على الجواز بالمعنى الاعم حتى يطابق ما اختاره في الكافية من مذهب الكوفيين قلت
هذا غير جائز فان من قال ان الاخبار مطلقا جائز لا يجوز ان يجعله قسما لما لا يجوز قوله ليس
اي ليس الجار والمجرور على غير من هو له بالجار على من هو له قوله ذلك الوصف اي وجميع هذا الضمير الى المشتق كما هو الظاهر
بل الى الوصف الاعم ليشمل الحكم الماضي والمشتق ايضا قوله اي مبتدأ هذا الضمير الاخير وعلى هذا فقوله
فانهم قوله بل كان محصلا للغيرة اشارة الى ان الشيء متعلق بالمبتدء فقط وهو الظرف بتمامه قدم على عامله
وهذا يخرج نحو ما زيد قائم والمراد بالغير ما اسند اليه الكلام فيخرج عنه مثل ما زيد قائم مع عمرو قوله
وصفا حاصلا آه غرضه بالمقحم عبر عن هذه العبارة الموزونة الواضحة الواقية ثلاث العبارة الطويلة
المتعلقة الغير الواقية الا ان تكلف قوله كزيد عمرو قضايته هو مثال لما لا يوزن من اللبس وصورته حسنة لانها
لا تجوز الا في ضمير بن غايبين مساويين في الافراد والتذكير وفروعهما ولفظ الضمير الغايب لا يزيد على
خمسة وهذا المثال للوصف المتحد وامثال اللازم نحو زيد عمرو قائم ابوه وزيد هند ناصرها
هو مثال لما من اللبس صوره يوقى المائة واثنين وثلثين صورة حاصلة من ضرب الضمير الاول
من الاحاد الاثنى عشر فيها للضمير الثاني من الاحاد الاثنى عشر ولا يحتج علينا بامثلة قولنا وانما
الكوفيون اه جعل الكوفيون سبب اصل الابراز هو الفرق بين الضمير الجاري على من هو له وبين الضمير
الجاري على غير من هو له وسبب وجوب دفع الالتباس وانما غيرهم بجعل اصل الوجوب هو الفرق المذكور
قوله على المبتدأ هذا احتراز عن جعل الاخبار على ما يقابل الانشاء وارادة نحو ما في الدار زيد على ان يكون
زيد فاعلا للظرف من هذا الكلام قوله اسفل منكم اي اركب مكانا اسفل من مكانكم فظرفية اسفل باعتبار
خلافة عن الظرف وهكذا الحال في ظرفية جميع الجهات التي تولوها الكوفيون قيد اشارة الى ان قوله
واخبروا بصيغة الماضي قوله نا وبن اي مقدرين فالفرق بين تلك الصيغة والمقدرين وامثال الحكم كذا
مقدرين كائنا او استقر اشارة الى ان العامل ههنا ضعيف وشدة لحقت الجار والظرف كانه صار
بمعنى لفظ لم اصلا قوله ولا يكون الا آه اورد عليه بانه مستدرك لكون الشيء خبر النفسه او العلة
مع لزوم عدم كون المعلق خبرا في الحقيقة واجيب بان الكلام المعلق تام لا ناقص ولا يحتج على الاتي
الموقفان هذا الجواب لجعل الشأن الذكر الصحيح اذ لا شك ان كان فيما نحن فيه بدليل على وجود شيء
بشيء آخر ذلك ما كان مفاده وجود النسبة الذي هو معنى الكون الناقص لا مجرد نفس الشيء او وجوده

الذكر هو معنى الكون التام فالحق في الجواب ان لم يكن المتعلق العام مطلقا ناقصا على سبيل الحقيقة كما في الآية
او على سبيل المجاز كما في باب المتعلقات العامة والقول بان يكون الخبر عنه في الحقيقة هو اسماء هذه المتعلقات
لا انفسها وانما نسبوا الاخبار اليها باعتبار اللفظ والعمل وهذا المعنى وان كان خلاف ما قاله الفوم الا انه كذلك
حتى يظهر وجهه بالتامل الصادق في كلام بعض النحاة ما يؤيد ذلك والحاصل ان التقييد بالخبر لان نفع
متعلقة الظرف في شيء هذا الظرف في قولنا زيد قائم في الدار ان كان متعلقا بالخبر فهذا الكلام ينبغي ان يكون مع
مزيد اثبوت القيام لزيد وحصل مكان القيام وان كان متعلقا بالقيد فينبغي ان يكون مع من يحصل كلا الامرين
فافهم قوله فانت ثلثة اقسام اولها ان مولاك عزيز وان يجعل العزيز بمعنى الذليل وان يجعل محمولا
على الاهانة ويجعل الشيء بمعنى الشيء والمراد بالمولى والمراد بالعبد المخاطب اي انا حر قوله فهو من قبيل المفرد
اي الجار والمتعلق المحذوف او كل من الظرف والحرف وكذا قوله فهو من قبيل الجملة وانما قيل فهو مفرد فهو جملة
لان كون الشيء من قبيل الشيء يدل على انه فرد ضعيف من هذا الشيء بخلاف قولنا هذا الشيء ذلك الشيء
ولا يخفى عدم ظهور كون هذا الخبر مفردا او الجملة من حيث اللفظ كما لا يخفى قوله فواضح نشاه انما خص الوضوح
بهذا القسم لان الحكم بافراد الوصف مع فاعله اذا لم يكن مبتدأ مع كون الفعل مع فاعله جملة خفاء قال
بعضهم ان ذلك لبعد الوصف عن الفعل باشتراكه بين الغائب والمخوبة في الصيغة هذا مع غاية ضعفه
مستلزم لافراد مخاطب الزيدان مع انه جملة اتفاقا والحق في ذلك ما خطر ببالي من ان الجملة والكلام المفتقر
منزلان كما ذهب اليه القدماء ولا فرق بينهما الا بان الجملة تطلق مجازا على مفرد لسبب يقتضيه بخلاف
لفظ الجملة بخلاف الكلام وهذا مختص بالفعل مع الفاعل اذ الوصف المذكور بعد السبب المذكور يصير
مجازا الا استخداما وظهر من هذا ان خلاف المتقدمين مع القدماء في معنى الجملة يمكن ان يكون لفظيا فافهم
بهذا التحقيق قوله ولا يخفى ان اجراء الباب اي باب الظرف والحرف المستقرين الواقعين خبرا للمبتدأ
وهذا الكلام اشارة الى ان بيد مختار المصنف قوله على سنن واحد اي واحدا بالنوع فوصف هذا الجمع بالمفرد
المذكر لانه وصف له باعتبار النوع لا باعتبار الاشخاص قوله اولى من الحاقه اي من الحاق بعض افراده
والظاهر ان يقول بدل هذا قولنا اول من اجرائه على سنن مخالفة الا انه يدله بما ذكره لكونه ملزوما لما ذكره هذه
المسئلة ويمكن ان يجعل ما جعله دليلا واحدا دليلين بان يقال اجراء الباب على سنن واحد اولى من اجرائه
على سنن مختلفة وعدم الحاق الباب باب الخبر اولى من الحاقه به فافهم قوله واعلم ان اسم الزمان اه لما ذكر
المصنفان خبر عن المبتدأ بالظرف والحرف يمكن ان يتوهم ان هذا الاخبار عن كل مبتدأ بكل ظرف وحرف
فدفع المصنف هذا التوهم ببيان عدم جواز الاخبار عن الحدث به فلهذا اشترط الشارح لجواز هذا الكلام قوله
قلت قد لا يجوز الاخبار عن الحدث باسم الزمان بل عن مطلق المبتدأ باسم الزمان اي الاخبار عن كل مبتدأ
عن الذات باسم الزمان وبالجملة فالاخبار عن كل مبتدأ بكل خبر قد يجوز وقد لا يجوز فلم يخصص عدم جواز

الاخبار الا فادة بما ذكروا المصنف قلت هذا الاخبار جايز في الغالب لكون غير مفيدة او الاكثر فينبغي ان يجعل الغالب فيه كسائر ما يستفاد منه الفايدة بخلاف سائر الاخبار فانه يمكن فيها ذلك فينبغي ان يجعل فيه ذلك لكن لو يكتف منه اعتمادا على ما هو المعلوم من عدم جواز تصديم الفايدة واما جواز وجود الفايدة فيما يتوقف على الخبر بعد الفايدة لانها علة فمضة للجواز فيما انتفائها ينتفي الجواز واما وجودها فغير مستلزم لوجوده ولذلك احتيج فيما يخص فيه الى الاستثناء قوله لان الاصل المذكور مقيد اقول مدار اصل الافادة على الجهل ومدار كثير منها على غرابة الحكم وهما يرجعان الباعث على امرين الاول ان يكون الحكم حقا وشريفا المحكوم عليه يستلزم العلم بحقيته احد طرفيه او كلا طرفيه كما في الاخبار عن الذات بغير اسم الزمان او عن الزمان بغير اسم الذات والثاني ان يكون طرفاه على تغير معتبر عند اهل العرف ضعيف افادة الاخبار عن الذات باسم الزمان لاشتمال الاخر الاول وعدم افادة الاخبار عن النكرة لاشتمالها الثاني قوله ولا يكون اسم زمان اي عبارة زمان سواء كان بتقدير او بذكره فيشمل نحو زيد يوم الجمعة ومن البعد ما يتوهم في هذا المقام من ان المراد باسم الزمان ما دل على زمان ولا يكون خبرا اذ ليس هذا الا اصطلاحات الاعلام فافهم قوله بان كان المبتدا قلت الاختصاص لبعد هذا الاخبار بما ذكر الشارح بل بما كان بتقدير يوم الجمعة ايضا مفيدا قلت غرض الشارح بيان المفيد في الاكثر وهو قبل الا ما ذكره قوله او كان اسم الذات مثل اسم الجمعة اي في البعد او في عدم الاحاطة بجميع الذي هو المجموع بمعنى ان لكل من اسم الذات واسم الجمعة بعدا وجمعا ولكن فيما لوحظ من جهة الاول يكون هذا الاخبار مفيدا وان لوحظ من جهة الثاني كان غير مفيد الا ان الغالب الحدوث ما لوحظ من جهة الاطلاق فلهم الذات العكس فينبغي فيما ذكر من الشرح قولنا او مطوي عهدا سكنه قوله والوردي بالراء الورد بفتح الواو وسكون الراء المهملة معروف والباذكر راء الشهر الثالث من الشهور الرومية او الحادي عشر يحول الشمس في البروج وهذا الحكم شايع في بعض الاقاليم قوله ما دام الابتداء بها ضع لما قد يتوهم من كون قوله لعدم بعد هذا المؤنث وعوضه الى نكرة وذلك لان النكرة قد تكون مفيدة بدلالتها على ما وصف له لكن لا يجوز الابتداء بها لعدم فايدة ذلك قوله لعدم بعد وهذا العدم فهم المراد منها هو المهية من حيث هي او من حيث جميع الافراد او بعض الافراد او فرد غير معين او غير ذلك واما فهم المراد لكون هذا باعتبار الغاية لاستثناء ما ذكر فانه من الشرطين قوله الا عرف تعريف الجنس قبل الاخر معرفة لان المواضع منها بعض الاخر معين بتعين بعتبر اهل العرف قوله وهو ظرف او مجرور انما في بعد هذا الامر لا يجوز تقديم ما سواها من ثبات هذا المبتدا عليه لان الفايدة المصححة انما تحصل بالمغايرة وهو لا يمكن فيما سواها من اخباره قوله مخصص اي معين وقيل اي منكر بالمبتدا وهو خطا قوله كمسند بتاء قبل وجه افادة مثل في ذلك ان قبل ذكر المبتدا يعلم من الخبر ان المبتدا الاتي يمكن ان يكون موصوفا باستقراره عند زيد مثلا وهذا في قوة ان يكون المبتدا

موصوفا

موصوفا مثل قولنا امرة موصوفة بصحة كونها عند زيد قول لا يخفى ضعف هذا الوجه لانهم ان ارادوا بالموصوفة الفايدة ما حصل قبل الحكم بغير الحكم كما هو الظاهر من لوازم الحكم وان ارادوا انها ما حصل عند الحكم فسلم لكن لا نسلم حصولها من ذلك الاخبار مطلقا كما هو المراد بل اذا اشتمل الحكم على غرابة ولم يسلم اخلاء المحكوم عليه بصورة تقديم ذلك الاخبار بل يحصل بعد تقديم الاخبار لان الحكم يجب ان يكون مفيدا سواء كان سبب الفايدة مقدما عليه او مقارنا معه والاولى ان يقول ان وجهها ارادة الحصر او الاهتمام بشان المخبر المفهوم من تقديمه به وبمرة بفتح النون وكسر الهاء اسم كساء وسبع قوله نحو هل في ضمكم وجه افادته هو اظهار المتكلم للمخاطب عدم علمه بكون فرد في المخاطبين والجهل يوجد فرد في جماعة لا يخرج عن غرابة قوله ان اظهر تكن ظلمنا قد وهذا الشرط المكان الغاء في قوله فما حاصل لنا والان افادته بحصل من عمومه ولبس تلك الفايدة نفس الى العموم الا اذا فهم الجملة بالشرط فانها حينئذ تكون نفس ما فيه بحسب فهم العرف وقد علم من هذا وجه عدم تقدير الشرط من قبل المستفهم عنه قوله فما حاصل لنا وجه افادته مثل ما ذكرنا في الاستفهام قوله ورجل من الكرام عندنا موصوف المبتدا على اربعة اوجه لانه مع وصفه اما بلفظين مذكورين كليهما او الموصوف فقط او الصفة فقط او بلفظ واحد ومثل الاول والثالث للثالثة الاخيرة وجه الافادة في توصيف المبتدا فقط قوله شر اهر ذا ناب هذا الحاظ لرجل حين نبح كلبه ثم صاح شلا لفوق ادرك الصيد في عادته واعلم ان الكلب نباح حين معتاد وغير معتاد والاول يصدد منه عند ادراك الغير صاحبه بخلاف الثاني فاجرب ان صدوره عنه علامة اختصاص صاحبه بمكروه وشر المستقبل ولهذا يتطير به فان كان نباح كلب هذا الرجل حين قوله هذا القول نباحا معتادا يتبع ان يقصد بهذه العبارة حصر الاهرار بالشر دون الخير وجعل تقديم المسند اليه افضد الحصر وبعضهم يقصد بالتنكير التعظيم وتخصيصا الاهرار بالشر العظيم دون الحقير فالحصر بدون التوصيف اي معه صحيح للابتداء بالنكرة وان كان غير معتاد فتعين الحصر الثاني ظاهرا اذ الاول موقوف على توسم المخاطب غير احكم بالمتكلم والظان المخاطب بهذا الخطاب من توسم صدق هذا الكلب يعرف انه علامة شر لا خير فالصحيح انما هو الامر الثاني وقيل وجه افادة هذا المثال التخصيص بما يختص به الفاعل اشبهه بما ذا يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الاكثر اقول لقول هذا القايل ثلثة احتمالات الاول ان قولهم شر اهر ذا ناب انما استعمل في موضع ما امر ذا ناب الاكثر علم انهما مترادفان والثاني فاعل نكرة ويختص بتقديم الفضل حليه فحينئذ اما بر اده على تخذ ذلك الثاني ان استعماله في موضعه بدل على ان المراد بالحصر اياه ولا يكون فيه شيء من ارادة الحصر نعلم ان الشرفيه مؤخر في الاصل فقدم للحصر فحل الشر فيها حال على الاصل الثالث انه لما اهمل في موضعه علم ان اصله هو فحذف ارادة الحصر وعوض عنها تقديم المسند اليه المفيد للحصر فاصل انهم فاعل نكرة فحمل في الحال على الاصل وكل من الوجوه الثلثة في غاية التكلف التصف قوله على

التعليق

کتابخانه مجلس شورای ملی ۱۳۲

بعضهن بما وضع مضافا اليه لان المستدل بقد يجعل الضمير لابهام الشيء المعلن ويقال بعدم سقوطه عن الصدارة بالاضافة بناء على ان المضاف هو المضاف اليه في مثل الكلمة الواحدة فوله ومن ومن وما فلفظ من مبتدأ مضاف الى الاستفهامية المضمنة للشرط وما فان اي مبتدأ خبره قوله ضربت غلامه رجل لانوع من التقديم بالتبديل المبتدأ باليد عن السبيل اضافة اليه الخطاب والياء عن المضاف الى لفظ والخط لانا نقول المبدل المكرر حكم المبدل منه جوازا لا اذا كانت النكرة مختصة فوله او على ما لابسه الاولى ان يقال او بدل الضمير بحذف لفظة الموصولة بين المبتدأ ومتعلقه حتى يدخل الوجه الثالث الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة الاولى ما ذكره والثانية ان يكون في لابس المبتدأ ضمير الخبر نحو ضرب الخبر صاحب غلامه الثالثة ان يكون في لابس المبتدأ ضمير لابس الخبر نحو في الدار غلام صاحبها او يجعل الضمار زائدة نوضيح تسلطا على اضمار توسط خبر اصال الناصبة ووجوبه فوله لجاز الضمير الى متاخرة الاضمار قبل الذكر ثلثة اقسام الاول ما كان لفظا ورتبة وهو جائز الا في المسائل المستثناة التي تذكرها او غير مبتدأ فاعل الثاني ما كان بحسب اللفظ فقط دون الخط وهذا القسم كان في مقام الاعتراض فوله يعني محصورا فيه هذا التفسير حيث كان دفعا لان قوله محصور ايكون لصا من الاختصاص يعني الانفراد او صفة المحصور عليه الثانية امرا الفتح من ثلث بمعنى كون الشيء محصورا عليه ولم يكن على التقديرين بتقدير قوله فيه عن لفظ المحصور لئلا يوهم على الاول حكم المضمر واما لفظ المحصور فيه فلا يشمل الا باراجاع ضمير المجرور الى الوصف والخبر على الثاني نحو ما زيد واكبا الا امامم وكذا زيد قائم ابوه الا قاعدا لكن الظاهر ان المراد بقوله حصر المخصص الا اوتاد ونحوها ولا حاجة الى هذا الاخراج ولم يقل ان محصورا فيه لئلا يتوهم ان نفي الجزاء لحصر في قوله فلا يجوز التقديم اي تقديم المحصور فيه لحصر الا بشرط بقاء الاثنى على ما كان عليه في الحصر تاما بلا شرط فوله وشذ اي شذ تقديم المحصور فيه مع الا في الحصر بالا فوله وهل الا اباه ما قبله فاعل هل الا بالنصب على الاستثناء فالمعنى هل يجحد احد الا اباه زيد وغير بالجمع للاعداد والمعول مصدر بمعنى الاعتماد وانما لم يوهم حكم المفصل لان قيد الا يكون محصورا فيه قدم على الاخراج واخر وقيل مثل هذا المثال يفيد حصر كل من الجزئين في الاخر ففيه رد هذا التقدير خلاف المقصد قوله لان الحاصل الكلام الاول انتهى لان للبتدا مع صلة الكلام لبناسب قوله ولو تركه ولا يرد عليه ان صدارتها لا يوجب امتناع تقديم الخبر لجواز دخول اللام في الخبر المقدم وذلك لان اللام في الجملة الاسمية الغير المبدوءة بالموصول للتوسيع لا يدخل الا على المبتدأ فوله ولو تركه لفهم اه هذا مبني على التفسير الثاني وعلى الاول الصدارة لازم الصلة بنفسه كما هو المشار اليه ومنه لم يفهم هذا منه لا يتم وجوب الابتداء منع الصدارة اللزوم صدارتها فكيف يتمثل قوله لازم الصلة لانا نقول المراد بلازم الصلة ما كان لازم الصدر بالنسبة الى الاخير المستفاد للكلام قوله بنفسه المراد بلازم الصدر بنفسه ما لم يتضمن خلق لزوم الصدر لما كان نفسه عائدا له فلا

محفوظ

بالاشاء

الاشارة الى الخلاف او اضيق المبتدأ بعد القسم الاول اعلم ان الخبر هذه قسمان الاحاجة الى الخبر والا فتقول او على المبتدأ بعد القسم الثاني فانه ما لا بد له من الخبر بل لكونه ذا خبر في اللفظ في بعض الصور وهذا ما يقود المشارح المحقق الى الخبر لما وضع بعد القسم الاول قبل بعد القسم الاول فاعل المفاد والاصل لو لا وجود ذي بدا كان كذا والاولى حينئذ انما هو هذا القول وهو الغائب عن الذهن وذكر قوله فتأمل فيما سبق التقدم ذكر الاول والثاني قوله لعدم ذلك لان القرينة هنا توجب الى وجود ما بعده فاذا اريد ذلك اطلق الثاني واريد به الاول على ما اذا دل عليه كلام كما ذكره عبد الحكيم قوله او اذا دل عليه اصل نحو قوله فطلبت منها شيئا ثم ق

من الكلام الذي هو موضوع هذا البيت فالظاهر ان يكون الظرف متعلقا بالتقدم لا بعد لان يكون في موضع الحال من
هذا العسر وقوله ووصل اما آله وصل اما بان المكسورة والمفتوحة مع ما قصر الاول المضر الموصوف على الصفة
والثاني للعكس فقد اجتمع الامران في قوله شد قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي انما الهكم اله واحد كذا في الفاضلي
وقوله اما البيت اه وهذا الان ليس بشبيه بالفصل عن خواتم ما تقدم في بحث نون الوقاية من قوله قالت الا لبناء اه
قاله المناسبة الذي جاء في ايراد الهمام واحدة وقد وردت ان لي حمام بطرن في الهواء ضد بطلحال الطيران
وكن ثمانيا وستين فحسبت ان تكون لها حمام بعدد تلك الحمامات ونصفها مع حمامة تقدمها التصبر على حمامها
مائة فالخ البيت مجموع وارد بمعنى الواو وقد جمع بين حب وبشبه بهذا الحكاية مصنوعة مشتملة على العشر
وهي ان حمامة جاءت الى فرخ قليل من الحمام ضالت اسفهزاء بقلة عدده من السلام عليكن ايتها الحمام الالي
عدد هن مائة فقلن في جوابها لا استهزاء بقلتنا فان عددنا عدد لون بديع طيبه مشله ونصفه وربعه معك
صاحبة مائة وهذا مما يسئل الناس بعضهم عن بعض ان ما ذا عددهم فاجيبوا بمائة سنة وثلثون وقد نظم هذا
باللغة البصرية هكذا جمع مار الحصنة فلمن قرن چونكه ما اهليم وبعد بشوم ما وشل ما ونصف
فتصف نصف چون نود لفل بشوي صد بشوم قوله وقيل على عجمتها مع اسمها فان محلها الرفع على الابتدائية
فان ان وزيدا قائم يمضي زيد مؤكد ما سبق الزمن الحكم قائم قوله وقيل هو مبتدأ الخ قلت وبين الاقوال الثلثة
ان تاكيد حكم المعطوف منصوص على الاول ومحتمل على الثاني ومنفي على الثالث لان قبل المعطوف عليه منفي
في المعطوف على المنفي وما بعده مصرح فيه على الاحتمال وفيه خبر مصرح به على المنفي هذا على ما هو الظاهر واما
على المحقق فالمراد بحمل ان مع اسمها ان يكون شبيه الاسم بان واخذ في المعطوف عليه والقيد الاخير هو الذي
ان ظاهرا كما يشهد به ما جوز الشق والا لغى الجبر من العطف على محل لام اسمها اذ لو كان الامر هناك
على ما هو الظاهر لزم ان يكون حكم المعطوف ثابتا لانه منفيا وليس كذلك وعلى هذا يكون المذهب الاولان كلاهما
صحيحين بما ذكروا نما اختار الشق هيهنا المذهب الاول لعدم المانع عن اجتباره وكونه اظهر وهذا بخلاف
العطف على محل المنفي الجنس لما سيجئ قوله واجاز الكسائي آه ما يؤيد مذهبه قوله شد في صورة المائدة ان
الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى آه حيث رفع الصابئون قبل الاستكمال والناظر
تلك الاية في سورة البقرة ويجد فيها الصابئين فيه بالياء ويمكن جعل الاية على انه مبتدأ محذوف الخبر
والجملة مستوفية بتوجيه ان فاهم قوله ان الربيع الجود آه الجود بفتح الجيم المطر المنزل والمراد بالفصول الثلثة
نفس تلك الفصول لا امطارها كما قيل انها الاولان مطر الستة مضرة الاخلب انما تاتيا فلان الفصول
الثلثة في المشبه بمنزلة بدل الى العباس لا منزلة العطائر وما هو بمنزلة العطائر فانما هو مطر الربيع
والخريف انما الصيف هذا من عكس التشبيه المبالغة وارادة بابي العباس ابا العباس السفاح اول الخلفاء
العباسية وسمي سفاحا لكثرة سفحه وسفكه دماء بني امية لعنهم الله قوله كقوله قبل الممثل المعطف

كونها في موضع الحال اه وعلى ان يكون جملة ان تاملا للظرف والحاظ ان المراد بهما هو المركب الاخير لا الظاهر
بالاولية قوله فان لم ينضم الاول الاول للفصل والربط بينهما الا الفصل فاعرفه بين المركب الاول والاخير
ان المحقق على الاولان الفضيلة المفيدة بكونها في حيز ثابتة لهذا الشخص وعلى الاخير ان الفضيلة الثابتة
لهذا الشخص في حيز ثابتة اه قوله لا يكون لا تفاح حوض الخ لبداهة الكلية الحكمية لا الكلام قوله لما كسرها
اشارة الى ان الجملة مستانفة لا معطوفة لان ذلك يوجب ان يكون الظرف متعلقا بالفعل المذكور لا بدل
بدل لفظ ان على ما ذكرناه كما سبق والذوق السليم قاض بانه لا يصلح ان يكون معطوفا على محل ما في الابتداء ولا
على قولنا اذا فوض الخلق في كلامه كما يظهر وجهه بالتامل وانما جعل المضمر مستانفة تمييزا لها عن الحكم
مطلقا وبين وجب الكسر لا مطلقا لكن الابتداء على هذا محل الابتداء في المغني على الاعم كما صرح به الشارح
بعدا وجب الكسر لا مطلقا انتهى قوله لدى وقيل لا تفسير للحاجة ان لا تجرها قط والا لوجب ان يكون المفسر بها
كلا بها لان المكسورة لا تجر الحاجة فكيف يصح هذا التفسير على ان لا تفسيرها الى المفرد اصلا يشهد بذلك
وفيها حتراعن سهم الملائك وعصفا لعدم ان محل الخبر والصفة انما هو الافراد فافهم قوله بعد اذا الفجاءة اه هذا
الحكم مخالف لما سبق في حال الشرط والقسم ويمكن دفع المخالفة بوجهين الاول ان الحكم بوجوب الكسر بعد
اذا فيهما وهو المذهب الشاذ والحكم بالجواز بعدها للمذهب الشائع وهذا لك قال بوجهين بخلاف الثاني ان لا يراد بها
اذا كانت قيدا على ان يجعل ان كل الجمل المشتملة بالكسر جزاء والثاني فيما لم يكن كذلك الفرق بين المحل
ان يكون كلا او جزءا لما ذكر وبؤيده الثاني قوله وهو مكملة بالفتحية جواب القسم وقيل في الدفع ان الاولى
كان مع اللام والثاني فيما كان بعد مضمر مبتدا فيشمل الثاني بالفتحية جواب القسم وقيل في الدفع ان الاولى
الثاني فيما سبق ولا يخفى عليك ان الصرف في الذكر لا يصرف من شانين المذكورين قوله لا الام
بعده الظاهر ان يكون جيدا للقسم ويحمل ان يكون جيدا الكل من اذا والقسم فانا اللام بعد على الخبر لا يكون خبرا
لان لا لكونه ما بعد اذا الفجائية حتى يرد ان ما بعد اذا الفجائية غير صالح لدخول اللام فيه قوله ويحتمل ان
لكرم مع ترجيح الكسر على الفتح لاستغنائه عن التقدير قوله للامتشابهان ولا سواء اولا واعلم ان تشابها وتركا
قبل المراد به التسليم السلام على الناس قبل تحويل الامور اليهم ولولا الضرورة لوجب ان يقول سواء ان فيه به
قوله ثم الحليس اه الخ ونعني عن اللهم بعظم الروضة فالهاء فيه والحليس كزبير جبل بالحجاز والسين المهملتين وشهرة
الثانية ومن البدل وبعظم الروضة اي لهم عظم الروضة قوله ولكنني من حبها اه اولا بلوى وتحبب حب اسلم
عواقل واعوذ اللاتمات والعيد نزعة الشيء اذا عدته وكسره او من حبها المكسور قوله ان الحلال اه
آه الدهر بالعدل المعلة من الدمامة او الحماقة والخلافة جميع الخليفة وظرف كفضل جمع ظريف وما وليتما
استفهامية والمعنى ان الخلافة بعد ذلك الخلفاء الحميرية مع كون بعض الخلفاء الذين بعدهم خلافة ظرف
ليس الحمير من الخلفاء في عصرهم ولكنهم بالنسبة الى ذلك الخلفاء محتقرون قوله في عهد الحمير ان او الحمير

مجهول فالثناء مفعولها الاول اقيم مقام فاعله ورفعه مفعوله الثاني وجملة يهتك الخ في محل نصبه
الثالث وجملة واشفاهة كاسمها معترضة اي مصحبي المشافهة وهو وعثر منكر فنبح كفظ اسفاهة بالجيم
معناها اللغوي بمكن زاي الاضال من الهدية الى العطية وغراب الاشعار اي الاشعار الغريب قوله وما
عليك الخ وهو غراب يعلك يوما ان تؤوبي فالمرء مجزي بما قاله اي كما تدين تدان وقيل السفها
مبتداء وعليك خبره والخبر فعل بالصيغة المجهولة المحاجية ودف بفتح الدال المهملة وكسر النون صفة
مشبهة من الدفف بفتحتين اي المرض الملازم المتحض وقوله غاب يعلك حال وهو ماظرف لكخبر تحن اي تقوى
من الجادة والمحض الامر عليك ان تؤوبي اذا اغتربت انون ودف ف

سقوط الهمزة في الدرج فاذا لم يكن الفصل منفوصا فالمنبر به هو الامر المذكر عند وقف الماضي وحده دون الساكت والمتحفة من الامر لانشائها بالسكون واذا كان منفوصا فالمنبر به اما الامر المؤنث عند وقف الماضي او الامر المذكر عند اشباع كسرة آخره مع وقف الماضي او مع حذف نون التاكيد ومنع وصل الماضي قوله بان تشبه الخ تعبير للاشمام واحتراز عن مساواة الامر المراد به الوقف كما سبجيء فان مراد القراء والنحاة بالاشمام هو هذا المخصوص هذا المقام لا ما يعبر به في الوقف هذا ما افاده الرضي قوله احوك على فوليفاء آخره تحفظ الشوك والاشاك محوك من حاك الثوب اذا نسجه والشول بفتح الشين خف يلعب بها الصبي والمشترخ محوك للاذاري والارداء وكذا المشترخ بخاك وتخفظ وقشاك والشوك الطلع وتخفظ الشوك اي لا تؤذ الشوك بها والاشاك اي لا بد ان تعلق فيها شوك وهذا البيت صف لفاعله صفاتها قوله لبث شبابا بيوع فاشتريت اولبات وهل ينفع شبابا ليت لفظ ليت الثاني فاعل ينفع والثالث تاكيد للاول قوله نحو عورة المكان هذا بالعين والراء المهملتين اي سترة وهو من العورة وهي بفتحتين جبل او بحفرة يقف بالقرب منه لوقوع نحو لوقف المكان او اقربه وانما لم يعمل ما دخل على الاسم والفعل لان اصله ان يجيء على افعال واضداده مفصول الاعلال فيهما مسقف محمل الحرم عليها مع تركه الاعلال لانه كما لفرع عليها قوله وان تشكل اعلم ان هذه الاكثرية جواز الاشكال المشتبه في الاجوبة الثلاثة المجهل المسند الى الضمير المرفوع المحترك سواء امر من الناس المجهول المعلوم ام لا لكن المحتاط عند فتح الواو وعلى اكثر الاتمام وفي الناس الاكثر فقط وذهب الى وجوب الاحتياط عن شكل لم يتبين المدعى سواء كان الالتباس المعلوم من نفس هذا الفعل او المعلوم من غيره وسواء كان ذلك الشكل في المجهل هو المحتاط عندهم ام لا وانما مثل الشارح المحل الالتباس بهما لان لغوله الاولى الاشارة الى ان الالتباس المرجب للاحتياط يحصل من اكثر الوجوه لا من الاتمام الثابت الاشارة الى ان الموجب للالتباس اعم من ان يكون هو الشكل المحتاط عنده او غيره الثانية الاشارة الى ان الالتباس اعم من ان يكون بالمعلوم من نفس هذا الفعل او بالمعلوم من غيره قوله اي غلب فتح المطاوعة اعلم انه اذا اريد ان يبين مصدر عجائها هو الغالب من معاني المفاعلة وذكر بعدها الفعل المجرد منها المعدى بنفسها الى المفعول وغيرها وضف الى الغالب فيقال ضاربت بدا فضربته اضرب اي غلبت في الضرب او علبته فيه وضاربني بدا فاضربه او يضربني ولا يكون هذا الفعل الا متعديا بنفسه وان كان اصله غير ذلك الا اذا كان مثالا واويا او اجوف او ناقصا مطلقا فيكون من باب ضرب صح وكذا اذا اريد ان يبين مصدر مجانها هو المغلوب منهما الا انه يؤتى بلفظ المجهول ويجعل الى المغلوب فيسمى هذا الفعل بالمغلوب فالمراد بقوله طلب ما كان من باب المغالبة لبيان المغلوب منهما والمطاولة مفاعلة اما من الطول ضد القصر او من الطول بفتح الطاء بمعنى الاقتدار والمن وعلى المتعدين الناس طلب على المفعول

الفرد الناس المعلوم من غير نفسه فوله اخبر فعل يتعلق بقوله لما العين وهذا وان جعل جملة يتجلى وصفا للشبه لما العين منعا بمعنى خبر البتداء والمصرح حاصل آه للجملة وصف لقوله اخبر على على الاشتباه بسبب الحكم اي كون يتجلى خبر الما وبين العلبة ان يتجلى محل استقرار ما لفاعل ومحل استقرار المبتدا هو الخبر لان المبتدا قبل ذكر الخبر لا يكون بغير تمام الفائدة كانه مضطر شبه ذهن السامع وبعبارة كرو يستفرضه هذا ما سمعناه من الاعلام وفي هذا المقام وقفة انظار ظاهرة وقد سمح لي لهذا الكلام بعض ذوي هوانه للاشارة الى غرض ابراد ويجاب على المتصور فيما بان ولبسة العين على ما يلبس اعم من فاعل من حيث انه قد يكون محلا لرفعها الحكم المذكور وذلك اذا وقع صدرا للكلمة ولا محة يكون ح فاعلا وهذا كفاعل وقد يكون محلا لمفعوله وذلك اذا وقع غير صدر للكلمة وهو ح يكون اما حرفا زائدا او فاعلا وهذا كناء اختار وفاء انقاد وقبل ان يعلم بافراده على الخاص بالحل الاستلزامه قبل الشيء على نفسه نعم اورد ذلك في البيت قوله وشبه لبس الاعتراض المذكور بمجال واسع لا يتجه بجعل قوله في اختار وانقاد قيدا لتخصص الما ولبسة العين بما اذا كان محلا مضطا فقبله اشكل بذلك على ان المراد بما ولبسة العين لبس محل الحكم المذكور وتطبيق محل التخاطب فقوله كما قاده الى الموصول الثاني والجملة بيانه والمحط بمعنى محل الاخطاط وقوله لما ولبسة العين متعلق بالحصول وموجب لذكر لفظ الحصول وقوله فيما ذكر اي في اختار وانقاد وشبههما متعلق بقوله ولبسة العين او بمقدر وصف لقوله محط وذلك ان قوله هو عايد الى قوله شبه على ان يكون المراد بالمحط محل الاخطاط بالواسطة اي محل محله فان شبه اختار وانقاد محل الحرف ولبسه العين وهو محل الحكم المذكور وقوله فيما ذكر بيان للوجه الشبه وهو كون محلا مضطا والمقدر هو محط حصل لما فاعل لما ولبسة العين الشابهما فيما ذكر فافهم ذلك فانه ما فرغت تبعا هذا المقام قوله كما لا يكون فاعلا اه اعترض عليه بوجهين الاول ان شبه المشبه به بالشرط المذكور غير صحيح اما اذا اخذت القضية الشرطية كلية كما هو المناسب لما نحن فيه اقتضت انه كلما يوجد اسم محض يكون بعض الثلثة فاعلا مطلقا سواء وجد اسم محض اخر او لا وان اخذت جزئية كما هو مقتضى لفظ ما الدال على الابهام فلا اقتضت انه قد يكون اذا وجد اسم محض لا يكون بعض الثلثة فاعلا وقد يكون اذا لم يوجد اسم محض كان بعض الثلثة فاعلا وهو فاسد من الاول الثاني في هذا الشبه فاسد لان الشبه يجب ان يكون نفس الامر بالشرط المذكور دون المشبه به كما عرفت ولو سلم تقييده به ايضا كان على سبيل الكلية اي كلما وجد اسم محض لا يكون بعض الثلثة فاعلا فان المشبه يجب ان يقيد به على وجه الجزئية كما يشهد به قوله وقد يرد فانه الجواب عن الاول فانا اخترنا كلية الشرطية لكن لا من لفظ اذا لعدم دلالتها عليها بل من الخارج ونقول ان المفسرين عندهم ان الاستثناء قد يرد وان لا حتمال له واذا تبين تخصيصه فاراد الشارح في المشبه به بلفظ اذا ودون ان كما فعل المناسب لسياق المشبه

بدل على ان اسم الجنس انما يصير عند ارادة ذكر الفاعل بصيرورته فاعلا فلا يكون بعض الثلثة فاعلا
فظ فكانه قال كانه انما وجد الاسم الجنس لا يكون بعض الثلثة فاعلا واما الجواب عن الثاني اما اما قبل
هو ان يصدق الشبه هو بعض عليه وجود الاسم الجنس لعدم صيرورة بعض الثلثة فاعلا او نائبا واما الزوم
هذا الاسم وعدم لزومه عند ارادة ذكر الفاعل والثاني فلم يخارج عنه واما عما عبد المسلم فهو الثاني
البالك بقوله هذا ما ذهب اليه بعض بعنوان هذا الحكم والشبه انما هو على ما ذهب اليه لا مطلقا وانما
يرد الايراد لو كان المراد بهما مطلقا فاهم ويعلم ان المراد بالاسم الجنس هو الاسم الخالي عن الشبه بعلامة الجمع
الجنس كالمفعول المطلق ومن تركيبه مع الحرف كالظرف والمجرور فالمصدر المجرد لا يكون مفعولا مطلقا داخل
في الاسم الجنس حقيقة كان ذلك المصدر او نائبا وبلا فاقتنه قوله لم يعين بالعلبا آه لغوه ولا شفاعا ذا تقوى الا
ذو هذا فاقدوه ولم يعين بجعل او لم يجعل الله احدا فاقصدا بالفضل العلبا احدا الاسبذا وشفاعا فاعل
ماعن والفواصل الا قوله من اقامة الثاني لم يريد بها نوع هذا الثاني الثاني المكاني الذهني ولا الثاني
الزماني الشخص الثاني بل الخارجي بل زمان نوع الثاني وقس عليه حال الاول والثالث فالثاني في اورث ثالث
بالمعنيين الاولين هكذا الثالث والثالث اولى بذلك المعنيين فلا يرد عليه ورد على تقدير
حمل الثلثة على الثلثة بذلك المعنيين فافهم قوله هذا باب الاشتغال الفرق بين هذا الباب
وباب التنازع ان نتائج هذا الباب تتنازع العاملين في عامل واحد دونه ذلك ليكون ويعلم ان الفعل وما يقوم
مقامه في هذا الباب لهي مشغولا ومشتغلا وما كان بعينه شاغلا ومشغولا به وما كان محله مشغولا
عنه ومشتغلا عنه والمشغول به اما ضمير بلا واسطة او بواسطة حرف واما مشروع واما مضاف
المشغول عنه اما مفرد او مضاف او مشروع قوله هو ان يتقدم آه اول اذا عتبر الشيء في تعريف امور الاول
اشتراط تسليط المشغول عنه لعامله فيه الثاني تقييد عمله بالنصب الثالث تعميم العامل بين العامل
المذكور وبين ملابسه وملازمه وعدلنا الشيء عن الثالث الامور اما عن الاول فلان نهم جوابان
ولجب الرفع غير داخل في هذا الباب وبهذا الاشتراط يدخل فيه لان المشغول على فرض التسليط
يعمل في المشغول لا محالة ولو كان ولجب الرفع غايته في الباب ان يكون التسليط في هذه الصورة محالا لا
على فرض مجرد نفي الشاغل ليعمل في المشغول عنه لا لتلك الصورة لوجود المانع فيها واما عن الثاني
فلان مراد الاشتغال عامل المشغول الرفع في المشغول عنه على تقدير التسليط نحو زيدا ضربته فان
تقديم الشاغل عن العامل اذا كان ظرفا جايز على الفعل وغيره لا لاشتمال ذلك التقييد النصب والجر
هذا من ولجب الرفع لا صرحوا بعدم كونه من الباب لان المراد به ما يجب فيه عتبار المشغول كما بنا وي
كلامهم واما عن الثالث فلان جهين الاولى ان الشيء المذكور بوهم ان التسليط انما هو بلفظ غير عين لفظ
المشغول وليس كذلك لان المراد به تسليط عين لفظ المشغول اعتبارا المعنى المطابقي او المتضمن او

الالتزامي كما في باب المتضمن وذلك لان المراد بالتسليط التسليط الترجيحي بشهادة ذكره بلفظ الواو
والتسليط بعد الفراغ عن المشغول بكما هو منصوص عليه في بعض العبارات ولو كان المراد ما بوهم التعميم لكان
التسليط حقيقيا في صورة نصب المشغول عنه وواضح قبل الفراغ الثاني الاشارة الى ان التسليط يمكن
ان يكون والكل لفظ المشغول باعتبار المعنى المطابقي او المتضمن ودعوى الالتزام بان يقدر نحو زيدا ضربت
لفظه بقولنا ضربت متعلق زيدا ضربت اخاه كما جوزه الشيخ الرضي انما يحصل الشيخ الرضي المضافا
المقدر نفس الشاغل ليعم التقدير ما اذا كان الشاغل متعلقا نحو زيدا ضربت وحلا يجب لكن لا يخفى
عليك ان ضربت شامل نحو زيدا ضربت عمرا واخاه اذ لعل عمرا واغير مهما نحو زيدا اللهم الا ان يعم المتعلق
ايضا ونظن ان المقدر في جميع المواضع هو نفس الفعل فظ مرغير جاعلة الى تقدير متعلقا على ان يكون المحل
الثاني بلا اعتبار الاولى بدل كل وفيه ما لا يخفى ان هذا الحصر لم يحصر اذ كره الشيخ ثم اعلم انه يمكن ان لا
عابر على المتن بتكلفات يظهر انه اولى الاحسن ان يحمل باب الاشتغال على ما يكون نحو زيدا وعلى انظر شقا
سواء كان الحقيقة كذلك ام لا ليشمل جميع الاقسام الخمسة ولا يصير ذكر واجب الرفع ولا رفع جايز
الرفع على سبيل الاستطراد وعلى هذا يكون المشغول عنه والمشغول به باعتبار الاخير عشرة اقسام الا
ان الاول اما مرفوع او منصوب او مجرور لفظا مرفوع محلا او مجرور لفظا منصوب محلا وعلى الاولين فا
الثاني ايضا يحتمل تلك الاربعة وعلى الاخيرين فالثاني لا يحتمل سوى اعراب الاول واما على عبر ما ذكرنا
من الاول فالاقسام خمسة لانها منصوبان كزيدا ضربته او مجروران لفظا منصوبان محلا نحو زيدا مررت
به او مجرور ان لفظا مرفوعان محلا نحو زيد مررت به او الاول منصوبا والثاني مجرورا لفظا منصوبا محلا نحو
زيدا مررت به او الاول منصوبا والثاني مرفوعا نحو زيدا ذهبت اخوه لكن بعض تلك الخمسة غير شهير عندهم
ولهذا انكره بعضهم وسيجيء بيان كيفية كون المثال الاخير من هذا الباب عن قريب انشاء قوله الوسيبه
الطالق السبب على المضاف المضاف اليه شيء لان هذا المضاف سبب لتلك الاضافة سبب لحصول هذا الشيء
لغوي وقد يطلق على المسبب لانه ذكر في تلك الشيء سبب لحصة اضافة هذا المضاف الى ضميره ولا بعد ان
يكون الاطلاقان باعتبار ان المراد بالسبب المسبب طرفا النسبة والسببية التي يصيران بها سببا
وسببا نفس النسبة فان كلا من الطرفين باعتبار اضافتها النسبة صار سببا للاخر باعتبار اضافتها فافهم
قوله او في موضعه دخل بعد ذا في الفريق ما اذا كان المشغول عنه مبنيا او معربا مجرورا لفظا قوله لان ضمير
اسم آه هذا البيت مبني الاولى ان يكون الباء في قوله نصب للسببية بل الاضافة متعلقا بقوله اشتغل
والمراد بلفظه او المحل لفظ المضمر ومحله ونصب اللفظ نصب اللفظ الدال على النصب بحيث هو لا بحركته
ونصب المحل نصب اللفظ الدال على غير النصب وهو الجر بحيث هو لا بحركته وقد حمله الشارح على هذا ومثاله
ظ الثاني ان يكون الباء بمعنى عن او اللام على ان يكون بنصبه بدلا او بيانا لقوله عنه والمراد بالمحل

والمحل لفظ الاسم السابق ومحله والمراد بنصب اللفظ والمحل نصب اللفظ الدال عليه بتحركه او على غيره وهو التقدير
والمثال على هذا المضيف نبه الضربة وزيد ضربته وهؤلاء ستة اوهام قوله بنصب لفظه اعلم ان الاشتمال في لفظ
المعمول على نوعين الاول ادخال علامة نوع مقتضى العامل في لفظ المشتغل وهذا النوع على اثنى عشر من الاعمال
اللفظي الثاني تصوير لفظ المحل بصورة موضوعة لنوع مقتضى العامل وهذا النوع ينبغي ان يدخل على كل نوع
من انواع المقتضيات للفظ ووضع على حدة كلمات الضمائر وتثنية اسماء الاشارة والموصولات على راي فراد
المضمر بقوله بنصب لفظه على ما مر قوله الثاني هو الحظ الثاني فلا يرد عليه ان الضمائر ينبغي ان ونصب اللفظ
من خواص المعرب بل هو قوله السابق لا يختص لفظ هذا الباب حيث يكون مبنيا للحكم ومثالا للثاني
قوله المضمر ملحق الخ اعلم ان المعرب من الاسماء على اربعة مواضع الاولى اسماء الافعال الثاني في باب الاشتغال
الثالث منه بالفصل كل ذلك على اختلاف الرابع في الاسماء المعدودة نحو زيد عمرو بكر وهذا بالاتفاق
قوله واعلم ان هذا الاسم لم يقل به المشتغل عنه لان بعض الاقسام الخمسة لم يدخل تحت هذا الباب
على مذهبهم وانما ذكروه استطرادا كما ذكرنا وقد عرف حاصل الاول قوله التمام المضمر اي المخبر عنه
او مشبوه بكون باب الاشتغال بعضا من هذا الشبيه انما هو لاشتراك هذا المضمر مع باب الاشتغال في
المضمر قوله العدم صدق ضابطة الباب عليه اي على هذا المثال المذكور فلا يرد عليه انه ينبغي ان يقول
بهما لوكان ذلك المضمر او السبب قوله واختير نصبك ذكر حيثية الرفع في هذا القسم وما ياتي بعد
انما هو بيان سبب النصب لا بيان لزوم جواز النصب اليها قوله للخوف والسارق والسارقة اما لما كان هذه الآية
مما اختير فيه النصب من هذا الباب الحاصل وقد وافق القراء السبعة على الرفع فيها فمحل النهاية لاخراجها
من هذا الباب بوجوه الاول ما ذهب اليه ابن الحاجب في بعض كتبه من ان هذه القاعدة مخصوص بما اذا
لم يرد بالطلب العموم او اريد به العموم لخرج عن الباب بكلمة الا ان فان الحق حكم السارق السارقة
قطع اليد ولا يخفى ما فيه من التكلف الثاني ما ذهب اليه سيبويه من ان الوصف مبدا يقدر بما
وخبره محذوف والتقدير حكم السارق والسارقة فيما يتلى عليكم والجملة بعدها بيان للحكم الموعود فلم يكن
من هذا الباب الثالث ما ذهب اليه المبرد من ان اللام في الوصف الكائن موصولا ادخل في خبره فاء
السببية وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فيكون هذا من واجب الرفع وفي على هذا قوله لله والزانية
والزاني اه قوله ربع فالعطف اه يمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بان الجملتين المتعاطفتين المشتركتين
في الاجزاء وان كان المعطوف المجموع على المجموع بالذات لكن يعطف الاجزاء على الاجزاء في ضمن كما يشهد
الذوق السليم ونظر المصنف الى الثاني قوله فاعطفن مخبرا لا بما الرفع رابع في هذه الصورة لاستغنائه
عن التقدير وضرورة الاسم عدة لانا نقول بعارضه وجود الرابط المبادر من العطف على الفعلية
وحسنية العطف لظهور الجامع بين المعطوفين وهو المبتدا قوله ولعله اه هذا جواب عن سؤال

مقدر وارد على ابراد الاصح اسم تفضيل وكلاهما واضحان قوله كما قال اه اي كحكم المضاف باحسنية في
بعض كتبه قبل هذا كما ذكره المصنف في هذا الكتاب بحذا الترتيب وفي بعض صنع مفضل عليكم اسم التفضيل
وصنع ابن الحاجب الكلمة ذكر محنا الرفع ثم محنا النصب في المثناى فيه الاقران ثم واجب النصب ثم واجب
الرفع قوله الان الباب لبيان المنصوب فما كان واجب النصب فالباب لبيان كله وما كان جايز النصب قالباب
لبيانه من حيث النصب بالذات ومن حيث الرفع بالتبع وما كان واجب الرفع فليس الباب لبيانه الا بالتبع
فغلبة الباب الكثرة واجب النصب بحثه محنا ثم في جايزه ثم في مرجوحه قوله انتهى اي انتهى كلام المعلم
قوله وكان ينبغي ان يكون اه قول المعلم يقدم على ما يوجب النصب لقارن الواجبين فان قلت فينبغي ان
يقارن المحنا بين ايضا قلت لا يمكن ذلك لان معرفة موضع محنا الرفع موقوفة على معرفة المواضع الاربعة
الباقية قوله وفصل ضميره اه هذا البيت مبتدا الاول ما حمل عليه الثاني وهو المراد بالمشتغل المشغول
برای الثاني للعامل بالمفصول عنه نفس العامل وبقوله بحرف جر الجار فقط دون مجروره وبقوله او
باضافة مضافا ويعني عليه قوله كوصل مع متعلقاته المحذوفة والمثال على هذا المضمر ما ذكره الشه
ولا يخفى عليك انه لو حمل المشغول على العامل والمفصول عنه على الضمير وهكذا في قوله كوصل لكان
اسهل الثاني ان يراد بالمشتغل المشغول عنه او نفس العامل سواء جعل الشاغل هو الشاغل المحقق
اي المتكلم او المجازي اي نفس العامل فانه يصير على هذا فاعلا او مفعولا ولا منافاة في ذلك بالمضمر
عنه الفعل او الاسم السابق او المشتغل عنه العامل وبالحرف الجار مع مجروره وبالاضافة المضاف اليه
وذلك شايع وليس على حال قوله كوصل مع متعلقاته المحذوفة والمثال على هذا المضمر ضاربا له
الدارقطني في حرف الجر وغلام زيد ضربته في الاضافة قوله او روي اخوه اي خرجت فاذا زيد ذو
اخوه ووجوبا الرفع لكان اذا الفجائية لا تكون المشغول عنه مرفوعا ولعل ذلك لسماع حصل عند فهم
المانع عن النصب على ان يكون التقدير تذكرت او رايت زيدا ذو اخوه اذ لولا السماع لذلك لما دل
دليل اخر على تقدير الفعل معلوما فينبغي ان يقدر مجهولا واذا قدر مجهولا كان المثال خارجا عن الباب
للمانع الذاتي فينبغي ان لا يذكر فيه ولو على سبيل الاستطراد اذ ما ينبغي ان يذكر فيه لاستطراد اما هو
عن الباب لمانع عارض فتامل قوله وعلقت حاصلة اه هذا البيت مبتدا الاول ما حمل عليه الثاني وهو المراد
بالتابع في قوله بتابع الاسم الثاني للعامل وبالاسم نفس ذلك الثاني والباء في الموضعين للسببية او
بمعنى مع وفائدة ايراد لفظ النفس هي الاحتراز عن ان يكون الصلة حاصلة بتابع ذلك الاسم سواء كانت
حاصلة بنفس ذات ذلك الاسم كما اذا كان ذلك الاسم ضميرا او باضافته الى ما حصلت هي بانه كما اذا كان
هذا الاسم مضافا الى الضمير او مضافا الى مضاف الى الضمير والمثال على هذا المضمر ما ذكره الشه وما يشبه الثاني
ان يكون المراد بالتابع تابع الاسم السابق المشتغل عنه العامل وبالاسم نفس ذلك المشتغل عنه العامل

المصدر قوله افعل عملا يعلم الفرق بين المصدر اذ وضع للفظ باعتبار ما في ضمنه اسم مصدر وان وضع له اللفظ باعتبار ما هو نفسه فهو اسم مصدر وقوله باعتبار ما يسند الى غيره او وقوع عليه احتراز عن مصدر قوله والله انبتكم من الارض نباتا اشار طيبة الارض في الجوهر فظهر الفرق بينه وبين اسم المصدر قوله المصدر المؤكد تقدير المحض للاشارة الى ان المؤكد اسم فاعل او الاضافة لامية كالاضافة في اسم مفعول الاضافة بسبب قوله ودلالة بانه لجعل هذا الوصف وكلا ان العامل اما منوي او ينوى على الاول يحصل التاكيد بحسب تكرار المعنى فلا معنى لجعل القرين التاكيد شيء وعلى الثاني يلزم ان يكون المصدر معمولا بلا عامل فالاولى ان يقال في الزمان المراد بالتاكيد التاكيد الكامل الواضح الذي لا يحصل الا بتكرار العامل والتاكيد مقيدا وهنا البحث مبحث المشابهة وقد دبلة بخلاف المشابهة فيه نظر بما ذكرنا قبيل هذا قوله وصف عامل سواء اقول انظر الملايم للصنع السابق ان بعد كلام المصنف هكذا والحمد في سواء على ان يكون الحمد عبادا ومنع بكسر السين خبره والمانع دوره الشيء ما يجوز مع عدم صحة المضي على غير ره ظاهر الدفع هو ان ما قبل حرف الرجاء في المصنع الاول مفتوح فينبغي ان يجعل في هذا المصنع على الفتح فليقرأ قوله منع بفتح السين مصدرا ميميا وجعله مبتدأ والظرف خبره ولا يصلح الظرف للخبرية الا بتقدير المذكور فافهم قوله لاحتياج الى التراويح ما قبلهم يرون بالدهناخا فاعابهم ويخرجون من باب يجر الحطاب قبل الفاعل هو الاحسن يصح نصوصا وقبل نصب بها النجار والدهناء بفتح الدال المهملة مقصورا وممدودا موضع بيلاد تميم وهنا بالقصر للوزن وخفافا جمع خفيف كالعباب كشداد جمع عبيد وهي اصدق عبد فاعل للحال ويخرجن بصيغة المؤنث باعتبارا وبل الموصوفين بالجماعة وهذا الغرابيب دارين بكسر الراء جزيرة او ساحل يؤتى منه الطيب يجر كفضل بالياء الموحدة والجيم جمع بحر اجراء وهي المي بك والحطاب جمع حطبة وهي وعاء يجعل الرجل زاده فيه ويعقبه الاكل بعد سفر خلفه بمعنى التي اشتغل بالناس مفعوله وجعل بالتشديد جمع جليل فاعله والنداء بالنون والدال المهملة بالفتح ربون وزربون كجبل بيلة وهو سنادي بحذف حرف النداء والقدير فانه نداء ثانيا زربون والمصدر للتشبيه والشالب جمع ثعلب هو بالفارسية روباه قوله بخروج الاكف لم يجعل باسم فعل لان الاكف مرفوع بالجر قوله لعافية ما قبله متعلق بقوله المفضيل قوله اما انصف وغيره اللام في قوله لم او لغيره في هذا المقام للتقوية وقبل للتعليل الحكمي لاثبات نفسه ولاخراج غيره وهاتان اي التفسيران من المتاخرين والمراد بالنفع والغير هو معطى الجملة السابقة ووجههما ان المصدر يؤكد الاول سواء كان مضمون الجملة الاولى في الاول بالنسبة الى الثاني كانه جزء من مضمون الجملة فجعل مجموع المصدر عين مضمون الجملة بهذا الاعتبار قوله اعاد ذلك يمكن تركيب هذا الكلام بوجوه الاشبه الاول ان يكون حاصلا عن فاعل اعتصمت الثاني ان يكون بمعنى المصدر مفعولا مطلقا للفعل المذكور الثالث وهو بعيد

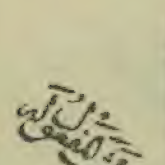

الوجوه ان يكون كالثاني لكن يكون المصدر منصوبا بمحذوف من جنس لفظه اي اعتصمت عذت عوذا مثل ودجع بعده بالنسبة الى الاول اشارة الى التجوز والحذف بالنسبة الثاني اشارة الى ان لكن يترجح على الاول يكون المصدر تاكيدا ومن الحال فان الاول اصل في التاكيد والثاني اصل في باب الجملة ويرجح على الثاني يكون المصدر من لفظ الفعل كما هو الاصل لكن هذا لا يصح الا ستة اشهر اذ الشاهد لا بد ان يكون نصا فيها يستشهد به لاجله ولهذا نسبه الى شرح الكافية فوله لاجله ومن اجله قد تقدم ان الاجل يعني النفع والنفع ههنا ايجاد المفعول له او وجوده في الخارج على ان يكون المصدر معلوما او مجهولا وعلى ذلك يا عتبارهما نوعان من النفع والمفعول له على الاول يجمع تحصيليا وعلى الثاني حصوليا والمراد بالايجاد ارادة الايجاد لا نفسه بخلاف الرجوع والمناسب ان يجعل المفعول له والاجلة للاول ومن اجله الثاني لان اللام للعلة الغائية ومن للعلة الفاعلية فافهم واعلم ان وجوده الخارجي في الاول محال للفصل كما ان الف التكلم في عالمه فلا تغفل قوله لدوا للوث وابن الخراب اولد اصله بنادى كل يوم قال على عليه السلام والله والباقي واضح قوله فجئت وقد نضت اخره لدى السمر الالف المقصور قال المرزوقي الغبير ونضت اي سلبت وهو تخفيف الضاعل المنضو بتشديد الياء وليفه بكسر اللام وهو الثوب الواحد الذي يلبس فوق ثوب ومنه قيل للمفصل بين بطن من العرب وبطن قوله والى السمر فتاه اخره كما انفض العصفور بلله القطر فرفرفت اي الجناح وفاعل ذكرا هو المتكلم او مفتوح الخاء وهمزة اي في شعريرة وحركرك وهي فاعل الفعل وانتفضن النون والفاء والضاد المعجمة من النفض وهو الضرب لاجل سقوط شيء من الماء والتراب ونحوهما من المحل والثلاثة المضمون للمهد الذهني لذا وصف بالجلة وهي قوله بلله القطر والقطر بفتح القاف سكون الطاء المهملة الغيث الرقيق والشاهد واضح قوله ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها وباقي الحديث فلم تطعمها ولم تدعها تاكل من خشاش الارض وكبد حبستها وبطنها والمعنى على التعدد بين منعها وخشاش الارض حشراتها قوله على التوسع قد مر تمام الكلام المراد من هذا التوسع باب اشتمال الناشئة فارجع اليه قوله والمراد بالمصدر انما ذكر بتفسير الراضي بالفعل لان الفعل هو المسند في الحمل بالمصدر شبيه بالفعل والوصف اشارة الى ان المراد بالوضع في كل من الثلاثة وضع اللفظ لمعناه المصدري وهذا الوضع في الاول وقوع المعنى المطابقي وفي الاخيرين المضمون قوله بهما اي بحضنها كان المراد بالحضن هو الحمل والحضن المحضون بعد والظرف المحضن بالفعل الاخص والوضع جوابا لمن والمعدد ما وضع جوابا لكم والمبهم ما لا يتبين جوابا لبش والقريب على تلك الارادة جعل المحضن مبهما اليهم قوله مد عند اوان عدم قبول المضاف انما هو لاجل عدم قبول المضمن مضمنه في فانهما كلما كانا اسمين كانا يحتمل اول المدة اوجههما بدون تضمنها معنى هو بخلاف المكان المعين فان عدم قوله انتصب لغيره لذلك بل لاجل ان الفعل لا بد له من المكان المعين

فلم يناسبه مناسبة تامة وجعل غير الفعل على النصب لزمان المعين لانه اصل في العمل وغيره انما يعمل لمناسبته
قوله الا ان كان لفظة ان بكسر الهمزة كلمة الشرط او بفتحها اخرة ما مصدرية وقت قوله في بيان صورة
مستثنى اي خصوصيته وتشخيصه قوله لجهات لست او عامة وسنة بحذف الهاء وكان في اللفظ بمعنى او عن ضعيف
السنة فان الاعلى يعني الفوق والاسفل بمعنى التحت والقدام والقبل بمعنى الامام والوراء وبعد بمعنى
الخلف وشمال بمعنى يسار وهذه كلها في الاصل مستعارة لهيئات مقام موضوعاتها قوله والمراد بالبعد والمراد
منه هيهنا الثني عشر سيلا وجه بمعنى الوسول والماشي وما وقع عليه البصر يسيرا واسما الجوان بذهاب قوام
الاسد قوله والا ان كان من ما سيغ فذكر كلمة الاستثناء للاشارة الى ان قوله وما سيغ معطوف على
قوله بهما الا على التحقيق لا ينبغي ما سيغ من الفصل تحت الجهات كما هو مصطلح عند بعض نحاة الشام والمراد النائم
وصرح ابو هشام في بعض كتبه انه منها يجيء تحت الجهة قوله اي من مادته اعلم ان اشتقاق اسم المكان
هذا من مادة الفعل المضارع مطلقا سواء كان في ضمن صورته او في ضمن صورة مصدره والثاني فيما
لم يستعمل له مضارع وعلى الاول اشتقاقه من المضارع مطلقا سواء كان من مادته لفظا او من مادته ومعنى معا
فاذا اعتبر في الاشتقاق تمام المناسبة فمثال الاول المذهب ومثال الثاني المجلس وان اعتبر حيث الامكان
فيما امكن والا كان الجاري من قولهم صيغ من فصل ابن عن التعجب بين اشارة الى تصريح المكودي انهما مرادفان
فيما نحن فيه قوله عمرو معتمر الكلب في عبد الله ساط القربا وباقي الكلام هو من عند انفسهم فانه لا يجوز
الكلب بمعنى لسنة في الحفارة والاخر وساط القربا اي كان القربا في الارض والمراد بالقربا اما الفلك
او الكواكب السبعة المجتمعة السماء بذلك والقابلة المرأة المولدة تحمل الغلمان اي هو في الغرب بمنزلة
القابلة للصبيان فلا بد من قوله في نصرف اي المراد بالتصرف اما التصرف في المضي بجعله معربا
للمحل المضيف للاعراب واما التصرف في اللفظ والمعنى معا بجعله مشتقا وجعله مذكورا ومؤنثا الى
غير ذلك ويلزم على الاول ان يكون مفتاح الخمر عين مفتاح البسملة وعلى الثاني فخرجت في حكم المبتدأ
دون حكم الخبر فوجه عمرو لانه في قوله رضي الله عنه اعلم حيث جعل رسالته مع انه لا يتثنى ولا يجمع الى غير ذلك
ويمكن الجواب باختيار الشق الاول وان بطال ان المضارع كل فرد فيه كان مصداقا للمتصرف الفعلي كان منتفيا
للمتصرف بحسب العرف والاصطلاح وباختيار الشق الثاني بان بطال انما يجب ان يتوقع بحسب مواطن لفظ
المحيثية عنه وهذا الفعل كذلك في كونه ذو تصرف لكن الظاهر ان المراد بالتصرف هو المعنى الثاني في قوله وغير
ذي التصرف هذا اخر مقدم عن الموصول قوله بواسطة حرف اي لفظ الحرف في معناه فلا يرد على بعض
المفاصيل الاخر وهذا الحرف هو الواو اذ الاصل للمعطوف ان يستعمل بجميع والفرق بين المعية
والعطف انه لا بد فيها من اقتران حكم الطرفين في الزمان بخلاف العطف فان اشتراك الطرفين في
اصل الحكم كاف فيه سواء كان في ضمن الاقتران او الترتيب او خلافه قوله لينصب اسم اخره بقوله

اسم على الفعل والجملة بعد واو المعية وبالواو عن التالي لفظ مع وبالفاء بمضي عن التالي لواو لتعيين المعية
وبقوله التالية أي عن التالي للمفرد او الجملة الا لاشتمل على الامرين سواء اشتملت على احدهما او كان
كلاهما لا يسمى مفعولا معه ولا ينصب على المصاحبة وينبغي ان يقيد الاسم بالفضلة ليخرج نحو قام
زيد وعمرو قوله ومثال الثناء فيه اشارة الى ان قوله في نحو لبس وقيد للمذكور وفي قوله و
الطريق مسرعة اشتراك الطريق مع باء المخاطبة في الالتفات بالتسرع من قبيل اشتراك الساكن مع المتحرك
في الالتفات بالقرب او البعد من قبيل سرت والنيل على ان يكون المراد بالطريق الماء المتحرك الحركة
لسقيه المخاطبة كما ظن فان المتحرك من حيث هو متحرك لا يسمى طريقا وذلك ظاهر قوله نحو كنت انا
وزيدا كالاخوين ان جعل لفظ الاخوين شبيها به لكلا الامرين فاحتيج للعطف في المثال هو مذهب
الاخفش والجمهور يقولون بالاحقية عند افراد لفظ الاخوين واما عند كونه تثنية فوجوب العطف
وهذا هو الحق لان المفصول من الكلام المشتمل على المعية يتأتى حالة اول طرفيها بالذات وبيان حالة
ثانيهما بالعرض فيجب ان يذكر لهما لسانان بحيث يفيد ذلك والتثنية خالية عن هذه الافادة وانما
المفيد لذلك هو قولنا كالاخ مع الاخ او كالاخ بتقدير قولنا مع الاخ وان جعل لفظ الاخوين شبيها
لاول طرفي المعية بتمامه وجعل الطرف الثاني محذوفا فالاخفش وغيره مساوون في القول بالعطف
قوله واجيب لم يتبين ان يقدر مراده بان كلا ناصب المرتب مفعولا معه على سبيل الحقيقة لما علم
ان بعد الواو ناصب على ما عند وعلى ارادة الاشتمال بذلك وكلما كان كذلك لا يجوز فيه الا النصب دائما
كذا اما القصر فلان حكم ما قبل هذا الواو بل كلما دل على المعية تابع وقيد لحكم ما بعده مقيد
متوخر عنه رتبة وان كان بعكس ذلك لفظا فهو بمثل معروضه بسبب لحصول المعية الحاصلة للحكمين
بمعنى كون خبر احدهما بعينها وبسبب شبيه في هذا القيد الى نفس الحكم المتوخر رتبة بل الى معروضهما
افاده المعرض من تمام العامل فيكون في الوصف السببي والعمول السببي واما الكبرى فلان غير النصب اي
العطف لا يفيد المراد وبهذا التقرير لا منافاة في كلام كلام القوم اذ هذا المعنى مما لا ينكره احد ولا ينبغي
ان يحمل كلامه على ان وجوب النصب لذات مثل هذا المثال بحيث لا يكون لمعيته وصاحبها الفاعلية
في هذا الحكم قوله على انها تثبت اه اخره حتى غرت بها اذ عينا ها الضمير في علفتها وعينا ها للدابة
والحامة بمعنى حاملات العين اذ اصبت معها قوله وهو اخراج اه اي اخراج اسم وقوله بالا او احد
اخواتها احتراز عن قولنا جاءني القوم استثنيت زيدا منهم فان مثل ذلك لا يسمى استثناء في الاصطلاح
قوله حقيقة او حكما من بعد اي من حكم هذا المقدر وهذا الاخراج فرع دخول المستثنى في حكم المستثنى
منه بعد مضاد الكلام قبل الاستثناء وهذا فرع دخوله في نفس ذلك المقدر فان كان داخلا في نفس ذلك
المقدر ويلزمه دخوله في حكمه كلمة لاخراج الاستثناء المتصل فالاخراج حقيقي وان لم يكن داخلا في نفسه

ودخوله في حكم غير ما بقي كما في اخراج المستثنى المنقطع فالاخراج حكمي اي مثل الاخراج الحقيقي في كون
والحكم الذي هو وقوع محرر بعد الا واحد اخويها واما اخراج بعض من متعدد لسلبهم او قولهم حقيقة
او حكما فبعد المتعدد ثم ان الاخراج اما من جميع انواع حكم المتعدد وهو الغالب ولا يكون ذلك الا بما يسمى
استثناء ومن بعض انواعه الذي هو ما سوى النوع الاقوى وهو النادر ويكون هذا بلا
سبب فان معنى قولنا جاءني القوم لا يستلزم زيدا اما لا مثل مجيء زيد موجود في مجيئهم على ان يكون ملفوظا
زائدا والمستثنى مجرورا بالاضافة واما لا مثل مجيء مجيء زيد موجود في مجيئهم على ان يكون ما مجموعه
او موصوفة والمستثنى مرفوعا على ان يكون نائبا مناب خبر المبتدإ والمراد بقي المماثلة في التصور بكون
دخوله في النوع الاقوى واما خصوصا وابعاضا على ان يكون صفة له على التركيب الى الافراد والمستثنى منصوبا
على انه مفعول به للمصدر النائب عن فعله فافهم قوله بفتح الثاء اشارة الى ان الاحسن ان يكون قوله
انتخب بالضم امرا حاضرا للطائي قوله بنصب الضم لا بالضم مجهولا ما نصبا فرارا عن عطف الاشيا
على الاشيا اذ هذا العطف لا بد منه ههنا اما في قوله انتخب الخ في قوله وانصب الخ فظاهر ولا مرجح
للثاني على الاول فافهم قوله بدل البعض الابدال فحول البصريين واعترض عليه بثلثة وجوه الاول ان
المبدلين يجب ان يتفقا في الحكم وهما مختلفان ههنا حكما الثاني ان بدل البعض يحتاج الى ضمير راجع
الى المبدل منه وما نحن فيه خال عنه الثالث ان المبدل منه يجب ان يكون في حكم الساقط ويمكن ان يكتفى
عنه بالبدل وما نحن فيه ليس كذلك لان المفاد على تقدير حذف المبدل منه اخص من المفاد على تقدير
ذكره وانا اجيب عن الاول بان المبدل هو المركب من الاول وما بعده لا ما بعده فقط ولا يرتفع بهذا الجواب
قولنا جاءني الا فلانا وعن الثاني بان الاحتياج الى الضمير انما هو للربط فاذا حصل الربط بحذف او بغير ذلك
او بنفس البدل كما في نحو مات الانبياء محمد صلى الله عليه وآله فلا حاجة اليه وعن الثالث بان الاستغنا
عن المبدل منه لا يجب ان يحصل بنفس البدل بل اذا حصل بالقرينة فذلك كاف والقرينة لا بد ان تكون
موجودة في الاشارة بل اصل الاستغناء غير لازم كما سرح به بعض العلماء قوله وبلدة بالجر قاله
عامر بن حارث والبعاف جمع بعفور كبير وبوع وهو ولد البقرة الوحشية والعير بكسر العين جمع عيراء
وهو الابل البيض التي خالط بياضها شيء من الشقرة والباقي ظاهر قوله لانهم يرجون آه فالحسان
ثالث الاثنين الضمير المجرور لله والباقي واضح قوله ومالي الا الذي احمد شبعة آخره ومالي الا آتي ربي
مذهب وزاد آخره هكذا ومالي الا مشعب الحق مشعبي الى شعب الشعب والباقي واضح قوله وارتفع
الى آخر البيت بفرع بصيغة المعلوم وقوله سابقوا اي اسم سابق والمراد به المستثنى منه وهو المفرغ
بكسر الراء مجازا والمفرغ عنه حقيقة والمفرغ بالفتح محذوف هو الكلام والا مفعول سابقوا وما
بعده بتقدير للعمل فيما بعد متعلق بمفرغ ويكون جزاء الشرط اسم عائد الى ما بعده وقوله كالا الا

عدما ناب خبر وما في كما موصولة او موصوفة وجزاء الشرط محذوف والجملة الشرطية صلة او
لما او نقدر بالبيت وان يفرغ الكلام عن نفس اسم سابقوا لا للعمل فيما بعد الا بكون ما بعد الا بكون ما بعد الا بانا
على حكم لحكم لوجود الا كان ما بعده على ذلك الحكم هذا اذا اعمل المفرغ على معنى الغلبة وكذا اذا حمل
على النصب الآتي لا بد وان يقدر أجهولا واما اذا اعمل على بعض الاخر من فالمراد بالسابق العامل والفعل
يقدر أجهولا او معلوما والجهول اولى فافهم قوله وهل زكى الا الورع الورع بكسر الراء صفة شبهة قوله
مائل لما قبلها اي يكون المراد بما قبلها الركائب من قوله ما مالك من شيخات هذا حجز والمراد
من العمل السير وكل من الوسيم والرمل بفتحتين نوع من السير وكل منهما نقل العمل مصدقا وقبل اما نقل
للعمل والباقي واضح قوله مقدما كان اولا اي مقدما على سائر المستثنيات لا على المستثنى منه قوله
والبين منصوب اسم ليس اما مستثنى عائد الى الشاهد المفهوم من قوله دع ومن جرور على انه
ربيعة وسواه مفعول لفوله بغض او سواه خبر ليس ومن اسم محذوف المفعول اي من ذلك الشيء نفسه
على النصب فالنصب لا محذور فيه والضمير المقدم فالباء للسببية او الضمير لا لإفالباء للآلة
والاول اظهر قوله كلها مفعول لفوله انصب لكنه اكيد للمستثنيات قوله بواحد او واحد بعد كل وقوله
وحده او واحدا غير عدد وقد ناقشنا في كلامه قوله وانصب الحكم بهذا النصب بعد ملاحظة كون
الكلام مثبتا والحكم بنصب ما سواه قبل ذلك قوله اذا امكن وكذا اذا امكن ولم يرد ذلك لكن
هذا خلاف المستثنيات في الاولوية قوله فان امكن ذلك واريد استخراج الباقي من المستثنى
منه استغرق قوله استغرق كل واحد اي كل واحد من المستثنيات فقط اما انت كما في المستثنى الاخير او
الباقي منه بعد اسقاط ما بعده عنه كما في المستثنيات الاخر فلا يرد ان مفاد هذه العبارة استثناء
نفر خمسة وعشرة مما بقي أخمسة عشر وهو فاسد قوله والاسقط الاثنين وهو فاسد قوله او اسقط
الاوتار المراد بالاوتار جمع مفرد انثى المفرد والتثنية والجمع لا المفرد فقط فلا يتحقق هذا الجمع الا
من ثلثة اشياء واما المتحقق في كل مثال فانما هو مفرد من مفرداته وكذا الاسقاط فلا يرد ان هذه
القاعدة مخصوصة بمثال الجاوز شفعه ووتره عن الواحد بل عن الاثنين قوله وضم الى الباقي بعد
الاسقاط الظرف متعلق بالباقي او بقوله ضم والمراد بالاسقاط والضم اسقاط وتر ثم ضم شفع
وهكذا الى الاخر لا اسقاط مجموع الاوتار بعضه وضم مجموع الاشفاع بعد ذلك حتى يرد ان هذه
القاعدة غير جارية فيما اذا كان الوتر والشفع واحدا اذا كان مجموع الاوتار غير ناقص من المستثنى منه
كقولك عندي عشرون الا ثمانية عشر اثنا عشر او الاثنا عشر الا عشرة الا اثنين ولا يحتاج
في نحوهما الى ذكر المفرد والى تقديم الضم على الاسقاط ثم اعلم ان المستثنيات قد تكون كسور المستثنى
منه وكل لما مر به صح فالقاعدة ان غير واحد من المستثنى منه بل محتاجا

الى عمل آخر ... يخرج من الكسور ويجعل المخرج على الاول ويجعل الاحاد على الثاني فما رضا يخرج من المستثنى
منه بعد المخرج يصير ثمانية فاخذ الكسور من ذلك المخرج بالتوزيع ثم تعمل باحد القاعدتين حتى تخرج
الباقي فتنسبه الى المخرج فحاصل المستثنى منه الباقي من المستثنى منه مثل ذلك اثنا عشر نصيب العبد
الانصاف الاثلثة الاربعة فصل اول يعود الضمائر كلها الى العبد والمخرج اثنى عشر كالاجزاء المقدرة
للمستثنى منه لكون الكسور معلومة فبعد اخذ تلك الكسور من ذلك المخرج والمفروض انه كسور كانت ثلث
اشرت اثنى عشر الاربعة الاثلثة وبعد العمل باحد القاعدتين يبقى ثلث سبعة ونصف وثلث ونصف
وضعف سدس المخرج فالباقي من المستثنى منه نصف السدس ونصف سدس على الثاني كل ضمير يعود الى
ما قبله والمخرج كالاجزاء المفروضة للمستثنى منه اربعة وعشرين لكون الكسور مقتضاه فبعد اخذ
الكسور من ذلك المخرج كانت اثنتي عشرة اربعة وعشرين الا اثني عشر الا اربعة الا واحدا فبعد
العمل باحد القاعدتين يبقى ثلث خمسة عشر وحاصل المستثنى ثمان فالباقي من المستثنى منه
ثمان تجد فافهم قوله ولكونها اه اعلم ان الاصل في الغايتين ان يكون للصفة وفي الآن يكون للاستثنا
والفرق بين المعنيين ان الغاية في الاول في ذوات الطرفين والباقي في الحكم فتكون عنه وفي الثاني في
الذات والحكم معا ثم انهما لا يمكنان من اصلهما الا قرينة صارفة نحو يجب العمل الى الصفة في قولنا
لزكان فيها الهة الا الله لفسدتا وهما ان الاول ان الآلهة لكونها جمعا منكرا ليس نصا الا في التعدد ولا في
عدم التعدد فلم يتحقق شرط الاستثناء المتصل ولا المنقطع على ان وجوب الثاني في نحو لي عليه الف الا
الثاني فلو حمل على الاستثناء لافاد ان سبب الفساد نحو الالهة وعدم الاستقامة والمقصود بيانه
الاول فتدبر ولم يعز الاقتصر على نفس الافراد في التوحيد اما الاول فلانه يدخل المشركين قائلين بما في
الاثنين مع ان ذلك مستلزم للتوحيد اذ بها ان المقابلين بالوصف مع ما يعلله وكل محقق للعلة محقق
للمعلول واما الثاني فلجمعها كان بعض مفرداته والعدد وبعضها مثنى وبعضها مجموعا فيكون الآية رد الى
المشركين باسرهم قوله ورده اه لا يخفى عليك ان رد المصلا بوجه على سببه يوجب اصلا لان توجيه قول النبي
صلى الله عليه وسلم لا فرق مجازي ومراده سببه وبه ههنا من الظرف اعم من الحقيقي والمجازي لبانه بمثال الظرف
وهذا المعنى مشهور بين النحاة لا تحقيق فقط اذ ليس في كلام العرب ما يلزم الظرفية الحقيقية فقط واما قوله
الاسباب فمن الضرورة وقد استثناها فانه ولم يسو اه اولا فظاهر شرح الشواهد وهو جريان قبل الا
بالشرائط بحاذا والعدد وان القلم التصريح ودونا هم كانوا اي جزيناهم كالجزينا اي كجزيناهم ايانا
وهما من الدين بكسر الدال بمعنى الجزاء قوله فراك بها اه اوله واذا شاع كرهه او تشرع قاله ابو البقاء
المدح محاسبا به لزيد بن خالد والكرمة الفعلة الحسنة والباقي واضح قوله انوك البلى اه قال الجوهري
العاثر والاستفهام للانكار والمعنى واضح قوله واسمها مستتر عائد الى الوصف المفهوم من ظرف

حكم اولى المستثنى منه على القول بان المراد عدم تعرض المستثنى بجواز او المستثنى قرينة لدراية الى المعنى المقصود
من سياق الكلام على القول بان المراد بالمستثنى منه كله لكن شمول الحكم للكل متنازل حتى يقضي الكلام
قوله ما انهر الدم وذكي بدله ما انهر الدم ومعناها السفك وقوله فكلوا امر لفظا للمبعض ولعل
هذا البعض كان معهودا او لعل المخاطب بالحديث يكون عبارة عن اجزاء المحللة والسن والظفر فاستثنيا
عن ذلك وانما لم يقل فكلوه فلا يرد ان مقتضى الحديث جعل السن والظفر من الاجزاء المحرمة قوله وكلا
خلافا لاشارة بعضهم لفظ كذا الى الفعل الذي حقه نصب ليس بصحيح قوله والمستثنى بعد الا غير الشيء للاشارة
الى ان عدم الحلال لا يكون كليس قوله بعد تمام المصرع كذا ايضا اي كخروج ما ذكر على طريق اللف والنشر
المشوش ويمكن ان يفهم هذه الاشارة من ذكر الباء في قوله وبعد الا ويكون قوله خلا الله لا ارجو سواك
ثمار وانما اعتنى بشأنه من بين سائر ما يحل بالكرام بالبال لانه اوان وجود الفقر وهي المهملة والفقر و
الشعبة اما بضم الشين المعجمة والعين المهملة والباء الموحدة بمعنى الجمع او بكسر الشين وسكون الباء المثناة
التحتانية وفتح العين المهملة بمعنى التابع والباقي والاخير قوله اعدا الشمطاء والطفل الصغير او لانهما
جنسان قتلا واسرا وانجا من الاباء اي التجريد والحق يطلق على ذي الجهود وعلى الفضيلة ويحتمل هنا كلا
المعنيين وقتلا واسرا بدل اشتمال على الوجوه قيل ميز واصل الاسر الجمل الذكر بشد بالاسر في استعمل
بمعنى جعل الخصلة اسيرا والشمطاء مؤنث اشمط اي كثير السن فالمراد به المجوزة قوله الاول شيء ما خلا
الله باطل كمزه وكل نعيم لا محالة زائل الا للتنبيه لا محالة لا صلها لا محو لها اسم مكان ومصدر وجمع
من المحو اي حول ولا انفكاك لعرق لئلم استعمل لتاكيد لزوم الحكم قوله مثل الندامى اه بكل الكأس
يجري لدبي مولع نداماي الا لفين جمع نديم اي الرفيق ومثل في الحال وهو اعتراض لنفي عن الشيء والمولع
المحرص من الايلاع قوله حاشا قريشا فان الله فضلهم اخره على الترتيب بالاسلام والذين المحفد والاعتصاب
واعتصان قوله اي سيتين بحال صاحبه جعل الشاة لفظ في قوله وحال بمعنى اللام وجعل الحال بمعنى المحبوب
وتوجيهه هو ما ذكر من المقتضى الذي هو صلة ليصير مفعولا به للفهم ولا بد بعد هذا من تقدير ذلك
المحبوب لانه لا معنى لجعل الحال نفس المحبوب بعينه فتدبر قوله ان العامل في كلام المصنف الشرح يعني هذا
التوجيه وقول الناظر ان يكون مفعول
المفهم محذوفا وهو حوله لمحصل وعسى واللفظ في جميع الحقيقي او الظرفية والمراد بالحال الزمان فان
الحال اللغة كلها جاء بمعنى الجهة جاء بمعنى الزمان نابغة وبقيد والمحتال الحيلة المعوض عنها تنوين قوله الى
قوله عامله ولا يخفى ان هذا التوجيه لتحقق واسهل واحسن مما ذكره الشارح فافهم ويمكن ان يحمل توجيهه
على توجيهنا بان يحمل قوله اي يبين اه تفسيرا لقوله مفهم فقط وانما قلنا ان توجيهنا اصح لان المفرغ
على توجيه الشارح مقتضى الجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو جاء زيد وعمرو فاتم اللهم الا ان يخص
المفرغ بالحال المفردة قوله لا يرد على هذا الحد الى قوله فالمراد اشارة الى جواب اعتراض ابن ورد بها

ابن الناظم على هذا التعريف اما محصل الاعتراض الاول هو ان الانتصاب حكم من احكام الحال وقد اورد في تعريفها فانه ابقاه على كونه حكما لها لزم ذكر الحكم بين اجزاء التعريف وهو غير جايز لان الحكم ما يحمل على الشيء بعد امتناعه عن جميع ما عداه وانه يلزم توسيط الامر الخارج عن المعرف في التعريف ان اراده عن كونه حكما لها وجعله جزء للمعرف فالتعريف مستلزم للدور ولان معرفة انتصابها الكونه في الواضح حكما لها موقوفة على امتيازها عن جميع ما عداها وذلك موقوف على معرفة انتصابها الكونه جزء المعرف لها والمحصل الاعتراض الثاني هو ان التعريف منقوض منعكس بضربت بكرا الكي ذاخر اجه اما بقيد الانتصاب او بقيد الافهام وعلى التقديرين لا يخرج اما الاول فلان الانتصاب لو كان دايما على كونه حكما لها فهو خارج عن التعريف بالحاجة الى التعريف لو كان جزء له لكان فهمه غير ممكن قبل تمام التعريف لانه حكم للمعرف في الواضح فكان غير معلوم وقوع في البين والاخراج انما هو بالامر المعلوم واما الثاني فلان لفظ الراكب في المثال المذكور مفهم في حال كانها هو المتبادر منه وانه لا ينتقض بنحو ايض بلفظ الراكب في قولنا راب جملا راكبا ونحوه وان فرض عدم الانتصاب عن كونه حكما لها وانما نعترض ابن الناظم للانتقاض بالمجرور ودون التمييز مع ان الانتقاض بالمنصوب اظهر لورود مع كون الانتصاب جزء للتعريف في الواضح لان الانتقاض بالمجرور مستلزم لانتقاضه بالمنصوب من غير عكس فيكون الانتقاض به اشد ولان التنبيه الى تقوية الاعتراض الاول او دوره الانتقاض بالمجرور مستلزم لورود الاعتراض الاول بخلاف الانتقاض بالمنصوب فكان قال الاعتراض الاول دار جزء ما لحق كان لا يمكن فرض عدم وروده ويقتضي الاعتراض الثاني على الانتقاض بالمنصوب ولان الانتقاض بالمجرور لحق من الانتقاض بالمنصوب لانحتى اخرج لبيا ومحصول ما اجاب الشارح ان المراد بالافهام افهامه عرفا كما هو المتبادر لا مجرد والافهام في الوصف المذكور غير صحيح لانه المراد منه ومحصول ما اجاب به عن الاعتراض الاول هو ما افاده والده من انا نختار الشق الثاني لمنع الانتصاب عن كونه حكما لها وجعله جزء من التعريف نقول اللازم للشق لا يتعين في الواضح لان يكون حكما لشيء معين ابدا الوجز المعرف كذلك بل يجوز ان يجعله حكما له باعتبار امتياز ذلك الشيء بغير ذلك اللازم وان يجعل جزء المعرف باعتبار امتياز به بغير اذا كان اللازم اعم بقيتي كونه حكما له او جزء غير فصل المعرف على رأي بعضهم فاذا عرف الانتصاب كونه حكما للحال في الواضح وجعل جزء المعرف لا بقيد الموقوف الاول الدور وانما قدم الجواب عن الشق على الجواب عن الاول للاشارة الى ان دفاع الثاني مع قطع النظر عن دفاع الاول ممكن غير متفرع عليه انما ذكر للثاني جوابا منفردا مع اندفاعه بالجواب عن الاول لتدفع الثاني بكلا انتقاضيه فان الجواب عن الاول لا يدفع الاعتراض الثاني الا بالانتقاض بالمجرور ودون الجواب عن الاعتراض الاول كلام سنذكره بعد هذا قوله معرفة ما يقع عليه اي معرفة احكام يحمل على الحال لكن لا مطلق بل ما كان بعد معرفة كون الحال منصوبا في لغة العرب فقوله بعد متعلق بمحذوف حال من مفعول

المعرفة

المعرفة اي الموصول الاعم حال يقع ولا ينقل المعرفة وقوله بعد ليقع على ما يظهر بالتامل ولا يبعد ان يكون ما عبارة عن الحال وضمير يقع عائدا الى المعرفة بضمير الجمع والى الحال والظرف متعلقا بقوله يقع او بالمعرفة فافهم

قوله في نظير المسئلة اعلم ان ابن الحاجب في الكافية عدل في تعريف المعرب عما عرفه به المشار اليه وما اختلف اجزاء باختلاف العوامل الى قوله المعرب المركب الذي اشبه مبنيي الاصل فزعم رضا المتوسط ان وجه العدول عنه ان تعريف المشار اليه بالحكم وهو غير جايز فاجاب عنه بنظير ما ذكره والد الشارح ههنا وقد عرفت تفصيله مما قدمنا لك واذا تعرفت الجواب في المقامين فاعلم ان احوال الالفاظ المصطلحة عوارض بين الاولى ما لا دخل له في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثاني ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثالث ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الرابع ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الخامس ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السادس ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السابع ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثامن ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين التاسع ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين العاشر ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الحادي عشر ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثاني عشر ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثالث عشر ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الرابع عشر ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الخامس عشر ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السادس عشر ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السابع عشر ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثامن عشر ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين التاسع عشر ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين العشرون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الحادي والعشرون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثاني والعشرون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثالث والعشرون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الرابع والعشرون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الخامس والعشرون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السادس والعشرون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السابع والعشرون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثامن والعشرون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين التاسع والعشرون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثلاثون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الحادي والثلاثون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثاني والثلاثون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثالث والثلاثون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الرابع والثلاثون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الخامس والثلاثون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السادس والثلاثون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السابع والثلاثون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثامن والثلاثون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين التاسع والثلاثون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الاربعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الحادي والاربعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثاني والاربعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثالث والاربعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الرابع والاربعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الخامس والاربعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السادس والاربعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السابع والاربعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثامن والاربعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين التاسع والاربعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الخمسون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الحادي والخمسون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثاني والخمسون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثالث والخمسون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الرابع والخمسون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الخامس والخمسون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السادس والخمسون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السابع والخمسون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثامن والخمسون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين التاسع والخمسون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الستون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الحادي والستون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثاني والستون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثالث والستون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الرابع والستون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الخامس والستون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السادس والستون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السابع والستون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثامن والستون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين التاسع والستون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السبعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الحادي والسبعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثاني والسبعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثالث والسبعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الرابع والسبعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الخامس والسبعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السادس والسبعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السابع والسبعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثامن والسبعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين التاسع والسبعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثمانون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الحادي والثمانون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثاني والثمانون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثالث والثمانون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الرابع والثمانون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الخامس والثمانون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السادس والثمانون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السابع والثمانون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثامن والثمانون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين التاسع والثمانون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين التسعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الحادي والتسعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثاني والتسعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثالث والتسعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الرابع والتسعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الخامس والتسعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السادس والتسعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين السابع والتسعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين الثامن والتسعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين التاسع والتسعون ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين المائة ما الدخل في العلامات التي هي الاصل وعدم البناء في المعرب الدلالة على احد الحالين

لكن يكون بمعنى الوصف لا بمعنى المصدر قوله اى بلاغتنا اى مباحثاتنا ضمنا قوله ركضنا الركض تحريك الرجل بكسر الراء وتحريك الشيء بالرجل يصدق بهما قوله نحوا ما علما ما لم يعلم هذا الذي اورده بالعلم العالم وبالعالم الكامل في العلم وانما لم يحمل على ظاهره لما اشار اليه بقوله فان المراد بالعالم ما ثبت له العلم لان تقديم الخبر على عامله غير جائز قوله كزيد ذهب شعر العامل في هذا الحال اما الفعل الذي هو المسند والخبر او الكائن المقدر او الحق المقدر واما العامل في قولهم انت الرجل على الاول والاخير قوله اليه موحشا طلل يعني بلوح كانه خلل الطلل ما شخص من آثار الديار وبسه اسم للموضع والظرف خبر للمبتدا وموحشا بكسر الحاء حال من الطلل والعامل فيها كون ضميره فاعلا للظرف وقبل حال عن ضمير ذلك الضمير وبلوح بالجاء المهملة اى بلمح وطلل بكسر الحاء المعجمة خلق بالكسر وهي بطانة تحشى بها الشيء قوله كل مبيع امرؤ ما لم يظلم وستعلم الحال عن فاعل الفعل المقدر قوله باسلح هل عم اه اخره في نفسك العدد تحاما ان الاملا باسلح اصله باسلحب فرخم وهم بضم الحاء المهملة اى قدد العلة بظلم العين المهملة وسكون الذال المعجمة مفعول المرئي الا انها مصدر مضاف الى ضمير المفعول والاصل مفعول الا انها قوله كمولده ثم ماؤه الاكانة للناس فان كان بمعنى حبها واوائه للثابت فهو حال عن الناس باعتبار كونها بمعنى الجماعة وان كان بمعنى ظلمها فحال عن الضمير المجرور قوله اذا المراعيث السقيا ناشيا اى عشر الاحياء او اعجز ثم وناشيا النشو وهو النمو والمطلب مصدر ميمي فاعله محذوف عائد الماء ومفعوله السقيا والاظهر ان يكون فاعله ضمير الكلم وكهلا حال عن ضمير المجرور ولا عن ضمير المرء والكهل من كان بين الاربعين والستين وشديدا حال من السين قوله بان كافتراه بعض يقولون الكلام بمعنى الماضة والتاء في البانة وكثير انما وقع في القرآن المنع والتهويل دون الامر والاذن ارتدوا النبيه وهو حال عن المضاف اليه ارسلنا لك فلا شاهد فيه قوله اوفى الحال لم يرجع الضمير الى المضاف كما فعله بعض الشارحين لصير الاقتضاء علة قرينة للاضافة ولئلا يتوهم ان المراد بالعمل عمل الجر الذي قبل انه يقتضا قوله ونزعنا ما في صدورهم غل الغل بالكسر العداوة قوله ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا الملة يطلق على الطريقة الحق والباطل والاول لا يطلق الا على الاول والحنيف بالحاء المهملة المائل من الباطل الى الحق وبالجيم المائل من الحق الى الباطل قوله بين صاحبه وصاحبه في نصب المبتدا صاحبه الحال صاحبه هو المستتر في الظرف الواقع خبرا قوله بعيد مستقر هجر الهجر بفتحتين اسم مدينة قوله لكون في حال على كون في حال اي سواء كان صاحب الحال نفسه مقدرا كما مثل المصنف او احد اجزائه كما مثل الشارح ومما توهم من احتمال ان يكون معنا انه حال عن ضمير ظهر بظهوره بالتأمل قوله لمفرد فاعلم اقول المراد بالمفرد ما ليس بمتعدد والمراد بافراد هذا المفرد ووحدته اما على سبيل الحقيقة والاعتبار معا فالاحوال مترادفة او على سبيل الحقيقة دون الاعتبار فالاحوال متداخلة قوله كاشربت لوما ان حلوا حامضا فالحامض ان كان حالا عن الوما ان ايضا

فالحال

فالحال الان مترادفان وان كان الاعن المستتر في الحال فمتداخلان وفرع على هذا سابر امثلة الاحوال قوله للواحد قوله نحو اهبت بنا مضمر اعتمد ذا قد بنوهم ان زيدا بين الحالين كليهما والواحد هو الفاعل والمفعول ورد عليه بلزوم مخالفة المثال المثال الراقول لا يرد على هذا المتوهم التناقض كما قيل لجواز ان يكون اللفظ الواحد حالا عن فاعل وآخر عن مفعوله وانما يرد عليه ان المضمر المتصل مثل الجار غير الاعم فضلا عن ان يكون الحال الان باعتبارين كحركة السفينة والماء المحمول بخلاف حركتها وان يكون الحالان في اجزاء من ازمان عدت لفظها وانما الجائز ما ذكرنا قوله في محو لا تنه عن خلق الحال هو المنفي لا النفي وكذا صاحب الحال هو المنفي لا معمول المنفي وانما النفي قد دخل على العامل بعد تقييده بالحال وتسليطه على معموله وكذا في كل ما شابه هذا المثال فلا يرد عليه لا يؤكد النبي بغيضة ثم اعلم ان تأكيد الحال المؤكدة للعامل اما باعتبار كون مضمونها من لوازم مضمون العامل من حيث المعنى نحو بعثت حبا فان الحب من لوازم البعث الذي هو الاحياء واما باعتبار كونه مضمون العامل من حيث المعنى نحو لا تنث في الارض مفسدا فان الافساد مضمون النهي بعينه لا بمعنى ان مضمون النهي هو مضمون الافساد بعينه لان مفهوم النهي غير مفهوم الافساد قوله وان سكت لك الناس سكوتا هذا مثل قوله تعالى ابعث حبا في جميع ما ذكر نا قوله لا من من ان الا نفي كلي جميعا اقول الا بمعنى افادة العموم في ذي الحال مثل ذكر الحال حتى يصح ابعاد بها وهو اما مفهوم من لفظ من او من تأكيده بالكل فتامل تفهم لك قوله انا نريد زارة اه وهل بداية با الناس من زارة الساكن نزارة البر يوعن بمجرورها نزارة وبا في بالناس اما للجر او للتبعيض او للنداء والمنذر بالذال المعجمة والراء المشددة من انذر عمرا زيدا وعلى بمعنى من قوله اخبروا اي وهل عا رلصوت الابل حال فال السكاكي اخو الحقد يا ابن عمك ان يندد في بيداء وك عطفا بحرف عطف فاقول الاحسن ان يجعل العامل فعل الاستقرار الواقع في الجملة من غير حاجة الى تقدير وقوله عهدتك ما تصبو ابات في نسخ معتبرة ان هذا الكلام جزء من بيت هو هكذا اعهدتك ما تصبو الى محبة وكان قلبك ذا الوجيهة صابيا عهدتك اي لقيتك وما تصبو او ما تميل الباقي واضح قوله فلما خشيت اظافيرهم اه قال عبد الله بن همام السلولي وضمير الجمع لطائفة ابن زياد والاظافير جمع اظفار جمع ظفر بالضم فالسكون شبههم بالسباع الخبيثة فاثبت لهم الاظفار وقوله الجرد من الضبر اي من طلق الضبر بخلاف المقرن مطلقا او نفسه بنحو حصر شد صدره ونحو قوله عهدا لبن شيظما من نبل ادم الا اناهم من فضل الغناء في الاحالا عز انيابهم من قبلها واستكمل هذا الحديث ابن سعيد بعكس المضمر والجواب ان المراد بالمنفي

الداخلة فيما بعد الاستثناء للتعويض وقد مثل على الزايد قال الله تعالى بشرا به بثمن قليلا والحق في الزايد ان ازدال الزائد ضلالة في حالة الحادث في التعويض ودون البدل ومن هذا ترى بعضهم يقولون ان الجمع المتعدد جائز دون المحوضين وقد يعبر عن التعويض بالمقابلة فافهم قوله والصق الباء الالصاقية تدل على الالحاق ومتعلقه بما بعده قوله بخوبه اي كان رداء قوله بخوبه وصلت هذا بهذا الصلة بان بمثل هذا مثلنا الان هذا الباء المحض الايصاق وفي افادة معنى اخر وقد بينا ذلك في اقسام المتعدي في باب الشهادة واللزوم قوله على للاستعلاء اي بالغلبة على معلوم متعلقه على ما بعده حسا كان الغلبة او معنى حقيقة كانت او ادعاء وههنا انك لا بد ان تنتبه عليها وهو ان ادعاء الغدر ها حكما بان اللام للجارة للنفع وعلى الفرض مع ان الاقرب ان يكون بالعكس نحو ويلهم عذاب اليم واللهم سهل على محمد وال محمد واجب عنهم بان ليس مرادهم ان الحكم ثابتان على طريق المراد انهما مختصان بصفة خاصة بعد كل من الحرفين كالدعا مثلا الا ان عد با للام كان للنفع وان عد بعلى كان للضر اقول اخطر لي الجامي في هذا الباب ان مراد سيبويه ان اللام مطلق للنفع وعلى مطلق للضر ومرادهم بالنفع والضر المفهومين منهما ليس ما هو المتبادر اي النفع والضر من جميع الجهات بل مرادهم بالنفع ان اللام تدل عليه من حيث دلالته على الغاية ما بعده على معمول متعلقه اذ الغاية من حيث هي هي نفع لصاحبها وان كان ضررا له من جهة اخرى وبالضر ان على تدل عليه من حيث دلالته على مغلوبية ما بعده على معمول متعلقه اي المغلوبية من حيث هي هي على صاحبها وان كان نفعا له من جهة اخرى فلاحظ ذلك قوله اذا رضيت على بهوتقهر اخره لعمر الله محذوف وهو فعلي ويحتمل ان يكون وعلى بمعنى عطف هو بمعنى يعطف قوله لزين بجاوز اعوام بمعنى عن يدل على انهما ومعمول متعلقه عما بعده قوله وقد يجيء موضع بعد على الظاهر ان يكون على اسما لا حرفا قوله لذكر بطبقا اه اي حالا بعد حال قوله لا افضلت في حسب عني هذا بعض من بيت هو هكذا لا ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت باني فخر ون قال الجرجاني بن الحرث ولا مخفف للثقيل بمعنى لله دره ومصدا في ابن عمك نفس الشاعر وهو مبتدء ما بعده خبره قال المحقق الاسكوبي متكلمة من باب الالتفات على راي ولا افضلت اما مجهول الاه معلوم وعلى الثاني يتعدد المفعول اي لا افضلت نفسك على راي المتكلم رابط الخبر بالمبتدء والحسب على الثاني والدهاء على الثالث الاخر قال في الشواهد حذف نون الوقاية من باني للتخفيف اقول هذا اسهو منه لان لفظه باني لم يتصل به نون الوقاية ونحن في من الجر بمعنى ربما وهو ممنوع لان شرط النصب بعد الفاء في بعد النفي ان يكون ما بعد الفاء منفيا وههنا ما مثبت اذ قد وقع شيا المحاط على الشاعر والشاهد واضح قوله هو ليس كمثله شيء اقول يمكن ان يكون هذا الكاف غير زائدة والمعنى ليس مثل مثله شيء ويصير المعنى اي نفي المثل عن الله تعالى بالكناية الوحي البليغ من التصريح وذلك لانه اوجه لان المراد

من نفي هذا الكلام ليس مثل مثل الله عن الله او نفي المثل مثل الله عن مثل الله فعلى الاول نقول لو كان لله مثل كان له مثل مثل والتالي باطل فالمقدم مثله والملازمة اما الاولى فلان الله شيء بصير مثل مثل نفسه اولان مثل الله بصير مثل مثله تعالى اولان الله شيء مع كونه بالنسبة الى مثله اقوى واوسع من ان يكون له مثل اذا كان ذا مثل فمثله يكون ذا مثل اما الطريق الاول فلان مثله مثل مثله وعلى الثاني نقول لو كان لله مثل لكان مثله ايضا مثل والتالي باطل فالمقدم مثله وبيان الملازمة بالوجوه الثلثة السابقة الاولى الاخيرة منها ههنا لا يحتاج الى التقريب الثاني من التقريبين السابقين قوله ابدا كالفراء فوق ذاها اخره حين يطري المسامع الصراء الفراء بكسر الفاء والالف الممدودة جمع فرى بفتحها مع الالف المقصورة وهي الجماد الوحشي وفرى بضم الفاء وكسرها مع الالف المقصورة جمع فروة بالكسر والضم وهي على الشيء والضمير للجبال وبطري كضرب يعجبني بالفتح المشاورة وشد بدال الاولى الطير المسمى بالهدهد بالضم بن وهو طير ما وفي العلف بصبح من اول الليل الى اخره بصف جلادا بانه كالحمار الوحشي فوق الجبال واثامين بلا الصراء المسامع اي الاذان من صوتها اي من جميع الابل والشاهد في الكاف في كالفراء بانه مبتدء اذ فوق خبر يحتاج الى البيان ولا يصلح لان يتوقع الكلام الا هذا وفيه تامل قوله ولن يهجاه هذا بعض من بيت هو هكذا انتهون وان تنهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل الهمزة للانكار وذوي جمع ذي بمعنى الصاحب مع مفعول قوله لن يهجو من شطط كفر من هو الظلم والكاف فاعل الفعل والمراد بالطعن الطعن بالرمح ونحوه ويذهب الى يدخل فيه الفتيلة ويصيب فيه من الزيت البلشم والفتل كالمنع جمع فتيلة قوله صبر وا مثل كعصف ما كول اوله ولعبت طيرهم ابابيل قاله رؤبة بن العجاج وصبر وا بصيغة الجهول اي جعلوا والعصف في الزرع فان قلت لم لا يجوز ان يكون هذا الكاف زائدة قلت لان المراد هو حكم بصيرورة هذا الجماعة مثل اصحاب الفيل الذين هم كعصف ما كول قوله بان اللغوة الشغوة هذا بعض من بيت هو هكذا بان اللغوة الشغوة جلت لم اكن لاولع الا بالكمي المقنع اللغوة كالسعوة العقاب الشغوة كالصغراء بالشين والغين المعجمتين بمعنى العوجاء وصف العقاب بالعوجاج سفاره وجلب منكم من الجلبة وقوله الاولع لانها لام الجحود فهو منصوب بان المقدرة من الابلاغ اي التحريص والكمي كعلي الشجاع المستلئم بالدرع والمقنع من على راسه البيضة من الحديد بالمستاء بالفارسية كلاه خود قوله من عن بين الجبا هذا بعض من بيت هو هكذا فظلت لورك الجاز علا بهم من عن يمين الجبا نظرة قبل المحدر ضنا برى بوصل ام دعة غالبت احداثك بكا الكلل لفظ عن بمعنى الجانب والجبا بالجاء المهملة اكثر ما يوضع بالشام ونظرة فاعل على وقبل بالضم بن وضنا بمعجمتين مفعول له للفاعل والمحدر مفعول به والسنا الضياء وفي اسم محبوبته والحنات الحي تخترت وتفاخرت والكلل كصرد جمع كلة كحبة وهو شدة وقوع البأس وفي قوله عدت من عليه هذا بعض من بيت هو هكذا عدت من عليه بعد ما تم ظمؤها فصل وعن قبض بدا

فعلا لانه اما ان لا يمضى بدله عليه وكان ويدل عليه بعض لفظ ذلك المعنى واما الا فصل فانما يكون مرجحا عند
فقدها بمقتضى بعض مقتضاه وقول الجوان المضاف اليه المذكور غير مهنوى بخصوصه ومنوى بعمومه
كما حققنا سابقا اذ لا يتشبث بتلك الالفاظ الا بعضو ما تضاف اليها بعمومه فرد بهما ما يرد في
اقى فافهم قوله وكذا اذا نوى لفظه دون معناه الا ان الفعل في الغير واشباهه يجب المضاف اليه خمسة
واحدها غير مجرور وهو نيته لفظه دون معناه والبواقي موجودة نحو اذا انويا ماء الشعير بدا الخمير
الموجود معناه اذ انوى لفظه عند نيته معناه على ان يكون دون معناه فظهر ذلك كما ذكر المصنف عند شرح
قول المتن واراد بالمعنى فقط فانما اراد في هذا المقام فانه من قبيل الاقدام قوله فاعلم ان الشراب اخره اكاد
بالماء الجم قال عبد الله بن بري كان الخمار فاذا ركد وساغ بالخمار سبته كواراشد ونضج من النصفة عوضا لفاء
كلوكبة شد والجم يعني الباره والخمار والمراد هنا الاول وتبدل الجيم الفارسي الساغ الفتحة قوله ودون
قبل فاذا ما اخره فاعطف موصولا على الواو الداخلة على الخمار وهو بدل من ماء عليه قدم المضروبة
اي

بالذات احتاس ان يكون ذلك الواحد منعدما بالاعتبار اى كان مضمحلا باضافته الى اصله الاول
ومضمحلا بالاعتبار باضافة الى غيره ومثال الشروط الثلثة الاخيرة الى شرط واحد هو كون الركبة واحدا
بالذات منعدما بالاعتبار وامثلة الاشتراط اما بالاول فتعلق النفى بزيادة الوصف لكونها قيدا زائدا
اصل الوصف الذى هو زيد المعنى الفعل فقد يشبهه به واما بالثانى فلضعف معنى التخصيص الموجبة لضعف شبهه بالفعل
وهو التغاير وبما قررنا ظهر ان توهين من قال باشتراط كون صوله اجنبيا وبين مولى من قال بالاكتفاء
كونه سببيا قوله والاصل ان يقع اه يعنى ان ذكر هذا العامل الظاهر على نحو من اصل وخلاف اصل وامر
الشامل كل منهما احتمالان ثلثة الاول ان الاصل هو وقوعه بين الضمير بن لفظا او تقديرا وخلافه هو وقوعه
بعد الضمير بقطع فصلى هذا قوله والاصل الخ قوله وما جاء بخلافه اى بخلاف الاصل وما بعده بيان لخلاف الاحتمال الثانى ان
الاصل هو وقوعه بين الضمير بن لفظا وخلافه اما هو وقوعه بينهما تقديرا او وقوعه بعد الضمير بقطع وعلى هذا
يكون الفرق بين الكاشانى والمثال الكحال والمحشين فى خلاف الاصل الثالث ان الاصل اى اصل اما الضمير
ولم يقع بينهما لفظا فمثال الكحال مع فرعه بيان للاصل وخلافه وقوله وما جاء اه بيان لمثال الضمير
والظاهر ان لم اجتثا اصلا وخلاف اصل يعلم بالمقايسة الا ان استعمالها اصلة اقل من استعمالها الاصل
الاول قوله وما جاء من كلامهم ما احد حسن اه اى من خلاف الاصل الذى جاء من كلامهم ما دخل من عوامل ذى
الحال وليس بداخل قبل الحذف على الضمير بل داخل على مصدر المسلم المضمر مضافا الى المنسوب الى ذى الحال كما هو
شان هذا المضمر قوله واما قوله اه هذا جواب عن سؤال مقدر وان القول بان اصل العامل ان يعمل فى الظرف
سهو باطل الا ترى الى قوله هذا مفعول به والا لكان ظرفا وظرفيته مستلزمة لظرفية المكان مع انه لا يصح ان انها المقدسة عزما ان ذلك تعالى عن ذلك علوا كبيرا يحتمل الحمل على انه مفعول به
اما على الصحيفة لكون اما عامل يدل عليه علم وقد حذف وبقى اثره واما على التوسع لنقص علم الان المتوسع على
اصل الاول واما فى الثانى فجائز باعتبار اصله الذى هو ظرف فى الجزء بين فرق بينك الخصمين ان
الاول مما استعمل فى الموضوع له والثانى مما استعمل فى جزء الموضوع له والاول من خواص الظرف المتصرف
الموضوع لكلا من الظرفية والثانى من خواص ظرف بعينه اذ يستعمل فى الظرفية اما العدم تصرفه كما فى
حيث والافتضاء خصوص المقام كما فى قوله قط ما قال لنا يوم الدين لكن لم يستعمل فيها المانع كلزوم اضافة
اسم الفاعل الى الظرف او كون علم الله منظورا او غير ذلك فالتوسع ههنا من التوسع المعنوى بحيث
يشمل صورا لفظية ثم ان ذكر الله اعلم عجيب منه واما قوله تعالى الا يخ عن لطفه فكما انه يحتمل ان يكون
جزء من مقول القول فكذلك يحتمل ان يكون جملة مستانفة اورد بيانا لعدم الاعتناء بالتوجيه
المذكور اى كونه حيث مفعولا به لفعل مقدر دل عليه اعلم وهذا الكلام شايع الاستعمال فيما اذا توجه

هو موجود فى نسخ الضمير بلفظ وخلا ما الضمير ح

كلام الله

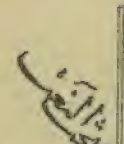

كلام النحو

كلام الله وسوله والائمة بالمطر سيال المرتبة وعلى هذا فقول القول هو قوله حيث يجعل قوله على انه حيث
اه فلا يمكن كونه مفعولا به على الصحيفة قوله وانه لا يتوسع اه فلا يمكن كونه مفعولا به على السعة فى كلا التقديرين
كلام فى قوله والظاهر اراده اه المراد من الظرفية المجازية نوع آخر من التوسع فى الظرف الذى هو التوسع المحض
بحيث يشمل ما يشبهه فان تقوذ العلم فى اشياء غير محسوس لكنه يشبه الحلول المحسوس المعتبر فى الظرف فافهم
قوله وتضمن اهلم معناه وذلك لان علمه انما يتعلق حاليا فى الاشياء الاستمرار المستفاد فيها قوله اى فى علمه
العلم اشارة الى ان اسم الفاعل ههنا بمعنى اسم الفاعل اذ لو بقى على اسم الفاعل اذ لو بقى على اسم الفاعل لم يفد
افاده قوله بمعنى واحد وكذا الصفة وهذا بحسب الاصطلاح والا فالفرق اللغة فالوصف فعل الذات
والصفة فعال الموصوف والنعت فعل الواصف لكن بشرط فيه ان يكون بامر مادح وتوبيخ ويكون الموصوف
حيا والوصف غير مشروط بذلك قوله اربعة اشياء اشارة الى ان ضمير التابع الى ما ذكره المصنف ضمير الشئ الى
جميع اقسامه بجعل عطف البيان داخلا فى قوله عطف الا البعض اقسامه بجعله خارجا قوله اى قال اشارة الى
التابع كانه تابع فى الاعراب فكذلك التابع فى اللفظ ايضا قوله متم اى مقصور منه الاتمام قوله اى مكمل فيه
بيان الاتمام قوله ذهب الخ اه قوله بعد الاتمام يعنى ان الاتمام قد يطلق على ايجاد البسيط والمعنى اراد
ههنا الكمال هذا ايضا يرجع الى توجيه من المركب توله ما سبق اى ما اراد المتكلم ما سبق فان المتكلم اذا اراد
بقوله زيد زيد العالم مثلا افاد ما يراده من قوله زيد زيد الا بان يجعل العالم والمعنى المراد بالاتمام اتمام ما علا
مما ضمن معنى الجزاء على الاتمام الاتمام يجئ عن المضمر مبدلا على ما ذكرنا قوله يخرج منه عطف المتن و
البدل اذ لو كانا متهين نحو احسن زيدا علما ونبذ علما لم يقصد بهما اتمام ما سبق قوله بوسمه اى بواسطة
بناء علامة خط الا بواسطة بيان انه خط او مع علامات كالف التركيد والبات قوله والمجئ به اى ما ذكر من
التخصيص والايضاح وصيغة الالحاق ان الاوصاف المذكورة قبل ان يعلم انها اطلب بها التخصيص لم تكن صحيحة
ذكره والا يضاح ان كان معرفة كما ان بعد العلم بها المدح او الذم او الترحم او الناكيد فان قلت هذا العلم
منافى لتوهم الاجنبية بعد العلم بها او صافا كما ان الاوصاف قبل العلم بها انما قلت العلم المتعلق
الوصف بالحصل المنبه به بنفس ذكر الموصوف او بذكر وصفه والمعتبر فى الوصف المدح وشبهه بالحصل
المنبه به بحضور ذكر الموصوف كما يشهد بذلك قوله لا تتخذوا الهين اثنين على القول بالوصفية قوله
او يرجع عليه الظاهر من باب الفعل وفاعله الحقيقى هو السامع واسناده الى الوصف مجاز والضمير المجرور
للموصوف لكن الحق انه يجعل من المجرد او من التفعيل والمستتر فيه عايد الى الموصوف والضمير المجرور للوصف من قبيل
وحسن بها على قدره وذلك لان مفعول الزم المجرد يجعل هو الذات لا الاوصاف بشهد بذلك اوزن فى الذكاء
ويرجع على تجريد الخ قوله لا تتخذوا الهين اثنين جعل هذا بدلا من كل لعدم اشتراط بدل الكل ان يكون بعضا
مع البدل فى المعنى على المختار او لزعمه ان بدل البعض مشتمل بان مفهومه بعض من مفهوم الهين فقد اخطا

قوله

الاكون اى يجوز ان اثنين بهما مفردين وهذا الاثنان اذ ومن اثنا بهما جمعا والمضمون انما هما المعنى الثانى ومن
على هذا قوله وهو دون الافراد ويجاب بان يراد من الافراد المفرد على المعنى الاول كما يراد من الجمع المجموع على ذلك الا
ارادة المجموع من الجمع اشيع من ارادة المفرد من الافراد قوله كلهم جميعهم اه فيه تاكيدان ثالثة الاولان للعموم الافراد
والثالث للعموم الاجزائى وبالنظر الى هذين الثالث للعموم الاجزائى واما العموم الافرادى نحو الانسان
حيوان الحق كله الان الفوم لم يعتبروا التركيب الا عند اجتماع مجموعهم مثل القوم والجميع عموما افراديا فلم
ولا تؤكد بهما قبله اى بان يكون كل من اجزائه الا بان لا يكون الثانى تاكيدا بالكل موجودا لهذا اعتبار ما ذكره المصنف
اذا ظللت الدهر ابكى اجمعا يجئ شرحه بعيد هذا قوله فلا سلب اجمع الحديث هكذا من قتل فله سلبه اجمع والقتيل مجاز بالمشارفة اى من قتل من يهمى قبلا بعد القتل والسلب بفتح السين واللام المسلوب المراد به هيهنا الثياب الحلوية على الفتيل فى الجهاد قوله فاتبع عطف بالفاء اشارة الى
بين الثالثة الاخيرة ايضا ترتيب فى الذكر ولا يجوز العدول عنه لاشتراط ما ذكرنا كما صرح به بعيد هذا قوله ثم
ان النكرة اه كلام مرفوع قابل لان تؤكد ملويا لقوة بخلاف النكرة فان غير محدودها لا يقبله مطلقا فلم يفد
تؤكيده فلا يرد ان تخصيص هذا الشرط بالنكرة مما لا وجه له فان المعرف مع ضد هذا الشرط اغير قابل للتاكيد
ايضا قوله يا ليتنى كنت اه ذكر فى الشواهد لهذا البيت بعد مصاع بعد الترتيب يا ليتنى كنت صبيا
مرتعا تحملنى الذلفاء حولا كاملا اذا بكيت جلتنى ايبعا اذا ظللت الدهر ابكى اجمعا والمصرع الرابع
قد ذكرناه قبيل هذا والمرتع بصيغة اسم المفعول والذلفاء بالذال المعجمة المضمومة اسم محبوبته وقبلتنى
تراتيبيل وهو بالفارسية بوسيدن واذا بالتنوين وظللت اى اصبحت والمراد بالدهر بقية عمره وهو
مفعول ظللت بتوسط ذلك الوقت الى الوصول اليه فيتبغى ان اصحح بقية عمرى بالبكاء فى جميعها قوله فبعد
ان تؤكد المنفصل اى ان تؤكد المتصل بالمنفصل فى العين اى المنفصل واسطة فى الثبوت للتاكيد المتصل
بهما او بعد ان تؤكد المتصل المتصل ولا يلزم ان يكون المنفصل ح واسطة بل المفهوم يقتضى حالتين
على الاخر وعلى الاول ان يكون المراد بقوله ان تؤكد بفصل التاكيد وعلى الثانى تذكر التاكيد وما الحاجة
بينهم من ان النفس والعين ح تاكيد المتصل الحمل على المعنى الثانى قوله وما من التاكيد اه ما مبتدا ومن
التاكيد بيانه والفظى خبر المبتدا وفى لفظه اسناد ما وجملة يجئ خبره قوله اذ وجاء فعلا
اما مؤنثان او مذكران والباء فى الثانى على الثانى للاشباع والمضمون منه تاكيد الفعل او اسناده
تاكيد الفاعل فلا يرد عليه منع تاكيد الجملة وقد مثل به لتاكيد المفرد قوله انت بالخيار اه رابت فى نسخة
ان اوله هكذا الشئ غير خير ضمنوا الخطاب مع الله والمعنى واضح ايا من ليس فلاة اه هذا من الهرج الثانى
للمتكلم والفلاة متكلم اى ايضه اى كان الله لفعلت على ذلك بعد بمعنى قوله اذا اكررته اى اكررته ايا
المتصل فان تاكيد المتصل بالمنفصل قد يجئ اعادة نظرا الى المعنى وكذلك ما كان فاعلا غير متصل

فلا تقده الاسم ضميره كقولك اذهبى اذهبى اذهبى اذهبى قوله وشذاء اى شذ لعدم الاعادة وانتفاء الاعم
فى البيت بن بانتفاء الاول السالبة بانتفاء الموضوع لكن المتبادر من عدم الاعادة انتفاؤه بانتفاء الثانى
وليستقر عليه ما بانتفاء الاول اعنى عدم الاعادة ويحتمل ان يكون ما اتصل بالثانى ما اتصل الاول حقيقة ويكون
الثانى فاصلا بين الاول وما اتصل به لكنه لا يخرج عن بعد قوله اخرى ثناها وكان وكان اخره اعنا فهما شد وان
بمزن الضمير فى ثناها راجع الى الطى المذكور وقد وان الزمن بفتحتين حبل يشد به البعير قوله ولا للما بهم اه
قد رتبت هذا البيت على باب حروف الجر من ديوان لبيد فى قوله ومن يبك بلت انت وجل على ذلك قولنا الذى لا احصوا
عليك انت كما انت على نفسك وما خطر ببالى هو ان انت مبتدا خبره ما بعده وما مصدرية والمعنى
انك كائن كثنائك الله اثنيت على نفسك او مطابق له وعدم المتناهى ولست كثنائنا عليك فان
ثنائنا ثناء متناه قاصر عن صفاتك اللامتناهية التى تقتضى ثناء غير متناهية او المعنى انت كما اولى
ثنائك على نفسك فان عظم المجهود بكل مرتبة بدل على عظم المجهود بتلك المرتبة ونعلم طريق التشبيه بما عدا
بعد المفهوم ويحتمل ان يكون ما اسمية بتقدير خبر على كلا المعنيين فافهم قوله فى ان عبقة القصد
اى قصد المتكلم فانه اذا اريد بزيد المسمى بهذا الاسم انكشف قصده الاذكر العطف كما شرنا اليه
قوله وغير ذلك المراد بالغير الثانى التثنية والجمع والاعراب المعرف لتنكير الثالثة الاول
فظاهر لان خصر الضمير بما يجئ الاعراب عما ذكرنا المكان له وبعد بما عدا ان الاعراب مفهوم من قوله فى اول التوابع
بتبع الاعراب الاسماء الاول قوله نحو اسقنى شربا جلبا اى شربا فان قلت الجلب وصف فانه يعطى الحلاوة
فكيف يكون عطف بيان قلت اصله كما قلت اكن غلب على الاسمية وجعل اسما للبن فصار جامدا قوله
للعباس الشهير بل الاولى قوله لان يتبع العباس والشبيه ان يكون وجه الشبه المشهورية من شبوه
فى الشبيه سراء كان اقوى من شبوه فى المشبه به او مساويا معه او اضعف فعلى الاول ابن العباس هو العباس
الشهير وعلى الاخير هو العباس الاول وكلما يخرج فيه فان جواز كون عطف البيان مع ضبوعه معرفا شهر
وجواز كونه نكرتين اقوى لان النكرة احق الى البيان قوله لقائل يا نصر نصر نصرا اوله انى واسطا سطر
سطرا قبل قافيه رويه وقيل الرواية فى الثانى بالنصب المهملة وفى الباقيتين بالمهملة فى الاول المضمومتين
سببا امبرات والثانى حاجب نصر والثالث مصدر لحذر وفى انى نصر نصرا فلان شاهد فيه لان
الثانى نزع عطف الفتى وبدل الغلط وعلى كون الثالثة بالمهملة فضل الثانى تاكيد لفظى والثالث مصدر
للذهاب كفيا وعيا وقيل يجوز ان يكون الثانى عطف بيان او بدلا والثالث عطف بيان لا بدلا لان
القافية بالنصب على الاول مضموم لاحقة والثانى مرفوع او منصوب والثالث منصوب لا غير والسطا
بوزن طرى رواه للضم والباقى واضح قوله انا بن التارك البكرى بشر اخره على الجر ترفيه ووقوعا قاله
المراد الاسود بن بشر بن عمرو بن مرثد وقد رجح ولم يعلم جارحه فقال المراد انا ابن الذى ترك المتبوئ الى بكر

وهو بشرين عمرو بحالة الجر بحيث ينظر الجواز هو بشر بفتح الباء وكسر الشين المعجمة وبعدها راء مهملة
معلق بوضع وقوله بكسر الباء فيكون وصفا للحرف وقوله بحرف في موضع الوصف لقوله تالي والباء في المتضاد متعلق
بتال والباء للآلة ويجوز ان يقرأ بالضم وصفا لقوله تال والظرف مثل ما سبق او متعلق بقوله منع والباء
للآلة فافهم قوله مطلقا اي لشرط عدم تقييده باللفظ فقط نحو وبعده والمعطف اللفظي الشرط في الآلة
والمعنوي الشرط في الحكم قوله لا يعني لشارة الى ان المراد بالعطف بهما بقابل التقدير والمحال كما هو الشايع
قوله فاعطف بواوه هذا البين باجماع كما توهم بعض النحاة او من الكوفيين من هذه الجهة للترتيب يرد عليهم قوله تعالى
ما كنا ان مشركين الشاهي الاجوبتنا القتبا نعوذ بنحو فان المراد بالجوبة في قوله نحن انما الجوبة الاولى الثانية
والامكان قوله ارد بالبعث صحيحا سالما للحصر واجابوا عن هذه الآية بان المراد نفوا الاباء وولادة الابناء لا
يخفى ما فيه وايضا يرد عليهم الآيتان المذكورتان في الشرح فان اجابوا بان المراد بالترتيب الوجودي الاتجاه وعالم الا
فلا يخفى فشاء كما يظهر بالتامل ويرد عليهم ولا يمكنهم الفرار عنه نحو اصطفى هذا والبقي قوله او مضمنا
معناها اي معنى ناصر حكم المشبع بحذا حكمه قوله وعلى هذا الخصص اي خصص الحكم المذكور بها بانها
على هذا اي على الخصص اعطف المصاحب الموافق اياها فالمبني على اختصاص العطف المذكور بها الاخص لعلهم
ولم يعلم من السابق الا نقل لعطف فلا موضع لهذا فافهم قوله ما يقتضي الاشتراك اي سواء كان الاقتضاء لذاته
كالاصطفاف او لموضوعه كالتحاصر وتمثيل الشارح لهذا قوله قوله بانضما وتعقيب الباء بيانية للتخصيص
كما هو لفظ الترتيب على المصاحبة وهو يعم الاتصال والمهلة ويحتمل ان يكون للتوضيح ايضا على ان يكون
اللام في الترتيب للعهد وكذا قوله بانضما وصلة ولعلم ان المراد بالاتصال والانضما ما يعم العرف
كذلك وذلك يختلف بحسب المقامات فقد يكون اتصالا في مقام انفصالا في اخر وبالعكس وكذا المراد بالترتيب
اعم من الرتبي وغيره فلا اشكال في شيء من الامثلة فتنبه قوله واما قوله تعد فيه لما يرد على المصنف بقوله
وقوله تعد فيه لما يرد على الاتصال قوله ولكون بانضما لما توهم ان المراد بهذا الترتيب مثل ما ذكر اولا ورضه
بذلك قوله جزع الاثابيب ثم اضطر اب قوله لهز اريد بتحت الهاج الهز الحمراء اي بهز العرف وهو بكسر
الطاء المهملة وسكون الراء كذلك الفرس الكريم لهز الرمح المشبه الى المراة سمانا بالرديئة والهاج العباء
وهذا كناية عن شدة حربه وفاعل جرح عايد الى مصدر محذوف اي هز الجرح الاثابيب وهي جمع اثبوبة
وهي القصبة والاشك ان الهز يعرض للقصب فالجرح مضة واحدة من غير مهلة وقوله فيعضب بالبناء
مجهولا عن العايد خلوه عن عايد بكون نظير المالي المشبع فلا فلم اشتراط ذلك وان اريد خلوه عن طلق العايد
فممنوع لجواز ان يكون التقدير فيعضب به بعضه سناي من ظهر انه وكثيرا ما يحذف العايد المجرور بالحرف كما فر الموصول
ان المعطوف بالواو حرف كان كالمعطوف عليه في الصورة الخاصة ونحوها فكونه مهلة قوله لاشعارها
بالسببية اي وان لم يكن مرادا في بعض الاوقات فان التعليل من حيث الافادة لا من حيث الارادة ثم

السببية

السببية المفادة بان يكون ما قبل الفاء سببا لما بعده قوله لقول القوم الخ قد يحقق قال ابو حيان النحوي في
قصة الملفوظ حين قرئ عمرو بن هند وكان قد هجاه والصحيفة الكتاب الذي القاها في النهر وبالغ بالفاء
والفعل ليتضف عن احاله ويتجوز عن عدوه المعاتب بمثله قوله ولا يكون المعطوف اه ليس مرادهم بالغاية
نهاية المعطوف عليه بحيث لا كلام بعدها بل ما يذكر بعد مثلا لانها نهاية بحسب غرض الحكم بل مرادهم بها ما من شانه ان
ينتصف به الحكم بعدها سواء اخبر اصلا او اخبر بما لا يتم الا بان يكون ممتازة عن ما بعد الاخبار بكونها قوة
تها او اضعف وهذا معنى قوله وضعفه او خسته قوله فهذا كما ترى الى قوله حتى بنا الاصاغر هذا بيت مشتمل على
مثالي المرضة والخسة ولذا ذكره بتمامه والكلام كتوال جمع كي تا لفته بدل يكبتني وهو الشجاع والباقي واضح
ينبغي ان يقرا لفظكم وانشر في هذا البيت بالواو محافظة على الوزن قوله في عدم الترتيب اي الترتيب الخارجي
واما الترتيب الذهني على نحو ما ذكرته فما بعد على ابنته قوله وام بانضما اي ام المتصف بانصال ولم يقل ام المتصلة
لما في قول المصنف بعد ذلك بانقطاع قوله بعد همزة التسوية ام وهمزة التسوية لا تدخلان الا على الجملتين ولهما
اتما اسميتين او فعليتين او مختلفتين ولذلك مثل بثلثة امثلة واما ام هذه وهمزة الاستفهام فاما ان
يدخلا على المفردين المحكوم بها او عليهما او على الجملتين المسبوقتين بالمحكوم عليه او المسبوقة اولهما بالمحكوم عليه
والثانية بالمحكوم به او كلتيهما بالمحكوم به وذلك مثل بخمسة امثلة وفيه تامل قوله او مضمنا اه ام هو
الان والمتبادر انه لا بعد فقد علم ان الكلا الثاني البعد والباقي واضح قوله شعبت ابن بهم الخ شعبت
بنون مفتوحة اوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا قاله الاسود بن يعفر والمعنى لعمرك ما فهمي ان ما ادري
ليفوتني دريا اي عالما شعبت هو ابن بهم او ابن صفر والجملة في موضع المفعول لاحد الفعلين او مفعول
الفعل الاخر محذوف وشعبت المذكور وشعبت محتوم بالتاء المثلثة وتصحيفها بالموحدة غلط قوله
تحت الطيف بكسر الطاء المهملة وسكون الياء التحتية اه الطيف بكسر التاء المهملة وسكون الياء التحتية الخيال ذهني من
الذهن والمراد الخاطف والذهني من
الثاني بالياء اي الابقاظ من النوم فظلت هي اي المحبوبة بمنزلة اي جاشت الي الليل اي عاد في حلها والحلم
كذلك ما يراه النائم في نومه قوله بسبع وبين الجمار بثمان اوله لعمرك ما ادري الخ ولو كنت داريا فاعل ربعين
للفتوة والجمار بضم الجيم وسكون الميم حصا ترمى بها الجمار الثلثة المعهودة في المنوال الباقي على
ثمان ما تسبق من قوله لعمرك ما ادري اه كذا قوله وبعقوبل العرف بين ام هذه وبين ام المتصلة من وجوه
الاول ما مر بحسب المعنى وهو الثاني ان هذه قد يقع بعد الخبر دون المتصلة الثالث ان شق التردد
في هذه ما بعدها ونفيض ما بعدها في المتصلة طرفاها الرابع ان هذه لا تقع بعد همزة التسوية بخلاف
المتصلة الخامس انها اذا كانت منفصلة وكانت مسبوقة بالجملة يجب ان يكون ما بعدها مثل ما قبلها الاستفهام
في كونه مفردا او جملة بخلاف ما اذا كانت منقطعة قوله مع قضاء الاستفهام اي مع دلالته على معنى
الاستفهام لا مع قضاء مسبوقيته بالاستفهام بدليل استفهامه لما لا يتضيه بالابة الآتية

المسبوق به قوله من تقدم احد الهمزتين اي همزة التسوية والاستفهام المطلوب به وايهم المتعين فوله ايهم الابهام اداء الكلام على وجه لا يصرح بالمطلوب سواء كان المطلوب معلوما للسامع بالقرينة ام لا وله فوائد مثل ارخاء العنان والمساهلة للخصم كما في قوله فقل ان كنت ادري فعلي دية او في ضلال مبين والاخبار او غير ذلك قوله واشكل وقد يكون للتشكيك والفرق بينه وبين الابهام ان التشكيك احداث الشك في قلب السامع بعد ان لم يكن شاكا والابهام اضافة على شك كان شاكا كقوله ما فاز قدح في عشاقه برشا عليم فانها اجرية مدح هشام بن عبد الملك وبرشا بكسر الراء اي حرنت وسفعاء بمعنى وزنى الوبيح الارقاء ملوك احد والعداء بفتح العين وتشديد الدال صيغة المبالغة والباء للاستعانة الى الاباسفا نحاسب بيع العلة فقلت على التشديد للمبالغة وبيع الحرز اما كثرة مؤونته وقلة مؤونته ومعدا سل والاضارم بيوت من حيث المدر ونحوه وقس على ذلك ما هاهنا الرجاء جاء فحلا قمر اداخره كما في بيت مر على فقد فاجرية مدح عمر بن عبد العزيز وفاعل جاء الهمر والحلاقة مفعوله وادخر بمعنى بين وكانت له ذخرا اي كانت خلالا مدخرة له والكاف للتشبيه وما مصدرية اي جاء مجيئا كالسحاب ينجو به على فقد اي فرت منزلة او مثل قوله فاء الفصيل ولا في كونه حرف عطف قوله انكح فروه بصبر مثالا للقضية فالمراد بالنائبة احدهما النائبة كما في بعض النسخ فيفيد اخذهما والمراد انها الوبنهما ونحو ذلك والاول اقرب قوله يستغني عنها اي عن احداهما النائبة كما اقتضاه السؤال الذي قبل وكذا يستغني عن الاولى والثانية معا بأو نحو جاء زيد او عمرو واقول لا يخفى عليك ان المقام سيأتي بعيد وجود احد من لفظ الهمزة معها بأو الا الاخرة كلام الخالي عنها مطلقا لغير مقام الخ فيه بحث لان القول بالاستغناء الموهما قوله بقاض بأداءه قاله ذو الرمة وفي قاض من كلام يحيى من هانئ العظم اي كسر بعد كسر وكل وصع بعد جمع فهو بضم الواو وفي الماء في بداد للسببية والمعنى تكسر وتفرق اما بسبب داد ضرب او ما بمعنى الفاء ونظام عهدها اي بعد بسبب نظام ما مر بينها او المعنى تكسر قلبنا باحد هذين الامرين والترول الامام اي النزول قوله وعن اما بالا اي لا بكسر الهمزة والتشديد على انه يكون مركبا من ان الشرطية ولا النافية الخ قوله شرطها غالبا الاولى ان يكون بعض اما مغيرا عنها بقلب الميم المشددة لاما قوله فاما ان تكون ياء الفاء للعطف واما بأن كثر للتفصيل والمضارع بحيث الامر والنهي بأن عطفا على ان تكون والعتاب بالتاء المجرد والثاء المثلثة ما يفيد التخصص ليمين ما يصلح له هذا بالطعان على مزال البلد وسمنها والباء في واضح قوله وقد يستغنى عن ما هذا مع مثاثرة شعرا بأن اما اصله ان ما فلما دخلت عليها ان ادغم قوله قد كربتك نفسك اه المعنى وعذلك نفسك الامارة بأمور فاختلفت فعدها بمنها بعضها واخلفها فاما بمخرج حرفا واما بتصريف جبلا قوله وقد يجيء اما عاريا عن الواو بل مع فلسيبويه بأن كما في مثال يرجع انه لازم للعراء فالاولى ان يقول بعد ذلك وقد يبدل بعضه بأو كما في البيت قوله لا يفسد

اياكم اه اياكما مما يجب ان لا يكاد يفسد ما فانها اما ان يعود نفعها اليكما او اليكم قوله ما قام زيد لكن عمرو هذا عند ارباب المعاني لفصل الفك عند انتهاء الفصل الاولى بان يعتقد المخاطب فيحكم عنها لا بان يعتقد شيئا لهما مما فانه مما لا قائل به قوله ولا بل هذا مفعول الفصل الفك فقط بقال الفصل الاولى بكل على عكس ما ذكره لانه مفعول ان اعتقد الاثبات الاخرين لا الذي عينها فافهم قوله ولا بد اه بيان لتركيب في المصر ولا بد اشارة الى ان المراد من الاستواء والمعنى لا بد اه والمراد بالثبات اما دون الجهات ما يجب ما يقبل قوله هذا المقام ان هذا الكلام يفيد لقوله وخالفه والمراد من الاستواء والمعنى خالف الذي سعدان في الاول فلا يشترط لفظ لا بد ولا استواء خبره وضع بعده بالنصب ما في على المفعولية يخوض بدل اخاك قصا قائم لا محمد فافهم قوله وبل الكل اي في الاستدراك قوله وانظر بها اه هذا يستفاد منهم بل الاضراب في هذا الحكم منهم مطلق غير مقيد او فوعه بعد الاثبات لهذا قال بعض الفضلاء في هذا المقام ان صرف الحكم في المثبت له وكذا في المنفي على مذهب المبرد وما على مذهب الجمهور فيه اشكال الاول ان يكون مع الاشكال بوجهين الاول ان الاضراب شامل على امر يصرف الحكم عن الثبات واثباته للاخير فهو لهم بل للاضراب معناه انه مفيد له مطلقا سواء افاده بكلا اجر بثم لا بل افاد جزؤه لا لا فقط وذلك عند افادة النفي لسابق الجزء الاول الثاني ان المراد بالحكم اعم من الاثبات والنفي والمراد بالاثبات الثابت اعم من ثبات المصرح او غيره لكن هذا الجواب انما يصح اذا كان المستثنى منه عاما واما اذا كان المراد بقولنا على ما كان عليه من نفي او اثبات كما هو راي بعض فلا وهذا ظاهر قوله بينهما اشارة الى ان المراد بقوله اصل او قع الفصل الاصل المعطوف عليه المعطوف عليه قوله ما لم يكن واب للبيتا لا اولا بد يجلى الاحتمال من مفاهمة رابه قاله الشريف في هجو احتمل ويضبر احتمل الجهد بتحبر وواو بكن بمعنى ابو اي نحو الاحتمل لعلة عمله امر الم يكن بنا الربوه ولا نفسه قوله سواء والعدم الحكاية برفع العدم والمفوض بعد رجل سواء هو والعدم فاعل كونه غير بث الا لاثر فلا يحمل كونه منصوبا كما توهم قوله لكل معطف اي لكل ارادة عطف على غير خفض الا بمثال مررت بك وزيد الا لاثم وزيد بل بي اولا وبزيد بمع لا يكون المعطوف عليه هو المجرور فقط بل كل من المعطوفين مجموع الجار والمجرور قوله شبه بالتنوين لحاق الضمير المجرور شبيه بتنبيه الضمائر اما ما اخر الكلمة وعدم استقلاله بنفسه قوله ومعاقبة اي واقع موقعه في تمام الاسم كما في غلامي مخلافا في المرفوع والمنصوب لجواز ان يجعل منفصلا فيستقل بنفسه وعدم اتمام كل منهما ما هو ظرف للاستواء قوله وبان نحو المعطوف اه اي المعطوف بأو والانصراف المطلق الى الواو والمعطوف بالواو واو واو واما وذلك لعدم صحة احلال كل منهما محل الاخر في العطف بغير ذكر التي ضمير المجرور لا يصلح عدم الفصل لانه اما من جهة المعطوف عليه كقولك لم يزيد مال اذا لم تخرج اصلا مجرورا منفصلا او هو غير موجود واما من جهة المعطوف كرب رجل واخيه وجهة ما اما من جهتهما معا كربي رجلا او اخي عمرو قوله والا نه لو كان الحلول اراد المستدل بالحلول كلا اجر بثم نقابة الاعتراض رفع عموم الكلية

بعدم شمول الجزئي غير ما تكلم فيه لبطلان ذلك الجزئي وهذا لا يستلزم بطلان جزئي تكلم فيه مثل لو مشى زيد ربما ولو نهى زيد يجزم الاخفش كلامن لا اعلما لبين قول الاخر ليخرج بتصدير حجارة على الظرف وخرج الاول الفصل الاستدلال بهذا المثال ومثال الشرط على وجود المقتضى ومنع المانع اجمالا لأولا بعد ان يكون مراد الشهد افادة قوله وايضا انا نسلم الكلام الى هنا لرفع المانع وهذا لا يفيد وجود المقتضى وكلاهما معا مثبت المطلوب فلفظ ايضا الذي في موضعه اللهم الا ان يضم الى ما يرفع به المانع اصلا الجواز او حمل ما ذكر في رد الدليل الثاني بيانا لوجود المقتضى ايضا كما ذكرنا سابقا فافهم قوله فما بالك اوله فما بالنا يوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فان هذه الامور من اهل هذا الزمان وان عصاة غير قريب لهم الى الله رغبتهم وتربية الزمان للاسافل دون الاعالي قوله فان ظرف كان المحذوفة وصل الى حد الانظار وهو وصل المرض الى حد يتصور معه التصوم وقوله السفر الشرائط القصر والفرية على تقديره ان الجزاء لا يترتب على مطلق المرض والسفر قوله فعدة اي فعليه ان صوم عدة من ايام اخر ويجعل الجزاء الشرط قوله فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا برؤسكم وايديكم منه بقضضي ذكر البرد دون الحر لان الحر لما كان في الحرمين دعا والاسما اشد من البرد او ذلك والله اعلم قوله اكلت جزاء ان اطاعك الخ وهذا المثال هو الصواب وان امكن تقدير الواو ايضا فتدبر قوله لا يسكن ان تزوجت فان ظاهره ابدال على انه من عطف الجملة وباسبق في العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا على انه من عطف المفرد ومما ذكرنا ظهر لك امكان دفع الشاني بوجهين الاول ان بناء الحكمين على المذهبين نحو مثل ذلك فان من ذهب منهم الى ان عطف المفرد معتمد ذا على النفي بانه ينتفي في الثواني والاوائل وبان العطف مقدم على الاستثناء بقاء الحاضر على الغائب في سنده والثاني ان اسبد مبني على المجاز وهذا مبني على الحقيقة فتنبه قوله ولم يجعل العطف هذا عاملا للفعل لاجماله ومحوه المقتضى فيضا لوهم فيضيف الاشارة الى ان المحذوف الخصيلي وعامله ما هو لازم لقول المصنف وعطف عامل ذلك ان نجعل نفس هذا عاملا باعتبار اللازم وان نجعل العامل قولنا لزما على ان يكون الفرض بمعنى الاندفاع والمحذوف الحصول اي بل العامل لاندفاع الوهم بالقرينة الخارجية وان نجعله قوله فقد بقي على ان يكون المراد بالوهم اختصاص حكم الامر بالمعطوف عليه هذا اقرب المحتملات لفظا وابعدها معنى قوله ان اتحدا زما هذا الاشتراط لتحقق ما لابد للعطف منه وهو الجامع ومعلوم ان هذا شرط اذا لم يوجد بين المعطوف جامع واما عند وجود جامع اخر فيصح العطف وان اختلفا في الزمان قوله نحو قوله الخ لا يخفى عليك ان هذه الابيات من عطف الفعل اللهم الا ان يراد بالفعل فاعله اي الجملة او نخص العطف بالفعل بناء على اتحاد فاعلها والمثال الصحيح لهذا ضرب زيد اليوم وضرب عمرو غدا فتدبر قوله الذي يكون مقصودا لذاته عند ذكره ولا يكون متبوعه كذلك مقصودا سواء لم يكن مقصودا اصلا كما في الغلط

او كان اكمل لذاته كما في بدل الكل والبعض والاشتمال وكان لقائله قبل ذكر التابع كما يرشد اليه قوله غيره اي غير المقصود الذي ذكرنا سواء لم يكن مقصودا كالنعت والتوكيد والبيان او كان مقصودا هو ومتبوعه معا كالعطف بغير بل الكن في الاثبات فاخرج بعض اقسام العطف من قوله المقصود من المقصود هو المقصود دون متبوعه كما ذكرنا وذلك ان تخلص الى الاضراب وتخرج العطف بما سرده من قوله بلا واسطة وكان اشار بها على اشارة الى ان المبدل لا بد وان لا يكون مقصودا لكن بالمعنى الذي ذكرنا قوله غير بل لكن في الاثبات اي غير بل لكن لا مطلقا بل اذا وقع بعد كلام مثبت وذلك الكلام المثبت وذلك الكلام من اثبت في النفي لا بعد الاضراب الاعلى مذهب الجرمي لم يعتمد المصنف عليه قد فهم كثير من الاذهان من هذه العبارة ان المراد بقوله ولكن لفظ لكن فوقعوا في ريبين الاولى ان قوله في الاثبات لم يذكر عقيب بل مع انه قيد له لان المراد بالمعطوف بلكن هو المفرد المعطوف بلكن وهو لا يكون الا بعد النفي الثانية ان المقصود لكن مطلوبه وانما ابى بما بعده ليرفع توهم ما قبله فقصد فتخرج بما خرج منه ملخص اولا وهذه العبارة مما تعهد بذكره الشفي هذا الكتاب اخطأ اللاذعان فلا تغفل وعلى هذا قوله بيد لكن في الاثبات قوله مطابقا اي مجددا مع المبدل منه المصدران سواء اتحدا معنى بحسب المفهوم ام لا نحو الهين اثنين بدل مطابق لا بدل بعض كما توهم وانما عدل المصنف عن العبارة المشهورة اي بدل الكل الى هذه التنبيه اي بدل المطابق ليشمل نحو قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم الذي قوله او ما يشتمل هذا بصيغة المجهول المفتح ما قبل حرف المضارعة في اوله الآتي ثم اعلم ان مرادهم ان المراد بالاشتمال اشتمال المبدل عليه المبدل منه لان المتبوع يشتمل التابع وهو ظاهر سلبي بديهي مشتمل على زيد وقبل مرادهم به قد يكون اشتمال المبدل على المبدل وقد يكون بالعكس اقول لعل المراد اشتمال المبدل منه على البدل ويحقق ذلك ان البدل اما عين المبدل مصداقا او جزؤه كذلك او خارج عن مصداقه فالاول هو البدل المطابق والثاني هو بدل البعض واما الثالث فاما ان يكون من مختلفات ما يريد من المبدل منه بواسطة القرينة الصارفة عن ارادة ما وضع له لا فالاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط والمراد من الاشتمال انما هو الاشتمال الاعم الشامل للاشتمال على سبيل الاحاطة وقد علم مما قررنا ان الفرق بين بدل البعض والاشتمال من وجهين الاول ان البعض جزء من المبدل منه والاشتمال خارج عنه الثاني ان البعض قد يكون مع القرينة الصارفة كما في قولنا ضرب زيد راسه وقد يكون بدونها كما في قولنا خلق زيد بخلاف الاشتمال الذي لا بد من قرينة الصارفة وان الفرق بين الاشتمال والبيان ان الاشتمال لا بد فيه من تلك القرينة وكون المعنى المراد من المبدل بعد القرينة مشتملا اي محتملا للبدل بخلاف البيان فانه اما ان يكون خالية عن تلك القرينة نحو خلق زيد غلامه او يكون مشتملا عليها لكن لا يحتمل المعنى المراد من المبدل ان يحبها للبدل كسلبت زيدا ثوب عمرو وسائر الفروق بين الابدال الاربعة ظاهر فافهم ذلك التحقيق واغتنم به قوله او يستلزم فيه اي يستلزم

من اسماء الستة فحذف الطرفان قوله وان يحذف صدرها الاب اذا كان الاضافة فاعلا للحذف والاب مفعولا والحذف بالحذف مضروبا بالعصا فانه يحذف صدره لكونه قبيحا عند بعض اولى المراد صدره فقط وهو ايضا كونه مقتضى الكلام المحرر عند اهل النحو يحذف صدره واكثر ما يعكس فالمراد بهذا التحرير ما خاطبين لكثرة تجنبهم فان الامر بالتحذير عن حذف الاب الذى هو احد الجزاءين يدل على كثرة تجنب الحذف وارادة الحقيقة بعيدة فتعين ان يكون المقصد الاستهزاء قوله اى تحقق اكثار تخالفها فضله مثله فى الحكايات غالبا واكثار غير مخالف فضله فقد تماثلا وقد يخالفه والباء للتعدية حيث لم يدر العامل مخالفا لما قوله وبخته من حضرة الحضر بالفارسية آستانه والظاهر ان المراد به ههنا العرب قوله اياه واياى الثواب هذا مما حكى عن بعض العرب وهو انه اذا بلغ الرجل السبعين فاياه واياى الثواب يعنى اذا بلغ الرجل سبعين سنة فليحذر نفسه وحذره عن هؤلاء الثواب عن هؤلاء الثواب عن نفسه فانهم يزورونه ويصحبونه قوله وعن سبيل المقصد اى الاقتصاد والاعتدال قوله فاوجب انصمارا ه الاعراب ثلاثة اقسام لان المفعول الذى سمى بالاعراب لا يكون مفرغ بل يكون مفرغ اليه وهو ما مع العطف او التكرار او بدونهما فالعامل فى الاولين وجب الحذف وفى الاخير جاز ولا يخفى ما فى العطف ههنا من التعسف والتعذر من التفرغ خلا يتفعل قوله اخاك اخاك اى الهجاء بالمدح والتقريض هو الحرى هنا بالقصر والاختفاء فى الباقى فى قوله الصلوة جامعة اى احفظ الصلوة حالكونها مؤدية بالجماعة الظاهرية اى عقب الاحرام وبالجماعة الباطنة وهى صلوة جميع الاقضاء والقوى عقيبها بالمداومة الى الممات الذى هو الاحرام فى الباطن واعلم ان العامل فى الاغراء فى كل مقام ما يقتضيه هذا المقام فقس عليه الفراق الفراق ادم وفى تحولا اهل والولد ارع وعلى ذلك قس قوله واستعمالا احترازا عن اسماء الافعال وهاء التنبيه اى اشارا لهما ما يمكن ان يتوجه الى الفعل ولم يستعمل استعمالها بان يجعل اسما له قوله اى اسم يدل على الفعل فان الاسم هو الفعل والحرف واشباههما موضوعة لالفاظ مصدرا فانها لا يباينه اى الاسم الذى هو الفعل معنى كالذهاب الى بعضهم متمسكا بان الضرب اسم لفظ وما يقول صحة معانه لو خاطب بها له لفظ اسكت بل بما لو سمعها صلا والجواب انه يجوز ان يكون حذف الواسطة فى الاستعمال الكثيرة وكون معناها انها مقتضى اما الذات قوله بمعنى افعل اى مثلا بمعنى هو لفظ افعل فالاضافة بيانية ويحتمل ان تكون لامية بان يراد المثالية بواسطة فافهم قوله فى الدلالة على الامر هذا بيان لوجه الشبه قدم على المشبه به والمراد بالامر لفظ مصدر افانه فى الدلالة بلا واسطة واما معناه فالدلالة بالواسطة قوله وهما هذا بالتخفيف بالتشديد قوله لكما الخ بمعنى المضارع اعلم ان ما يعد المضارع انما هو بحسب الحاصل الا انهم قد عبروا عنها بالمضارع لان المراد بها الاتيان المناسب للحال المفهوم من المضارع قوله وانيره هذا بفتح الهمزة وتخفيف الياء المشاة التحتانية او تشديدها مع كسر الهاء قوله يعنى ممن وحديثك اى حقيقتك او عرفك فى الحب

وحديثك اى حدثك او انقطع حوبهم واما ابها بالتنوين وفتح الهمزة وتخفيف الياء فهو اسم فعل بامر بمعنى بعد قوله بمعنى قرقر وهى من القرقرة وهى صياح البعير عن الخشونة وصوت الحمام وصوت البطن من كثرة الانفخ وحس الصحيح الذى ارتضوه وتغير الصوت قوله ما هو منقول له الظاهر ان هذه الظروف والجار والمجرور فى الاصل مستعملة مع هذه الافعال التى هى بمعناها ثم حذف ذلك الافعال وجعلت تلك المتعلقات اسماء لالفاظ تلك الافعال ومعناها انفسها مثلا على اصله الزم على اثم ايم على اثم فعل الزم فيهم على اثم فعل مقام لفظ الفعل مع معنى الظرف وجعل اسما للكل قوله بمعنى تنح اى ضر بعيدا والمراد ضر بعيدا من الحق فانك قوله لم يجز عند البصريين هذا هو الحق اذ لم يجعل ما نع لخروجه عما كان عليه قوله ونصب عند الكسائى كانه تمثيل منه هذا ضعيف عمل الحرف فى اضافة الظرف بعيد ومن الاضعف ينبغى ان يظهر فيما بعده عمل العامل كما ذهب اليه يونس الخافض قوله ورفع عند الفراء كانه زعم ان الظرف والحرف لفظ اسم للفعل مع الفاعل فما بعدهما اكيد الفاعل قوله مصدرا فعل ارادى فى ايقاع الشاربة بهذه العبارة الاعلام استدلاليا هذا الفعل قوله لزوما لخروج نحو زيدا لعمرا لم يذكره منصلا بالمثل امثلا يتصل الخبر بالاصوات قوله وما يخاطب اول الحاق الاصوات باسماء الافعال لان بعضها كصه ومه وشاء يهتم بها فى البناء وبعضها يجب تنكيرها وهو النوع الاول منها قوله للتكاثم اى الجماع والمراد به الصوت الحاصل على الوجه المخرج الذكر منهما او عند ضرباب الذكر فيه بعنف سيما اذا كان رطبا زجا هكذا قيل قوله ما بين فى اول الكتاب اى من الشبكة هما اى فان الاصوات لا عاملة ولا معمولة وقيل اى من الشبه الاستعمالى الكائن فى اسماء الافعال المستلزم لبناء الاصوات لالحاقها بها واعلم ان الاصوات جميعها الفاظ موضوعة بدل عليها فتكون كلمات اسماء وان توهم ان بعضها غير موضوع وليس كذلك قوله هذا باب شياه لا يضيف الباب الى قوله المصنوعا التاكيد كالتوابع الثوانى تغليبا للاعم تغليب المذكر على المؤنث بجعل الموضوع محررا قوله ذا لطلب هذا حال من الحالة قد لهم بعض من وجوهه قوله انيا الاستقبال وعلى هذا يمكن ان يكون قوله انيا ذا طلب حالين مترادفين ايضا قوله فاياك والبتات لا تقربنها الخره ولا تعبد الشيطان والله فاعبد المراد بالبتات الضالون المضلون لانهم كالاموات فى عدم الشعور بخيرهم وشرهم والتحذير باعتبار ان بعض الاشياء اجتذب الصفات من قوة الى فعلا اذا كانت قوية كعباة الاصنام وسائر المعاصى والفاء فى فاعبد اما جواب الما المقدرة او زايدة او عاطفة والفه بدل من النون لان المقام مقام التاكيد قوله وهل يبعثن ارتيا البلاد ثمانى حذرا الموت ان يابين دال البلاد اول المصرع الثانى وكلا الفعلين مؤكدان بالنون والاول ارتيادا العطوف ومن حذرا متعلق بارتيادا وان يابين اى من ان يابى اى يأتى الموت وهو مفعول له الفعل الاول قوله هلا ثمن بوعد غير مخلفة اخره كما عهدتك فى ايام ذى سلم ثمن بسكون النون الاول والاخير وكسر الثانى الوسط خطاب للمؤنث المؤكد بالخفيفة وعهدتك اى شرطت معك او عرفتك فى

سلم اسم موضع بالحجاز وقوله فليت يوم الملتقى ينتقى اخره لكل قوم امرؤ الجد هائم تريتي بفتح التاء والراء وكسر الياء مخالفة مثل اروية مؤكدة بالنون الثقيلة والهائم المتحير والعشر من الملتكة المهيمون والتقدير واضح قوله او احال هذا اعطف على النفي قوله لا اقسم اي بلام مضمرة داخلة على افعل كما هو قراءة ابن كثير على ان يكون فضل القسم هذا جوابا للقسم اخر محذوف وقد تقدم تقدير اقسم بالله لا اقسم يوم القيمة وجواب القسم هذا الشاء لكونه فضلا للقسم اخر وزعم ناس ولذا لم يدخل على النون واما الباقون من القراء فقرؤه بلا الداخلة على الفعل بناء على كونها زائدة اورد الاعتماد من يعتقد ما بحثا للقسم الخ وقيل قول المصنف وشبه ثم لما شمل فعل القسم وجوابه فبعد الاستثناء اخرج اصل الفعل لا بحال الاحة فقال الا شبه هذا اشارة الى ذلك قوله اقرب نظرا لان قوله وان منعه البصريون بناء في ذلك لان البصريين منعوا كون جواب القسم الا لا مع ظهور ان المراد بالمشبه في القسم انما هو جوابه فكان هذا القائل وضع في هذا الخبط نظرا الى قسم الفعل المكتوبة فيها لا اقسم بلا الجملة بقرائه ابن كثير فلا يفعل قوله فلا يبالي به بيان من هذه القصيدة هكذا اهل الله يجري المثل فانه اذا امنت كانت المال نحلا مقسما فلا يبالي بما يجمعه ذلك وارث اذا نال ما كنت تجمع مغنما فالهم لما تغنم الطالن آمن امر من الاهانة اي الاذلال والمثل بالشاة مشاة من توفي قبلا المال المجتمع للعيش والنهم الخاذ في بعض المشهورات فلا يبالي اي جدا او زمانا فلا يبالي او بالجد او بسبب الحال وهازلا او بمعنى الزمان او ظرف او مصدرية لكون كل منها على تقدير بعض الاخذ الا ان عدم قلا يبالي ومعنى اسم مفعول حال عن فاعل نال او اسم فاعل حال عن فاعل تجمع او عكسه في الخطاب فافهم قوله ربما اوفيت الخ قد سبق شرحه في باب حروف الجر قوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما الخ شبهها على كريسبه معنا فانه اهل الان باكرما ما لم يرى مثله يحسبه الجاهل ما لم يعلما الخ مفعولا ان لقوله يحسبه على كريسبه تجمعا صفتان للشيخ والفاء للتفريع على محذوف يحسبه الاعلى فيه ضمير يجب عليه الجهل لان هذا البيت لا يحتاج الفقيه في وصف حبل الحاجة بالخصب والشمل على حبالات كثيرة قوله ومهما تشأ منه فزارة تفعلكم الضمير المجرور ان لجهل و فزارة بفتح الفاء اوجى من قطفان وهو فاعل الفعل والمعنى مهما تشأ فزارة منه لاعطائكم تفعلكم فزارة نفسها وان تشأ منه لمنعكم تفعلكم نفسها قوله ليث شعري الخ وما بعده هكذا ابى الفوز لام على اذا حوسبت على الحساب مغلب قاله بهدوى اسم ليت ضمير المتكلم قد حذف وعوض عنه بتاء شعري شعر الجملة اشعر شعري وقريبها اي قرب كتاب الاعمال صحيفة منشورة محي صحيفة اعمالي ودعيت اي عافي الله للحساب والى همزة داخلة على اللام الداخل على ياء المتكلم المفتوح والمغلب المحتد والحافظ والشاهد الاستفهما مفعول لشعر وجملة ان مفعول لقوله اشعرن وفي قوله اشعرن مع مفعوله اشعا بطن الحمالة الفوز قوله فاحربه بطول فراء اوله ومستبدل من بعد غضي صحيحة والحربة بالحاء المهملة فعلة من الغضب الغين المعجمة وسكون الضاد المهملة اخذ مال الغير بالعدوان وصحيحة اي غضبة صريحة واحربه

بالحاء المهملة فعل الفاعل بحجة كما فعل بي اي اجدبه واحربه بالحاء المهملة اصله احربن وقلبت الثانية اصله احربن فابدلت النون الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار احربه بضم الراء واسكان الباء وفتح الهاء ضمير الغائب وهو مفعول احربه وفاعله مستتر فيه تقديره انا وهذا اشهد تأكيد للاول بحذف الفعل بعد الفاء اي فاشهد ان الفقير مرضاة الله الكبرى من سنين بعيرا منه ومع قدرته على اخذ جميعها من مرضات الشاعر رضي ثلثين بعيرا على الكل مع انه اقل من النصف ولا يكون الا لضعف عقله ومن ضعف عقله استحوذ طول الفقر استحطا فاعظمها قوله اقائلن احضروا الشهودا قدم ترشيح هذا البيت في باب خواص الاسم قوله واخر المؤكدة اي سواء كان اصليا ام زائدا فدخل فيه نحو لسفعن والضمير في اخرته للبيت واخر الالف اجب المغني ثم الاخر ان كان مذكورا فظاهر والا كان محذوفا فاعيد وعدد الى الباء ثم فتح ان كان الفا والا بقي ساكنا وفتح من غير فرق بين المنوب وغيره والى هذا اشار الشارح بقوله اي اشكله اي اجئه على شكله السابق قوله ذي لين قد لفظ ذا من حروف اللين ليست بفعل اللين بل اني واوه قوله بازيد اني ذكر هذا المثال مع ان الكلام في غير مضيد بل محل الكلام الثنية المؤنثة مع انها داخلة في الحكم وكانه نظر الى التوافق مع المثالين السابقين وفصل اعاد كرنا قوله وان يكن في اخراه وان يكن في اخره الواو والياء تحكيما كما اذا كان اخر حرف المضمر قوله غير الياء والواو ايا يكون ناقصا غير الالف ايضا او يكون ناقصا له فالمراد من قوله لجعله اعم من الجعل والابقاء على الجعل الثاني قوله كالالف هذا اما مثل لغير الواو والياء ولا يلزم منه حصر موضع غيرهما بل كاتوهم واما تشبيه بجعل الاخر ياء فعلى الثاني كما تقدم غير ان جعله اياه ياء فيما قبل الالف اعم من جعل الالف الاخر فعلى الثاني في غير ياضع هذين كما جعله اياه فيما قبل الالف الا ان سبب الاول اصلاح الفعل المتصل بالنون والثاني اصلاح نفس الفعل قوله لا سبعين عيا واصبرن هذان مثالان لواضع غيرهما وفي مثال الشارح الى الالف بقلبا وان كان اصله واوا قوله وهل تنهيا غير تا الاخراج الاستفهام ليمكن ان يجيء نفس هذا المثال للتثنية المؤكدة فيصير مثالا لواضع غيرهما في نهن ياضع الالف للتثنية المجردة فيصير مثالا للتشبيه به قوله والرابع خفيفة اي الاولى في هذا البيت بعد ما بعده قوله وليازيون وذلك لاجتماع نونه كرر لذلك النون وليازيون بعض لاجتماع المثناء الساكنين على غير حده قوله يمكن ان يكون منه اي من المثنى المؤكد بالنون الخفيفة المكسورة قوله قراءة ابن ذكوان فانه قرأ ولا تتبعان بكسر النون المخففة مع جعلها ياء ويمكن ان يكون من يخ لا النون الواقعة بعد ياء المتكلم وان يكون نصبا واما اذا وقعت بعد النون كما في المثال فلا اشكال فيه نحيا او نبيا قوله لانهين الفقير لا تنهين بكسر الهاء وفتح النون اصله تنهون كتكرم ثم جعل تنهين كتبيع ثم دخل عليه لام التاكيد فحرك النون وحذف الياء بالتقاء الساكنين ثم دخل عليه نون الخفيفة ولاجل سكون نهاية لك ولام الفعل ثم اصل بلام التعريف الساكن فحذف نون التاكيد بالتقاء الساكنين ويبقى عمله لاجل نون التاكيد لان حركة اللام كالاصلية نصبا لا تنهين ولو كان بلا نون لورد بالعين ولم يفتح اللام بل يكسر وعلّ لغة في لعل وقد مضى لغاتها في باب ان وتركم اي تذلك والباقي ظاهر قوله وهو واو الجمع اي كل منها بدون الاعراب اي مع تلك الضمائر الاعلى ما يذهب من ادخالها على المثنية و

فان نون الاعراب قد يعود فيه وحده قوله الضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس اضرب
امر بفتح اللام اذا اصله مؤكدا بالنون الخفيفة والطارق الحادث بالليل وضربها للهموم ونفيها بدل من الهموم
والقونس بضم القاف وسكون الواو وفتح النون وآخره سين مهملة العظم الناتيء بين اذني الفرس يقال
لاعلى البيضة انتهى قوله من اجل الآتيه اقول في عدة علل منع الصرف اربعة اقوال الاول انها اثنتا عشرة
وهو الثاني انها احدى عشرة وهي المشهورة وشبه الثانية كما رجحه مر انعام الاصل كالاحمر
الثالث انها ثلاث عشرة وهي الاحد عشرة المذكورة مع نوع الثانية وعدم النظير في الآحاد الرابع
انها اثنتان الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف كاجهل واعلم ومع العلمية كبعلبك
وبشكر فان اشتراك الفرعين فيها بطريق الحكاية عن الفعل واما التركيب ففي الباقي الملفوظ في الثاني
منطوا والتركيب المزجي ظاهر واما في المعدلة فكان العلمية الوصفية مركبة فيه بالعنبا وجوزة في المعدل
المعدل عنه واما في الجمع فلانه يجمع جمعين ومر ركبت اما في الجمع فمذكور العلمية في العربية والعجمة
قال الشيخ في بعض كتبه يعرف عجمة الاسم بوجوه الاول ان يقال ان لهذا الاسم في اللغة العربية اشتقاق ويرد عن
اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في بنية الاسماء في اللغة العربية الثالث
ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون آخره زاء بعد دال نحو
مهندز فان ذلك لا يكون كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص السادس
ان يجتمع فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق السابع ان يكون خماسيا اوربا عيا خاليا عن حروف الزوائد التي
يوزن بها فان الرباعي والخماسي في اللغة لابد ان يكون فيها شيء من تلك الحروف قوله الا لاشتباه وجوله اه
اما الاول فلان فيه الضرورة وشبهه فليس تنوين الصرف اذا عرفت الصرف فما لا يجتمع يعرف به المصداق
بل يصير فيها سابقا مقام تمام التنوين قوله اي بعد هذا التنوين الاولى اعادة الضمير الى المعنى وجعل الجار والمجرور
له اما لفظا فلان المعنى قريب منه واحوج اليه واما معنى فلان منه المعنى والحاصل من تقريب الشبهين
لما لا يخفى ان سبب الانصراف عدم وجود العلتين او الراجح الى عدم المشابهة بالفعل لا دخول الجر والتنوين
كما ذهب اليه بعض ويمكن ان يجاب عن الثاني بان يجعل الشبه على سبب العلمية او سبب العلم اي سبب هذا
التنوين يكون شبهة الاسم مكن او يعلم كونه ممكن لكنهما بعيدان عن العبارة قوله اي بدخوله اي اعم من
ان يكون بالقوة او بالفعل ولا يرد على دخول المنصرف الخالي عن التنوين في غير المنصرف او دخول الكل
غير منصرف في المنصرف لما قد عرفت من ان التنوين الداخل للضرورة شبهها الغير على هذه شبه تنوين الصرف
قوله كتنوين المقابلة اه خص ذينك التنوين بالذكر لانهما الاخصان سببا بالمعرف اقل عروضا والمنسبة
الى الصرف من غيرهما وبذلك صارا احق واولى بالباب واما ما سواهما فبينهما وبين المبنيات بل بعضها
يتجاوز الى الافعال والحروف اعني قوله معصورا او ممدودا او منفردا او مشاركا لسبب اخر حقيقيا

او تقديريا على الثاني اوشبيها به وهو اربعة كما مر قوله وعلم مختوما اخ مثل له كزكريا مثل الفعفر
بمثال واحد لان ذكريا يستعمل مقصورا وممدودا قوله في وصف اما اذا كانا في اسم فشرط العلمية وبقاء
ذلك العلم قوله كسكران اي كان بمعنى الندمان واما اذا كان بمعنى الندم فمؤنثه ندمى قوله كذلك هذا
قيد لقوله وزن افعل الذي مؤنث افعل الذي كان مثل الوصف في الاشباع وفائدته ان يعلم ان اوزن نحو الاحمر مما
افعل قوله او على فعلى صفة لفظ صفة في قليل من الشعر وهو حال من الشعر في قوله على انه مؤنثه وكان فائدة ايراده
ادخال الوصف على اصله وقد كان مؤنث مجعل ضلعا او صفة حال الوصفية وعلى اصله حال الاسمية كالاسودة للحية
الاثر السوداء واما ان هذا مع عمله عن هذه الفائدة فحكم بان ايراد هذا اللفظ ما لا فائدة له قوله كما مر
من تحرك حشفته قوله كما وصل بجعل الاول للضمير والثاني للابل الذي على العمل قوله فالادهم اي الجمل الادهم
في الاصل وصف بمعنى الاسود ثم جعل اسما للفحل والفرس الاسود وقيل له من الضرب قوله اقبل احمر من عنما
الاصل ان موصوف الاعشار والاكثار غير مختص بكل الوصفية الاصلية العدلية بل الوصفية الموجودة ووزن
الفعل وغير الادهم يختص الفحل اذا موصوف الاعشار غير مختص بالفحل وزن الفعل واما الادهم بمعنى الفرس
الاشهر فهو شاذ بمعنى انه لعدم انعقاد الوصفية الاصلية والوزن وجبهما حكاية ملفوظة هي ان شعثم كان
يوما في دير ناوكان اوان الحصرم فذكر بعض الحجاج بن يوسف على الشعثمي فقال الشعثمي سوءة الله وجهه
وقبح عقله وسترني من مذمومك الحجاج بذلك بعض الحضار فغضب واحضر الشعثمي عائبه وهدده على الذم
الاول فقال الشعثمي ما اردت بذلك الحصرم فلم يقبل الحجاج منه وقال معاتبا له لاحملنك على الادهم
الاقيد فقال الشعثمي مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب انما هي الفرس الاسود والابيض فقال الحجاج اردت بالادهم
الجمل فقال الشعثمي الجمل يعير بالبلد قوله كالجبلان اي بكسر الجاء وسكون الباء جمع جبال الذي بمعنى
الحمل قوله في البيت قوله للجمع بمعنى الوصفية اي لان يلاحظ في معانيها الحدث لان هذه المعاني بسبب
الفاظ موضوعة لتلك الاحداث مناسبة مع هذه الالفاظ في الحروف هي الجيم بكسر الدال المهملة
والحال للفظة السوداء والفعيلة للمنفعل والابناء وتلك الملاحظة بعينها منفعل على انها في الاصل وصفا
مشتقة من تلك الالفاظ ثم صارت اسما قوله وهو خروج الاسم اي خروج معنى الاسم فلا يحتاج الى جعل الصفة
بمعنى المصدر كما قيل لانه لا يراد ان ايس للصفة صيغة تخرج عنه والفرق بين العدل والنقل والاشتقاق
ان التغيير الاول يعم اللفظ فقط وفي الثاني يعم المعنى فقط غالبا وفي الثالث في كليهما معا قوله وغير
هذا خبر المبتدا والحال ان تجعله وصفا اشارة الى انه الوصفية واعتباره فيها وان لم يكن معتبرا
عند الذكر هو لعدم اصليتها فان اصل الوصفية كونها غير مسبوقة بالاسمية في اللفظ المعين قوله مشبه مفاعل
او المفاعيل اقول مشبه مفاعل اما ان يكون ذا اربعة اصول او ثالثة اصول والاول ضال والثالث
لا بد ان يكون فيه حرف زائد غير الاربعة من الحروف العشرة في موضع من مواضعه الاربعة وهي ايضا فاسدا

احد واربعون وكل منها يمكن ان يصير بزيادة مدة لنوع مشبه مفاعيل فالكل اثنان وثمانون احدها لا لكن بعضها
غير واقع في الكلام لاتساع تقصيله ثم ان قوله شبه مفاعل ومفاعيل واقع موقع تعريف الجمع المتناهي كما اشار اليه
الشيخ فكانه قال هو ما كان اوله مضموما وثالثه الفا غير موضوع بعدها احد حرفان اوهما معا مكسور لا لعارض او ثالثه ساكن
كذلك مع كون اوسطها ساكنا وهذا التعريف يشمل على اربعة قيود فالاول احتراز عن نحو قرد وعنب والثاني عن
نحو اهلم والثالث عن نحو مفالات والرابع عن نحو شسوع جمع شسع والخامس عن نحو باحبا اسم موضع ثالثه واو والسادس
عن نحو جمان بد والسابع عن نحو هانون والثامن عن نحو جمالين والتاسع عن نحو لمكة والجمع المنصرف المشابه
لا شارك مفردا في الوزن او اكمل منه لهذا القيد نحو مذاكير ومذاهب مع تقدان نظيرهما واذا اردت ادراك ذلك فانظر
صاقربه اللفظ كما كان قربه المعنى فما شابه فرعيتا وكان غير منصرف وسمي بالمتناهي والمنتهى الجموع لكنه خص هذا الاسم
قوله من هذا الجمع لم يقبل من مشبه مفاعل مع اختصاص الحكم بالاول بصير الحال المحض القبيل قوله واذا اعلال الثاني
البيت اقول لما نحو جواريهن هذا اصاب الآخر تقديم الاعلال المعلقة بجوهر الكلمة على منع الاخير المتعلقة بصورتها
وجعل الباء المحذوفة منه كالثابتة كالاول لا لاجعل الباء مرتبة الثالث لتقديم المنع على الاعلال والقول
بمثل الفتحة الناشئة عن الكسرة على الباء وحذفها ثم تعويض التنوين عنها ثم حذف الباء لالتقاء الساكنين
الرابع كالثالث الا في قلب الباء بعد فتح ما قبلها الفا الخامس تقديم المنع على الاعلال والقول بمثل الفتحة
المعلقة على الباء واذا عرفت ذلك ثبت لك ان القائلين بالمذاهب الثلثة المذكورة في نحو جواريهن حالة النصب انما
غير منصرف بياء مفتوحة بلا تنوين واما في حالة الرفع وان اتفقوا في لفظه بعد الاعلال انه منون محذوف الباء
الا انهم اختلفوا في كيفيته بعد الاعلال اي في لفظه وكيفيته معا قبل الاعلال فالقائلون بالمذهبين الاولين
يقولون انه قبل الاعلال منصرف مضموم الباء مع تنوين لعدم ظهور عدم انصرافه في تلك الحال لكال
مواخرته في الاسماء ولما بعد الاعلال فالاولون منهم قائلون بانه كما كان في الانصراف والتنوين غير مرتبه الاعلال
عن دون منتهى الجموع والآخرون قائلون بصيرورته غير منصرف دون تنوين الاصلي ودخول التنوين الخ فيه عوضا
عن الباء المحذوفة واما القائلون بالمذهب الثالث الاخيرة فيقولون انه غير منصرف قبل الاعلال وبعده وصله
بياء مضمومة خالية عن التنوين حذف الضمة المتعلقة على الباء وعوض عنها التنوين ثم حذف الباء لالتقاء
الساكنين واما حالة الجر فالقائلون بالمذاهب الثلثة اعلى الباء وعوض عنها التنوين ثم حذف الباء لالتقاء
الساكنين واما حالة الرفع فالقائلون بالمذاهب الثلثة الاولى يقولون ان لفظه بعد الاعلال حالة الرفع واما قبل الاعلال وبعده فما
لقائلون بالمذهب الثالث الاول يقولون ان لفظه بعد الاعلال حالة الرفع واما قبل الاعلال وبعده فقد اختلفوا
فيه من حيث اللفظ والكيفية وبعده من حيث الكيفية فقط اختلافا على هذا القرن الثالث فيه نظر خلافا لهم فيه
حالة الرفع واما القائلون بالمذهبين الاخيرين فكما لقائلين بالمذهب الثالث يقولون انه غير منصرف الا ان
الاولين منهم يقلبون الباء المضمومة بعد فتح ما قبلها الفا والاخرين منهم يبقونها كحالة النصب فقول المص
اجره كذا على ما حمل الشلبي عليه يجر نقل المذهبين الاخيرين واما نقيبن ان ذا في المذاهب الثلثة هو ما به

فلا يفهم

فلا يفهم منه والا فقد عرفت ان بعضه يجر الشبيه كالباء فقد زاد الشيخ مع زيادة الاضراب حوى بصير رضا في المدارك
فافهم قوله المجرى كباب اجعل الشبه الكافي كسائر اسماء جنس اضافي البابي المجرى وقيل لا بعد ان يكون مراده من هذا
المقدر هو الاشارة الى ان المثال لفظا مع الكاف على ان يكون مع كونه لبيطق مع الممثل له في الوزن فقد
قوله وسراويل اه الظرفان في هذا البيت متعلقان بقوله شبه المقدر وشبه سراويل بعد الجمع خطأ وسراويل
بالفارسية زيرجامه قوله شبه في سراويل ثالثه مذاهب الاول انه غير منصرف مقابل شبه بالجمع الوزن وهو لفظ
اعجمي وقيل لانه لفظ عربي كان في الاصل جمع سروال وهو قطعة من الازار ثم جعل اسما للازار الذي هو قطعتان
مختصة بالمتبذلات المهنوة فمنع عن الصرف باعتبار جنسه في الاصل الثاني انه مما جاز فيه الصرف وعدمه
لجواز اعتبار الشبه عدم اعتباره والجواز اعتبار الجنس الاصلية وعدمه والثالث انه منصرف لعدم اعتبار
ما اعتبره مع ان الاصل هو الصرف قوله لعموم المنع اي عموم الجمع وشبهه او عموم احتمال المنع واحتمال الصرف
على الثاني كناية عن وجوب المنع قوله حضرموت الظاهر ان يكون الضاد وضم الميم وهو اسم لبلده وقبيله و
جزؤه الاول اسم لحضا اوبلدة والظاهر جزئية الثاني فالاصل بفتح الميم مصدر فلت ثم بعد التركيب ضعف لكثرة
الاستعمال وانقضاء الواو وضم ما قبلها فان لواو المضموم ما قبلها اسهل تلفظا من المفتوح ما قبلها قوله
كمنطقان وكاصبهانا عطفان بالغين المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين اسم لشبه بلد وقد يكتب بالقاف في
اصبهانا علم البلدة في ايران هي موطنا ومحل اقامة سادتنا وهي معربة من سپاهان اي العساكر فابدل سينها المفتوحة
عند التعريب صادا ساكنة والحقت بآخرها الف للابتداء وقلب الباء المعجمة بالباء العربية والمشهور قلبها
بالفاء قيل انما سميت به لانها كانت منشأ الجند والعساكر وقيل هذا الزمان وسپاه بالعربية الجند وبها
جمعه قوله او حضرا الاوسط اعتبر عدم المعجمة فيه لانها بعده كما اعتبر عدم الزيادة في المعجمة اشارة الى وجود
المعجمة والحضر الاوسط ووجوده فيما بعده لا يصير منشأ للتغير حكما الذي هو عدم الانصراف اتفاقا وجود الزيادة
في المعجمة فان العلم ان المعجمي يصير عربيا بانه كما ذهب اليه بعضهم قوله لكونه مضموم الاول بضم الجيم والثاني بالجاء
المهملة المكسورة وسكون الميم وهما لسانا البلدتين قوله في ثالثة الساكن الاوسط لما لزم من قوله في
في العلم ان العادم لهذين الشرطين اذا اشتمل على احد الشرطين الآخرين كان جائز الوجهين مع انه حكم
بوجوب منع صرفه قال في ذلك بقوله وشرط منع العادم قد اشتمل اه موضحا لعادم الاشتمال على عادم الشرطين
الآخرين ليصح جواز الوجهين بالعادم للشرائط الاربعة ويمكن استخراج هذا من كلام المصنف بدون هذا
التقدير بان يقال قوله العادم متعلق بمحذوف وليكون منشأ لتخصيص العادم اي لكان كصندل كونه غير منصرف
على الثلثة وغير منصرف الاوسط فافهم قوله منا صلا اي حقيقيا سواء كان عاما حال التذكير ام لا فرجل
اذا سمي به مؤنث كان حكمه ما ذكره قوله وجوبا اي وجوب الصرف لا وجوب المنع كما هو المتبادر قوله كلجام
اصله لكام بالكاف العجمية عرب بابدالها جيما وانما لم يعتبر مثل هذه العجمة لسبقها التغير غالبا وهو منشأ

وهو جمع سروالة

لضعفها

لضعفها بخلاف ما اذا كان طرفا فانه لا يقبل التغيير الا بعد ذا قوله ولو ساكن الاوسط قبل هذا سهو من الشارح
الصبر او بتحريك الاوسط لانه الفرد المحقق قوله يمكن ان يقول لما الغى الشارح الاشتراط في قوله لمصرف امتنع على الحلاف
فهم انه يمنع الفطا او هو كذلك والمفهوم من الاشتراط الاتفاقي ان صرف بخلافه وضمير عليه يمنع انفاقا قوله
مشتمل على فردين الاول ما هو يمكن الصرف اتفاقا وهو ما اتحد فيه احد الوصفين الاولين الثاني ما هو كذلك
لا اتفاقا بل خلافا وهو ما اختلف فيه الوصف الاجزاء اذا كان متحركا الاوسط فانه خلافي فيجعل قائلا او وليلا
واما اذا كان ساكن الاوسط فالخلاف فيه خفي لبلا يكون في غاية الخفة فلا يؤثر في ثقل السببين وقائلا
حيث لم ينقل القول بمنع صرفه لعدل يحصل احد الفصول وينسبوا الى المتهمون ذلك فضابطها ما ورد كون قوله
ولو ساكن الاوسط فرد اختلف اجتلبا فقوله في غير فصل اي لم يوجد بالوضع الاول المعرف فيه دون ذلك
قوله لخصماء خصم لرجل وشهر لزيد ودئل لدويبة وحول لثلاث الاشارة للخفة في الوزن لوجودها في الاسم
بالوضع الثاني وكذا بدخول في بقم بتشديد الياء لخفة بصيغ بدواسبرين للدرياج لوجودها في الاسم
بالوضع الجمعي وكذا بدخول في نحو يخلب لخفة الهمزة بالفارسية بهمزة لندوده وبغلان لغير مثقل
من الفصل فهو مثل يخلب قوله على بن حمزة هذا الغلط بالاخيرين مع اعترافه بما مر من الخفة لانتحقق في الثالثة
الاول ومثله مفروض في الاخيرين قوله او وزن غالب فيه لكون الفصل اولى به لما الكثرة في الفصل كما تقدم
على وزن اضرب لجحر الكحل بالكسر كل نحو اصل لغة الهمزة الذي بعال الرجل بضم الميم وسكون الفاء وفتحا
لابتدائه بزيادة لانه دل على معنى الاخذ الفصل سواء اشتق فصل من فصم وفصد كما حمد وبعل اولا كما قال على وزن
اصر للربيد من البريد والمحفوف كالكلب جمع كلب قوله فحذوف قوله اما صرف لغير فلعدم لزوم الوزن فان بقيع
بقيع الغرقد لما سكن فاذا كسر او فتح كان على وزن الامر واما اذا منع صرفه لزم على وزن الفصل واما اشتر نحو ريحم
الدال الفصل لم يلزم لعدم بقائه على طريقة الفصل هي ابتدائه بهمزة الوصل بل دخل في وزن الاسم كمفعل
وكذا اذا كان ساكن الجمع ولا فان طريقة كسر الجعين وكذا سبب صرف نحو قوله وكذا الباب كاضربا
على خبر به من طريقة الفصل الذي هو الادغام بلا ادغام ذاتي وعلى هذا فالمضاعف يجمع احترازا عن
عن طريقة الفصل وهو غريب ظاهرا قوله في المنقول عن الفصل اي سواء كان غالبا في الاسم او مساويا في الامرين
والفصل قوله وما بصيراء اي هذا سبب واحد شرطه العلمية وباعتبار دخوله في الف الثالث لم يعد
سببا على حدة ولا يحتاج ان الحكم بعدم انصرافه لا يظهر اعراب قط غير صحيح وعلى فرض صحته غير مهم قوله
كالاعلام فاحد اسباب العلم والاخر عدد ما اغلب اسمائها الذي هو مع الاضافة قوله او جنسية لانها لو كانت
اعلاما جنسية لصح استعمالها للتاكيد ولغيره فان مدلول اسم الجنس مطلق وفيه ما فيه قوله وهو
ظاهر نقل هذه العبارة باضافة الظاء الى النص على انه مصدر ولا ضافة في ذلك الاضافة عن اخلاء
متعلقها فان متعلق النص الحكم بعدم انصراف فعل ومتعلق لفظ الحكم بان سبب منع صرفه اذكر

وقيل ظاهر بالتنوين ونصر فضل ما بعض اي نصر على ذلك الظاهر سيبويه وهذا مع بعده باباه حذف قوله على قوله
ومعدوله عطف على قوله اعلام ومقول الاخر الجانب ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله معارف ويكون العدل في
ثلث الالفاظ هذا النحو على المذهبين كما يشعر به كلام ابن الناظم لكنه بعيد عن العبارة قوله او كفعل اذ كر الشارح
اشارة الى نوعي العدل الذي المحقق وهو الذي يحصل ما عدل عنه بدليل غير منع الصرف كالجمع على فعال وافعل
والتقدير كعدل محقق وهو الذي يحصل ما عدل عنه بنفس منع الصرف واما مقدر فليل لا منع الصرف والعدل
المقدر كعدل لمحقق وذلك كعمر لمخصوص وزفر لماء ونحو لكوكب قوله اذ اي مع عدله قوله عن التحرك اي هو بلا لام معدول عن منع اللام
بالعدل المحقق فاحد اسبابه العدل والاخر شبه العلمية وقد قال بعض المحاصرين انه معدول عن المحرك بالكسر
السكون لان المحرك بفتحتين يعبرون الناس بالنوم غالبا كما انهم يعبرون بالسهر بالكسر والسكون ولعمري انه
قد ابدع في هذه الافادة سحرا وعجبا من مطالعة السحر حيث لم يرد لذا ذا كره استفاق الاعلى وذا قال
هو ما ذكرناه لا ما ذكره قوله وجب ان يكون اه الظاهر بقول صرفه وجب الا ان نقل عنه به لاستلزامه اباه قوله
فعال علما هو منع الفا الاكثر هما وفيها ثلاثة مذاهب الاول بناؤها مطلقا وهو مذهب الحجازيين الثاني عدم
انصرافها مطلقا وهو مذهب اكثر التميميين الثالث بناؤها ذوات الراء وعدم انصرافها غيرها منها وهو مذهب
اليهم قوله عند اهل الحجاز للعلمية والمناسبة للعدل قوله عندهم اي عند اكثرهم كما ذكرنا واما الاولان
منهم فيتبعون الاكثر في غير ذوات الراء ويتبعون الحجازيين فيها تمسكا بان ذوات الراء افعل من غيرها لاشتمالها
على الراء الثقيل الاقتضاء صفة التكرار قوله والمعدل عن فاعله لو اعتبر مقام العدل الثابت لكان ابلغ
لان طارح العدل اسهل من طارح الثابت قوله وهو نظير جشم كصرد بالجيم والشين المعجمة علما لان الجيم
وهو يوجب من الاقتضاء واصله الفعل والاعياء في العمل كالجشم بالجيم المفتوحة والشاء المثلثة قوله قيه اشارة
للتعريف المؤثر بسبعة اجناس لان الاثنين منها الاول منهما اما مؤثر وجودا فقط او منع المنع
كما في نحو امر وساجد عند سيبويه اذا لوصفية وسعيد للجمعية الذي هو اصل سببي الجمع لما ذا لا العلمية
عادا حدة بزوالها الثاني ما مؤثر وجودا اي منع المنع وصرفا طارئا اي منع التعريف كساجد واحمر عند الاخفش
الثالث ما مؤثر وجودا وعدما فقط اصليا او طارئا كما في نحو عفران المنكر بعد جعله علما وكلام المصنف
ان يحمل على الثالث اذ لو حمل على الاول لم تعلق الحكم بنقيضه ولو حمل على الثاني لزم تعلق الحكم بنقيض هذا
لكن المحوج لهذا الفصل الاول والاختصاص في الجنسين الاخيرين اذ العلمية في نحو احمر وساجد لا مؤثر بالنسبة
الى الجنس فقط ومؤثر بالنسبة الى التخصص وجودا وعدما فقط بل الفصل الثاني ايضا اما بجعل الثالث وبصير
ما اثر صرفا طارئا فقط قوله ولم ينقل عنه خلافا اي ان يعتقد نقله خلافا او ترجيحا خلافا قوله لتصغير ترخيم
وذلك على ان يجعل مسمى المصغر مع مكبره اذ لو لم يجعل لم يكن التصغير ترخيما كما يظهر وجهه بالتامل قوله لتوجيه
في تصغير احمد وانما صغره بتصغير الترخيم لانه مبطل لوزن فضله لاغير وما اخبره مبطل لوزن فضله وبزيادة

في وزن فعل الخ فان اجمل كان مدرجا والمثل نصف جدران على ابتنا قوله وغير نصغير مبطل اسد الزمه الصيغة غير سديد وله قوله وكذا ان كان علما غير اسم بالفظ كذا اشارة الى قول ابن مالك وغير نصغير العلم وغيره بان المسمى العلم قد يغير بالتصغير وقد لا يتغير والمراد ههنا ما لا يتغير مخلافه في غيره فان المسمى قد يتغير فيه اصلا مع ان هذا الحكم في العلم مختلف فيه وقوله عند سيبويه راجع الى قوله وغير نصغير العلم وغيره حكم المصنف وعند على الاعلال قوله فتعجب من ترجيحها اخره لما وابن خلفا مقلوبا بقبل نصغير على وهو اسم رجل وخلق الجاء المهملة تكلف في هو الصبي جدا والمراد عشق الصبية وشيخ الخلفة والمقاولي الخياط المتكلم وفاعل الفعلين عابد الامراة هو الذي فوق الاكى مقتضى الظاهر ان يقال الذي لان الاكى لانها اواخرها الا انهم يعبرون عن جزء ما له عبر بها الرأس وان قل لانه من اشرف الاعضاء ولا يعبرون عن اخره بالذنب لما من اخيها والاكى الاحمق بين الهمزة والياء جمع آبي ولسلمها بالواو المفتوحة كما قال الجوهري وضلت الغنم ركبها وانتقاء ما قبلها وهو خلاف القياس وان اتباع الفتح الضمتين قلب الاخير الفا وون عجسه ولا باس بضم بائه وكرها حال الرفع والجر بسكون ما قبلها نظير رئو وظبي والا لم يحصل الجانسة والعلاقة والفاظ القران والمراد بهما الفاظ مصوغة منه فافهم قوله شجر خليل الخ اخره سوالك شعبا بين جزى شعيب شجر اي نظر والفظ جمع ظالع وهو المراة الجالسة في الهويج مساوفة وسوالك جمع سالكة وهو صفة للظعاين ونصبا بفعل اثنا انشاه وكسر الفاء في الاصل وسكونها في الحال للضرورة والمراد بالطريق الذي في الجبل وكاسه مفعول عن مضاه الاسل وهو الفاء سبة سوداخ او مستقاعة او كثابة وحزى تثنية حزم بالحاء المهملة والزاء المعجمة الارض الغليظة وشعيب الجنس المهملين على صيغة المصغر اسم موضع قوله افرانا اثنتين اي اقرانا بقسمة واحدة وهو ما وجده الاول في السليم قوله منهجا هذا بتقديم الجيم على الهمزة اي مسلكا حقيقة او حكما فان الانجام انصباب الماء المستلزم انشقاقا غائبا والعزيز عرق خوض ترب بدا الذي هو فاتحة عمر وابت عمرو واخيه ويخوذ لك قوله واخر افواصل والاسجاع اي اخر الاسجاع وهو مسجع وانما اسبه بينهما الكلام المفوق افواصل اعم منه وهو عطف على قوله كوفية الخ قوله وانما اوردها الخ اي انما اوردها قوادير من قضيته فانها صرفت لاجل تناسب اخر الفواصل والا فهي لم تنصرف لعدم المناسب اخرها بالتاء قوادير قوارير من قضيته فانها صرفت لاجل تناسب اخر الفواصل والا فهي لم تنصرف لعدم المناسب اخرها بالتاء قوله من ولد وادا من خبر مقدم وعامر مبتدا مؤخر وولد وادا بالتخفيف وفاعله عابد الى القبيلة فان كان هذا البيت مصدقا بالواو فهو من مقاطيع اربعة وجب ان يشبع حركة ميم عامر حتى يكون راوه اول المصرع الثاني ويحتمل ان يكون الواو من زيادة فيكون مصرعا على مرتين وراء عامر اخر المصرع الاول الكوفي قوله الشواهد بصدقا بالواو اثنا عشر معلوم حتى يستدل به على ما بعده قوله تبسط خلافا لمن قال انه مخفف لان مخففة ان قوله الصدرية الاولى ان يقول المصدرية غير المخففة من الثقيلة لان المخففة انما مصدرية وقيل كانه اعتمد في فهم ذلك من قول المصلا بعد علم قوله وهو مطرد الظاهر عوده الى التخفيف والاولى عوده الى

المخفف على الفعل المفهوم من شيئا الكلام قوله لكثير الورود يعني المراد بالمطرد هذا المعنى لا كونه قياسا مطردا قوله حيث استحقت عملا بخلافها اذا لم تكن كثيرة نحو عجبت ان زيدا يقوم اوان لم تقم فان الاهمال قبل ايضا في قبل بخلافها اذا وقع بعد العلم وما ذكرنا اولى من قول المراد بقوله اهمل ان اهملة السابقة وهو لازم لان يكون بعد غير العلم قوله يا علماء الناس يا علماء منادى مضاف معرفة والناس بيت الخ وان تخبر بني عامر اختارهم اباي عبد الخ وهو قوله بناطقة خبرا اما ان تخبر بني وجملة سوالها اي سوال الجن خبر وهذا الخبر مثل الخبر في قولنا قول الله حسبي واما ان تخبر بني بمعنى اخبر لقوله تخبر بني وسوالها مفعوله الثاني والجر مفعوله الثالث وبالجملة هذه الجملة خبر للناس بحمل ان يكون علماء منادى مضافا الى الناس وفاعل تخبر بني الناس كان قوله يا ملقط خرساء تطير قشام بالخبرين لانهم اخبروا بما لا يطيق المحبوبة قوله اذن فالقاه اخره تشبب الطفل من قبل المشيب شبابا اصلم اوبا لضم بمعنى بهر منه قوله لترعاها وان ساء ما حلفت بربك الرقشا الوحشي بقول القشا نصبها وذنبها المراد بالرقشا بالقاف ايا الاهل الحج كان في شبهن برقش وبقول الوحشي بقطع والنصر بالنون السير الشديد بالحس والذنبل بفتح الذال المعجمة نوع من السير وقوله للمن جواب القسم وعاد بمعنى ابيح والتفجع بمثلها ومنها ولا اقبلها الخ ما ذكره في البيت السابق ولا اقبلها ولا انزكها ان الا لذا ولا اضع ان شام فيا وله من اقبلوله وامكنني اي اقدرني قوله وما كان الله ليعذبهم سمي هذا اللام لام الجحود لتاكيده لجحد الانكار والمفهوم من الكون لم يكن قوله لفظا ان اشاروا بهذا القيد الى عدم انتظامها قوله الا الى ان تعرضها المثال وهذه يعني الى ان واذا الان فان ان الجر جزء الفعل بل معه بعده قوله لاستهلن اصعب اخره فما انفادت الا مالا الا نضا اي اخرت اصعب سهلا الى ان ادرك الامل واما كان المنايا في هذا المقام هو التقليل كان المراد بالنهاية المنهوم من الغاية والغاية لا النهاية الزيادة والغاء التقليل والظاهر بقول الا المستهل الا انه وضع اللازم مقام الملزوم قوله كسرت كعوبها اه قوله وكنت اذا تعرت قناة فوج القناة الرمح والتعرية المحسن العصر بالاصابع وكعوب الرمح عقدة في قصبتها واو بمعنى الا لا بمعنى الى ان عصر عقدة القصب الى ان بلغ الى السنفة قوله واما ناقة الجمال المراد بالناقة بل الجمالة اي فرس المال والمال هنا وما بعده في نماذا المال هنا واما بالعكس قوله يا ناقة سيحا اه عفا بالفاء سبة كام دور كذا شتن والفسيح الواسع وهو صفة للعفو او صفة لمصدر محذوف اي سيحا فسيحا قوله رب فتى الخ نون لفظ عن اخر المصرع الاول وقد يحذف من عمانة نثر وقوله في خبر ان منعلق بالتاء عبر في البالغ ظ قوله بان الكرام اه الا للعرض وندنوا اي تقرب بحمد ثوك اي حمد ثوك به وفي التشبيه عرجت العلم والمهين واشتاقها بالمسمع والمرئي يعني ان العلم الحاصل بالمسمع ليس كالعلم الحاصل بالمرئية القوة والثبات قوله لولا تعوجين اه اي لولا تمهلين وتنفحش اي تربص والخمود بالخاء المعجمة اطفاء النار والوجد العشق وفاعل تنفيه للنار ومفعوله لقوله دنف قوله الرسال

اتاه خليل يوم مسغبة فالذهبي في المشال ان نضربا يضرب واعطا ئ حاصل قوله بحاسبه به الله ما مثله قال ان يده وما في انفسكم او تخفوه قوله ويعزم او يضاب وجه عدم جواز الرفع ههنا بظهر مما ذكرناه في وجه الاستثناء قوله ومن يغترف مناه اخره ولا يجوز ظلمانا اقام ولا محضا نوره متكلم معلوم من الابواء وهو بالفاء وسبه جاد ان والهاء مفعوله واصله نوء بحذف الباء للجزم بالجزاء والهضم الظلم او المعلوم به ومنه مضم العذاء قوله فطلقها اه قاله الاخوص في خطاب رجل سمى بمطر وقد تقدم بيت من هذه القصيدة في المنادى وهو قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وبعل المجزوم بالا لان اصله ازلا فاسله بعلوا الواو والمفرقا الراس وبحسا التبيذ وقد ترحكاية ثلثا فقصيدة قوله قالت بنات العم اه ما مثله قالت لبيد بعلا بمن بفضل تبذل وبحسبني الحزن وحاجة ما ان لها عنكم ثمن مكبورة قضاتها منه ومن سلمى سلمى اسم امرأة ولبيد والبعل الزوج وقوله من بشدبد النون اي مع منة على وقوله بفضل جلدك اي وحالك من الاناس او بعد الاموات عقل الاموات والاول اظهر وبحسبني اي يحملني ناسيا الحزن والهم وحاجة عطف على قوله بعلا اي ليت شهوة مالها عندكم ثمن وان زائدة اي لها قضاتها حاجة مكبورة اي مرجوة قضاتها منه ومن اخي وحي فحذف احد النونين مع الياء والوصف للحاجة بدلان على ان المراد بها الشهوة وبنات العم اي بنات عمي وان كان اي في ذلك الزمن المتمني نضبة اصدرتها فاقة الغنى والثروة ضبت بكونه بعلا اي ما قبل الزوج في الثلثة الاول مفتوحة وفي الثلثة الاخيرة مكسورة فيجب اتباع لصدرها للاخرى قوله لئن كنت ما حدثته ما بعده وابكت حمار ابن برج وعزوة ولعرض الخانام ستشرشها ايا فانها اكرم فصيحة وحدثت مجهول متكلم والغيظة شدة الحر وبابا اي خامر لعالم من النهار جعلة ابركت حال امر ابرفه او صدا خلة او حال من فاعل اسرد والفروة الطبلسان ابن ابركت حارا في حر النهار وامد الفرو على راسه اعر بضم الهمزة من الاعراء من الخانام اي الخانم ستشرشها ايا اي الاصبة الضمير من بكاء التعس والحاصل انه انكار جعلها البوم صانا لاعرج وهذه الطبية الجيب الذي يخرج معه الصوت قوله وسلمى اسم امرأة اي اسئل ام ما يليه السائل ما يليه والمراد بالثاني معناه اللغوي لا مصطلح المنطقيين وههنا بحث شريف يناسب ذكره في هذا المقام وهو انه قد تحرر ان الحاجب وغيره ابعد ان معنى قولنا الحمار لا انسان اي لا انسان الا او هو ان نوجد على انتفاء الثاني لا ان على انتفاء الاول ايجاد على سبيل الازم المتعلق بخبر بدل وحاصل المحصل ابعد على ان العلم بانتفاء الثاني حاصل من العلم بانتفاء الاول واعترض عليهم بان الاول سبب للازم للثاني والعلم بانتفاء المسبب اي للازم لا يحصل من العلم بانتفاء السبب اي الملزوم لجواز تعدد الاسباب والملزومات ثم قال المحقق انه لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني كما يقوله المنطقيون وكان كلام المصنفين المحققين المذكورين اشارة الى جميع ما ذكرنا وليالي العلانية المتفاوت ان عن هذا الاعتراض ما حاصله ان الازم المتعلل في قولهم لانتفاء الاول متعلق بالانتفاء في قولهم لانتفاء الثاني وحاصل المعنى

على الجزاء فالمقدر في المثال ان نضرب يضرب واعطا ئ حاصل قوله بحاسبه به الله ما مثله قال ان يده وما في انفسكم او تخفوه قوله ويعزم او يضاب وجه عدم جواز الرفع ههنا بظهر مما ذكرناه في وجه الاستثناء قوله ومن يغترف مناه اخره ولا يجوز ظلمانا اقام ولا محضا نوره متكلم معلوم من الابواء وهو بالفاء وسبه جاد ان والهاء مفعوله واصله نوء بحذف الباء للجزم بالجزاء والهضم الظلم او المعلوم به ومنه مضم العذاء قوله فطلقها اه قاله الاخوص في خطاب رجل سمى بمطر وقد تقدم بيت من هذه القصيدة في المنادى وهو قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وبعل المجزوم بالا لان اصله ازلا فاسله بعلوا الواو والمفرقا الراس وبحسا التبيذ وقد ترحكاية ثلثا فقصيدة قوله قالت بنات العم اه ما مثله قالت لبيد بعلا بمن بفضل تبذل وبحسبني الحزن وحاجة ما ان لها عنكم ثمن مكبورة قضاتها منه ومن سلمى سلمى اسم امرأة ولبيد والبعل الزوج وقوله من بشدبد النون اي مع منة على وقوله بفضل جلدك اي وحالك من الاناس او بعد الاموات عقل الاموات والاول اظهر وبحسبني اي يحملني ناسيا الحزن والهم وحاجة عطف على قوله بعلا اي ليت شهوة مالها عندكم ثمن وان زائدة اي لها قضاتها حاجة مكبورة اي مرجوة قضاتها منه ومن اخي وحي فحذف احد النونين مع الياء والوصف للحاجة بدلان على ان المراد بها الشهوة وبنات العم اي بنات عمي وان كان اي في ذلك الزمن المتمني نضبة اصدرتها فاقة الغنى والثروة ضبت بكونه بعلا اي ما قبل الزوج في الثلثة الاول مفتوحة وفي الثلثة الاخيرة مكسورة فيجب اتباع لصدرها للاخرى قوله لئن كنت ما حدثته ما بعده وابكت حمار ابن برج وعزوة ولعرض الخانام ستشرشها ايا فانها اكرم فصيحة وحدثت مجهول متكلم والغيظة شدة الحر وبابا اي خامر لعالم من النهار جعلة ابركت حال امر ابرفه او صدا خلة او حال من فاعل اسرد والفروة الطبلسان ابن ابركت حارا في حر النهار وامد الفرو على راسه اعر بضم الهمزة من الاعراء من الخانام اي الخانم ستشرشها ايا اي الاصبة الضمير من بكاء التعس والحاصل انه انكار جعلها البوم صانا لاعرج وهذه الطبية الجيب الذي يخرج معه الصوت قوله وسلمى اسم امرأة اي اسئل ام ما يليه السائل ما يليه والمراد بالثاني معناه اللغوي لا مصطلح المنطقيين وههنا بحث شريف يناسب ذكره في هذا المقام وهو انه قد تحرر ان الحاجب وغيره ابعد ان معنى قولنا الحمار لا انسان اي لا انسان الا او هو ان نوجد على انتفاء الثاني لا ان على انتفاء الاول ايجاد على سبيل الازم المتعلق بخبر بدل وحاصل المحصل ابعد على ان العلم بانتفاء الثاني حاصل من العلم بانتفاء الاول واعترض عليهم بان الاول سبب للازم للثاني والعلم بانتفاء المسبب اي للازم لا يحصل من العلم بانتفاء السبب اي الملزوم لجواز تعدد الاسباب والملزومات ثم قال المحقق انه لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني كما يقوله المنطقيون وكان كلام المصنفين المحققين المذكورين اشارة الى جميع ما ذكرنا وليالي العلانية المتفاوت ان عن هذا الاعتراض ما حاصله ان الازم المتعلل في قولهم لانتفاء الاول متعلق بالانتفاء في قولهم لانتفاء الثاني وحاصل المعنى

ان لو يدل على ان سبب الثاني انتفاء في الخارج هو انتفاء الاول من غير ان يدل على انا نعلم بانتفاء الثاني قبل
بما ذا وانا اقول لسببية انتفاء الاول لانتفاء الثاني اما بان نجعل الشرط هو المفهوم المردد بين جميع الاسباب
الخارجية كالحراك اذا اقبل او وجد الحركة او الشمس اذا طلعت او وجد الحرارة واما بان نجعل الشرط هو السبب الاخير
للجزاء الذي له بالجملة سبب غير بالاتصال كالحراك اذا وجد بالحركة ثم انتفت فوجد الشمس ثم انتفت فوجد النار
ولم يوجد بعد انتفائها سبب اخر للحرارة بل اتصل ارتفاع عن حال انتفاء النار بانها لو وجدت لوجدت الحرارة
واما بان نحصر سبب الجزاء في الخارج في واحد هو الشرط كالحراك اذا اقبل لو طلعت الشمس الليل لوجدا النهار او بان
نخصص الجزاء بسبب الشرط كالحراك اذا اقبل لو وجد النار لوجد حرارتها ثم اقول قد هذا الجواب على العلامة
بان اكثر الجمل الشرطية المستعملة بلوما استعملها العرب ليس شرطها سببا الجزاء بل شرطها ضوابط لوجود الجزاء
لانتفاء الاول على المعنى الذي ذكره المجيب لا يتمشى لها وتجيب عن هذا الايراد بان ذلك الجمل اراد وه منهم على
اهل المنطق فان العرب قد يستعمل لو استعمال المنطقيين وانا اقول الامر يخرج جواب هذا الايراد ان المراد بالسببية
في قول العلامة ان انتفاء الاول سبب لانتفاء الثاني اعم من انتفاء نفس سبب الجزاء ومن انتفاء قيد من قيود
المسبب المؤثر بالسببية فان هذا الانتفاء سبب لانتفاء سببية السبب المخصصة لوجود ذلك المسبب
فان اجعل الشرط سبب وجود المسبب فالمراد بسببية الانتفاء هو المعنى الاول واذا اجعل الشرط سبب الجزاء
او سبب سبب الجزاء فالمراد بسببية الانتفاء هو المعنى الثاني وهذا كما اذا قلنا لو صار الحجر اعلى جاعل
من يد لكان ذو يد صعد اله او لكان ازيد عليه حق ولا يخفى ان السببية بهذا المعنى لو لم يشمل الجعل المذكور
باسرها لشملت اكثرها اذ العرب قد اد عى السببية بالمعنى المذكور في اكثرها بلا ريب في ذلك فاحفظ
مما ذكرنا فانه من نفائس المباحث قوله من اينة الى قوله وتاسبه اي من ان لو كانا بنفسي امتناع ما بليه كذا
بقي الثاني ايضا بواسطة اقتضائه امتناع ما بليه اذ تاسب الاول اي اذا كان الثاني لازما ما بليه لم يخلفه
غيره اي لم يخلف ما بليه الملزوم به للثاني غيره ما بليه اي يكون ما بليه ملزوما له بالثاني وذلك لان
صريح اقتضاء انتفاء الملزوم للمساوي وهو مستلزم لانتفاء اللازم اعني الثاني قوله وبثبات ان لم يتاف الاول
وتاسبه اي يثبت لو تالى ما بليه مع اقتضائه امتناع ما بليه اذ لم يتاف الثاني ما بليه ولم يناسبه ايضا
لكن كان مناسبا لامتناع ما بليه وذلك لان الثاني لو كان مناقضا لما بليه لم يبق للمقابلين معنى ولو كان
مناسبا له اي لازما له فلو اما ان يبقى الثاني او يسكت عن حكمه فان قلت اذا لم يناسب ما بليه فكيف يحكم
عليه بالمنع على تقدير المناسبة مع ما بليه كما مر وما نفيتها هو المناسبة لذات ما بليه قلت فلم
لم يطلق على نفي مع ما بليه مع تحقق المناسبة الذاتية قلت فائدة المناسبة العارضة تحققها و
استلزامها الثبوت الثاني مع المناسبة الذاتية بالاولوية اخرى انما اشترطنا ان يكون الثاني مناسبا
لنقيض ما بليه فقط اذ لو ناسب ذلك الثاني لم يبق للمقابلين وجه ولم يصح الشرط بهذا الاشتراط اعتمادا على

ظهوره وانما لم يكف عدم المناسبة عن عدم المنافات لان الثاني هو امكان تحقق عدم المناسبة وهو من المنافاة
فانه ممتنع ههنا لما تقدم قوله وتاسب عطف على المنفي لا النفي وهو ان كان بصيغة المضارع فمعطوفه عليه وان
كان بصيغة الماضي كما في بعض النسخ فمعطوف عليه بتقدير فصل والتقدير ان لم يتاف بها في الاول وتاسبه فيكون
من باب مجاز الحذف والحاصل ان الثاني مع ما بليه ثلث صور الاولى كونه لازما مساويا لما بليه الثانية
ان يكون لازما اعم الثالثة ان لا يكون منافيا له ولا لازما له بل يكون لازما اعم لنقيضه فلو على الاول
يبقى الثاني وعلى الثالث يشبه باحد الوجوه الثلثة التي ذكرها الشيخ وعلى الثاني لا يشبهه ولا ينبغي
بل يجعله في حكم المسكوت عنه قوله اما بالاول مثلا على الاول يثبت وجه الاول ما مر وقد ذكر وفي على حالة
الاخيرين قوله اما بالاولى اي بالثبوت الاولى والمراد بالثبوت الاولى ان يكون ثبوته اللازم لامتناع ما بلي لو
اولى من ثبوت اللازم لغير ذلك لا ان يكون ثبوته المقارن لامتناع ما بلي لو اولى من ثبوته المقارن
لوجود ما بلي لو وكذا الحال في المساوي والادون فلا يرد ان ثبوت في مثالي المساوي والادون انما هو ثبوت
بالاولوية ضرورة اولوية ثبوت شيء من وجهين من ثبوته بوجه واحد قوله للذهب هذا بفتح النون وقوله تعليل
للملازمة لا الثاني اذ اللازم لامتناع ما بلي لو عدم الحلية لا عدم الحلية للذهب قوله ولو ان البلى اه
القائل ثوبان بمعنى عند والجد الحجارة والصفايح الحجارة العراض التي تكون على القبور و
البشاشة بسط الوجه والبشر في موضع الجزاء ان وقف بمعنى بر فوا ي يصبح والصدا بكسر الصاد الذي يجلب
مثل صدأ السيف والحبا والكهوف وغيرها وطابر يخرج من رأس المقل اذا بلي يزعم اهل الجاهلية والذي ان
المراد به ههنا هذا المعنى والباقي واضح قوله ولو ان ما في الاذهان قوله من هذه الاية مشار في قوله تعالى
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله لو ان جبا مدرك الفلاح امرؤ اذ كر ما اصحاب الرماح حاسم رجل الفلاح
الجباة والمراد بالاصحاب الرماح رواه ابن عامر بن مالك الذي اه ما اصحاب الرماح بالاسنة غير الاسنة الى الرماح للقابل
ويحمل ان يراد به المعنى لتركيب الملاعب اسم فاعل الاصحاب من اللعب قوله الى لو نفعل الجبا ما افترقنا اخره ولكن
لاجتماع اللجا نفعل متكلم مجهول وجبا بصيغة الاجتباء مفعوله الثاني والمراد باللجا ما خوف الدهر ولم
نطلع عليها قوله اما انها اه قد سبق تحقيق ذلك في شرح الديباجة فارجع اليه وجه الشبه كونها نائبين
عن ان الشرطية وداليين على فصل الشرط ومتعلقه فلا يرد على تقريع الشارح لو قال فهي نائبة عن حرف الشرط
ولم يقل عن اسم الشرط مع انه قال فيما سبق انه سما اسم الشرط على الاصح قوله واذا لا اليها فصل اي فصل الشرط
او لا بد لهذا الدليل على اكثر من ذلك الا ان يضم اليه ان الجزاء لو كان متصلا به لوجب ان يكون جملة اسمية
قوله لا نمنع ما قبله اول الضميرين للواو الثاني للمتلو والاعلم ان لو الشرطية لما كانت مختصة بالجواب مع ما قبله ولم
تحتج تكون جملة اسمية لما ذكرنا من ان اما لا اليها فصل او مع ما بعده وهذا اذا ذكر بعدها امر من متعلقات
فصل الشرط والجواب اما اسمية او فعلية وتعليل الشيخ بوهم انعكاس الجواب الى القسم الاول ولا يتجه

الفاء مطلقا الا اذا اضطر اليه كون الجواب جملة اسمية بغير ما تقدم فيجب وجوب الفاء في القسم الاول فاما في
في التفصيل ان يقال الشرط الامتناعي فيما فيه غاية الضعف فيحتاج الى الربط في جميع الصور وكان الشيخ
ذكر التفصيل بهذه العبارة توطئة لما بعده فاما قوله عليه قوله ان يولى يعني لم يقض الشرط والجزاء اي يجب
التوالي بين لفظين كانا بين الشرط والجزاء والمراد بلفظ كان في الشرط اقاما او بلفظ كان للجزاء الفاء فولاه اذا
لم يبالوا اي قول الا يتم الكلام الا به فلا يرد عليه ان الا يبقى للحذف في التفصيل مورد اذ كل مورد منه في فيه الفاء
يمكن ان يقدر الفاء مع القول قوله كما تقدم اي بخصوصه اي كتقصيل يتقدم في باب المبتدأ من الوجوب بين
المواضع والجواز في بعضها فافهم قوله اعني حصول شيء بيان لفاعل قوله استأثر او لدين هو مفعوله كما توهم قوله
لولا انتم لولا هذه من اللهم لغير الفاء فيحذف خبرها بعده لوجوب الغيبة والتقدير لولا انتم صددتمونا
بغيبة قوله ثم الحق عند تأخير عن الحكم قوله وهو طلبا بالحاح اي بحيث يبس قوله اي يعمل مضمر سواء كان
هذا الاسم مشتقا عن العامل كهلا زيدا اضربه او لا كامثال الشرح قوله فهلا يكون انا اعنيها المراد بالبكر
البالغة لا العلم للجمل المعروف في الامثلة والاول بالكسر والثاني بالفتح قوله اي فهلا اثر وجب ان يكون
ان يقدر فهلا ناصب اللهم الا ان يقوم قرينة على ما قدر قوله كسائل التمر بالتمر جمل الشيء عادة
والمراد بمسائله ما سئل عن المبتدئين في علم التصريف ليحفظ وافي حلها وبذلك يتكرر خطور ما
التصريف بالهم فيصير ملكة لهم واعتاد ذهنهم بحمل الصيغ المشكلة مثلا اسئلوا عما اذا اريد الاستفهام
زيد من اولى على زيد ما شاء الله فليجيبوا بما الى الا فاء على زيد ما شاء الله قبل اعلال شاء وحذف الهمزة
المتوسطة في الله وادغام اللام في اللام اذ لا موجب لهما الى الا فاء فافهم قوله فاما بيان لبداءة الضمير التركيب
الاصل وقوله في التركيب الخ متعلق باخبرت والمعنى واخبرت زيدا في وقت احداثك تركيب الفرع او اخبرت
زيدا في تركيب الاصل وعلى الثاني من وضع المظهر موضع المضمر واما متعلق بمحذوف والمعنى واخبرت ضمير زيدا
الكائن في تركيب الفرع واما العائدة الضمير في تركيب الفرع فمبتدأ والمراد بالناخر بقاؤه لا احداثه فافهم
قوله فاذ ر الماخذ اما مصدر والمراد بالطرف الاخذ او اسم مكان والمراد به تركيب الاصل قوله و
من اشارة الى ان لام يعلم الماخذ فيما مر ضمير ذلك المثال عليه قوله اي المخبر عنه في المتكلم كان مقتضى الخط
تضمير بالمخبر به ولو صح اللفظ لان المثبت هو المخبر به لكنه عدل عنه لما اشارة بتعليق الحكم بالوصف
الى علة الحكم وانما لم يعتبر الوفاق بالنسبة الموصولي مع انه المرجع والمخبر عنه لفظا المقدم وجود المخبر عنه
المذكور وايراد الموصولي لاجل معنى لا بالعكس فيتفق ان يعتبر الوفاق بالنسبة اليه ثم يعتبر وفاق الموصول
مع هذا الضمير قوله فيقول اخبر الى اخر البحث المراد بما اخبر عنه ما اريد الاخبار عنه لا نفس المخبر عنه كما
يشهد به الشامل الصناق وضمير قوله الناخر للزوم لنفسه وضمير قوله المعرف للزوم لبداءة الذكر
هو الضمير والمراد بقوله المعرف بحي معمولية الخاصة لدخل الاخبار وان لم يكن قابلا للاذاة فلا يرد

على عدم جواز الاخبار عما لا يقبل التعريف لانه لكون ذلك بديهيا حاش سوق بديهيا قوله لعلم من الشرط الرابع لان الشرط
الرابع اخص والاخص يستلزم للاعم قوله كذا اقتضى عنه الى قوله شرط لفظ او في هذا المرجع بحضرة نور والمعنى
بالاولى بحسب الاولى ان يكون المراد بالاجنبي عن تركيب الاصل ما ناب بعض اجنبي عما اريد الاخبار
والمضمر ما ناب المعرفية الخاصة بحيث فان ما اريد الاخبار عنه لفظ منهم لمعنى خاص معلوم بحسب خاصة
فاذا سلب عن مكانه عند الاتيان بالذي فلا يدان يعوض عنه بالمرين الاول ما ناب عنه في افادة معناه وهو حاصل
في الثاني ما ناب عنه في الخواص الخاصة وهو الضمير الواضح في مكانه وعلى هذا المعنى فالاولى ان يجعل الفرق
كلا او ان بين الاكتفاء في الجزئيين الثاني ان يكون المراد بكليهما هو الثاني عنه في الخواص الخاصة اذ كما يجب
كونه مضمرا يجب كونه اجنبيا عن الجملة السابقة على الاخبار والمعنى على هذا كالذي في جزئيين الاخيرة واذ قد عرفت
الشرائط الثلاثة اربعة لا ثلاثة فكان يجعل المعنى على الخط الثاني لكونه اظهر والاولى قوله عن غير ما بداه الذي
لاشتفاء المعنى الاول بالمعنيين اذ مرجع كل من الناب والمنوب عنه الى جزء من اجزاء التركيب الاصل فلا يكون
عنه اجنبيا قوله ولا عن موصوفين دون صفة ولا صفة دون موصوف فيها لاشتفاء المعنى الثاني وان تحقق
المعنى الاول بالمعنيين وانما انتفى لفظ الثاني لان الضمير لا يوصف ولا يوصف وكذا عن المضاف دون
المضاف اليه لان الضمير لا يضاف ايضا وكذا المصدر العامل لان الضمير لا يعمل عمل المصدر ويجوز بالوصف
العامل بالمعمول وان كان مع موصوفه وعامل بزيد من الخ مع احتمالها يمكن ان يخبر عنها وكذا عن
المضاف اليه دون المضاف قوله اشتراط الخ بان يكون اداة الاولاد لك لم تكن الجملة المعطوفة فصلة بلا عائد
محذوف مصدر قوله اشتراط الخ جواز ورودها اي مع بقاء معناه وارادا في المنفي من العموم فان لفظ
يجوز ورودها في الاثبات لكن لا مع العموم المفهم لها في المنفي قوله فلا يخبر عن غير المضمر اي بلا اعادة وذلك
لان الخبرية موقوفة على الربط والحمل الموقوفين على سلب مضمون الظرفية الممتنع عن الظرف الغير المضمر المعرف
من انها اذا وضع خبرا فلابد هو الخبر في الحقيقة وانما هو حامله وانما مع عامله لو امكن الاخبار عنها معا فاتها
كما تقول في الاخبار عنها في زيد مضروب بعمرو وكذا الظرف المضمر وقس على الظرف الغير المضمر المصدر
الكائن كذلك قوله قد يفيد وما اي لفظا ورتبة لا رتبة فقط اذ لا يمكن الاخبار بالمخبر عن زيد الواقع
في قولنا زيد اضرب يجب ان يكون تركيب الاصل فيها خصوص الجملة الفعلية لا الجملة الفعلية مطلقا كما توهم
قوله ولا عما زال اه فيه انه يجوز ان يقال اللازال قائما زيد لشيوع دخول لام التعريف على النافي
الداخلة على الاسم نعم لا يجوز الاخبار عن زيد فيما زال زيد قائما المقصود كونه مدخولا لما النافية بخصوصها
لعدم دخول لام التعريف عليها لكن هذا لا يفيد لعدم تقدير الفعل بل بخصوصيته تأمل فافهم قوله وان كان
ما رفعت اه هذا فيما كان ناقص الفعل ضميرا والاخبار عن غير الفاعل قوله اي معها مثل حمل اللام
قوله للعشرة على معنى مع دخول الى مع كون الثاني اكثر لبداهة دخول ما بعد اللام في حكم ما قبله اقول

الاول ان يقال اشار بذلك الى ان اللام بمعنى الى ما بعده في حكم قبله قوله احاد مذكره اى بيع احاد مذكره حقيقيا اى تغليبيا وكذا قوله انثاها مؤنثة الا ان الغلبة في قول النحاة لا يخلو الاحاد المعدود من الاحاد اكثر من المذكر بكثير قوله والاعجاب في المذكر اراد بمن الاحاد المعدود اذا لم يكن وصفا كاسم الفاعل ونحوه فالمذكر والمؤنث الخ عبر فيها بالمذكر اولا والمؤنث ثانيا وثانيه ما بعد فيها باعجبا لفظه فقط او مع المعنى وان كانت وصفا فهو ما بعد فيها باعجبا لفظه فقط او مع المعنى وان كانت وصفا فهو ما بعد فيها باعجبا لفظها بل باعجبا موصوفها لانه المعدود وحقيقة فالمعتبر في محو رابعة ثالثة فعلى من التأنيث الثابت مع ان واحدة الفضل بمعنى شيء ثبت لها الفضل بمعنى المفضول ولا تأنيث فيه بوجه والمعتبر في نحو ثلثة نافلات من الصبا المذكر مع ان واحده مؤنث لفظا قوله اذا عاش الفتى الخ اخره فقده ذهب اللذة والفناء اللذاذة اللذة والفناء بالمد بالفارسية جوانى يعنى لا يبقى للفتى لذة في الدنيا اما ان يحمله الموت او يفنى عنه الفناء واللذة قوله فاختما اخرهما هذا انما هو لاتمام كيفية التركيب كما بينه والا فهو مفهوم من قوله بعد هذا والفتح في جزء سواها الخ قوله بتأنيث الجزئين اى لفظا فقوله ومثل اء بيانا لما به فارق ذلك الفضل لم يكن احد مؤنثا وانما النكر كون لفظها التأنيث قوله رواة اى النحويون راوى عن الحجازيين وفي بعض النسخ رووا بصيغة الجمع من الماضي لمعلوم آه ولم يقيد رووه ومروي ان على تقدير صدا الواو في مكره مضموما فلا يتوقف فتح الواو في عشر في المصرع الاول قوله وهو ثلثة الى تسعة لم يقل وهو ثلث الى تسعة كما هو مقتضى الظاهر اراد المصنف بيان حكم جزء ثلثة عشر الى تسعة عشر بقرينة قوله والى عشرة اثنتي بيان حال جزئي المركبين لا الاسنادية اى حال الجزء الاخير على حال الجزء الاول والا لكان قوله اذا انثوا ثنا اولى وكرر استغنى عنه والمراد بقوله ثلثة وتسعة جعلهما لا ذكرهما لفظا وعبر بلفظ المذكر لكونه اشرف قوله كما تقدم اى لجريانها ما ذكر المصنف ههنا كما تقدم من ان ما في قوله في اول الكتاب اذا المبارة منه فيها كما بين والبين بحيث ان مطلقا فان نزل المبين منزلة التصريح كان هذا الكلام تصريحا بالمصنف بانه تكرار لما تقدم منه والا فيريد بالاشارة ما هو اعم من ان يكون تصريحا باعلم ضمنا والا بعد ان يريد ما تقدم من الشرح في اوايل الكتاب حيث عمم وقال سواء افرد ام ركبا قوله فلتضمنه اه هذا تعليل لبناء الجزء الثاني وبحتى بناء الجزء الاول بلا تعليل والاولى ان يقول لوقوع اخر الجزء الاول وسطا وتضمن الجزء الثاني معنى حرف العطف وكان اكتفى به عنه اعنى ما ذكره اولا من التركيب قوله واستغنوا اى استغنى من باب الفتح قوله وثلثين لبقية باشارة الى ما روى ذلك الا لفاظ في المذكر والمؤنث قوله ومبزا مركبا اه لا يخفى عليك ان كلام المصنف وباب العدد بعض محتوى بجميع احوال العدد وجميع كما ترى و البناء المختص بما حالة التذكير والتأنيث فهو اما في الاحاد والاثنى على وفق القاعدة افرادا وتركيبا وعطفا وفي بضعة بعدها على الخلاف مطلقا وفي العشر على الخلاف افرادا وعلى الوفق تركيبا وفي البواقي

الثناء معلوما في اعراب المميز فعلى الاحد والاثنين لا جميع ما بين العددين لحصول الاستغناء باحدهما عن الاخر وفي ثانية بعدها وما بعدها والف ما شئت منها بالجر وفي الباقي بالنصب مطلقا واما افراد المبهم وجمعه فسيأتي والعشرة وما بينهما بالجمع وفيما عداها اما بالافراد قوله وقطعا هم اثنتي عشرة اسباطا الواو اما اجزاء الآية او للاستئناف بناء على ان يكون جوابا عن سؤال معدد واما للعطف بناء على الاشارة الى ان هذا المذكور سيذكر او قد يكون بمحذوف قوله في الجزئين لو لم يذكر هذا القيد مع ذكره الاستغناء لصار المفهوم من مفهوم الكلام انهما بصيران معربين بعد كونهما مبنيين وهو باطل بالنقض الجلي كلا الجزئين وما بعد هذا القيد مفهوم ومفهوم بقاء البناء في احد الجزئين كما هو الواقع لكن بعد لا يخ من شيء اذ مفهوم مفهوم ان كلا من جزئيها قبل التركيب مبنيا وبعده سما احدهما معربا والاخر مبنيا على ما تقرر هذا اسهل من ذلك قوله مثل بعشرين اى في كونه جزء غير معين لكله سواء كان التركيب جزء اولا اجزء اخيرا او غير هما لا جزء اخيرا فقط كما قد يتوهم فلا اشكال ما ورد في بعض الاجوبة من ان مثال الكل على غير الجزء الاخير من الاربعة الباقية وقوله قيل هذا اى احدهما في تفسير قوله الثالث الثالثة الشارة الى هذا وفي عدم استغنائه فضلا الا الكل وعدم لحاقه التاء النصب في الرفع فيما بعده ولزوم كونه مصدقا فاعلا نسائيا وفيما لسائر جزء الكلمة وهذا الاخير لم يقل في قوله ثم ويقولون ثلثة رابعهم كلبهم اربعة رابعهم ولا فيما بعده ستة سادسهم كلبهم فيما بعده ثمانية وثامنهم وهذا صدا النصارى حيث قالوا ان الله ثالث ثلاثة ولو قالوا ثالث اثنين لم يصيروا مشركين ولهذا قال الله تعالى ما من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم حيث لم يقل ثالثهم ولا سادسهم وما سهم وقوله بعض اى ظاهر صفة بعض بعضان ثانيا وقوله ثالث ثلاثة مثلا وهو بعض خفي منها لكونه بعضا في المعنى فقط كالبعض البين الظاهر اى ما كان بعضا لفظا ومعنى اى كالبعض في ما ذكر قوله لا يستعمل الا مضافا الاولى ان يقول لا يستعمل مضافا الا الى الكل فان استعماله منونا جائز اتفاقا ومعرفا باللام عند بعض وهذه العبارة توهم عدم جوازه قوله مع ما سفل اى ما سفل عما يشتق ذلك الفاعل منه قوله فحكم جاعل اى حكم اسم فاعل متعد الى مفعولين بلا واسطة فان رابع ثلاثة مثلا بمعنى جاعل الثلاثة اربعة الا ان المفعول الثاني ههنا بحذف لدلالة الفاعل عليه وتضمنه له فظهر مما ذكرنا سر تخيير المصنف الجاعل على غيره من اسماء الفاعل والحاصل ان هذا الفاعل قد يكون زمانا وقد يكون متعديا والمراد كل منهما اما مطلق اى غير مقيد بشيء الى شيء فيتون او يعرف باللام ولا يذكر المتوسط بعده واما متوسط الى شيء فيتون الاول حتما والثاني جوازا قوله وجعله الثاني لما احتمل قوله وشاع الاستغناء ان يكون المستغنى عنه منويا مفهوما من المستغنى به كما نقضا به الجمهور عندنا منها وهو المختار وان يكون محذوفا مفهوما من لفظه المقدر والمراد ههنا نبه على ذلك بقوله وحذف الثاني وانبه بقول المصنف كالكافي في قوله ونحوه المراد بالمشبه ما فوق

حادي عشر او سائر اخواته الى عشرين وكلام الشارح في الحمل على الثاني قوله والمقدار اي مبهم المقدار من حيث ابهام عوارضه التي هي معدودية الصدق كالكرة والقصير والمن والرطل والوقر ونحوها فافهم قوله بكم درهم لا يجوز ان يكون جرا على البدلية من كم كما توهم ولا على كونه عطف بيان منه لما يظهر بالتأمل قوله وبيانها آه الجملة عطف على جملة ان ذا الاولى كونها مستأنفة ووجهها يظهر بادنى تأمل قوله مخبرا بها صيغة مخبرا اما بكسر الباء او بالفتح فهو لغتان اتجها كابن مثل ابني مدخول الكاف ثانيهما كما مثل اثنا كاف مثل ذا والى رابعها اكبى مثل ثنى خامسها كما مثل بد قوله وكذا كذا كما اشار بعد معدود نحو عندي عشرة دراهم وعشرون كذا دينارا وقد يكنى بهذا العدد نحو زيد خاتم وكذا عمرو وهو مركب من الكاف الجارة واسم الاشارة وافادته اما بمعناه التركيبي او بوضع ثانوي قوله اطرد الباس اه فكان على وزن خاتم والباء اسم فاعل من البأس بالهمز اي ذو بأس قوله كالكاف هذا دليل على ان الضمير المجرور عائد الى المخبر به كان لفظ وان كان الظاهر عوده الى مخبر بها قوله متعلق ما بعدها اي المتعلق المعنوي وما من شأنه ان يكون متعلقا له فلا يرد ان قوله اسما كم ليس متعلقا بقوله علت فانه معلق عنه او ملغى وتفديه بمثال اسما كم رجل علمت فاثمان او فاثمين مثلا ويجوز ان يكون ابنا بفتح الهمزة مخففا بالف حذفت همزة جمع ابن ويكون معمولا لمنتظما ابنهم والمفعول الثاني المقدر فاثمين مثلا قوله هذا باب الحكاية هي في الاصطلاح تكرار لفظ اوما يقوم لاحضاره بعينه في ذهن السامع وهي بعينه انواع الاول ما يتعلق باللفظ وهذا في المفرد على قلة وفي المركبات على كثرة وبلزم اتحاد معنى المكررين وكونه بالقول الثاني ما يتعلق بالعارض مع اتحاد المعروض ومعناه معنا وهذا في العلم بعينه كما سيجيء الثالث ما يتعلق بالعارض مع اختلافهما معنا وهذا في غير العلم ومن عند الوصف الرابع ما يتعلق بالعارض مع اتحاد المعروض واختلاف المعنى وهذا في المركبات سادا اعلاما ولا يجيء الحكاية في هذه الاقسام الاولى القسم الاخير وهذا الباب معقود لبابي الاوسطين قوله احك اني اتبعه بعضهم قوله لفقان هذا بكسر الهمزة في بعض الاصل الموثوق لا بفتحها كما توهم قوله كما اشتهر بالحكاية وما بعدها للاشارة الى ان الحكاية بعبارة الاول بعينه قوله وسكن بين منين ومنين ومنان اي لمن الثاني بينهما علامة للوصف كما ان التحريك والاشباع فيما سبق لاجل ذلك قوله فبلا تا المشوع عند التثنية لما كان اضافة الشاء الى المشوع لادنى ملابسة ولم تكن ملزومة له وتعلق الحكم على الشيء الموصوف بما يعارضه غير مستلزم لاتحاد زمان الاتصاف والحكم به بقوله عند التثنية على ان المراد بهما الاتحاد وتفديه بقوله فهو ظاهر مما مر ضرورة قوله وفاد اراد هذا الامر موضوع على الخبرية او منصوب على الحالية وكون قوله في نظم عرف خبرا او مجرورا على انه الواو بمعنى رب ومنون مبتدأ ما بعده خبره والجملة خبر لقوله فاد ورفوله وهو ثابتا الواو للاستيناف كما هو لفظ الحال والجملة اشار بهذا التقدير الى ان قوله نادر مرفوع لا غير قوله انواتاري خفف منون ثم احذفه فقالوا لبن فلث عموا

ظلاما وعموا اصلا انعموا وظلاما اي وقت الظلام وتفديه بالبيت اشخاص اوا ويحمل ان يكون لفظ الاشخاص او ما يؤدي مؤداه مذكورا في الابيات السابقة عليه قوله والعلم احكيته اي احكيت به ويحمل ان يحمل نقل العلم انه لا مسرة المحكي لا بتكرار المحكي للمتلفظ في تكرار اللفظ قوله وثمرة هذه اشارة الى الموثوق للفظل والى ان ما بعده زائدة مؤنث مطلقا سواء زيد بعد الشاء الساكنة ام لا قوله الكيف تضمنها الخ بالقاء ستة كررت بعد ذان يعني قوله كالاشارة اي كالاشارة باسم الاشارة اليه او كاسم الاشارة اليه قوله نحو هذه تجنم التمثيل له بهذا يقتضي ان يكون تجنم زيد الشاء الساكنة مع ان الظاهر خبر له فبناء التمثيل اما على الشاء بمعنى الشيء وكون ما بعده خبرا او على كون المراد بالمشار اليه بهذه الاشارة اعم مما هو مصطلح النحاة قوله اي شيئها الز عبارة عن وجود مسبوق بعدم مسبوق بوجود لمزمع اتحاد محال الشاء وهذا التعبير غير محقق فيما سوى المصغر من شبهها بل لا في المصغر ايضا الا اذا فرض المصغر والمكبر لفظا واحدا وقد يقال بالوجود السابق ما يشمل الحكمي والمقدر بالثبوت لشيء في الكل بلا تكلف قوله بنوع من المذكر المراد بالصفة ما دل على ذات مع بعض صفاته لا المعنى قوله كراوبة اسم فاعل من الروابة قوله كشحمة فانها موضوعة لانثى الشحم فيدل الوضع على الشاء وان نزع مجرد عن الشاء فمفهوم الشاء تكرار لما فهم منه وضعا وتأكيد له قوله كلبة لحمة مجمع كلبة وهي بلاء لفظ مجمعي موضوع لنوع من الكيال فلما استعمله العرب زادوا في المفرد والجمع تاء علامة لكونه مفردا وليس تاء وفي الجمع كتاء ملائكة اذ فارس هذا النوع ان يجمع على فعالل ارضا لبل وقد استعمل في جمعه كبالبج قوله واشاعة فان تاءه عوض عن ياء النسبة في مفرده قوله كزنديق وهو معرب زندي الذي ينكر البعث الى زند وهو كتاب زردشت الذي ادعى النبوة بعد عيسى ومن امة المجوس زعم بعضهم ان ابرهيم عليه السلام من ذلك فلما معربا بقلب ياء النسبة الثانية فاء فاطلق زنديق على جميع اتباعه عوضا عن تاء الاولى وهو غير زائد لمعنى بالاستقلال بل مطلق باعتبار معناه المستعمل في كلام العرب فانه يطلق الكافر وجبل معرب كبن اي مركان به كبن الثاني الضعف قوله كجبل معشم المعشم بدرين الجيم قوله ملحمة بعد دة ملحمة بكسر الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة نوع من الجلباب هو جلباب المجوس والجدبة بالجيم اي مجدودة ضد الباب قوله بازجرد عن معنى الوصف هذا اما يجيء على كونه تابعا بالتمام مقام الموصوف او عن كونه دالا على ان قياما مع بعض صفاته بازاله العموم عن اسوا الظاهر وفي تفسير المازني ما يوضح موضوع ان المراد هو المعنى الاول لكن الاولى كما يؤيده بمثله بثلاثة امثلة ان يكون المراد كلا المعنيين ويدل عليه ما مر في الخاتمة من كونه المجرد تابعا للموصوف والمراد منه معنى الوصف الخاص قوله وذبيحة اي مذبوحة ونطيحة اي منطوحة والنطيحة ما مات بالجرح في راسه من انثى ما يؤكل لحمه والفرس الذكر في جميعه وابهران الجبوان الكبير والبه الانسان والمراد بهما هنا ما هو المعنى الاول وذبيحة معطوف على امراة ومثال المجرد بالمعنى الاول ونطيحة مثال المجرد

الصغير المملوء بهذا الحلق قوله وفي غير ذلك اي وفي هذا الباب بذكر غير ذلك من احكام الجمع بالالف والتا
لغير المقصور والممدود كلامظ قوله بطلبته اي مغيرا لبطلبته فقد ذلك لان قول المصنف كذا يوهم ان جعله بهذه
الوكلان المشبه كذلك فاشار بهذا التقدير الى انه وصف المشبه المحذوف والمراد قوله واولها اه هذا المصرع
احتمالان الاول ان يكون الضمير مفصولا اولا والموصول منفصلا ثانيا ومعنى قوله ما كان اه حرفا كان
قبل الالف المقصورة قد اختلف مرجع الضمير علامة التثنية الثاني ان يكون بالعكس ويكون مرجع الضمير الكلمة
المتغلبة ومعنى قوله ما كان اه العلامة التي ابدل الفتها بالكلمة قبل حذف الالف والالف صار قبل الحذف
بناء على تقدم الالحاق على الحذف والمشار حمله على الثاني لان عود الضمير الى الكلمة اقرب قوله كان حوزلى
بفتح الحاء والزاء المعجمتين وبينهما واو ونوع من الشي قوله وابقى في المنقوص الضم والكسر لا يخفى عليك ان
ابقاء الضم فيه انما هو بتغيير المحل واما ابقاء الكسر فيحمل الان يكون بلا تغيير في محله واما ابقاء الفتح في
المقصور فانما هو مع بقاء المحل قوله فالالف الخ يمكن ان يريد الخ بالالف الام فيشمل الحمزة ايضا
قوله وفي نحو الف التنوين كرضى وعصا اوبفتح الف جمع فتاة اي اربع والبقاء في محله في منه
الالف الا الالف التاء فانه يأتي كما سبق وهو مثال لما اصله الواو وقوله وفي قراءة من يحيى الفتح بالتاء
وفي بعضها بلا تاء قبل الفتحة الاولى مثالي في المثال له والثابتة مثالي في قوله في سطر بعيد كما سبق اذ لم يبق
منه مثال لحذف التاء الا هذا القول الضعيف اما في الفتحة الاولى الان الفراء بلا تاء العابد والمذكر
الحقيقي لا يجمع بالالف والتاء والمراد بجمع الممدود جمع ما يكون عند الجمع ممدودة او لو كان مثلا غير ممدود
او التاء عن ممدود بها السقوطها بادني متغير فكان الاخر الالف المزيدة والكلمة ممدودة قوله وكقولك
في مسلمة هذا مثال الذي تاء غير ممدود قوله جفنة بالجيم والفاء والنون الفصعة من الخشب وقد تسمى المرأة
وسدرة شجر السدر المعروف ويجعل بالجيم كقفل بالفارسية كداخن قوله كسلة بفتح السين المهملة بالفاء
طبق يزرك وكله بكسر الكاف العطاء الدنيء وحلة بضم الحاء المهملة ثوب لجبة والبرد اليماني والرداء
بجوزة منزل الجوز وهو بالفارسية كودكان والدهنة الحانوت كما مر قوله وحظوة هي بضم الحاء المعجمة بالفارسية
كام برداشتن وانما عدل عن هذا المثال عن الاعادة اشارة الى ان الاسكان جايز وان كان اصل الساكن ان
يقتضي ضم ما قبلها قوله تخرد وة بكسر الذال المعجمة وان كان ضمه ايضا جايزا وهي الحلوة وزبيبه بضم الزاء
وهي الحفيرة التي تحفر للاسد قوله جروة بكسر الجيم وهو ولد الكلب قوله في بير بكسر الباء وسكون الياء
المنشاة التحتانية الابل التي تحمل الماكولات والجمع الساوون وكهلة بضم الكاف ممن كان بين اربعين
سنة الى الستين وهما وصفان والقياس ان تبقى عينها في الجمع على السكون ضعفا على غير القياس قوله
فنشرح بحا لنفس مرتع فرائها ما قبله على تمرني الدهر اود ولانها بدلا من اللتا من اللاتي على لغة هذيل
وصرف الدهر نصايف الزمان جمع دولة في المال وبالفتح في الحرب بدلان كبعض من الاداة وهي الخلق

والتمرا بالفتح الاشد وهو مسموع ان لبدان والزوائد جمع زفرة بالسكون وهي الشدة قوله وذو بينة
بكسر الاول البيضة الطهور او البيضة من الحديد تضع على العين في حصر وجمع جونة قوله او فقد سرا
هذا الادخال نحو ذلك حيث كان جمعا وصغر اصغر سكون ما قبل الالف اذا كسكون ثم بها الجمع كسكون
اسد فالاول قابل والاخر عادم فرضها وفقدها واعلم ان تنوين وبناء مكرحقيقة وصحح حكما فلا
يضر دخوله في تعريف كل منها قوله افضلا اه اعلم ان جمع التكسير اما على صيغة منتهى الجموع او على غيرها
والاول يحمل عند العقل ما ثمانية وثلاث وعشرين صيغة لعدد وادبعون منها تختمها بالتاء والباقي بغيرها
كما سيتوضح باب الانصراف واما بتنوين او بوجود منهما في كلام العرب بها لا يوجد فيهما غاية الاشكال فوضعه على ان
اصل الجمع ما على الزنة بدون الثاني ذو صيغ كثيرة وقد ظفرت منها على نيف وثلاثين صيغة وهي هذه
قصب حمر بضم جدع قرب فكر كتب قرنفة علة طلبة حجرة قردة غراة الفلة صحابة رجالة امة
شباب بعال الضرب جمع بضم فتح عين اعلام اسد وفاء شرفاء سلالة جنوان شتاكة وكل
قتل تحمل سكارى معبودة ومن تصفح كتب اللغة وجد صيغا اخر غير ما ذكرنا قوله تطلق او تحمل اه
محل مطلقة اي من غير قرينة والمعرب لجمع الفلة اسما لا فعلا فان الماعلى المجموع الاول ان يكون آخر
الفلة واول الكثرة العشرة بناء على ان يكون بينهما عموم من وجه الثاني ان يكون آخر الاول العشرة واول
الاخر عشرة بناء على ان يكون بينهما تباين والمشهور ان آخر الاول عشرة واول الاخر احد عشرة قوله وضعا
عن العرب يعني اي كما ينبغي فعلة بحسب الوضع كذلك بفتح فكسر بحسب يعني انه موضوع لاسم من الفعلة والكثرة
بدليل انتفاء جمع كثرة له وكذلك قوله وبالعكس ولهذا اعترض على الشيخ بقوله لكن عكس وعدادهم الاول
اما وضع للكثرة فقط والثاني للقلة فقط وهو فاسد قوله وشذ افعل وافعل بعدم كون الفعل
وباعيا او الفعل بالضم المجرد المضعوف مؤنثا قوله وادل واظب صلها ادلو واطبو كما فلبت فتحة الواو
الاولى ثم ابدل ضمة ما قبل الباء كسرة في الراجحي والراجح ثم اعلا اعلال قاض بفتح حال الرفع والجر
بحذف الياء منونا ومحال النصب بفتحة نحو داليا واظبيا الاان يغلب كصبدان ساما مغلوب الوصفية
كصيد فانه وضع اولا للذليل ثم غلب في ليل الله او ذليل الا شاذ بشرط ان يكون الذليل انسانا او
ملوكا في الثاني واما الاول فمستلزم لهذا القيد قوله محذوف الثالث الدال المدغم قيل اما ان يجعل الدال
المضرع الثاني مع حركاته بقرينة لفظ افعلة بسكون اللام وحذف الثالث بقرينة الضرورة الوزن وامان
ان يجعل اصله لفظا الثالث مع حذف التنوين من افعلة بدل من ثالث اخيه او حذف الف افعلة مع نقل
حركته الى تنوين ثالث ولا يحتاج الى سكون لام افعلة قوله جمع فعل الخ الفعل بالفاء الفعل المجرد
بالفارسية بنا كردن اسب وغيره بالدال المهملة والعين المعجمة كردة نان والعوض بالتحريك قوله جمع شباب
بتقديم الباء المثناة الفوقانية على الباء الموحدة بمعنى الهلاك والخسران وبالعكس بمعنى المنقطع

ولا يبعد ان يقرأ بكسر الهمزة على ان يكون على اللغة التي في قولك اياها بنهما للاعلام والاشارة بكونهما مثنى
مؤنثا قوله الف فرق بفتح الفاء بين وسكون الواو الممدة الاولى اسم موضع وفي بعض بكسر الفاء قوله
العين المهملة وسكون الباء المثناة التحتانية والواو المهملة بصرة البريوع قوله من العود بفتح العين مصدر
عاد يعود سمي بذلك لانه يعود قوله ثاني اثنين اي عند من طلب الهمزة باء قوله وما باني عطف على قوله ثانيا
والمراد بما باني الالف الواقع في الثاني ذا بدا او يحمل الاصل فان قلت ان الفاعل اما بدل من واو او ياء
فهو مبدل عن اللين لا محالة فكيف خرج عن ذلك قلت يحتمل ان يكون بدلا لا عن حرف صحيح كالف ساوة
ماء والمراد بالقلب عن اللين ما كان مقطوعا عنه قوله ما التصغير علم من الروقيا ساوعده شذوذا قوله الا
المحذوف يشير اشارة الى ان المفروض هنا بالمعنى الاول لا يليه المعاني الثلث الاحتمالية التي هو منها
منظم في بعض وجه بعض اخر فانه بعد التعميم من ان يكون حرف المحذوف كلاما وغيره وحرفا صحيحا وغيره
وحرفا الحرا وغيره وحرفا يكون بمساسه حين الوضع او بعده فيشمل نحو عدة وسد وكذا يشمل نحو ما
ولا وكم اعلاما فانها وان كانت حين الوضع ثنائية لكن تصير عند دخول ياء النسبة عليها ثلاثية شبيهة
بالتصحيف كما سيجيء فلا يوجب على الشارح الصواب ان يقول الاخر مقام لفظ البعض وان ما علما لا يصلح بنا
لدعوى ما فسره الشارح ويمكن ان يريد بالبعض اعم من المحقق والمقدر بنى فان الاسماء المبنية المتمكنة الموضوعة
على حرف واحد او حرفين قد يقدر ان اصلها ثلثة احرف وعلى هذا يدخل نحو يا في المفروض من غير حاجة الى
التعميم الاخير ثم اعلم ان الزايد في الثاني يحتمل ان يكون مقدما على الاصل او موخرا لكن المحذوف
عند التصغير هو الزايد قوله كجوبة في جاءة فان جاءة اصله اوجه ثم جعل الواو المفتوحة مكان الجيم و
بالعكس وفتح الجيم لضرورة الابتداء بالساكن وخفة الفتحة تقلب الواو الفها فتحركها وانفتاح ما قبلها
وهذا المثال يشعر بان المراد بالمفروض ما يشمل القلب المكاني وهو غريب لا يبعد ان يعتقد الشارح ان
اصله وجاه كاناس مخفف الجذف بمثله قوله ولا يقاس عليهما اما الاول فلانه قياس في اللفظ العربي وهو
عجيب واما الثاني فلان ما زيد ما فصل عند تصغيره اي جيء بحذف الميم واللام منهما مع كونهما من بنيتها
ظاهر اقوله بفتح المثلثة لفظ اكثر ان كان بفتح العين فمن باب المغالبة ومعنى الزيادة الاضافية
وان كان بالضم فمعناه الزيادة الحقيقية فليس الحمل على الفتح لبعض مراعات المغالبة قوله من المبنيات
فان قلت لم نبه اسماء الاشارة والموصولات معربة فكيف حملها الشارح هنا على المبنيات قلت هذا
اما على القول بانها موضوعة في حالة الرفع بوضع وفي حالة النصب والجر بوضع اخر وبانيه على بنائها
كما سبق واما على المغلب لكون المفرد الذكر هو الاصل فيها مبنيا قوله مع الفروع اه حصل الشارح
بفروع ذا دون الذي حيث جعل فروعهما عطفيهما الشاملين فروع اسم الاشارة مع فروع الموصول
لدخول المؤنث الاولي وذا الثاني وفول المصنف ذا وفي اشارة الى هذا والى ان تصغير اسم الاشارة

لا يخصص في المسلك الذي سلكناه الى الفرع الذي هو قوله وخالفوا بها الباء بفتح او مع والضم بنا
او صيغ الاشارة والموصول والاول اظهر قوله في بناء اولها لم يتعرض لحكم ثانيهما اذ لبعض قاعدة كلية فانه في
الموصول جمع اسم الاشارة بان على ما كان وفي مفرد اسم الاشارة وتثنيتهما بمرد بباء مكسورة فان باء مثلا
اصله بثلث باء آن او بها مكسورة هي عين الكلمة التي كانت حشية في المكبر مردودة في المصغر وثانيهما باء
التصغير الساكنة وثالثهما هي اللام المفتوحة المنقلبة عن الالف كذا جمع الموصول لو لم يرد الى الواحد فان تأد
برد الى الواو المفتوح فتوح الذال وتشديد الياء وكسر الثالث ثم الباء المشددة ثم الالف وكذا الى الاي
توشا وهو كلوشيا الا ان ثانيه بدل همزة وكذا تفتح اللات اللاء واللاتي لانها عند حذف الاعجاز وهي الباء
وقس على ما ذكرنا تصغير اللواتي واللوائي قوله والمفروض اه ليتعرض لزيادة قبل الاخر لانه يصدق ذكر ما به
خالفت الاسماء المتمكنة والمراد بالاخر الاخر المصغر واراد به الاخر الاصلي مرقال الخفش قبل آخرها ياء
وبعد آخرها الف قوله اللذيون اعلم ان جمع الكثرة عند التصغير يرد الى مفرده فيصغر فيجمع جمع السلامة
وجمع القلة عند التصغير يجوز ان يفعل به ذلك وان يصغر بصيغة الجمع فالذين لما كان بحالها لمفرده في المعنى
كما سبق شابه جمع الكثرة منهوشا ومصداقا فاستاهل ان يرد الى مفرده عند التصغير فاصله اللذ ثم اللذيا
ثم اللذيا ون ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين وضم الباء وكسرة الواو والنصب والجر لمناسبة ما
اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا والاخفش يخيره بالباء على فتحها وبقرق بين الجمع والتثنية بحركة النون
قوله واللذيون هذا يا الواو مصغر اللائين كالذين وذنا ومعنى وهو ايضا اسم جمع للذين قيل هو مصغر
اللاجمعا للذين كما سبق بقوله واللاء كالذين مرارا وضعا واعلم ان اللذيا واللتيا بكسر ما قبل يائهما المشددة
لا بفتحها كما زعم وكذا في التثنية والجمع وهذا بخلاف ذا وتا وفروعهما وانهما كتبا باللامين بخلاف
مكتبهما الواو على الكتابة باللام الواحدة وان المبنى مما خرج به بصيرا بالتصغير مع ان التصغير لذا
من خواص الاسماء المتمكنة فوائد في اخر الاسم الاولى ان يذكر هذا الكلام بعد قوله مشددة ليصير
واضحا لا فيوجد الشبه قوله للتنبيه هذا بفتح النون بمعنى التنبيه لا بكسرها جمع التنبيه قوله اما في المثنية
اه اي المراد بالمماثلة المراعى من النوعية الجنسية قوله او اذا كان في بنائها الاولى ان يذكر هذا في بناء
الشبه حتى يصير معنى قوله من وجهين هما عدم حذف الباء وعدم ضد الباء مع عدم حذف ثانيه كما سيلفا
كما سيجيء قوله مباشرة للباء او مفصولة بالف هذا الكلام وان صدر عنه غفلة والاولى ان يقول او
بعد الالف لان الالف يباشر ما قبل الواو ولا يبعده قوله اي كل منهما دفع لما يرد على المصنف من ان اللاز
على انه عليه ان يقول حسنا بصيغة التثنية قوله لكن المحتاج الثاني اي لحذف لا القلب زيادة
قوله ويجري بضم الجيم والميم والواو المشددة معناه السير الربيع قوله في رطبي وعلى رطبي شجر وبلاد
اللهو قوله عن اي عزا عن الوجود ويلزمه الحذف قوله كقولك وفي مقتضاه هذا ان كان اسم المفعول

فمثال الاول واذا كان اسما فاعلا فمثال الثاني فلذلك اكتفى به وارد والقسب بفتح القاف المعظم وكسرها بسكون الباء المثقل المخشن بعضها بعضا وقوله معظم اي سواء كان الاول معظما ام لا وسواء كان الثاني كذلك ام لا لكن في تعميم الثاني تأمل قوله فعلم مما جرى هذا الكلام بما الخ اقول بل ولو سلفا الاول والثاني بد جرى طرد ولان سكته اخص من حكمه قوله على بن المتخصص بالعلم مع عموم المسئلة لغيره ايضا اما لغلبة الجهل على بن واما لكثرة مباحثها في النسبة عليهن كما يرى واما للاكتفاء بالفرد المحقق عن الفرد المحمل قوله مجرى سلمان اذا سمي شيئ فقد يبقى فيه الاعراب على حاله قبل التسمية به وقد يعرب بحسب حال التسمية به واجراؤه مجرى سلمان لغة من اجرى المثنى بالالف في جميع الاحوال وحمل عليها قوله على السلم من احب كرمناه لم يكتب بعد العصر قوله ومن اجرى بدون قد سبق في اوائل الكتاب ان الجمع اذا سمي به كعلين يجوز فيه اربعة انواع من الاعراب اعراب الاصل ولزوم الباء مع اجراء الحركات على النون ولزوم الواو كذلك مع فتح النون ولزوم الثلاث لكونه معلولا من الرابع بالطريق الاولى قوله مجرى غسلين مبنيا بدون لزوم الباء واجراء الحركات على النون والغسلين غسالة اغسل بها الجرح وما يخرج من ابدان اهل النار من الدم والقيح والماء الاصفر قوله غرقون بسكون الواو المهملة علم شخص والمراد من منع لام الجمع قوله اذ فيه طيش بياء ساكنة مخففة ثم همزة وذلك لان طيء ابدلته طيئا بالهمزة كخطيء مخففا وجعلت فيه ابدالا قوله وهمهيم بياء مخففة بعد باء مشددة كعصفور مصغر مهيام كقياس من هام يهيم اذا تحير او تصغير مهوم اسم فاعل هوم الرجل اذا تحرك راسه من المغاس حذف احد الواوين في التصغير وقلب الاخرى ياء وادغم يا التصغير فيه واما مهيم اسم فاعل مكبر من هيم يهيم اذا عشق اذ الجملة خبرا فيجب على القاعدة بحذف احد البائين من غير تعويض فيه وما هيمي قوله في حنيفة هي مؤنث حنيف كمسلم والمائل الى الحق وطريقه والعابد والمستقيم الطريق والمخلص قوله في جهينة هي اسم قبيلة قوله في عدنان وقحطان الاول بضم الاول وكسر الثاني والثاني بضم الاول وفتح الثاني وهما علمان لرجلين قوله وضربة هوت ضربة في هو عرقوة ادومة قوله وانمية قبيلة من قريش قوله في عصيل وعنيل هما بضم الاول علم رجل وبضمها قبيلة قوله كقليلة تصغير قلة فهو بضم الاول لا بضمها حتى يكون تكرارا للجملة قوله وصدا مارد مرتجلا ان ابن الناظم قد يسبق من خبزى المركب اسم علم رجل وجب البناء فيه كهو لهم في حضرموت حضرمي وفي عبد شمس عبشمي او من لفظ عبد شمس كعبدري قوله وانتفاها هذا ابتداء بالواو ومقابل الثاني لا يخفيها على ان يكون فعل امر والهاء مفعوله وهو مبتدا خبره الموصول والجملة عطف على قوله مبتدئ فهي ايضا وصف لقوله انسانة ولا يخلو ما وجود هذا الضمير الى الاشتمال المساحة ثم هذا من عطف العلم على الخاص لزيادة الاهتمام بهذا الخاص قوله وعدك في هذا القسم نظرا اي نظر على المصنف وحاصله ان الحكم بالنسبة الى الجزء الثاني مطلقا غير مفيد لعدم اللبس غير صحيح الا ان الحكم بها راسا غير صحيح لوجود اللبس في جميع افراده كما توهم قوله وفي

القسم الاول البحث اولى اعتراض على الماتن وحاصله ان هذا يلتئم بما ذكر في القسمة الى الجزء الثاني فلم يتعرض لالحاقه به والمراد بالبحث التحقيق وحاصله ان الاحتمال الراجح لحوقه به لكونها داخلة في الكنية والاستهجان على المقدرين للتحقيق ولم يذكر البصائغ الابن ليتم هذا البحث في موضعه قوله كما قلنا بان ذكرت اي المادة كما قلنا من القول بان المبدوء بالبعث كنيته قوله ولم اره ذكر اي ذكر هذا البحث او كلام من النظر والبحث والحري المبدوء بالبعث عادة كما ذكره قوله وهذا بحسب تعارف اي يمتنع منع اللبس جواز الذهب الجزء الاول منعه جواز الذهب الجزء الثاني قوله في القسم السابق اي القسم الاول السابق باعتبار ما تكلمت فيه قوله عند الذهب متعلق بقوله اجيب ولم يذكره عقيب السابقين مع ان فيه جوازا قبل لعموله حذف قوله هذا اي بسبب هذا والمشار اليه مجموع الجملتين والتثنية مع جميع مجموع لاكل واحد والاشارة الى ما ذكرنا لم يجعل الباء بمعنى مع لان المشار اليه المجموع لاكل واحد وانما كان المشار اليه المجموع لاكل واحد لان الاخ والعصفة مجموعان في التثنية والجمع المؤنث دون المذكر مع وجوب جبرهما في النسبة قوله الظبي بالظاء المعجمة منقوش وهو علم لمغارة قريبة من البصرة فالظبيون قريبون من البصرتين والباء بمعنى من والباء بعد قوله الولاء من البصرتين من معاني الولاء من البصرة لان الاولى نسبة المكان الى المكان والمتكلم الى المتكلم لا المكان الى المتكلم او بالعكس قوله الى حذف التاء كان ذلك لانه علم موضع عن بوضع غير شائع فان الشائع المؤنث من المذكر وكذا ثاني الاول وليكون حاصل التاء فيها خلافا لسائر المؤنثات بالتاء ولهذا الاخير طول ثانيها وهما في الكتابة كانه ليزال الثابت قوله فلك المضاعف لفظ المضاعف اما اكبر العين او معنى اما عند من قوله مثنا للجمع اي الجمع المكسر واما المصح فقد سبق انه ايضا كذلك ولم يذكرها بعينها واحدة لاختلاف وضعها ولانه اذ ذكرها كان لزاما ان يقارنها بالتثنية وبذلك قد يوهم ان المراد هو المصح فقط لانه المشارك مع التثنية في الاعراب بالحروف ثم ان المراد بالجمع ههنا اما ما كان جمعا في الاصل وطرا وفي الاصل والحال معا فالجملة الشرطية على الاول كالاستثناء المفصل وعلى الثاني كالمنقطع قوله بالوضع اي بسبب الوضع الخاص بالمفرد وهو الوضع العلمي في الاثمار هذا اصله جمع ثمر رسما على فعيلة قوله وفي الاشتاه هذا اصله جمع ناصر رسما على الاناس من اهل مكة عادوا النبي بها قوله وفرج عليه فدوهم في مواضع عديدة من القرآن نفى الظلامة عنهم واستشكل عليه بانه يفيد ثبوت الظلم له في الجملة لان النفي الوارد على المقيد انما يتوجه الى القيد فقط دون المقيد تمالى عن ذلك علوا كبيرا واجيب عنه بوجوه الاول ما اشار اليه الشارح من ان هذه الصفة للذم لا للمبالغة الثاني انها مجردة عن المبالغة مستعملة بمعنى الظالم الثالث ان ثبوت الظلم له مسلم لثبوت الظلامة له ثم نفي الظلامة مسلم لنفي الظلم له لم لم يجب ان يوصف على وجه الذم لما ثبت من ان صفاته تعالى انما هي ثابتة له على الوجه الاتم ولو ثبت الظلم له على هذا الوجه لكان ظلاما فلما لم يكن ظلاما لم يكن ظالما الثاني انه لو كان ظالما ولو بقدر ذرة

في لحظة لكان ظلاما لكل علم قبيح الظلم فان قبح الشيء يزداد بحسب علم فاعله بقبحه وهذا معنى قولهم قبح الله
كالما لم لها لو يكن ظلاما لم يكن ظالما الثالث انه لو كان ظالما لعبيده ولو كان ظالما لبعضهم ذرة في
لحظة لكان ظلاما بالف الى الجميع من حيث المجموع ولما لم يكن ظلاما مطلقا لم يكن ظالما قوله وهو مقدر في بعضهم
والقياس سكون الثاني قوله وانوث بفتحتين والقياس ضم الاول قوله حرش والقياس حرشي كما
سبق قوله وبطان وظهره وربابي وسبحان وحفلا ان ونشا وجحشا واشالها قوله ثنويا الترجيح
آه في وقف المنون ثلثة مذاهب قالها وانما ايها ما ذكر المصنف والثاني الحذف مطلقا وهو لغة ربيعة و
الثالث الاشباع بحيث حركة ما قبله مطلقا وهو لغة ازد قوله وايها قدم ايضح هذا الهمزة والتخفيف
الياء اسم فعل بمعنى بعد قوله وهو الضم والكسر اولا حدهما لا السكون والمراد من الفتح والضم اعم
من الحركة الاعرابية والبنائية وبنى على ذلك بقوله في معرب او مبنى قوله اي الحرف الذي لا يتغير
لصلة غير الفتح لا لمطلق الصلة والمراد بالحرف هو غير الشبح وهذه الجملة حال عن الحركة قوله وهو الضم الراجح
مجموع الحركة والحرف فلا اشكال في عطف الواو والباء عليه قوله والقراء بسنة متبعة هذا تقوية
للقول الاول واستدلال لما يوهم من قوله وهو الذي اميل اليه بان القراء طريقة اتبعوها اشنا
الى من يسند بقوله وصله او بانها امر توقيفي لا يجوز التجاوز عنه الى غيره وقيل تضعيف لهما بانها طريقة
مقلدة حصلت شهرة بمحض التقليد قوله وحذف باء المفعول اي ابقاؤه على الحذف قوله وبخلاف
غير المنون الممانع من التنوين اما اللام او عدم الانصراف واما الاضافة وان كانت مانعة ايضا الا ان
الوقف على المضاف غريب جدا اللهم الا عند بعض النحو قوله كيف اي مجزوما والاولى ان يقول
كلم بف لا يبعد ان يريد به فصل الامر والباء في سطر من زيادات النساخ قوله لزوم رد الياء آه لفظ الرد
مشعر بان ظهور الوقف عن ما سقط للجزم او للوقف يلزم على هذا الغاء الجازم عن العمل عند الوقف
في المضارع اللهم الا ان يلتزم هذا فتامل قوله وعلى هذا يضم الراو وكل العين المعلة وسكتا انه يجعى
الوعل وهو المتجاوز في الجبل الثور الوحشي والمغر الجبلي قوله وتواصوا بالصبر يمثل لفضل الصبر على الضلال في
فحواه قوله اذ جد المقر هذا بعض من يبيض وهكذا انا بن ماوية اذ جد المقر وجاشت الجمل وانا
ذمر ماوية اسم امراة واذ يمضحن والمقر القرس او ضرب يسان به القرس وجدا اي سوق الجمل القرس
او الفارسون والزبر كصرد او كعنق جمع زمرة اي الجماعة قوله فذهل بالذال المعجمة كفضل بمعنى الغفلة
قوله والفضل ان يعدم آه كانه ذكر هذا المصرع مع كونه مفهوما من قوله محركة ان نحو ظالم لو سلمه لذكر
ما بعده قوله في البناء من المكروهات الشاهد في كان من البيتين قوله كهباة اصله هبيهية قلبت
الثانية الفا فحركت حركة همزة وقيل اصله هبيهية جمع هبيهية قلبت ياؤه الاولى الفا وحذفت لالتقاء
الساكنين فحركت حركة ضاربات والنحو ان لا يتحقق فيه افراد وجمع لانه اسم فعل قوله في جميع المواضع

هذا قيد للنفي كما اشار اليه بقوله قبل ذكر النفي ذلك جايز او جايز ذلك في جميع مواضع الفصل المتقدمة
الا خبر لا للنفي والا لافاد سلب الجزئيا وهو لعدم نصه على الاستغراق غير صالح لان يستثنى منه لان شرط
الاستثناء تبقن دخول المستثنى في المستثنى منه وانما لم يجز لما ذكر في موضع حتى جعيبر سلبا كليا مستغرقا مع كونه
اخص جدا من ان يهم غير الفصل المعلل بجواز ان الخبر ايضا يجب ادخال نحو افتضاء ثم في هذا الاستثناء دور على
هذا مثل هذا المقدر هيهات هيهات قوله يا اسمة ان اكلت سلمه اجزه لوخاف الله عليه حرمه اسمة اي
رجلا من اسمة وهاوي جره للسكت وحرم كشرف والعنق والنحو قوله ولكن حذا آه انما لم يجز ذلك في
المجرد بالحرف ويجب في المجرد بالاسم لان الحرف لعدم استقلاله ينضم الى ما بعده ويصير معه كالكلمة الواحدة
ويخرج ما بعده بذلك عن الضعف الموجب هنا لهذا النوع من الوقف وذلك بخلاف الاسم فانه لاستقلاله
ينفصل عما بعده فيبقى ما بعده على ضعفه الموجب لهذا الوقف فافهم قوله اذا اقتضتا تقدير كلمة الشرط
للاشارة الى ان وجوب الوقف بالهاء في المختوم بالاسم انما هو حال الاقتضاء لا في غيرها قوله كان يكلما
آه اشار بهذا المقدر الى ان قوله ووصل ليس معمولا لما بعده بل هو مبتداء والظرف موضع خبره
وقوله ليس جملة معترضة وانما فصل بذلك لان الاولى الاشارة الى ان هذا الحكم ثابت في كلام العرب مستمر
منهم لا انه قياس يحصل الثانية الاشارة الى ان تركيب الجيب بعد النحو ما بعده في كونه جملة
اخبارية اسمية الثالثة الاحتراز عن الفصل بين الصلة وصوله بالاجنبي الرابعة الرد على من جعل الظرف
متعلقا بالجر والباء بمعنى قوله هاؤم اقرؤا كتابيه لفظها اسم فعل بمعنى خذ وهو قد يتصرف فيه
تصرف الامر الحاضر تشبيها بما برز فيه بعلامة حرفية وهم مع علامات المثنى والجمع والثانية فعل هاؤما
هاؤم هاؤمي هاؤمن وادا الفصل جعل المذكر فيهن كالمفرد واوه كالتي في المضي قوله ولزم صنه بناء او لا
صنه تحريك والا لخرج عن هذا الحكم بموجب لاستلزام الحركات الثلث على الجزء والدغل فيه بخولان ودنوا
قوله ومثله اي مثل لا يلزم بناؤه في عدم الوقف بالهاء فصل الماضي فانه وان كان بناؤه لازما الا
انه لشبهه بالاسم وعروه من الحركة الثلث اشبه اسما كان بناؤه عارضا فلم يوقف على الهاء قوله
مجيء ذلك اي مجيء المنادى موقوفا عليه بالهاء قوله نحو ضحى من علله هذا بعض من يبيض وهكذا يا رب
يوم لي لا اظلله او مضر من يحث وحثحث من علله ربيع حرف جر والامثال الثلثة بصيغ المجهول ولفظ يحث
وعلله بسكون على الضم بالبناء العارض لشبهه الاضافة وادخل على الاخير هاء السكت المضي يا يوم رب
يوم كان لي لا اظلل فيه اي لم يوضع في ظل علي يا مضر فتى اشارة الى ما من قدمي اشدة الرضاء وهي الارض الحارة من الشمس
وانحى اي ابرانا للشمس من واسى من يحيث الشمس بالكسر اي يدنف قوله يوقف ما لم كان وجه الاشارة الى
ان رفع صفة النكرة بعد ما ذكره موجب لوقوعه اخيرا على المختار وهو لزوم اكتفائه بالاستحسان عن الوقوع
قوله هذا حبلي باغيا فتى بحبل اصله حبلى بغير الفه والوا ساكنة في الوصل كما فصل بذلك حال الوقف

على ضعف ذكر المنادى بعده ونبه على كونه في حال الوصل قوله مثل المحرر فيه اوله لفظ حذف الناى
جدا الجذب للحط ورنا ومعنى جراك ماله وشذه بانه للضرورة والمراد بالمحرر الناى والمغصب كرجب
بالغارسية في منيتي وشذه بانه ايضا للضرورة والشاهد فيه لشدها اخر في الوصل للضرورة
وليس هذا للوقف لان الوقف على الالف فتحل الباء لحركتها قوله هذا باب الامالة الامالة على ضربين
تركيبه وهي امالة الالف مع فتحة ما قبلها وتسببه وهي امالة فتحة ما قبل تاء تانيث الاسم وامالة فتحة
ما قبل الراء كلتيهما الى الكسرة وذلك لكسرة طلحة والكبر قوله فان تنحي بالالف هذا بيعة المجهول من المحرر
وهذا التعريف للامالة المركبة واما تعريف مطلق الامالة فهو ان يميل الامالة الذي تنحي بالفتحة نحو الفتحة
الكسرة او بالالف مع فتح ما قبلها نحو الباء والكسرة لامالة ابن الحاجب من انها ان تنحي بالفتحة نحو الكسرة
فان امالة الالف على غير تنبيه انما هي من لوازم الامالة لا من نفسها قوله الالف المبدلة اه اعلم ان اسباب
الامالة اربعة انقلاب الالف الخطية ياء في الاصل او في بعض تصاريفه نحو رمى ورمى ورمين وشذ في
وانقلابها عن العين ياء او واوا مكسورة وقوع الالف او الياء او العكس وقوع الالف الكسرة او ياء
والمناسب لامالة المتروي هذه الاسباب الخمس جنس واحد هو وصف المناسبة قوله كما لهما الخ وهذا الاول
والثاني في حمل قوله تحملي فان الفعه تقلبت ياء في التثنية والجمع وعلامتها تعد كلمة منفصلة كما سبق
مع ان المراد بالحرف المزيد الحرف الواحد كما هو لفظ فلا يرد ان خلافه الباء عن الفها مع زيد قوله وشذ وذي
عطف على زيادة قوله تحاشا مثال للحاقين بما اجيبها او دلحقا والمشا اليه لما كانا كالكلمة الواحدة
فسبب الامالة فيه كالمتصل وبذلك يصير مثالا للامالة قوله بلا كسر الاولى ان يكون الكسر على الكاف
وكذا السكون والكسر الاتيين فان الاولى ان يكونا بعض الساكن والمكسور لان الحرف يقابل الحرف بحركته
يقابل الحركة قوله المشابهة الالف لفظ النائبة تخلو بها الضمير المضاف اليه الاشباه النائبة لفساد
اللفظ والمعنى صار ذلك الاضافة لعود الضمير المعرف باللام قوله مظهرا من كراعي سببا مظهرا وقوله
مركبا من السبب السبب الكلمة هو الكلمة وكتابة امثالها والسبب الخفي هو الباء الظاهرة كبا
وبابع ونحوهما قوله عن الامالة اي عن امالة السبب المظهر الفتحة والالف اي عن سببه امالة المتكلم اياها
قوله بخلاف الخفي منهما وبخلاف سائر اسباب الامالة فمن غير الكسر والباء مطلقا بهم من كلامه قوله كالكسرة
المقدرة اي كالسبب الذي هو الكسرة المقدرة نحو خاف فان كسرة واوه المنقلب الفا الذي هي مقدرة
سبب لامالته ولا يكفيه حرف الاستعلاء على الامالة اذ الكسرة المقدرة بالادغام كالمتلفظ بها
انها ليست سببا للامالة لحرف الاستعلاء فيه لهبر كافا اذ الكف فرع وجود سبب الامالة قوله واذا الالف
تفديره وكالسبب الخفي هو الباء المكسورة اذ اصل الف الامالة من ياء كقاض فان الباء الذي هو اصل
الالف هي مقدرة سبب لامالة الالف وفتحة ما قبلها ولا يكفي حرف الاستعلاء على الامالة واقتضا

الالف الى الامالة اما الاولى فلان الالف والياء المحل الصغير على محض الامالة استحقا بانا والباء المقدرة بقبلها
الفاصل الالف الممالة كالا انتفاها فاظ انها مثل الكسرة المقدمة في الصالين قوله نحو هذا راعي الوعد
الاولى ان يقول نحو هذا عذار هذا مثال الراء المفتوحة وهذا راعي مثال الراء المفتوحة والعذار منبت الاذن
والوعد الطريق وزمام القوس علاقة وسبكة منبت الاذن اوقفا العنق وهو كبير العين قوله كذا
هذا بكمل لعين المجمة مصغر بعض الغلبة قوله كالمقلع مرا المطواع كالمفتاح صيغة للمطيع ومرانا
يميل الى الطعام للاهل والمال الخ قوله فان اراد به اه حاصل كلامه ان ان اراد
بالجواز عدم تحتم الامالة بمعنى رجحانها يرد عليه اعتراض الشق الاول ان عدم التحتم بهذا المعنى في كل الامالة
فلا وجه لتخصيصه بهذه الصور والثاني انه بهذا المعنى مشترك بين المذكور بين فلا وجه لتخصيصه
بالثانية وذلك لعدم وجوب الامالة وانما خصت الاعتراض الثاني بالذكر مع دخوله في الاعتراض
الاول اشارة الى انه وارد وان ورد ان الامالة لم تحتم عند المصنف في الصور الاربع لم يمكن ذلك
الفرض له في الصور الاولى لتصريحه بالمغايرة بين الصورتين في الحكم قوله كما سبق اه وهو قوله وايضا فالمقتضي
لا يوجب الامالة كما قال في الكف شرحها قوله والاشعار بمغايرته اه عطف على قوله لتخصيصه قوله في
الاعتراض الثاني قوله في وجوب الكف اي في ثبوته قوله فتامل اشارة الى امكان ان يكون مراده عدم
التحتم الاستحقاقي لا التحقيقي او عدم التحتم بمعنى تركه الشق الثاني اي شاذ والطرفين مع لا يرد على شيء
وقد ظهر من هذا سر عدم حمل كلامه الا على الشق الثاني لتحفظ عن الاعتراض قوله بنكفاي مبنيا وفتح
الكف مثنى الامالة فيهما وذلك اعم من ان يجتمع الكافان معا كفانا ما او يوجد الثاني فقط كما
في قوله بكسرتا الجر من قوله هذا الكسر حيث يكون منصبا للامالة وما نافية عن منع ما نين عنها بمعنى
وكونه تحتم حكم المكرر لان الراء صفة الكسر لا سببا لذلك الا ان يقال يتعاد تكرارها قوله كاربد مالها
هذه الالف ثانية الحرف الساكن لما كان الكسر كلها كان الكسر غير كلها الالف صائغ مؤثر قوله والسكون
اي شبه مجموعها من حيث هو مجموع لا في كل واحد واحد لانتفاء منحر سبب الكف منفصل من ان يصير سببا الكف
قوله وقوله ابن هشام اه اي قال الصبوني وذلك لان السبب المنفصل اذا لم يتصل السبب فلم يصل في كل
من الوضعين وان وصل فصل منها التقصير عن صلاحيته باحدهما دون الاخر تحكم قوله واذا بانا اي بالقوة
بالقوة او بما يؤدي معنى نصب قوله لما قبل الفرق اه هذا جواب عن رد ابن هشام حاصله ان المانع
اقوى من المقتضي الاثر وثباتا وبانا في القوة لان المنفصل يقبل اثر المانع اسرع من اثر المقتضي لان اثر
هو الابقاء على العدم واثر المقتضي التغيير عن العدم الى الوجود والاول اسهل فالمنفصل من الثاني في سبب
الامالة اذا كان ضعيفا بالانفصال لم يؤثر ضعفه الذاتي وانما رضي بخلاف سبب الكف فان قوته
الذاتية باقية وبرهان ذلك قوله ولهذا قدم اه اي لقوة الذاتية قدموه في الاثر على المتصل فهكما بعد

اثر للمقتضى مع وجود المانع قوله وايضا فالمقتضى اه هذا جواب اخر عن اعتراض ابن هشام حاصله ان المقتضى
فى الاسما لا استغنى عن المانع منها حيث يكون الثانى موجبا لاثره دون الاول لعدم وجود الاسالة الواجبة
ولوجود الكفاف الواجب فى ذلك الضعف ثابت مع قطع النظر عن حال المتصل وهذا الجواب اقوى لسبقه بصحته
ولوضع الجواب الاول قوله لتناسب فى قس الآى فيه مساهلة اذ اما الفا لالف تلا انما هى لمناسبة الالفات
الاول من الكلمات الواضعة دون الآى لا لمناسبة الالفات الثانية فيها اللهم الا ان يراد بروس الآى الكلمات
الواضعة فيها قوله نحو لجاج ورداء فلا يطابق عليه نحو الرواد ورداء قوله ونحوها اى نحو لفظة رداء قوله قيل
اى اما ما متصلين بان كانا كما فى قوله ندفع اما انها متصلتين بان بالكلمة والمراد بالمتصلين بان
نحو ماوايا وانما شاملا لما مثلها قوله تكفف الكلف الكلف بكسر اللام العاشق اى متبع العاشق من عشقه قوله
زيادة توضيح اه اقول ليس الامر كذلك لشمول الموصول نحو هذا فيجب ان يخرج بذلك لانه غير متصل بها
وكون الظاهر الفتح بقرينة ما سبق لا يصير سببا لعدم الوهم قوله لغرض لفظى كان المراد بالتحويل التحويل للغرض
اللفظى تحويل الاحمال المجردة الى المزيدة المتضمنة معناها المعنى كما فروسا قولان هذا التحويل محل النعمة
فى الكلام وهو غرض لفظى لا التحويل لاعلال لان المعتبر بعض ما يفيده حصول المعنى المختلف فيه وهو وجود الالف
والوقف وهو مخالف للثانى ويحتمل ان يكون هذا المعنى اصطلاحا لغرفى المتصرف بمعنى كما انه بمعنى العلم باحوال جواهر
الكلمات صحة واعلالا اصطلاح اخر قوله وهو المبنى اذ المراد بالمبنى مطلق المبنى فيدخل فيه احكام الاسماء
المتصرفة المبنية والضمائر واسماء الاشارة والموصولات المبنية مع عدم براءتها عن التصرف ان اراد به
المبنى الغير المتصرف فهو لم اعم الحكم على المجهول او تفهيم المعلوم قوله لجعل ان تجردا الصوا ان جعل احتمالا
وكذا قوله سبعا وستا واربع قوله وقد يجاوز تسعا اقول وقد يجاوز ثمانا كما سيصرح باجابت واستحصرن
فانه هو علامة التانيث والجمع منفصلة فليعد تاء التانيث ايضا منفصلة قوله كفرعبلانة هو على وزن
سفرجل فيه علة الزيادة اى التاسئة وهو دوبه عريضة منتفخ البطن قوله كدئبان بضم الكاف
وتشديد الدال المهملة المضمومة وسكون الباء الموحدة وضم الذال الثانية وفتح الباء بعدها الف وفتح
وكانه بعد الغنة كذيذب بمعنى الكاذب قوله ضلع بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وهو المعوج قوله ردوح جزع
الاول وثوب معروف وعلم العبد جناح الجراد والثانى بالجيم ساقى الشجر قوله للسنة بفتح السين والنا
وهو الدبر وحلفسة قوله مردود حاصل الزيادة وجود الاصل يوقف على وضع الاصل سواء استعمل ام لا
لاصل الاستعمال والاصل انما ذكر موضع غير مستعمل ولا يدفع ذلك الجواز ان يحصل منه فرع يستحق
باستعماله عن استعمال الاصل قوله بان العرب ليس نقض ما برد بالحجر بل دفع لاستبعاد انما برد قلبهم
قوله كدريد العربية ابو اذاه الندم والنزاع وسوء الخلق واظهار السكر قوله كرزح هو السحاب الرقيق والكدن
قوله كتلفع هو ما لفاف ثم الفاء وردشق وظهر سنبلت منه قوله كدميل هو المنار وما يربط على

المعتد

العضد من الحمل قوله كقطل بالقاف اه هذا صواب اسم الفرس مزرح نوح عليه السلام من السفينة قوله كطحلب هو نوع من الشجر
كالزبد يحصل على الطرق الماء وعلى جلد هذا الوزن امثلة كثيرة واهمل سيبويه هذا الوزن ولعل انها لما لم تكن
الا مخففة قلت كثيرا لان كلما اتى فيه هذا قوله كشطحلب هو نعم كريم الفرس قوله كهملس
هو الطعام قوله كجحفل هو الشديد بدا والضخم قوله كفرلس هو الثوب الطويل قوله وما عدا ما براه للغاية عشرة
اقسام لانه اما زائد على الوزن وعدد الحروف معا او فى الاول فقط او الاول ما بزيادة الحرف الزيد او بنقصه او بتغير
الحرف الاصلى والثانى اما بزيادة الحرف الزيد او بنقصان بعض حروف الاصل او بزيادة الحركة او بنقصها او بنقلها
الى غير موضعها او بعدم بلوغها بحركة غير ما فوقه قوله للزيد اما اشارة الى الثالثة مما ذكر او الى اثنين منها وقوله للمنقص اما
اشارة الى الخامسة منها او الرابعة منها وقوله ونحوها اى نحو كل من الزيد والمنقص اشارة الى ابواب وقد يتحقق ابواب
بالمركب من بعض الثلاثى الاقسام او كلها وقد يزاد منه اقسام شتى لا يسع ذكرها وفى هذا المقام قدير قوله كعلبط
بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء بمعنى الضخم وجمع الغنم قوله وجحدب بالجيم المضمومة والحاء المهملة
والدال المهملة المفتوحة فان اصله بضم الثالث عند سيبويه قوله كبرثن مخفف بالفتح كاسبن وهو الاسد
الضخم والجراد الطويل الرجل قوله بضم فصل او مجرد ففى مضمونة الفعل وفصل منها قوله بكسر الضاد
وفتح اللام كون قوله بضم مضارع خضم قوله ويضرب بفصل اشارة الى ان الحكم المذكور ثابت وان لم يكن
اول اصول الكلمة اول الكلمة قوله فسنور هو على وزن بوزن اسم للشجرة قوله كتاء حلتيت هو اسم لصمغ الاجمار
قوله وما الحدودن بفاء الحدودن فلان اوطال شعره وانضر ودنا الزرع اى طال قوله حروف تسم
بتسم كجعفر للعسل واسم موضع وكزبرج حب يشبه الهربا الفارسية كجعفر قوله ونحوه المراد بنحوه كلما كرر فاؤه
وعينه ولم يفصل حرف منه فى تصريف من مشتقاته قوله كلملم هذا اصل ودن درج من ادرك اكبك من
كبكب فان الاشتقاق يدل على الزيادة وترجيح احدهما للزيادة من غير مرجح تحكم على المتوانا بالاضافة قوله لدابع
مرابع اولها هنا وتسليم وثانيتها نلا يوم انه وثالثتها نهاية مسؤل وراسعتها امان وتسهيل و
هذا البيت احسن من قول الاخر سئلت الحروف الزايدات عن اسمها فقال لى ليحل امان وتسهيل وقد
ركب من الحروف الزوايد اثنا عشر تركيبا اربعة منها فى البيت الخامس سئل منها والبوم
نفسه حكى ان تلميذا سئل شيخه عن الحروف الزوايد فقال الشيخ سئلت عنها فى الدرس الماضى سئل منها والبوم
على اصابعه الثلاثة هل ذلك فقال ما سئلناك الا هذه المرة فقال الشيخ اليوم نفسه فقال
والله لا افتاء زاعما ان الشيخ اخرج عن شيئا فقال الشيخ الحمد فى اجبتك مرتين وما فهمت والسابع
هو بوب اليمان حكى ان المبرد سئل المازنى عنها فاتى هذا البيت هو بوب اليمان فشتبهنى وقد
كنت قد ما هو بوب اليمان فقال المازنى للمبرد انا سئلناك عن الحروف الزوائد وانت تنشد فى الشعر
فقال المازنى قد اجبتك مرتين وما فهمت والثامن هو الثانى من الرابع والتاسع ما ياتى سهو والعاشر هو بناء لون

والحادي عشر ما ستلت يجون والثاني عشر انبئتا هو قوله هنا وتسليم الهنا مضموما بفتح الهاء
فضة الطعام وسمّه هنا للضرورة واكمال الحروف وما يريد بها هنا العيش والتسليم جعل الشيء سالما و
المراد هنا سالما من الموت والفقر وقوله تحذوف اي للاضافة اليها والروم مفعوله توسعا وباقي البيت
مستأنفة من مبتداء وخبر والمراد بالامر الامان من شدايد الفقر وبالتفضيل جعل الرخاء سهلا
الطيب يمكن حمل هذا البيت على ما مر آخر قوله فصاحب نابه صاحب عاش من المصائب فاعلم ذلك
الالف مفعوله قوله اكثر من سلبن قوله ولا اباء اي لم يجد الاباء قوله نحو سبوف هو كصعفر للرجل
الطويل او الماضي الامور والقضيب الة الركوبة وسعف النخل والابل الانثى الغير المعلمة والاول مثال
ما بين الفتاء والصغر والثاني لما بين الصغر واللام وكذا المثالان الاخيران قوله لعوسل هو اسم للشر
وبسكون اسم موضع او شجر قوله وجمع هذا ما بفتح الميم وسكون الجيم وفتح الذال المعجمة مصدر ميمي
الاخذ والمد وخطب الفرس بالاعلوفة واما بالخاء المعجمة والدال المهملة بمعنى الجد وعدا كان بضم الميم
وفتح الخاء المعجمة كذلك بمعنى الخزانة وبضم الميم وتشديد الجيم كذلك بمعنى الطبل قوله بخلاف هاذ و
هجان الرهان بالراء المهملة المكسورة بمعنى الوهن والتحيان بكسر الهاء جمع محجن وهو لغنيم ومن كان ابوه
حرا دون امه وعربس كان ابوه عربيا دون امه قوله والهدو وتسنيم هو نوع الغبرا لان كظهر الحوت شراب
اهل الجنة وعبر فيها قوله وطبل الطبل كجعفر والطبل كفلس كلاهما بمعنى الرمل الكثير والماء الكثير
قوله وعجز الاعص وابهم الذلا معلى ابراق من لؤلؤ ولعصف المدبج نعت والاعرد الاعصر اي يرفث مصدرها
الكاسد وابهم بحفظ الابن قوله وعرفن شمالا واجتلى شمال كجعفر ريح تهب من جهة الشمال من شملت الريح
شمولا بالفتح واجتلى من جوط بطنه اذا انتفخ قوله كحلت الابل اي اكل من شجر الحلى خلل قوله واسبل الزرع
اي صار اسنبلة قوله وفاق ملكون في عفرب الملكون بالفتح في الملك بضم اللام وسكون اللام ومنه
يا ذا الملك والملكوت وعفرب بالعفر بكسر العين وسكون الفاء بمعنى الشيخ المنظر وفي الاول بالفاء
قوله وسبنظه موس الفاء موس كصفور بمعنى القدم بكسر الفاء وفتح الدال قوله لسوطها اي لسفرط
تلك الحرف من مضامين تلك الكلمات هي الحمول الاخيرة قوله لسابق اي على الكلمة وقوله اذا ابتدئ
اي تلك الكلام فلا بد عليه شيء قوله وهو لا يكون في مضارع مطلقا اي سواء كان من المجرد او من غيره وبفتحض
هذا بفتح الحاء واسكان الضاد كما سبق ويمكن رفضه بالتكلف قوله ولا لما يس للافي ولا رباعي الاول ترك هذا
الكلام لان الكلام في بيان ان همزة الوصل ليست المواضع المخصوصة التي يجب فيها همزة زائدة لان المواضع
المخصوصة مطلقا سواء كان فيها همزة زائدة ام لا لوضوح عدم وجود ها فيما ليست فيه همزة زائدة قوله بل لعدم
ما تراه لكن يشترط ان لا يصير على اعلانا فان همزة الوصل في الافعال اذا ضمت اعلانا ضمت همزة القطع حال
العطية وهذا بخلاف همزة الوصل في الاسماء فانها وصل وان ضمت اعلانا قوله واست وهو الجزء

الاخير

في الابدال

اي الجزء الثاني وقيل ضناء حلفة الدبر او فقره واما الفرزدق وسر هذا المنوح حيث قال ابا خبيبة شر بني
خوفقين رسيد كذا ذكره ابن الشاب وبرزين رسيد وقد صحف في هذا البيت كثير من الناس فجعلوا الهمزة
والياء الموحدة بدل الفاء المثناة بعلى الفرس فضيعوا البيت بهذا التصحيف قوله وفي اليمن في القسم ايمن
اسم مفرد يحفظ القسم وهمزته همزة وصل وقد يكون جمع يمين مقابل اليسار وهمزته قطع وهذا
مبني بكونه للقسم قوله قلت وعلى هذا الخ هذا الما تنبيه لا عتراض ابن هشام او اعتراض عليه بمثل ما اعترض
على القوم قوله فاعلم هذا اما متعلق بما قبله او فاعلم ان قوله قلت جملة اعتراضية ومتعلق بما بعده وتنبيه
لشيء المتعلق بما قبله اشارة الى ان تغيير الجملة الفعلية الى الاسمية لان حكمه مخالف لما قبله كما ذكر بقوله وبالجملة
مذاق الاستفهام او بسهل قوله همزة ال المعرفة المراد بال المعرفة ال التي تعرف مدخولها لفظا مطلقا
فيدخل فيه ال الموصولة ولم يرد بال التعريف المقابلة لال الموصولة حتى يرد عليه انه لا وجه لاخراج الموصولة
من هذا الحكم فان همزتها همزة وصل وكانه اخرج بعيد التعريف عن ان في نحو الغلام والباب نحوهما وما
يتفرع على كون تلك الهمزات الوصل انه اذا اتصل بها لام التعريف الواقعة في الدرج اسقطت تلك
الهمزات وكسر اللام لوقوع التقاء الساكنين وان حذف حرف ما قبل اللام لسكونه وسكون اللام يجوز
ان يعاد ذلك الحرف وهو قياسا ظيفا قوله ثم بقي لاسم القسوف في سورة الحجرات بحذف الهمزتين وكسر
لام الاسم ونحوه في الانفصال وعلى الانفصال والى الاستفراج وامثال ذلك في حذف الهمزة وكسر اللام
وان شئت فاعد الباء في الفعل والى في امثاله على عوده بعين والف خافت وهذا لما يقرع على الاذان
الاعلى اقل قليل فاذا سمعوه لغز جواض سواء السبيل وقد ذكرت هذا الجاجة من عدد العلوم الغيرية
اولى منذ بل طويل عريض وذهب فيه واثوب بين فانكروه واستزادا على وجوب ذكر تلك الهمزة في ذلك
المجال ولم يردوا انهم كانوا المفضل والمرلا بزا العدد والمجمل قوله وبيد لهذا اما على لا يحذف مثلا
بل يقبل الاستفهام بالخبر ولا الباس بحذف سائر الهمزات الا همزة ايمن وذلك لاختلاف حركاتها الحركة
همزة الاستفهام واما ايمن فلا يصير مبدوءا بالا للاستفهام الا قليلا فلا اعتداد به لوجود القرينة
قوله او يسهل التسهيل هنا عبارة عن جعل الهمزة بينها وبين الالف قوله الحق ان دار الوباب اسم عدد
اما الوباب كحجاب اسم جمعوسة وانيت افتعال من اتيت بمعنى اقطع والجزم والمراد بالحبل حبل المودة
والوصال وان هذا البيت لان وهو انى المخفف ومولة قلبت طاء اي طابر اي طابر اليها خبر قوله اء الحق و
الثامنة تسهيل الهمزة الثانية بين بين في قوله الحق قوله هدات موطبا اي كنت على طابقته
او اجعلت خبرا ولذا ي حذفها بلا هذا التقدير لفائدة بان الاولى ان الابدال ههنا لبس على
حقيقته وهو ان يكون المبدل منه لا موجودا ثم حدث وابدل عنه البدل بل المراد الحكم بكون البدل
منه لعدم وجود المبدل منه في الخارج بل في الارادة والثانية ان ابدل لبس صيغة الماضي المجهول

بل

بل بصيغة الامر ليفيد ان هذا الحكم قياسي قوله ونحو واو وواي الواو اصله وَوْوٌ وواي اصله وَيْيٌ قلبت
عينها الفا وانكان القياس قلبها بالالف وكان ذلك لئلا يجمع الواوان الاصليتان او الواو والياء كما
في الكلية وواي اسم مغازة بتثليث الهمزة وتشديد الياء الكلاء ومرعى
الدواب ما ينبت من الارض وقيل الاذخر وما يكلأ ثم الهمزة للاتخاذ قال الاقتضب وفاكهة وابا واما الاب فهي
الوالد وانكان قد يثبت له بان لكنه لم يجمع على افعل قرئ الآم بها سبق بضم الهمزة وجعله بعض الوالدة
والاب جميعا بمعنى الوالد ضد نوهم هذا قوله مثال اصبع بكسر الاول وضم الثالث قوله فذاك باعتبار
اوثانيه الهمزتين التي فرضها الكلام اي وقت اخرهما قوله اشارة بران وجعفر الظاهر انجاء على هذه الاوزان
لكني لم اطلع على تحقيقه عليها ولا يبعد ان يكون المراد بالتمثيل بها انما هو على فرض يحيث على الثالث الاوزان
قوله من القراء بفتح الفاف مخففا بالالف الممدودة وهو ابو الفارسية مهما زاي كردن قوله واوثم هذا
بصيغة المتكلم من اتم كمد قوله كتصيته هذه بفتح الاول وكسر الثاني بمعنى الحزن قوله مثال قطران بفتح
الاول وكسر الثاني وفتحه من شجر العرعر واما بكسر الثاني فعناء التعاطر واما بكسر الاول وسكون
الثاني فهو الحاجز او الصفر الذئب قوله في مصدر الفعل المعل المراد بالمعل المغير وقوله على لا فانه
حرف علة فقط وبهذا يظهر وجه تقديره الفعل من الكلام قوله بخلاف نحو العين المصحح الاول اي بخلاف
العين المصحح المخرك قوله وصحوا فعلة اي بكسر الاول وفتح الثاني قوله ومراد المصحح حاجة وصحوح اي في
مثل حاجة الفصيح حاجته وصحوح قوله وكذا بوصيتا ذكر بلفظ كذا لان المثال الثاني فضل بخلاف الاول
قوله اي اخذها اشارة الى ان نصبه لانه مفعول به لاجله بتضمنه الاخذ معنى قوله مفردة الاولى
بفتح غير مدغمة لكونها مقابلة للمدغمة وليست مثل نحو حيض بصغير حيض في احد تحكيمي القلب
وعدمه قوله كهيلم هو بضم الهاء حالة تحصل من العشق كالجنون قوله تخصيص مثل اكل جميع حامض
قوله جمع اهيم هذا على الهيام بالكسر وهو شدة العطش وداء ياخذ البعير فيهيم اي يذهب على الارض لا يرعى
قوله كتابان اي تاء مبنيا بانا والبان بمعنى الحبق قوله كتبتا هذا بفتح السين المهملة وضم الباء
الموحدة اسم موضع قوله اي بناءه اشارة الى ان الضمير المنصوب يعود الى البناء المفهوم من قوله بان
لا الى قوله وكلا ان المبني من رمى يكون مصدرا كبنا لا فعل رمى قوله بمعنى الرابعة تفسير له واشار
الى انه ليس مؤنثا لربان فانه لكونه وصفا خاصا بمؤنث قوله وهو اسبان اه يعني ان المراد بها
لعكس ابقاء الباء بحالها قوله كالحمزوي بالحاء المهملة والزاء المعجمة اسم موضع قوله السابن والشكو
المراد بهما من السابن كونه مقلوبا عن غيره قوله كابنى فانه هذا ابن مضاف الياء المتكلم ولا يبعد ان
يكون تثنية ابن قوله كرويرة فان اصلها رويئة بهمزة كمزيدة ثم خففت بابدال همزها واذا قوله وقد
هذا كوع مخفف قوى كذئل مجهول الماشي قوله وتركه اي تركه اي ترك الاعلال قولها اي كال الاعلال

بصيغة الغائب المجرد من الابن اي لجعله بصدد منه لابن قوله مثال احمد هذا بكسر الاول والثالث اسم
للمجرد الكامل واما بفتح الاول وضم الثالث اسم لموضع قوله مثال ابلم ابلم كبرش على السفنين وبفتحتين
لبا فلان وزنى الفعل وقد يفتح وبكسر اوله ايضا قوله جمع ابت هذا بفتح الهمزة وتشديد الباء الكلاء ومرعى
الدواب ما ينبت من الارض وقيل الاذخر وما يكلأ ثم الهمزة للاتخاذ قال الاقتضب وفاكهة وابا واما الاب فهي
الوالد وانكان قد يثبت له بان لكنه لم يجمع على افعل قرئ الآم بها سبق بضم الهمزة وجعله بعض الوالدة
والاب جميعا بمعنى الوالد ضد نوهم هذا قوله مثال اصبع بكسر الاول وضم الثالث قوله فذاك باعتبار
اوثانيه الهمزتين التي فرضها الكلام اي وقت اخرهما قوله اشارة بران وجعفر الظاهر انجاء على هذه الاوزان
لكني لم اطلع على تحقيقه عليها ولا يبعد ان يكون المراد بالتمثيل بها انما هو على فرض يحيث على الثالث الاوزان
قوله من القراء بفتح الفاف مخففا بالالف الممدودة وهو ابو الفارسية مهما زاي كردن قوله واوثم هذا
بصيغة المتكلم من اتم كمد قوله كتصيته هذه بفتح الاول وكسر الثاني بمعنى الحزن قوله مثال قطران بفتح
الاول وكسر الثاني وفتحه من شجر العرعر واما بكسر الثاني فعناء التعاطر واما بكسر الاول وسكون
الثاني فهو الحاجز او الصفر الذئب قوله في مصدر الفعل المعل المراد بالمعل المغير وقوله على لا فانه
حرف علة فقط وبهذا يظهر وجه تقديره الفعل من الكلام قوله بخلاف نحو العين المصحح الاول اي بخلاف
العين المصحح المخرك قوله وصحوا فعلة اي بكسر الاول وفتح الثاني قوله ومراد المصحح حاجة وصحوح اي في
مثل حاجة الفصيح حاجته وصحوح قوله وكذا بوصيتا ذكر بلفظ كذا لان المثال الثاني فضل بخلاف الاول
قوله اي اخذها اشارة الى ان نصبه لانه مفعول به لاجله بتضمنه الاخذ معنى قوله مفردة الاولى
بفتح غير مدغمة لكونها مقابلة للمدغمة وليست مثل نحو حيض بصغير حيض في احد تحكيمي القلب
وعدمه قوله كهيلم هو بضم الهاء حالة تحصل من العشق كالجنون قوله تخصيص مثل اكل جميع حامض
قوله جمع اهيم هذا على الهيام بالكسر وهو شدة العطش وداء ياخذ البعير فيهيم اي يذهب على الارض لا يرعى
قوله كتابان اي تاء مبنيا بانا والبان بمعنى الحبق قوله كتبتا هذا بفتح السين المهملة وضم الباء
الموحدة اسم موضع قوله اي بناءه اشارة الى ان الضمير المنصوب يعود الى البناء المفهوم من قوله بان
لا الى قوله وكلا ان المبني من رمى يكون مصدرا كبنا لا فعل رمى قوله بمعنى الرابعة تفسير له واشار
الى انه ليس مؤنثا لربان فانه لكونه وصفا خاصا بمؤنث قوله وهو اسبان اه يعني ان المراد بها
لعكس ابقاء الباء بحالها قوله كالحمزوي بالحاء المهملة والزاء المعجمة اسم موضع قوله السابن والشكو
المراد بهما من السابن كونه مقلوبا عن غيره قوله كابنى فانه هذا ابن مضاف الياء المتكلم ولا يبعد ان
يكون تثنية ابن قوله كرويرة فان اصلها رويئة بهمزة كمزيدة ثم خففت بابدال همزها واذا قوله وقد
هذا كوع مخفف قوى كذئل مجهول الماشي قوله وتركه اي تركه اي ترك الاعلال قولها اي كال الاعلال

مخصصي للفتح لا توضيحي لان المراد بالخصاصة الى مسئلة من مسائل النحو لاحد من المقابرين ولا يخفى ان التعبير
عن النحو في الجملة بمحمل للخصاصة التي في الجملة قوله تقصر عنها هممهم اقول وعلى فرض عدم قصورها لم لا يكون ان الكتاب
المشتمل على مهمات المسائل اشد اغناء عن المهمات من الكتاب المشتمل على المهمات بعضها فان بعض الاذهان
تنفر في الثاني بسبب كثرة مسائلها وتميل الى التقاط الفروع قوله وقد يقال
ان العلم آه اشارة الى ان تشبيه المتن صهما ماخوذ من هذا القول فان العلم اذا كان رذفا كان نقيضه وهو الجهل
عدم الرزق الملزوم للاحتياج والخصاصة قوله عودا على بدء اي ابتداء الكتاب بعبارة بديعة فاتحة الكتاب في
كلامها احمد الله وشكره والصلوة على احبائه قوله خير من يستفتى من الصحابة هذا انما هو على مذهب
الصوابية ان يقول من انتخاذ لا اشر في بعد النبي صلى الله عليه آله من الآل وما يحمد هذا الاعتقاد عن ضلالة
قوله وفي الحديث شاه هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لا يناسب العترة الاخيار والادعية الا الى الآل
الذي ليس بمعنى لانه فكيف يحمل الآل ههنا على الامة مع انه موضوع بالعترة وحاصل الجواب ان الغرض في هذا
الحديث الى الضمير المخاطب المراد منه الامة حرما فالحصر المذكور بقرينة ولا يبعد ان يكون دليلا للقول باطلاق
الآل على الامة بان الغرض المخصوص بان يذهب الى الآل قد ذهب الى الضمير المخاطب المراد به الامة حرما فتامل ان الآل
يطلق على الامة ثم ان المحجل بفتح الجيم من ادخل في المحجل والمراد بهم المتحلية بانواع المحامد والفضائل والمتحلية
عن الرذائل الادناس والرذائل شبه بكل من له قرب الى الله فاستعمل المحجل له استعارة وفي الدعاء في شان
مولانا امير المؤمنين يا فائد الغر المحجلين قوله اي الطيبين الاصلو والطاهرين المراد بالاصلو الذوات الباقون
الصفات ولا يبعد ان يكون المراد بالاول الاباء وبالثاني الامهات والطيب المحلى بالفضائل والطاهر المخلى
عن الرذائل فالتباين بتقديم الثاني على الاول لكن الامر عكس تبعا لما ورد في كلام الفصحاء وانما عكس ههنا تاكيدا
للطاهر فان الطيب اقدم على الطاهر بلزوم الطاهر بخلاف ما اذا اخر فافهم قوله وهو المفسر اي الاحسان
المطلق او الاحسان المعبر بتفسير الرياء والحاصل ان الاحسان كما فسر في الحديث هو العبادة الكاملة الصادرة
عن قلب حاضر وبصر ناظر بحيث يكون العابد كانه يرى المعبود جل اسمه وقبل الضمير يعود الى الرياء قوله في حديث
الصحيحين اي في حديث مذكور في الكتابين الصحيحين اي صحيح البخاري ومحمد بن مسلم قوله بان تعبد الله آه
قوله فذ وردهذا الحديث في طريقنا وهو من جملة ما وصى به النبي صلى الله عليه وآله اباذر الغفاري وهو ههنا
العبارة يا اباذر اعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك قال بعض الصوفية معنى قوله فان لم تكن
تراه انك ان تغب عن وجودك تراه فحمل كان على الثانية وتراه على الجزاء وكانه جعل قوله فانه يراك على سبيل
الجزاء وقد اعترض عليه بعض المناظرين الى الالفاظ بان هذا المعنى لا يساعده ابقاء الف تراه كما هو الرواية
اقول اذكر الصوفي معنى عال لا ينبغي ان يطرح لمفسدة لفظية يمكن دفعها بوجوه عديدة لا تخفى على المتامل
ثم ان الجملة الشرطية على كونها ناقصة ترغيب للعابد في الحضور والالتفات في العبادة وترهيب له عن

الغفلة المانعة عن الاستعادة يعني ان لم تكن قال فاعلم انه يراك وبعلم انك تعبده عن قلب حاضر لحواسه وعن غفلة وهو
في تلك الحال ناس فجزاك بما استحقت من الثواب العقاب في بعض نسخ الحديث فان كنت لا تراه فانه يراك وما
افاده الشرح ظاهر على هذه النسخة من غير ورود شيء عليه الا ان يحمل قوله فانه يراك على التعليل اخفاء بمكن دفعه
بالتامل قوله وهو ولي الصحابي لا الصاحب اذ الصاحب كل من يصحب فهو اعم ولهذا فسره بالصحابي قوله وقد
من فقهه هذا الى قوله فلذا ظلت ضرائر مصحفة فاخر الفقرة الاولى قوله الحجر ونظيره قوله الحجر ودلتر
الفقرة الثالثة قوله الغز ونظيره قوله الجن واخر الفقرة الخامسة قوله دل ونظيره قوله النخل واخر الفقرة
السابعة قوله اوتعليل وله نظيران هما قوله على السبيل وقوله جليل واخر الفقرة العاشرة قوله كشفا
موقوفا على الالف ونظيره قوله تخفى قوله مرتحابتين بدا اي مزتهنا قوله والتفجع المراد بالتفجع ههنا
التظهر من الزوايد وقد جاء بمعنى اخراج ما في العظم اي لبه هنه وبمعنى قطع ووقع التفجر ليقوى قوله بالتوى
الحبر الاثر الثوب الملون والحبر كنظر من الحبور اي التحسين والظرف متعلق بالتفجع قوله الفكر بفتح الكاف
جمع الفكر بكسرتين او فتح وهو الجزء اي خفي والمراد منه ما في الظلمة كتابة قوله تحريا اي تحاذا قوله لما له التحمل متعلق
بقوله لينفيه اي لينفيهما الشيء لسببية اعتلال الابراد على الكلام واصل الانتحال استناد التمحض الى النفس كلام
خير من شر وما لم تر استعاذة الشر لتغليب المعترضين ابرادهم على كلام الشارح مع عدم ورودهم عليه قوله
تحسبه هذا بكسر السين اي تحسبه قوله سهوا او عمدا لا عن السبيل قد صدق الشارح في هذا الكلام اذ قد تبعت
وراءك من المحشين كثيرا ما نسبوه الى السهو والنسيان في كثير من المواضع لعدم تفطنهم بمراده ونحن قد ذكرنا
مراده ودفعنا عنه ما اوردوا عليه كما لا يخفى على الناظر فيما ذكرنا قوله فحسب الغبي العين من لا فهم ولا ذكاء له
قوله باستبدا اصله باستبد قلب الياء الفا بعد فتح ما قبلها لما مضى في موضعه قوله طالع امر من الطلوع
اي تفكر وتدبر فيه قوله نظام الدر والجوهر النظام المجموع نظم او بمعناه وهو جمع الدر والمراد بالمنظوم ههنا والمراد بالدر اللؤلؤ وبالجوهر الاحجار العالية الغالية قوله لانقدا اي لانتقاد وقوله
والخبيثات الخبيثات النفسيات وهو معمول لقوله اظهر والام فيها زائدة او الكلام محمول على القلب على ان يكون
اصله اظهر الخبيثات النفسك وللناس ثم قلب قوله ورقوص المزبور بفتح جعل الارض رقصة وجنة اي جعل
ذهنك جنة بحال مشكل بنظر الرائي وهذا الشرح شبه مشكلا بالبذر وحلها بالانبات والذهن بالارض
والافكار بتضييع البذر قوله لا تبدا اي لا تشرع بل انكفر حتى يكشف لك حاله قوله فلبن بالثاء المثلثة
من لبج الثوب اي لبس الافكار شابها ومفتاحا شابها من طالبة الغالبة له قوله فقد ان المنصف هذا
تعليل لعدم التفجع بعني لو فجعه مفجع واضاعه وضيع فلا ضير فيه اذ كثير من المنصفين يجبرون ما الاعصا
الانهة ويتصفون ويردون التفجع على مفجعه قوله في اعصر اي الازمان وهو جمع عصر قوله فدونك
اي خذ ذلك والكاف فيه تاكيد للفاعل المستتر قوله سبيكة من عجمها السبيكة ما يسبك اي يصاغ

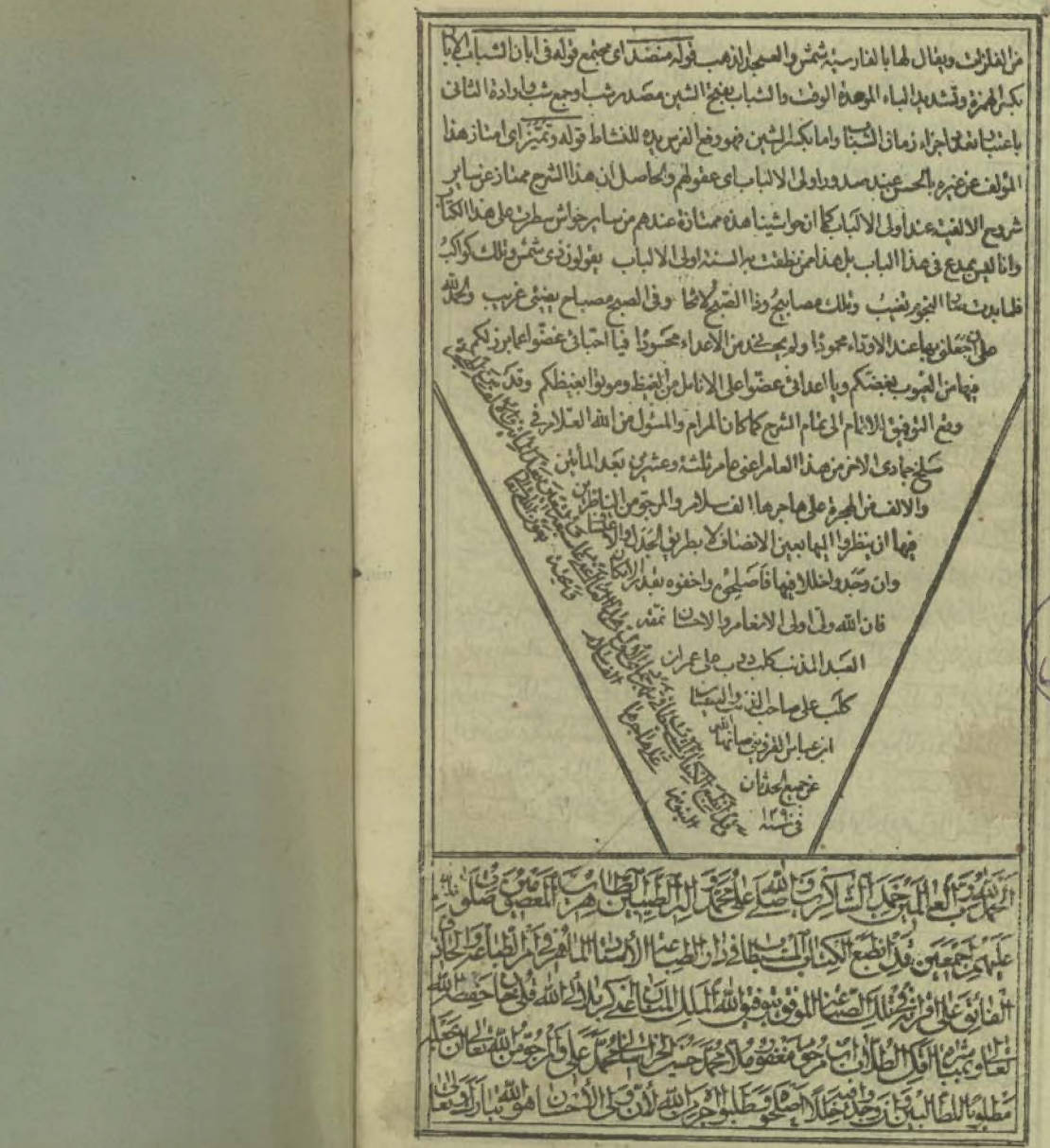

کتابخانه
مجلس شورای ملی
۱۳۲
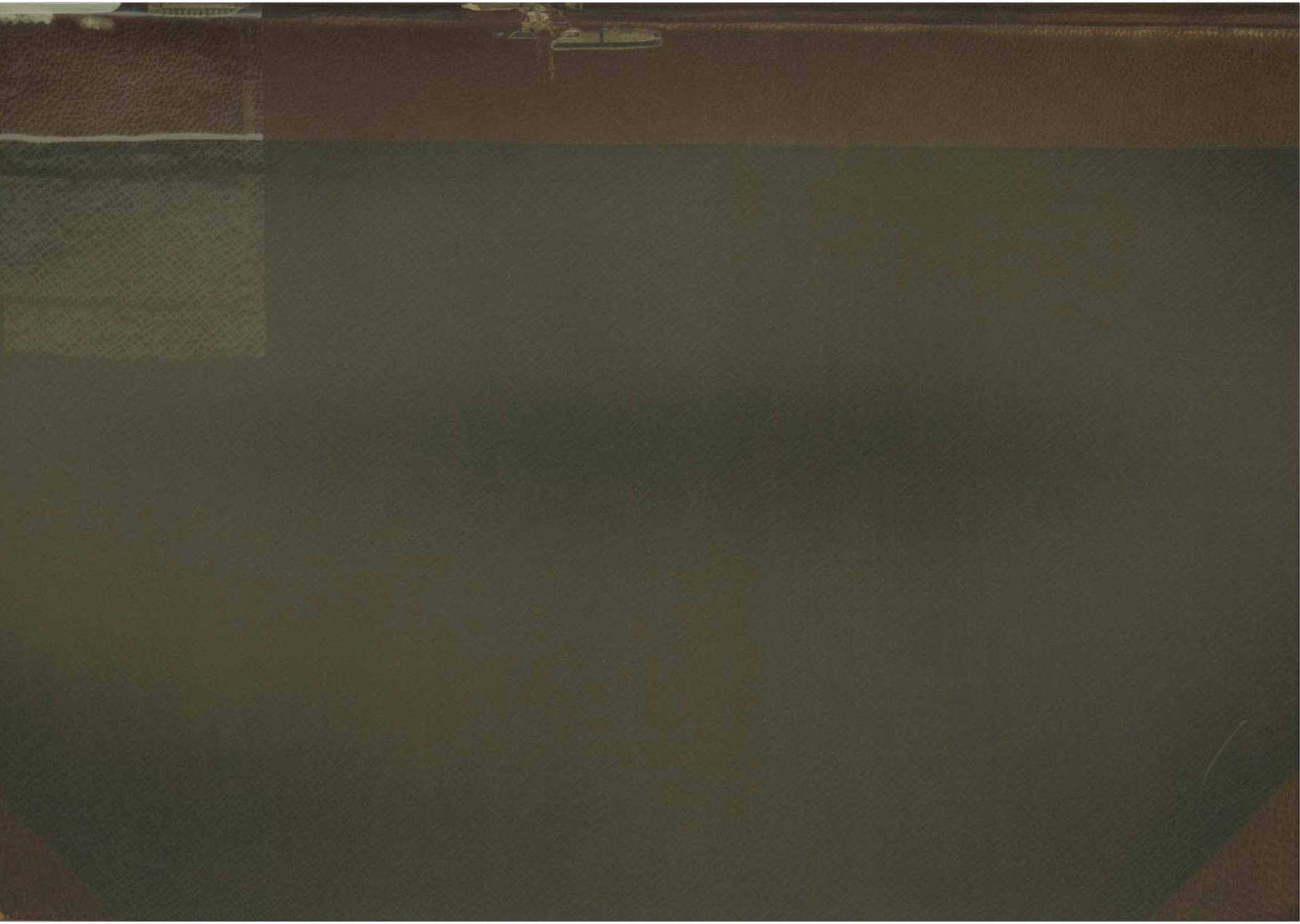
۱۲۶۷